



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القري
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
الدراسات العليا الشرعية
شعبة الاقتصاد الإسلامي

د/ نزيه حماد

د. عبدالرحمن بن أحمد
د. حسين الجبور

د. محمد الباسبي

رسالة الماجستير في فقه النقود والتجارة أحمد الشفيق

رسالة مقدمة لنيل درجة التخصّص الأولى «الماجستير» في الاقتصاد الإسلامي



إعداد الطالب
موسى آدع عيسى

الإشراف الفقهى

الإشراف الاقتصادى

الدكتور نزيه حماد

الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٠٦٥

١٤٠٤ - ١٤٠٥ هـ

١٩٨٤ - ١٩٨٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ④٥ وَلَيْسِّرْ لِي أَمْرِي ④٦
وَأَحْلِلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ④٧ يَفْقَهُوا قَوْلِي ④٨

« سورة طه »

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى ، وصلى الله على رسوله الذى اصطفى
وبعد :

فأتقدم بجزيل شكرى للقائمين على أمر جامعة أم القرى على
إتاحتهم لى ولزملائى فرصة الدراسة فى ربوع هذا البلد الأمين .

وأجزل شكرى للأستاذين الفاضلين : الأستاذ الدكتور نزيه كمال
حماد ، المشرف الفقهى لهذا البحث ، والأستاذ الدكتور عبد الرحمن
يسرى أحمد ، المشرف الاقتصادى ، فقد كانا خير عون لى فى هذا
البحث ، فلم يضنا على بوقت ، ولم يبخلا على بنصح فجزاهما الله عني
وعن المسلمين خير الجزاء .

كما أتقدم بشكرى لكل من مد لى يد العون والمساعدة وجزى الله
الجميع خير الجزاء .

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة البحث

الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونستغفره ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا تجد له ولياً مرشداً .

وأشهد أن لا اله الا الله ، وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الهادى البشير الذى بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة وجاهد فى الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه فجزاه الله عنا أفضل ما جزى مرسلًا عن من أرسل إليه . صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فالأمة الإسلامية تشهد الآن بوادر صحوة فكرية مباركة ، جاءت بعد ركود آسن سرى فى أوصالها منذ تركت شريعته ، وانفرط عقد ها ، وتفككت وحدتها ، ولانته إلى أنظمة ومذاهب هى أوهن فى أساسها من حبال العنكبوت .

ولقد تمثلت بوادر هذه الصحوة المباركة فى السعى نحو تطبيق الشريعة الإسلامية مستقاة من منابعها الأساسية ، كتاب الله وسنة رسوله ، وإعادة بناء أسس حياتها المتهترئة على هذا النهج القويم وهذا الصراط المستقيم .

ولا شك أن الاقتصاد يعتبر جزءاً مهماً من جوانب الحياة الجديدة بالعناية والرعاية لأنه عصب الحياة المادية ، ولما له من تأثير فى قدرة الأمة فى بلوغ أهدافها ومراميها . لا غرو والأمر هكذا أن تفرد له منارات العلم أقساماً لدراسته وتأصيل قواعده طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية .

ومن تلك المنارات الرائدة في هذا المجال ، جامعة أم درمان الإسلامية التي رشقنا من معينها ما أهلنا لأن نخطو في هذا الطريق . وجامعة أم القرى التي استقبلتنا وهيأت لنا السبل لنساهم بقدر طاقتنا في إشعال نار هذه الصحوه ، وإخراجها إلى حيز الوجود فجزى الله القاعمين عليهما خير الجزاء .

ولما كان لزاما على كل دارس أن يختار موضوعاً من موضوعات علم الاقتصاد لتكـون هبلاً لبحثه ، فما ترددت البتة في اختيار موضوع يرتبط بأثر النقود في النشاط الاقتصادي وذلك ليقيني التام أن موضوع النقود في عمومته هو من أخطر الموضوعات شأنًا وأكثرها حاجة إلى البحث والدراسة . وفي نطاق هذا الموضوع المتسع فقد اخترت " آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي " ليكون موضوعاً لبحثي وذلك لما يلي :

أولاً : تعتبر ظاهرة التغيرات في قيمة النقود من أكثر الظواهر الاقتصادية التي شغلت بال المفكرين الاقتصاديين منذ أن اهتمدى الإنسان إلى استخدام النقود ، غير أنها اتخذت أبعاداً خطيرة منذ مطلع هذا القرن وإلى يومنا هذا . إن تشهده دول العالم اليوم دونما استثناء صورة من أفظع صور التغيرات في قيمة النقود وهي ظاهرة التضخم ، الذى يكتوى بناها كل فرد من أفراد المجتمع لما لها من تأثير في دخولهم الحقيقية وثرواتهم ، هذا فضلاً عن تأثيرها في كل مكونات النشاط الاقتصادي للأمة سواء في جانبه الإنتاجي أو التوزيعي أو الاستهلاكي.

ثانياً : تختلف النظم الاقتصادية في نظرتها للتغيرات في قيمة النقود والآثار الناتجة عنها ، فبعض النظم يرتضى مثلاً سياسة التمويل النقوى بحجة أنها وسيلة لدفع النمو الاقتصادى ، والبعض الآخر يكرهه لسياسة لما فيها من إخلال بأسس العدالة ، وقضية هذه حالها حرى بها أن تبحث في ظل الاقتصاد الإسلامى لإبراز معالمها وإصدار الحكم الشرعى فيها .

ثالثا : تبد وأهمية هذا الموضوع في تصديه لأخطر قضية تشغل بال الاقتصاديين المسلمين
وهي قضية معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود ، إن هي من القضايا التي ترددت
فيها الأقوال ، وكثر فيها المقال ، لما لها من علائق مختلفة وشوائب متعددة تحتاج
إلى البحث والتمحيص .

رابعا : رغم أهمية هذا الموضوع فإنه لم يكتب فيه حتى الآن - حسب علمنا - دراسة شاملة
لجوانبه مستقصية لأسبابه مبينة لآثاره ووسائل علاجه وفقا للتصور الإسلامي . والدراسة
الوحيدة التي تناولت هذا الموضوع هي بحث الأستاذنا الدكتور نزيه كمال حماد ،
منشور بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، بعنوان " تغير النقود وأثره في
الديون في الفقه الإسلامي " وهو بحث فقهي قيم استفدنا منه الفائدة الجملة
غير أنه جزء صغير من هذا الموضوع الواسع . إضافة إلى أنه يتعلق بجانب واحد
من جوانب الموضوع .

وما عدا هذه الدراسة ، تناثرت بعض الآراء هنا وهناك تمس جوانب مختلفة من
الموضوع ، غير أنها تحتاج إلى جامع يجمعها .

ولا شك أن هذه الدراسات التي سبقت هذا الموضوع ، هي بسلا شك جهود مقدرة
ولكنها تحتاج إلى توسيع أطرها ، ولم شتاتها ، بحيث تكون شاملة لكل مناحي
موضوع التغيرات في قيمة النقود ، وهو ما حدا بنا إلى أن نستعين بالله ونختاره
موضوعاً لبثنا .

منهج البحث :

من الممكن تلخيص المنهج الذي اتبعته في كتابة هذا البحث كما يلي :

أولا : البحث في مجموعه محاولة لتحليل دور النقود في النشاط الاقتصادي الإسلامي
بضوابطه الشرعية ، ولهذا فهو بحث تحليلي يتعدى حدود الوصف إلى تحليل
الفعاليات وإبراز الآثار السلبية والإيجابية ، طبقاً لأسس المنهج الاستنباطي الذي
يقوم على أسس معينة تمثلها القواعد الشرعية للتعامل الاقتصادي ثم إجراء التحليل

على أساس هذه الفروض للوصول إلى تعميمات تحتاج إلى التجربة لإثباتها .

ثانيا : حرصا منى على أن يكون التحليل مبنيا على أسس صحيحة سليمة فقد سعت لتحديد موقف الشريعة الإسلامية من كل قضية لها تأثير فى جانب من جوانب الموضوع ، ولهذا فقد ناقشت قضايا الربا ، الاحتكار ، الاكتناز . . . الخ ثم أجريت التحليل بعد ذلك على أساس ما تبين لى من رأى اطمأن إليه قلبى . وهذا الأمر ينطبق على كل وسيلة استخدمتها لعلاج قضية معينة ، إذ أحدد مشروعيتها أولا ، ثم أوضح الأسلوب الفنى فى تطبيقها .

ثالثا : حاولت أن أرسى فى هذا البحث بعض القواعد والتصورات التى يمكن للسياسة الاقتصادية الاسترشاد بها فى سعيها لتحقيق أهداف المجتمع الملتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية .

رابعا : عند مناقشة المسائل الفقهية ، كت أطرح مختلف الآراء فى المسألة المعنية وأدلة كل رأى منها ، فأوازن بين تلك الأدلة وأرجح بعد مناقشتها ما يقوى دليله ، أو تقوى حجته ، أو ترجح مصلحته .

خامسا : فيما يتعلق بالعزو إلى المصادر والمراجع ، فإننى قد ألزمت نفسى ألا آخذ رأى مذهب من المذاهب إلا من كتبه المعتمدة ، أو من كتب المذهب بصفة عامة فيما إذا لم يتوفر فيها . كما حاولت الرجوع إلى المصادر الأساسية فى كل فن من الفنون لذلك فقد تعددت مصادر البحث فشملت كتب التفسير والحديث ، وكتب الفقه والتاريخ وكتب السياسة الشرعية . . . الخ هذا بالإضافة إلى كتب الاقتصاد الإسلامى والوضعى التى تخيرت منها ما اتسم بالدقة والموضوعية ، وما أخذته من هذه المصادر فقد أشرت إليه فى هوامش البحث سواء كان نصا مقتبسا أو فكرة .

خطة البحث :

يحاول هذا البحث الإجابة على أسئلة ثلاثة هي محوره وقطب رحاه :

السؤال الأول : ما هي الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات في قيمة الوحدة من النقد ؟
السؤال الثاني : ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على الأفراد والقطاعات نتيجة لظاهرة التغيرات في قيمة الوحدة من النقد ، وما الحكم الشرعى فى ذلك ؟

السؤال الثالث : كيف يمكن السيطرة على الأسباب المؤدية إلى التغيرات في قيمة النقود وكيف يمكن علاج الآثار المترتبة عليها بفرض حد وشها ؟

ولقد اقتضت ضرورة الإجابة على هذه الاسئلة أن يكون البحث فى ثلاثة أبواب رئيسية تسبقها مقدمة وباب تمهيدى لا بد منه بين يدي البحث . وبذلك يكون الإطار العام للبحث على النحو التالى :-

- المقدمة :

بينت فيها أسباب اختيار الموضوع وأهميته ، ومنهج البحث الذى سلكته واستعرضت فيها خطته العامة .

الباب التمهيدي

وهو بعنوان : حقيقة النقود الورقية الإلزامية ، وماهية التغيرات فى قيمتها وكيفية

قياسها . ويتكون هذا الباب من فصلين :

الفصل الأول : حقيقة النقود الورقية الإلزامية وحكمها

ناقشت فيه تعريف النقود فى اللغة والاصطلاح ، ثم حاولت استنباط أحكام النقود الورقية الإلزامية من خلال أحكام النقود الاصطلاحية ، فى الفقه الإسلامى ، فشمّل ذلك أحكام النقود المغشوشة ، وأحكام الفلوس ومدى انطباقها على النقود الورقية الإلزامية . وسبق ذلك مقدمة وتمهيد عن الجذور التاريخية للنقود الورقية ، والنقود

فى صدر الإسلام حتى سنة ٧٦ للهجرة .

الفصل الثانى : وجاء بعنوان " ماهية التغيرات فى قيمة النقود وكيفية قياسها . وهو يتكون

من مبحثين :

المبحث الاول : قيمة النقود و ماهية التغيرات فيها . . . عرفنا فيه المصطلحات

المختلفة لقيمة النقود ، و ماهية التغيرات التى تحدث فيها . وأوضحنا

أن قيمة النقود ترتبط ارتباطا عكسيا بالمستوى العام للأسعار

المبحث الثانى : قياس التغيرات فى قيمة النقود .

تناولنا فيه الأدوات الفنية التى تستخدم لقياس التغيرات فى قيمة

النقود والمعايير المختلفة التى تقاس على أساسها قيمة النقود .

الباب الأول

أسباب التغيرات فى قيمة النقود " نموذج لاقتصاد ربوى واقتصاد إسلامى "

ويتكون هذا الباب من فصلين كبيرين :

الفصل الأول : تناولنا فيه النظريات المفسرة للتغيرات فى قيمة النقود ، وتلخيصا لأسباب

التغيرات فى قيمة النقود فى نموذج الاقتصاد الربوى . وجاء ذلك فى خمسة

مباحث :

المبحث الأول : تحديد المستوى العام للأسعار - أى قيمة النقود - فى الفكر

التقليدى ، ناقشنا فيه تفسير نظرية كمية النقود لأسباب التغيرات

فى قيمة النقود وذلك من خلال صورتى معادلة التبادل ، ومعادلة

الأرصدة النقدية .

المبحث الثانى : تحديد المستوى العام للأسعار فى النظرية الكينزية

ناقشنا فى هذا المبحث وجهة نظر المدرسة الكينزية فى تفسير

تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود .

المبحث الثالث: تحديد المستوى العام للأسعار من وجهة نظر المدرسة السويدية .

المبحث الرابع : العوامل المحددة لقيمة النقود في نظرية كمية النقود الجديدة .

المبحث الخامس: تناولنا فيه " أسباب التغيرات في قيمة النقود في نموذج الاقتصاد

الربوي " وذلك من باب (ويضدها تتبين الأشياء)

الفصل الثاني : أسباب التغيرات في قيمة النقود في ظل الاقتصاد الإسلامي :

في هذا الفصل قمنا باستبعاد كل العوامل التي يحرمها الإسلام وهي في

الوقت نفسه تعتبر أحد أسباب التغيرات في قيمة النقود ، وذلك على ضوء

ماتبين لنا في نموذج الاقتصاد الربوي . وعلى ذلك جاء هذا الفصل في

خمس مباحث :

المبحث الأول : أثر استبعاد ^{الربا} وإحلال المشاركة على المستوى العام للأسعار .

قيمة الوحدة من النقد

المبحث الثاني : استبعاد آثار الاحتكار على المستوى العام للأسعار .

ناقشنا فيه مفهوم الاحتكار المحرم في الشريعة الإسلامية في كل من

سوق السلع والعمل ، ثم ناقشنا أثر إحلال المنافسة على استقرار

قيمة النقود .

المبحث الثالث : ضوابط الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الإسلامي وأثرها على

استقرار المستوى العام للأسعار ، ومن ثم على قيمة الوحدة من النقد

المبحث الرابع : ضوابط إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي .

عرضنا فيه للجهات المسئولة عن إصدار النقد القانونية في ظل الدولة

الإسلامية ، ثم ناقشنا مشروعية إحداث المصارف الخاصة للنقود الائتمانية ،

وذلك من خلال مناقشة بعض النماذج الحديثة المطروحة في هذا

الصدر .

المبحث السادس: الأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار في الاقتصاد الإسلامي
وهذا المبحث هو خلاصة تحليلية لهذا الفصل ، إن ناقشنا فيه
الأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود في ظل
الضوابط الإسلامية للنشاط الاقتصادي التي ناقشناها في المباحث
السابقة ، وعرضنا فيه لثلاثة تجارب من التاريخ الإسلامي
حاولنا فيها استكناه عللها ومكانية الجتمع بينها وبين الإطار
النظري الذي عرضناه .

الباب الثاني

آثار التغيرات في قيمة النقود

ويتكون هذا الباب من ثلاثة فصول :
الفصل الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم - أو ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود
ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث :
المبحث الأول : درسا فيه آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة
القومية .

المبحث الثاني : عرضنا فيه لآثار التضخم في حجم الادخار القومي ومعدل النمو
الاقتصادي ، جاء ذلك من خلال مناقشة إستراتيجية الادخار
الاجباري باعتبارها إحدى الوسائل التي تلجأ الدول فيما إلى إجراء
تخفيض متعمد في قيمة النقود بهدف تكوين المدخرات ، فَبَيَّنَّا
جدواها الاقتصادية وآثارها في مجال الادخار والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث : آثار التضخم على نمط الاستثمار وأوجهات الاستثمار القومي
المبحث الرابع : عرضنا فيه " لآثار التضخم على ميزان المدفوعات " وبعض آثار
التضخم الاجتماعية .

الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية للانكماش . . . أو انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع

قيمة النقود . وقسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : آثار الانكماش في إعادة توزيع الدخل القومي والثروة القومية .

المبحث الثاني : آثار الانكماش في مجرى النشاط الاقتصادي .

الفصل الثالث : تقويم آثار التغيرات في قيمة النقود وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

وهو فصل نحاول فيه الوقوف على الحكم الشرعي للآثار التي تترتب على

التغيرات في قيمة النقود .

الباب الثالث

منهج معالجة أسباب وآثار التغيرات في قيمة النقود

ويتكون هذا الباب من فصلين :

الفصل الأول : منهج معالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود .

ويتكون من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المنهج المقترح لمعالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود .

ناقشنا فيه أهداف هذا المنهج وأساسه النظري وفعاليته

الاقتصادية .

المبحث الثاني : أهمية الاستقرار في قيمة النقود في الفقه الإسلامي

ناقشنا فيه أهمية الاستقرار في قيمة النقود في صحة بعض العقود

الشرعية المتعامل بها بين المسلمين .

المبحث الثالث : وسائل تطبيق منهج الاستقرار في قيمة النقود

عرضنا في هذا المبحث تصورات لوسائل السياسة النقدية والسياسة

المالية وسياسة الأجور الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في قيمة النقود

الفصل الثانى : منهج معالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود

ويتكون هذا الفصل من مبحثين :

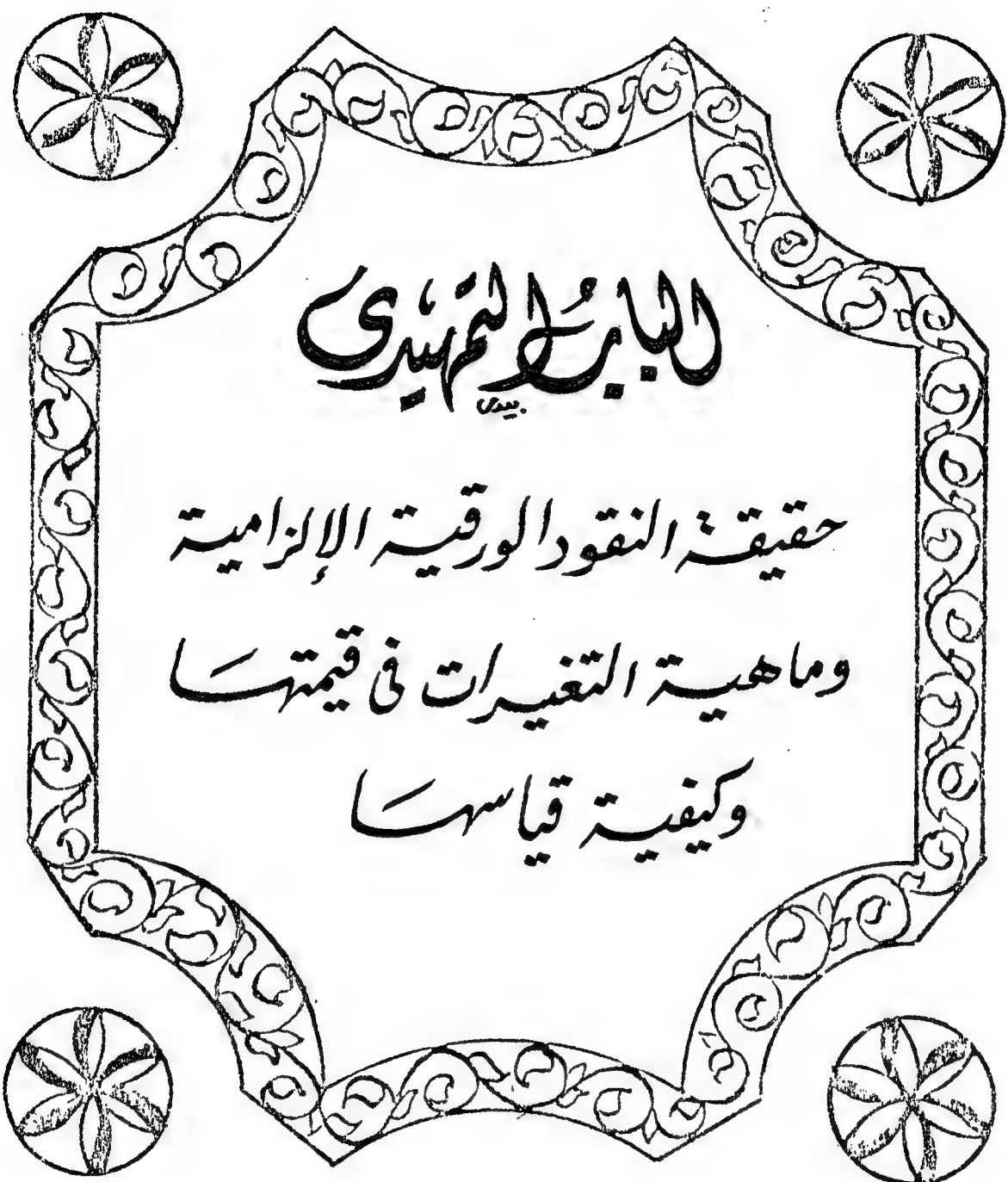
المبحث الأول : رأى الفقهى فى معالجة آثار تغيرات النقود الخلقية
من حيث القيمة وغير القيمة .

المبحث الثانى : وهو بعنوان رأى الفقهى فى معالجة آثار تغيرات النقود الاصلاحية
من حيث القيمة وغير القيمة . حيث ناقشنا فيه آراء الفقهاء فى
معالجة آثار تغيرات قيمة النقود الاصلاحية واقترحنا فيه منهجا يمكن
الارتكان إليه فى معالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود فى ظل
الاقتصاد الإسلامى .

يلى ذلك :

خاتمة البحث : وفيها نعرض ملخصاً لأهم النقاط التى تناولها البحث وأهم
النتائج التى توصلت إليها .
ويلى ذلك قائمة بالمصادر والمراجع التى استفدت مسنها مرتبة حسب الفنون ،
ثم رتب كتب كل فن وفق الترتيب الهجائى لأوائل أسماء المؤلفين ، ويلى ذلك فهرس
تفصيلى لمحتويات البحث .

والله ولى التوفيق ،،،



الباب في علم سي

حقيقة النقود الورقية الإلزامية
وماهية التغيرات في قيمتها
وكيفية قياسها

الباب التمهيدي

حقيقة النقود الورقية وماهية التغيرات في قيمتها

وكيفية قياسها

ويتكون هذا الباب من فصلين :

الفصل الأول : حقيقة النقود الورقية الإلزامية وعملها

الفصل الثاني : ماهية التغيرات في قيمة النقود وكيفية قياسها

الفصل الأول

حقيقة النفوذ الورقية الإلزامية
وَحَكْمُهَا

الفصل الاول

حقيقة النقود الورقية الإلزامية وحكمها

ويتكون هذا الفصل من بحثين :

المبحث الاول : تعريف النقود في اللغة والاصطلاح

المبحث الثاني : أحكام النقود الورقية الإلزامية من خلال

أحكام النقود الاصطلاحية في الفقه الإسلامي

المبحث الأول

تعريف النقود في اللغة والاصطلاح

النقد في اللغة :

تطلق كلمة "نقد" في اللغة ويراد بها أحد المعاني التالية :

أ- إبراز الشيء وبروزه . قال ابن فارس في " معجم مقاييس اللغة" (١) " النون والقاف والدا ل " أصل صحيح يدل على إبراز الشيء وبروزه . من ذلك النقد في الحافر وهو تقشره . والنقد في الضرس تكسره وذلك يكون بتكشيف لبيطه عنه . ومن الباب نقد الدراهم وذلك أن يكشف عن حاله في جودته وغير ذلك . ودراهم نقد كأنه قد كشف عن حاله . (١)

ب- ويطلق النقد بمعنى خلاف النسيئة . ويقال نقده الدراهم نقداً أعطاه إياها فانتقدتها أي قبضها ثم أطلق على المنقود من الذهب والفضة من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول . وهو من قياس الباب المطرد من قبيل إطلاق الشيء على ما يؤول إليه ، لأن إبراز الدنانير والدراهم إنما يقصد منه الاعطاء والأخذ (٢)

النقود في مصطلح الفقهاء :

- أما النقود عند الفقهاء فتقسم إلى قسمين :
- ١- نقود بالخلقة وهي الذهب والفضة
 - ٢- نقود بالاصطلاح وهي سائر المسكوكات المعدنية الأخرى وما في حكمها من الأوراق النقدية .

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق د . عبد السلام هارون ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م - ٤/ ٤٦٧

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، تصوير عن طبعة بولاق د . ت ٤٣٧ ٤٣

جاء في المادة (١٣٠) من مجلة الأحكام العدلية " النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والفضة سواء كانا مسكوكين أو لم يكونا كذلك ويقال للذهب والفضة النقدان " (١)

وتناشرت في مدونات الفقهاء بعض العبارات التي تشير إلى وظائف النقود، فمن ذلك ما ذكره الإمام الغزالي في " إحياء علوم الدين " عن النقدين حيث قال " خلقهما الله تعالى لتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ولحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهم، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكهما فكأنه ملك كل شيء " (٢)

ومن ذلك قول ابن خلدون " الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب، وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما . . . فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة " (٣)

وتتضح من خلال ما قاله الإمام الغزالي وابن خلدون الوظائف التي تقوم بهما النقود في الحياة ، وهي أنها :

- أ- وسيط للتبادل . . وهو ما يعبر عنه الغزالي بقوله " التوسل بهما إلى سائر الأشياء "
- ب- مقياس لقيم الأشياء . . وهو ما يعبر عنه الغزالي بحاكميتها بين الأموال . . وما يعبر عنه ابن خلدون بقوله " قيمة لكل متمول "
- ج- مخزن للقيم . . وهو ما يعبر عنه ابن خلدون " بالذخيرة " ، وما يشير إليه الإمام الغزالي بقوله من " ملكهما فكأنه ملك كل شيء . . . "

(١) علي حيدر ، درر الأحكام شرح مجلة الأحكام العدلية ، تعريب المحامي فهمي الحسيني ، مكتبة النهضة ، بيروت بغداد ، ١٠٣/١

(٢) أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، دار القلم - بيروت ، الطبعة الأولى ٨٦/٤

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، دار الرائد العربي -

بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ص ٣٨١

ولا شك أنه متى توافرت هذه الوظائف الثلاث في نقد معين فانه يستطيع القيام بالوظيفة الثانوية الرابعة وهي كونها أداة لبراء الذم من الديون . ولعل اقتصار الفقهاء المسلمين على اعتبار الذهب والفضة وحدهما النقد بالخلقة إنما يرجع إلى ما تتميز به هذه المعادن من خصائص تجعلها تقوم بوظائف النقود كاملة وتؤديها خير أداء .

تعريف النقود عند الاقتصاديين :

لم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد للنقود . وقد تعددت تعريفاتهم حسب الوظائف والأشكال التي تتخذها النقود ، وحسب الأهمية التي يركز عليها كل باحث ويريد أن يلقي عليها الضوء : ويتتبع تعريفاتهم نجد :

١- أن البعض عرفها : " بأنها كل شيء مقبول عموماً في الدفع مقابل السلع أو فـى الإبراء من التزامات الأعمال .

٢- وعرفها آخرون " بأنها أى شيء شاع استعماله وتم قبوله عموماً كوسيلة مبادلة أو أداة تقييم

٣- أو أنها " أى شيء يلقى قبولا واسعا كقاعدة لقياس القيم أو كوسيلة لدفع الديون

٤- أو أنها " أى شيء يستعمل عادة على نطاق واسع كوسيلة دفع ويقبل عموماً في تأدية الديون .

٥- ويرى آخرون بأن النقود هي كل ما يؤدى وظائف النقود اعتيادياً وبصورة رئيسية" (١)

وبصفة عامة فان النقود عند الاقتصاديين يمكن أن تعرف بأكثر من زاوية :

فمن حيث الوظائف التي تؤديها : فهي أى شيء يستخدم كوسيط للتبادل ومقياس للقيم، أما من حيث خصائصها : فهي أى شيء يلقى قبولا عاماً من جانب الأفراد .

(١) راجع في هذه التعريفات : د . عبد المنعم السيد على ، دراسات في النقود

أما من حيث القانونية : فهي أى شىء له القدرة القانونية على إبراء الذمة ———
الديون .

وبالجمع بين الخصائص والوظائف يستقى الاقتصاديون تعريفا عاما وهو ان النقود
(أى شىء يستخدم عادة كوسيط للتبادل ، وكمعيار للقيمة ويلقى قبولا عاما من الأفراد)^(١)
ووفقا لهذا التعريف لا يشترط الاقتصاديون فى النقود أن تكون لها القدرة على
إبراء الذم من الديون . وقد نشأ هذا المفهوم حديثا ، حيث ظهرت نقود الودائع
والتي تقوم بوظائف النقود ، وتتمتع بالقبول العام خاصة فى البلدان المتقدمة ، الا أنها
غير ملزمة قانونيا فى إبراء الديون .

ولأجل هذا الاشكال الواقع بسبب اشتراط القانونيين فى النقود ، أن تكون لها
القدرة على إبراء الذم ، وعدم اعتداد الاقتصاديين بذلك ، فقد تم التفريق بين
مفهومين :

الأول : للعملة : وهى كل ما تعتبره السلطة نقودا وتمنحه قانونيا صفة إبراء الذمة من
الديون .

الثانى : للنقود : وهى أكثر شمولاً من ذلك فهى تشمل العملة ، كما تشمل كل ما يتراضى
عليه الناس باختيارهم ويتخذونه وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم .^(٢) وتكون نقود
الودائع فى العصر الحديث ، نقودا فى مفهوم الاقتصاديين ولكنها ليست كذلك
فى المفهوم القانونى .

(١) د . عبدالحميد الغزالى ، د . محمد خليل برعى ، مقدمة فى الاقتصاديات الكلية
مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ١٥٨ - ١٥٩

(٢) المرجع السابق مباشرة ص ١٥٩ ، وانظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات
النقدية والمالية الكتاب الأول ص ٤٥

المبحث الثانى

أحكام النقود الورقية الإلزامية من خلال أحكام النقود الاصطلاحية فى الفقه الاسلامى

مقدمة : الجذور التاريخية للنقود الورقية المعاصرة :

تعتبر النقود الورقية مرحلة من أهم مراحل تطور النقود ، إن بعد أن استخدم الانسان النقود السلعية من الماشية والخزف والملح والقمح وغيرها ، لجأ إلى استخدام المعادن التى توفرت له فيها العديد من المزايا التى لم تكن متوفرة فى النقود السلعية. من ذلك صلاحيتها للبقاء لمدة طويلة ، وسهولة تجزئتها وخاصة المعادن النفيسة من الذهب والفضة التى توافرت فيها هذه المزايا بالإضافة إلى خصائصها الذاتية التى ميزتها عن غيرها من المعادن ، مما أدى إلى أن تسود العالم فى المجال النقدى فترة طويلة من الزمن .

غير أن العالم قد شهد فى بداية النصف الثانى من القرن السابع عشر الميلادى ظهور أنواع جديدة من السندات يصدرها الصيارفة للتجار ، تثبت ملكية التاجر لمبلغ معين فى ذمة الصيرفى . وكان هذا هو الأساس الذى جاءت منه النقود الورقية المستخدمة الآن ، والتى يقال إن أول من أصدرها بنك ستوكهلم بالسويد فى سنة ١٦٥٦م وتلاه بنك إنجلترا فى سنة ١٦٩٤م . (١)

والنقود الورقية منذ أول إصدارها وإلى الآن مرت بأربع مراحل نشير إليها باختصار:

(١) انظر الدكتور فواد مرسى مبادئ نظرية النقود ، مطبعة دار نشر الثقافة

الاسكندرية ، الطبعة الأولى ١٩٥١م ، ص ٢٦

المرحلة الأولى : النقود الورقية النائية :

النقود الورقية النائية عبارة عن صكوك تمثل كمية من الذهب أو الفضة مودعة بمصرف معين ، وتعادل قيمة الصك تماما قيمة الذهب المودع بالمصرف . وعلى ذلك فإن الصك ينوب فقط عن الذهب أو الفضة المودعة لدى المصرف وذلك خوفا من ضياع الذهب أو تآكله مع الاستعمال ، ولهذا يصفها بعض الاقتصاديين بأنه ليس فيها من النقود الورقية إلا شكلها ^(١) ، إذ أن التعامل الحقيقي بالذهب والفضة ، وما هذه الصكوك سوى وعود بالدفع ، تتميز بسهولة الحمل ولا تتعرض للتآكل .

المرحلة الثانية : النقود الورقية الوثيقة :

التطور الثانى الذى اتخذته النقود الورقية ، هو أنه أصبح من الممكن تداول هذه الصكوك فى المبادلات بعد أن (تُظهر) لصالح حاملها ، ثم تقبل فى التداول من غير تظهير ، ومن هنا صارت تلك الصكوك نقودا ولم يعد يذكر اسم صاحب الصك عليه وإنما يكتب لحامله أرقام (دائرية) وإن ظلت قابلة للصرف عند الطلب ، وبمعنى آخر فإن المصارف التى تصدر هذه النقود تحافظ على كمية من الذهب أو الفضة تعادل تماما عدد الأوراق النقدية التى تصدرها . وفى هذه المرحلة كانت تعتبر النقود الورقية أداة ادخار هامة . تغنى عن اكتناز الذهب والفضة . ^(٢)

المرحلة الثالثة : النقود الورقية الائتمانية :

نتيجة لتداول الأفراد للنقود الوثيقة ونجاح المصارف فى إدارة هذه النقود والوفاء بالتزاماتها تجاه طلبات الأفراد ، اكتسبت المصارف ثقة الأفراد وازداد تقبل الأفراد لأوراق النقد التى تصدرها المصارف ، مما شجع المصارف على إصدار كميات من النقود تزيد عن الودائع التى لديها ، الأمر الذى أدى إلى أن تكون فى أيدي الأفراد كمية من

(١) د . عبد العزيز مرعى ، عيسى عبده ابراهيم ، اقتصاديات النقود والمصارف ، مطبعة مخيم الطبعة الأولى ١٩٦٥ ، ص ٣٤

(٢) انظر فؤاد مرسى المرجع السابق ص ٢٨

أوراق النقد لا تقابلها أرصدة نقدية وإنما تقوم على الثقة. في قدرة المصارف على دفع قيمة هذه النقود من الذهب في أى فترة . وهذه هى النقود الائتمانية التى نظمت الدول إصدارها عن طريق إنشاء المصارف المركزية . وظلت هذه المصارف تدفع قيمتها ذهباً رغم زيادة كميته عن كمية الذهب الموجود فعلاً ، ويعود ذلك فى الواقع إلى سببين : أولاً والثقة التى توفرت فى هذه المصارف . والثانى عدم اقدام الأفراد على سحب ودائعهم دفعة واحدة .

المرحلة الرابعة : النقود الورقية الإلزامية :

والمرحلة الأخيرة من مراحل تطور النقود الورقية جاءت بعد الحرب العالمية الأولى ، حيث توسعت الحكومات فى إصدار النقود الائتمانية لتغطية نفقات الحرب ، الأمر الذى نتج عنه ارتفاع كبير فى مستوى الأسعار ، وأدى إلى شعور الأفراد بعدم قدرة المصارف المركزية على الالتزام بتعهداتها ، فاتجهوا يدفعون تلك الأوراق النقدية إلى المصارف بغية التخلص منها واستبدالها بالذهب . ونظراً لعدم قدرة المصارف المركزية فى الوفاء بذلك الالتزام فقد نشأ اتجاه الحكومات فى إصدار القوانين التى تعفى فيها المصارف المركزية من تعهداتها بصرف قيمة الأوراق النقدية . وبذلك أصبحت هذه الأوراق تستمد قيمتها من القانون ، وانفصلت بذلك علاقتها بالذهب تماماً ، وهذه هى النقود التى يجرى التعامل بها منذ منتصف الثلاثينات من هذا القرن .

وإزاء هذا التطور الذى شهدته النقود الورقية ، تعددت آراء فقهاء المسلمين فى تخريجها ، فمنهم من اعتبرها (سندات بدنية) ومنهم من اعتبرها (عرضاً من عروض التجارة) ومنهم من أحقها (بالفلوس) ومن نفى جريان الربا فيها وذهب البعض إلى عدم استحقاق الزكاة فيها (١)

(١) لتفاصيل أكثر حول هذه النقاط يرجى الرجوع إلى : الشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع الورق النقدى ، مطابع الفرزدق التجارية ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م ص ٤٥ وما بعدها .

ونتيجة لهذه الاختلافات آثرنا أن يكون هذا المبحث لبيان حقيقة النقود الورقية وما يترتب عليها من الأحكام الشرعية عند بحث التغيرات في قيمتها. غير أننا حصرنا اهتمامنا بالمرحلة الأخيرة من مراحل تطور النقود الورقية وهى النقود الورقية الإلزامية السائدة في التعامل الآن، لأنها بيت القصيد ولأن كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب في الواقع تخريجاً فقهياً يختلف عن المرحلة الأخرى . وهذه المراحل لم يبق لها من أهمية سوى المعرفة التاريخية .

وقد اقتضانا البحث في حقيقة النقود الورقية الإلزامية وما يترتب عليها من الأحكام الشرعية أن نتناول القضية في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : النقود في صدر الاسلام وحتى سنة ٧٦ هـ
المطلب الثاني : أحكام النقود المفسوشة ومدى انطباقها على النقود الورقية الإلزامية .

المطلب الثالث : أحكام الفلوس ومدى انطباقها على النقود الورقية الإلزامية .

المطلب الأول

النقود في صدر الاسلام حتى سنة ٢٦٧هـ

استخدم المسلمون أنواعا مختلفة من النقود كغيرهم من أمم العالم ، فاستخدم بعض منهم السلع الغذائية كقود كما قال الامام الشافعي رحمه الله ، من (أن أهل الحجاز كانوا يستخدمون الحنطة كقود ، وأن أهل اليمن كانوا يستخدمون الذرة . وأن أهل سويقة في بعض البلدان كانوا يستخدمون الخزف . . .)^(١)

الا أن أهم أنواع النقود التي استخدمها المسلمون هي النقود المعدنية من الذهب والفضة ، والتي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، وذلك في قوله تعالى (ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك . ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك الا ما دمت عليه قائما . . .)^(٢) وقوله تعالى (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين)^(٣) والدينار هو وحدة النقد الذهبية ، والدرهم هو وحدة النقد الفضية .

وورد ذكر (الدينار والدرهم) في الأحاديث النبوية ، خاصة في أحاديث الربا من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم . . .)^(٤) ومن ذلك أيضا قوله صلى الله عليه وسلم (الدينار بالدينار لا فضل بينهما والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما)^(٥)

-
- (١) الأم ٩٣/٣
(٢) سورة آل عمران الآية ٧٥
(٣) سورة يوسف الآية ٢٠
(٤) أخرجه البخاري من حديث أبي سعيد الخدري ، في كتاب البيوع ، باب بيع الدينار بالدينار نساء ، ٣١/٣
(٥) صحيح الامام مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا .
حديث (١٥٨٨) ١٢١٢/٣

وتدل دراسات النقود العربية والإسلامية ، أن العرب في الجاهلية وفي صدر الاسلام ، رغم أنهم يطلقون لفظ الدينار والدرهم ، إلا أنهم لم يكونوا يعرفون سك النقود ونقشها وضبط عيارها ، كما كان في الممالك المجاورة لهم كالروم والفرس . يقول ابن خلدون في (مقدمته) مشيراً الى تعريف السكة وأهميتها في ظل كل نظام . . . (السكة هي الختم على الدينانير والدراهم المتعامل بها بين الناس بطابع حديد تنقش فيه صوراً أو كلمات مقلوبة ، ويضرب بها على الدينار أو الدرهم فتخرج رسوم تلك النقوش عليهم — ظاهرة مستقيمة ، بعد أن يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى ، وتقدير أشخاص الدراهم والدينانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً . وإن لم تقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً . . .)

ويستطرد ابن خلدون موضحاً التطور الذي حدث في لفظ السكة فيقول (ولفظ السكة كان اسماً للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدينانير والدراهم ثم نقل إلى القيام على ذلك والنظر في استيفاء حاجاته وشروطه وهي الوظيفة فصار علماً عليها فسمي عرف الدول ، وهي وظيفة ضرورة للملك إذ بها يتميز الخالص من المبهرج بين الناس في النقود عند المعاملات ، ويتقون في سلامتها الغش بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة)^(١) ويوضح ابن خلدون أن المسلمين في بداية عهد الدولة الإسلامية أغفلوا أهمية السكة وكانوا يتعاملون بالذهب والفضة وزناً^(٢)

وتدل الدراسات في تاريخ النقود الإسلامية ، أن المسلمين منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم وحتى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٥-٨٦ هـ) كانوا يتعاملون بالدراهم الفارسية والدينانير الرومية ، ولكنهم ما كانوا يتعاملون بها كنقود شرعية معترف بها وإنما كذهب ذو وزن معين . يقول البلاذري (كانت دينانير هرقل ترد إلى مكة في الجاهلية وترد إليهم دراهم الفرس (البغلية) فكانوا لا يتبايعون

(٢٤١) مقدمة ابن خلدون ص ٢٦١

الا على أنها تبر . . . (١) . . . (٢)

ولما جاء الاسلام أقر الرسول صلى الله عليه وسلم ، أوزان الدراهم والدنانير على ما كان الناس يتعاملون به ، يقول البلاذرى (كانت لقريش أوزان فى الجاهلية قد دخل الاسلام فأقرت على ما كانت عليه . كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهمما ، وتزن الذهب بوزن تسميه دينار . فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة أوزان الدنانير . . . فكانوا يتبايعون بالتبر على هذه الأوزان ، فلما قدم النبى صلى الله عليه وسلم مكة أقرهم على ذلك .) (٣)

وإذا حاولنا أن نحلل مدلول حديث البلاذرى فى الفقرة السابقة ، فإننا نرى أن القاعدة النقدية التى كانت قريش تتعامل بها وأقرها الاسلام هى قاعدة الذهب والفضة أى قاعدة المعدنين ، وإن لم تتوفر لنا المعلومات الكافية عن مدى تمتع كل واحد من الدنانير والدراهم بقوة الإبراء تجاه الثانى . غير أن العلاقة التى تربط الدينار بالدرهم هى علاقة ١٠ : ٧ أى أن كل ١٠ دراهم تزن ٧ دنانير . وذلك باعتبار أن وزن الدينار الذهبى هو مثقال وهو يساوى على ما حُرر حديثا ٤٢٦٥ جراما (٤) . ويزن المثقال أيضا عشرين قيراطا وقيل يزن واحدا وعشرين على اختلاف قليل بين الفقهاء فى ذلك . ووزن الدرهم يساوى أربعة عشر قيراطا (٥)

(١) المراد بالتبر ما كان من الذهب غير مضروب ، فكأنك تقول القطعة من الذهب . انظر الاب انستاى الكرملى ، النقود العربية وعلم النُمِّيَّات ، محمد أمين دمج بيروت لبنان - هامش ص ١٠

(٢) كتاب النقود للبلاذرى ، منشور ضمن كتاب (النقود العربية وعلم النُمِّيَّات) انظر ص ١٠

(٣) كتاب النقود للبلاذرى ، المرجع السابق ص ١١

(٤) انظر ناصر محمد النقشبندى ، الدينار الاسلامى ، مطبعة الرابطة بغداد ١٩٥٣ ج ١ / ٢١ وانظر د . عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٦٤ م ص ٨

(٥) ناصر النقشبندى ، الدينار الاسلامى ص ١٢ ؛ كتاب النقود للبلاذرى ص ١١

ونود أن نلفت الانتباه في هذا الصدد إلى حقيقة مهمة وهي أنه بالرغم من أن العرب والمسلمين كانوا يتعاملون بالدينار والدرهم (١) في العصر النبوي حتى سنة ٧٦ هـ إلا أن مدلول لفظ الدينار والدرهم كان ينصرف إلى وزنهما وليس إلى عملة محددة مضبوطة العيار ذات نقوش محددة . . يقول المقرئ في ذلك (كان الدينار يسمى لوزنه ديناراً وإنما هو تبر (٢) ويسمى الدرهم لوزنه درهماً وإنما هو تبر) (٣) بمعنى أن لفظ الدينار كان ينصرف في العصر النبوي وما بعده إلى كل وزن يساوي مثقالاً وليس إلى عملة محددة العيار والنقش كما أسلفنا . فالرسول صلوات الله وسلامه عليه قد أقر القاعدة النقدية ، ولم يقر عملة محددة المعايير والأوصاف ولهذا كان التعامل بهذه الدينار والدرهم عن طريق الوزن وليس عن طريق العدد . وفي كل صفقة يحدد المتبايعان نوعية الذهب الذي يتم التعاقد عليه . فإذا تم التعاقد بذهب جيد يجب القضاء بجيد مثله . وإذا تم التعاقد بذهب ردي يجب القضاء بردي مثله وترتب على عدم وجود نقود محددة المواصفات من العيار والنقش ، وهو ما أهمله المسلمون في العصر الأول (٤) وعلى تعدد أنواع الذهب من جيد إلى ردي ، إلى متوسط شيوع صور من ربا الفضل ، وهو ربا لم تكن العرب تعرفه ، حيث إن الأفراد قد يذهبون إلى استغلال صفات الذهب كوسيلة لتحقيق زيادة في الوزن نظير الجودة ، حيث يتم

(١) حينما يطلق الدينار والدرهم يراد بهما عادة مضروب الذهب والفضة

(٢) سبق أن أوضحنا أن المقصود بالتبر هو غير المضروب من الذهب .

(٣) المقرئ ، كتاب النقود الإسلامية ، منشور ضمن كتاب النقود العربية وعلوم

النميتات ، المرجع السابق ص ٢٧٢-٢٨

(٤) مقدمة ابن خلدون ص ٢٦١

التبادل على أساس درهم جيد بدراهمين من نوع متوسط أو رديء ، وهو ما حرّمه الرسول (صلى الله عليه وسلم) في أحاديث ربا الفضل .

ولقد استمر وضع الدينارين والدراهم على هذه الحال حتى سنة ٧٦ هـ حينما

سكت النقود الإسلامية بطريقة محدّدة ومضبوطة على يد الخليفة عبد الملك بن مروان .

والملاحظة في هذا الشأن أن النقود أو الذهب بصفة خاصة لم تجر عليه عمليات الغش عن طريق إضافة معادن أخرى ، وذلك حتى سنة ٦٤ هـ أما بعد ذلك فقد ابتدأت عمليات تزيف النقود (١) .

والخلاصة التي نود أن نخرج بها من هذا العرض هي أن إقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) لأوزان الدينارين والدراهم ، وتأسيس الأحكام الشرعية بهما يرجع إلى الخصائص والمزايا التي يتمتع بها كل من الذهب والفضة . فالقيمة الذاتية التي يتمتعان بها جعلت قيمتهما النقدية ثابتة نسبياً ، لا تختلف عن قيمتهما كسلعة تستخدم للأغراض الصناعية (كاللحلي والأواني ... الخ) وفي هذا إشارة منه (صلوات الله وسلامه عليه) ، إلى أهمية النقود كوسيلة لإثبات الحقوق ، وأن أفضل ما يقوم بذلك هو الذهب والفضة . وهو ما فهمه المسلمون من بعده ، واعتبروا أن الذهب والفضة هما أصل النقود . أو أنها نقود بالخلقة .

(١) المقرئ ، كتاب النقود الإسلامية ، المرجع السابق ص ٥٠

المطلب الثانى

أحكام النقود المغشوشة ومدى انطباقها على النقود الورقية المعاصرة

لم يستمر التعامل بالنقود الذهبية والفضية عند المسلمين ، بل ظهر ما يعرف بغش النقود ، وذلك عن طريق تقليل نسبة الذهب أو الفضة وإضافة معادن أخرى كالنحاس والصفرة عند سك الدينار والدراهم . وابتدأ الأمر بإضافة كميات قليلة من المعادن الأخرى ، ثم استفحل حتى ظهرت النقود غالبية الغش ، وهى النقود التى تكون نسبة المعادن الأخرى فيها من غير الذهب والفضة ، أعلى من نسبة الذهب والفضة .

وإذا غضضنا الطرف عن حوادث الغش الفردية ، فإن بعض الحكومات الإسلامية اضطرت فى بعض فترات التاريخ إلى ضرب النقود المغشوشة ، خاصة أن بعض الولاة كانوا يسمعون أحيانا إلى اقتطاع جزء من الذهب لشروعاتهم الخاصة ، وإضافة معادن أخرى بدلا عنها . غير أن السبب الرئيسى فى غش النقود ربما كان يرجع إلى نظام حرية التجارة الذى كان سائدا فى ذلك الوقت. وفى ظل حرية التجارة يكون خروج ودخول الذهب للدولة مرتبطا إلى حد كبير بظروفها الاقتصادية ، وفى حالة الانتعاش وزيادة الإنتاج ، يكون فى مقدورها أن تصدر إنتاجها ، وتكسب من ذلك كميات من الذهب تدخل إلى أقاليمها . أما فى حالة سوء الظروف الإنتاجية فتضطر الدولة عن طريق تجارتها الخارجية إلى تصدير الذهب من أجل حصولها على السلع .

ويضاف إلى حرية التجارة ، سبب ثانٍ ، وهو محدودية عرض الذهب والفضة نسبيا ومحدودية الإضافات السنوية اليهما مع تطور الاقتصاد وتوسع حجم المعاملات . كل ذلك قد يكون الباعث الذى دعا بعض الحكومات الإسلامية إلى اللجوء إلى غش النقود تيسيرا للمبادلات التى يحتاج إليها الناس .

ومن جانب آخر فقد كره الفقهاء بصفة عامة غش النقود وتزييفها ، وذلك تنزيها لوسيلة التبادل ومقياس القيم من أن يعتريها الغش الذي قال فيه (النبي صلى الله عليه وسلم) (من غشنا فليس منا . .) (١) ولقد كرهوا أن يضرب إلا أمام النقود المغشوشة لما فيها من التفرير بالمسلمين . (٢)

ورغم هذا فإن واقع التطور يفرض نفسه أحيانا ولهذا نجد أن الفقهاء جميعا قد أجازوا التعامل بالنقود المغشوشة ، ولكمهم فصلوا في ذلك على ما سنرى . والذي يهمنا هو أن النقود المغشوشة ، هي نوع من أنواع النقود الائتمانية والتي تكون قيمتها التبادلية أكبر من قيمتها الذاتية (٣) وهو ذات الشيء الذي ينطبق على النقود الورقية في العصر الحديث . لذا فإن بيان الأحكام الشرعية في النقود المغشوشة قد ينير لنا الطريق ، لبيان أحكام النقود الورقية وحقيقتها ، وسنتناول فيما يلي آراء المذاهب المختلفة في النقود المغشوشة .

النقود المغشوشة في المذهب الحنفي :

ذهب الحنفية إلى تقسيم الغش الذي يحدث في النقود إلى ثلاثة أقسام ، لكل قسم منها أحكامه . جاء في بدائع الصنائع أن الدراهم المضروبة ثلاثة أقسام :-

- ١- أن تكون الفضة هي الغالبة .
- ٢- أن يكون الغش هو الغالب .
- ٣- أن تكون الفضة والغش فيها سواء . (٤)

فبالنسبة للنوع الأول وهو الذي تكون نسبة المعدن النفيس فيه أعلى من نسبة الغش فإن الحنفية يلحقونه حكما بالنقود الخالصة بحيث تنطبق عليه جميع أحكام النقود

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه أنظر صحيح مسلم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه الطبعة الأولى ١٣٧٤-١٩٥٥م حديث رقم ١٦٤ كتاب الإيمان ج ١/ ٩٧

(٢) النووي ، المجموع ١٠/ ٦

(٣) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ١٩٨١ ص ٤٢ ؛ وانظر د . رفيق المصري ، الاسلام والنقود ، المركز العالمي لأبحاث

الاقتصاد الإسلامي ، ١٤٠١ - ١٩٨١ ص ٩١

(٤) الكاساني ، بدائع الصنائع ، ١٩٦/ ٥

الخالصة ، فلا يجوز استقراضها ولا بيع بعضها ببعض إلا بالتساوى وزناً كخالصة ولا يجوز التبادل بها - عددياً (١)

وحجة الحنفية في الحاق النقود ذات الغش القليل ، بالنقود الخالصة تتلخص أولاً :

في أن الحكم الشرعي يتقرر باعتبار الغالب ، ويلحق الغش المغلوب بالعدم . وثانياً لأن الدراهم عادة لا تكون خالصة فهي لا تتطبع إلا بقليل غش . وثالثاً لأن الرداءة القليلة مبهمة شرعاً عند مقابلتها بالجيد وهذا في الصرف . جاء في تبين الحقائق (وغالب الفضة والذهب فضة وذهب ، حتى لا يصح بيع الخالصة بها ولا بيع بعضها ببعض إلا متساوياً وزناً ، ولا يصح الاستقراض بها إلا وزناً لأنهما لا يخلوان عن قليل غش إذا هما لا ينطبعان عادة بدونه ، وقد يكون الغش فيهما خلقة ، فيعسر التمييز بين المخلوط والخلقي فيلحق القليل من الغش بالرداءة . والردى والجيد منها سواء عند المقابلة بالجنس . . .) (٢)

ونفس هذه الأحكام تنطبق على النوع الثالث وهو الذي يتساوى فيه الغش مع المعدن النفيس من ذهب أو فضة ، فلا يجوز إجراء المبادلات به إلا عن طريق الوزن ، وذلك احتياطاً من الربا ، يقول الكاساني (وكذلك النوع الثالث وهو ما إذا كان نصفه فضة ونصفه صُفر ، لأن الغلبة إذا كانت الفضة على اعتبار بقائها وذهب الصفر في المال على ما يقوله أهل الصنعة ، كان ملحقاً بالدراهم الزيوف فلا يجوز استقراضه عدداً وإن كان لا يغلب أحدهما على الآخر ويبقيان بعد السبك على حالهما ، كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه ، فيعتبر كل واحد منهما على حاله ، فكان استقراض الفضة والصفر جملة عدداً وهذا لا يجوز لأن اعتبار الصفران كان يوجب الجواز لأن الغش عددي ، فاعتبار الفضة يمنع الجواز لأن الفضة وزنية فالحكم بالفساد عند تعارض جهتي الجواز والفساد

أحوط (٣)

(١) الزيلعي ، تبين الحقائق ٤ / ١٤٠ - ١٤١

(٢) المرجع السابق ٤ / ١٤٠ - ١٤١

(٣) بدائع الصنائع ٥ / ١٩٧

ويلاحظ هنا أن هذين النوعين قد أخذ احكم النقود الخالصة رغم أن قيمتهما الذاتية تقل عن القيمة الذاتية في الدينارين أو الدراهم الخالصة وذلك احتياطاً من الربا غير أن ذلك لا يمنع أن يكون للدينار أو الدرهم الخالص قيمة تبادلية أعلى من قيمة الدينار المغشوش .

وإذا كان هذان النوعان يعتبران حكماً كالنقود الخالصة في الاستقراض والصرف فهل تجب فيهما الزكاة باعتبار وزنها أم باعتبار قيمتهما الذاتية التي تقل عن القيمة الذاتية في النقود الخالصة؟

ذهب الحنفية في هذا الصدد ، إلى أن النقود التي يغلب فيها المعدن النفيس على الغش تعتبر في الزكاة كالخالصة ، وتزكى زكاة الخالصة طالما أنها تروج رواج الخالصة (١) وأساس ذلك أن الحكم الشرعي يجري على اعتبار الغالب .

النوع الثاني : وهو الذي يكون فيه الغش هو الغالب :

وهذا النوع هو أقرب الأنواع الثلاثة إلى النقود الورقية المعاصرة ، من حيث إن له قيمة اسمية أعلى من قيمته الذاتية أو المعدنية ، كما أنه يعتبر مرحلة من مراحل الخروج والتحرر من المعادن النفيسة ، ولذلك هو فرع من النقود الاصطلاحية . وطبقاً للمذهب الحنفى فالنقود غالبية الغش يجوز التعامل بها عدداً ، كما يجوز استقراضها والبيع بها وفقاً للمعدن إذا جرت العادة على ذلك . وهذا يعني أن الأحكام الشرعية المتعلقة بهذا النوع تغيرت تبعاً لتغير المعدن الذي يسك منه .

وعند صرف النقود غالبية الغش يجب النظر قدر الفضة التي في الدراهم ، أو قدر الذهب في الدينارين المغشوشة ، ويجب مقارنة ذلك القدر وزناً مع قدر الذهب أو الفضة في الدينار أو الدرهم المغشوش الذي يراد صرفه . فإذا كان القدر المستخلص يساوى أو أقل أو لا يعرف مقداره في أحد الدينارين أو الدراهم فالصرف في هذه الحالة فاسد (٢) وذلك لوجود الربا أو شبهته .

(١) حاشية ابن عساوين ٣٠٠/٢ ، فتح القدير ٢١٣/٢ ، تبين الحقائق ٢٧٨/١

(٢) شرح العناية على الهداية ١٥٢/٧

وحجة الحنفية في جواز التعامل بهذا النوع عددا ، رغم أن النقود الخالصة وقليلة الفشل لا يجوز التعامل بها عددا - ورغم أن علة الربا عندهم هي الوزن مع اتحاد الجنس (١) - هي أن العادة هي المعتبرة فيما لا نص فيه (٢) جاء في الهداية وشرحها فتح القدير في الكلام عن النوع الثاني مانصه (. . . ثم ان كانت تروج بالوزن فالبيع بها والاستقراض بها بالوزن وان كانت تروج بالعد فالبيع بها والاستقراض بها بالعد ، وان كانت تروج بهما فبكل واحد منهما لأن المعتبر المعتاد فيما لا نص فيه) (٣) وهذا النوع من النقود لا يجوز التفاضل فيه ، رغم أنها ليست بذهب أو فضة ولكن طالما أنها أصبحت اثما فلا يجوز التفاضل فيها سدا لذريعة الربا . . قال : (ومشاينا ... لم يفتوا بجواز بيع الفطارفة والعدالى بجنسها متفاضلا مع أن الفشل فيها أكرم من الفضة لأنها أعز الأموال في ديارنا فلو أبيح التفاضل فيها لانفتح باب الربا الصريح) (٤) وهذا يعني أن القبول العام لهذا النوع من النقود هو المحدد الأساسى الذى أدى إلى عدم جواز التفاضل فيها ، لأن أصلها يجوز التفاضل فيه ، لأنه ليس مما يجسرى فيه الربا ، ولكن الثمنية والقبول العام هما اللذان أديا ، إلى عدم جواز التفاضل فيها . ويجب ملاحظة أن الحنفية ، قد أجازوا تبادل هذا النوع بالعدد مما يعنى أنهم لم ينظروا لها كالذهب والفضة وإلا لم يجوزوا تبادلها عددا وعلى ذلك يمكن القول بأن عدم تجسيزهم للتفاضل في النقود غالبية الفشل بناء على اعتبارهم لعلة الثمنية ، ولو كان بطريق غير صريح وهو ما عبر عنه بقولهم (بأنها أعز الأموال في ديارنا . . .) وإذا كان هذا هو حكم هذا النوع فيما يتعلق بالربا ، فما هو حكمها الشرعى في الزكاة ؟ يذهب الحنفية في هذا الصدد إلى تفصيل الأمر في زكاتها حسب ما يلي :- فهي إما أن تكون ثمنا رائجا مقبولا بين الناس . وإما ألا تكون كذلك .

(١) فتح القدير ٤/٧

(٢) حاشية ابن عابد بين ٧٧/٥ ؛ بدائع الصنائع ١٩٧/١٩٨

(٣) فتح القدير ١٥٣/٧

(٤) فتح القدير ١٥٣/٧ والرأى هو للشيخ أبى بكر محمد بن الفضل من بخارى ، في حين أن الامام محمد بن الحسن يرى جواز التفاضل في النقود غالبية الفشل . راجع

في ذلك بدائع الصنائع ١٩٧/٥

وإذا لم تكن ثمنًا فلما أن ينوى بها التجارة فتكون كعروض التجارة . وإما
ألا ينوى بها التجارة فإذا كانت أثمانًا راجعة ومقبولة بين الناس فتجب الزكاة في قيمتها
أى أن تقاس قيمتها التبادلية مع الذهب والفضة فإذا ساوت مائتي درهم ، وجبت فيها
الزكاة وكذلك إذا نوى بها التجارة فتعامل كعروض التجارة . أما إذا لم تكن أثمانًا
راجعة ولا عروض تجارة ، فانه لزكاتها يجب أن يفصل الذهب أو الفضة من الفس ، ثم
ينظر فيما تخلص فإذا بلغ النصاب زكسى وإلا فلا . (١)

ويذهب الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل إلى أن الدراهم المغشوشة ، إذا كانت
راجعة تزكى عدداً ، وهو اختيار السرخسى حيث قال فى المبسوط (وكان الشيخ محمد
ابن الفضل البخارى رحمه الله تعالى يفتى بوجوب الزكاة فى المائتين من الدراهم
الغطريفية عدداً وكان يقول (هى أعز النقود فىنا بمنزلة الفضة فىهم ونحن أعرف
بنقودنا) وهو اختيار شيخنا الحلوانى رحمه الله تعالى وهو الصحيح عندى) (٢)

ومما لا شك فيه أن هذا رأى لا يكون صحيحاً الا فى حالة واحدة ، وهى أن
تكون القيمة التبادلية للدراهم المغشوش مساوية تماماً للقيمة التبادلية للدراهم الشرعى .
لأن نصاب الزكاة الشرعى الوارد بالنص مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ، أو ما يساوى قيمة
أدنى النصابين فيما عداهما من النقود .

ولا يجوز أن يكون هذا النوع من النقود رأس مال فى المضاربة عند الامام أبى
حنيفة والقاضى أبى يوسف ، لأنهما يريان أن المضاربة وكذا الشركة لا تصح الا بالدراهم
والدنانير (٣) ويرى الامام محمد أن الفلوس النافقة مثل ذلك على ما سئرى .

والذى نخلص إليه هو أن الثمنية هى التى توجب فى هذا النوع من النقود الزكاة
بالقيمة فيما إذا كان ثمناً ، وأن الثمنية هى التى أدت الى جريان ربا الفضل فيها . . .

(١) انظر فيما تقدم : حاشية ابن عابدين ٢ / ٣٠٠ ؛ فتح القدير ٢ / ٢١٣ ؛ تبیین

الحقائق ١ / ٢٧٨

(٢) المبسوط ٢ / ١٩٤

(٣) تبیین الحقائق ٥ / ٥٢

النقود المغشوشة عند المالكية :

يقسم فقهاء المالكية الغش الذي يحدث في النقود المعدنية إلى قسمين غالب الغش ومغلوب الغش ، كتقسيم الحنفية ، إلا أنهم يعتبرون الحالة الثالثة وهي تساوى الغش من الجانبين حالة نادرة الوقوع وأقرب إلى النظرية منها للواقعية ، ولذلك لم يدلوا فيها برأى أو حكم . جاء في مختصر خليل وشرحه منح الجليل (وجاز أن يباع نقد مغشوش كدنانير فيها فضة أو نحاس أو دراهم فيها نحاس بمغشوش مثله مراطلة^(١) أو مبادلة^(٢) أو غيرهما ولو لم يتساو الغش لأنه لم يجزم به ولعسر تحقق ذلك)^(٣) أى تساوى الغش من الجانبين : وجاء في الخرشي (وجاز بيع نقد مغشوش بمثلـه ويخالص)^(٤) . . وقال الشيخ عليش (ويجوز بيع نقد مغشوش بخالصة على القول الراجح)^(٥) ونذهب بعض المالكية إلى منع جعل النقود المغشوشة رأسمال في المضاربة وقيد بعضهم المنع بما إذا لم يتعامل بهاء غير أنه يجوز على الصحيح القراض بالمغشوش^(٦) . ويعلل الشيخ عليش أساس الاختلاف بأنه يرجع إلى أن (كل ما تختلف قيمته بالارتفاع والانخفاض لا يجوز أن يجعل رأسمال لأنه إما أن ترتفع قيمته فيجبر جميع الربح أو بعضه ، أو تنقص قيمته فيصير بعضه ربحاً)^(٧)

أما فيما يتعلق بزكاة النقود المغشوشة ، فإن فقهاء المالكية يذهبون إلى أن النقود المغشوشة غشاً يسيراً إذا راجت رواج النقود الخالصة فهي تزكى كالخالصة . قال الشيخ العدوى في حاشيته (. وقضية المؤلف أنها لو نقصت عن ذلك لا زكاة فيها ، وليس كذلك إذ نقصها وزناً مع أنها تروج كالكمال ، لا يسقط الزكاة . وأما إذا لم ترج ككاملة فلا زكاة فيها . وأما إذا كملت حساً ونقصت معنئياً كأن تكون مغشوشة أو وردت بمئة الأصل

-
- (١) المراطلة هي بيع النقد بمثله وزناً ، انظر المنتقى شرح الموطأ ٢٧٦/٤
(٢) المبادلة هي بيع الذهب أو الفضة (العين) بمثله عدداً . انظر المنتقى شرح الموطأ ٢٧٦/٤ ، الخرشي على خليل ٤٩/٥
(٣) منح الجليل على مختصر خليل ٥٣٠/٢
(٤) الخرشي على مختصر خليل ٥٢/٣
(٥) منح الجليل على مختصر خليل ٥٣١/٢
(٦) الخرشي على خليل ٢٠٤-٢٠٣/٦
(٧) منح الجليل على مختصر خليل ٦٦٨/٣

فالأولى ان راجت لكاملة زكى والا فلا . . (١) وقال الخرشي (تجب الزكاة فى المائتى درهم أو فى العشرين دينارا ، ولو كانت ناقصة فى الوزن لا فى العدد نقصا لا يحطها عن رتبة الكاملة كحبة أو حبتين وراجت لكاملة أو كانت وازنة الا أنها ردئة من معدنها . . أو كانت ناقصة بسبب اضافة كالمغشوش بنحوه وراجت لكاملة وان لم ترج سقطت الزكاة فى الأولى) (٢) أى ناقصة الوزن . وقد حدد الشيخ الدسوقي مفهوم الرواج وقيد به بأن تكون القيمة التبادلية للنقود المغشوشة تتساوى مع القيمة التبادلية للنقود الخالصة . قال (. . . بشرط رواجها رواج الكاملة بأن تكون السلعة التى تشتري بدينار كامل تشتري بذلك الدينار الناقص لاتحاد صرفهما وهذا معنى قوله وراجت لكاملة بالنسبة للناقصة ويقال مثله فى المضافة — أى المغشوشة —) (٣)

والذى نخلص إليه هو أن المالكية قد أعطوا النقود المغشوشة بعض أحكام النقود الخالصة كجواز جعلها رأسمال فى المضاربة وهذا مرتبط بعدم تغير قيمتها . وجواز زكاتها زكاة الخالصة إذا كانت تروج رواج الخالصة ، أما إذا لم ترج رواج الخالصة فتزكى بقيمتها . . . ويلتقى فقهاء المالكية فى هذه النقطة مع فقهاء الحنفية ، ويخالفهم الشافعية والحنابلة كما سنرى .

النقود المغشوشة فى المذهب الشافعى :

يقسم فقهاء الشافعية غش النقود باعتبارات تختلف عن المذاهب الأخرى إلى قسمين :

- القسم الأول : النقود المغشوشة بمعدن له ثبات وقيمة كالرصاص والنحاس ونحوهما
القسم الثانى : النقود المغشوشة بمعدن ليس له ثبات كالزرنixe ويطلقون على غشها أنه ما يستهلك . (٤)

(١) حاشية العدوى على كفاية الطالب الريانى ٣٦٢/١

(٢) الخرشي على خليل ١٧٨/٢

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٥٥/١-٤٥٦

(٤) تكملة المجموع للسبكي ١٠/٤٠٨

ولا يعطى فقهاء الشافعية أى خاصية للنقود المغشوشة سوى أنها وسيط للمبادلات ، دون أن تتمتع بأى ميزة أخرى . فلا يجوز صرفها بالنقود الخالصة ولا يجوز صرفها ببعضها البعض ، كما لا تجب زكاتها وفقاً لقيمتها النقدية ، وإنما وفقاً للمعدن الذى فيها . جاء فى المنهاج وشرحه نهاية المحتاج (ولا شىء فى المغشوش أى المخلوط كذهب بفضة أو نحاس حتى يبلغ نصاباً)^(١) وجاء فى المجموع للنووى (إذا كان له ذهب أو فضة مغشوشة فلا زكاة فيها حتى يبلغ خالصها نصاباً هذا نص عليه الشافعى رضى الله عنه والمصنف وجميع الأصحاب فى كل الطرق إلا السرخسى) ، الذى يذهب الى أن الزكاة تجب (إذا بلغت قدراً لو ضمت إليه قيمة الغش من النحاس أو غيره يبلغ نصاباً)^(٢) . وعلق النووى على هذا بقوله (وهذا الوجه الذى انفرد به السرخسى غلط مردود بقوله صلى الله عليه وسلم (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة)^(٣))^(٤) وكما ذكرنا فإن النقود المغشوشة لا يجوز صرفها بمغشوش مثلاً أو بخالص عند الشافعية خلافاً لما ذهب إليه الحنفية والمالكية . قال السبكي فى التكملة (. . . والحكم المذكور شامل للقسمين . . . لا يجوز بيع الخالصة بالمغشوشة فى القسمين معاً سواء كان الغش ما له قيمة باقية أم لا . لا خلاف بين الأصحاب فى ذلك . قال: منصور وإن قل وكذلك المغشوشة بالمغشوشة . . .)^(٥) وعلل السبكي سبب المنع فى هذه الأحوال بأنه الجهل بالمماثلة أو تحقق المفاضلة مما يؤدى الى الربا . . . (فالعلة فى منع بيع بعضها ببعض أو بالخالصة الجهل بالمماثلة أو تحقق المفاضلة . . . وإن ابتاع بها ثياباً جاز لأن البيع واقع فى الفضة فحسب)^(٦)

(١) نهاية المحتاج ٨٦/٣

(٢) المجموع ٩/٦ أخرجه البخارى فى كتاب الزكاة ، انظر صحيح البخارى ١٢١/٢ ؛ وأخرجه

(٣) مسلم فى كتاب الزكاة ، انظر صحيح مسلم ٦٥٧/٢

(٤) المجموع ٩/٦

(٥) تكملة المجموع للسبكي ١٠/٤٨ - ٤٩

(٦) المرجع السابق ١٠/٤٩

والواقع إن عدم اكتراث الفقهاء الشافعية بالنقود المغشوشة ناشىء عن كون علة الربا فى النقدين عند هم (جوهرية الثمنية) وهى التى تسمى بالعلة القاصرة . ولهذا فإنهم يعتبرون الذهب والفضة هما النقد الخالص الذى لا يقبل بدىلا عنه . يقول الامام الشافعى رحمه الله تعالى (الاثمان دراهم ودنانير . . .)^(١) ورغم ذلك فقد جوز فقهاء الشافعية التعامل بالمغشوشة ولو فى الذمة .^(٢) ويجوز عند الشافعية أن تكون النقود المغشوشة رأسمال فى الشركة نظرا لعدم التضرر من ذلك نتيجة اختلاط المالىن^(٣) ، إلا أنه لا يجوز أن تكون رأسمال فى المضاربة ، وهنا يختلف الشافعية عن المالكية ، وذلك فى اشتراط أن يكون رأس مال المضاربة من النقد الخالص الذى يروج غالبا ، لأن المضاربة عقد غرر لعدم انضباط العمل والوثوق بالربح جوز للحاجة ، ولذا وجب أن يكون رأسماله بما يروج غالبا (لأنه ثمن الأشياء ولو أبطله السلطان)^(٤) أما المالكية فقد جوزوا على الصحيح من مذهبهم المضاربة بالمغشوش .

وعلى هذا نستنتج من جملة كلام الشافعية ، أن النقود كوسيط للمبادلات يمكن أن تكون من أى شىء ، لا يمنع من ذلك كونها مغشوشة . ولكن ترتبط الأحكام الشرعية فى الصرف والزكاة وغير ذلك بالذهب والفضة نظرا لجوهرية الثمنية فيهما .

النقود المغشوشة فى المذهب الحنبلى :

يفرق الحنابلة بين نوعين من النقود المغشوشة :

النوع الأول : النقود المغشوشة بغش يخفى على الناس ، وهذا النوع من النقود قد نقل عن الامام أحمد رضى الله عنه ، تحريم التعامل به استنادا إلى قوله صلى الله عليه وسلم (من غشنا فليس منا) كما لا يجوز بيعه بدنانير أو دراهم أو حتى بفلوس لأنه يشمل تغريرا وغشا للمسلمين .^(٥)

(١) الأم ٩٨/٣

(٢) انظر نهاية المحتاج ٩٨/٣

(٣) المرجع السابق مباشرة ٦/٥ ، حاشية الشيراملى ٦/٥

(٤) نهاية المحتاج ٢١٩/٥

(٥) المغنى مع الشرح الكبير ١٢٦/٤ والحديث سبق تخريجه

والنوع الثانى : النقود المغشوشة التى اصطلح على اعتبارها نقدا ، وهذا النوع من السنقود خرج فقهاء المذهب جواز التعامل به . قال ابن قدامة فى المغنى (وفى انفاق المغشوش من النقود روايتان أظهرهما الجواز . . . نقل صالح عنه - أى عن الامام أحمد - فى دراهم يقال لها المسيبية عامتها نحاس ، إلا شيئا فيها فضة فقال : إذا كان شيئا اصطالحوا عليه فأرجو ألا يكون بها بأس)^(١)

ولكن رغم تجويز فقهاء الحنابلة التعامل بالنقود المغشوشة المصطلح عليها ، إلا أنهم لم يجوزوا صرفها بالمغشوشة بمثلها ، إلا بشرط تساوى الغش من الجانبين قال فى المغنى ، (إن باع ديناراً مغشوشاً بمثلها والغش فيهما متفاوت أو غير معلوم المقدار لم يجز لأنه يخل بالتماثل المقصود)^(٢) وأما ، إن علم الغش الذى فيهما (حُجَّ عَلَى الوجهين أو لا هما الجواز لانهما تماثلا فى المقصود وفى غيره ، ولا يفضى الى التفاضل بالتوزيع بالقيمة فكون الغش غير مقصود فكأنه لا قيمة له)^(٣)

ولا يجوز فى المذهب الحنبلى أن تكون النقود المغشوشة غشا كبيرا لا ينضبط رأسمال فى الشركات والمضاربات ، لأن قيمتها ولو كانت رائجة تزيد وتنقص كالعروض ولا يمكن رد مثلها .^(٤)

أما زكاة النقود المغشوشة فذهب الحنابلة كالشافعية إلى أنه لا تجوز الزكاة إلا إذا بلغ المعدن النفيس فيها النصاب . قال المرداوى الحنبلى (. . . لا زكاة فى مغشوشها حتى يبلغ قدر ما فيه نصاباً وهو المذهب وعليه الجمهور . . .)^(٥)

(١) المغنى مع الشرح الكبير ١٧٦/٤

(٢) المغنى ١٦١/٤

(٣) المغنى ١٦١/٤

(٤) كشف القناع ٤٩٨/٣ ، الانصاف ٤١٠/٥

(٥) الانصاف ١٣٢/٣

الخلاصة :

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها بشأن النقود المغشوشة - التي تتقارب فـسـ المفهوم المعاصر مع النقود الائتمانية ، من حيث أن قيمتها التبادلية أكبر بكثير من قيمتها الذاتية - هي أن الفقهاء لم يفرّدوا لهذا النوع في الغالب أحكاماً خاصة به كقـد ، وإنما نظروا إليه على أساس ما فيه من ذهب أو فضة ، باستثناء فقهاء المالكية والحنفية حيث أوجبوا الزكاة في النقود المغشوشة التي تروح رواج الخالصة وفقاً لقيمتها وليس على اعتبار ما فيها من ذهب أو فضة . وذهب بعض الحنفية إلى اعتبار النقود المغشوشة من الأموال الربوية بناءً على ثمنيتها . وجوز المالكية والحنفية أيضاً أن تكون رأس مال في المضاربات وإن كان ذلك مشروطاً برواجها ومقيداً بعدم تغير قيمتها .

وهكذا النظر الفقهي للنقود المغشوشة ، لا يمكننا من اعتبار النقود الورقية مثلها حكماً مع أنها متشابهة مضموناً ، لأن الأحكام الشرعية للنقود المغشوشة تنصرف في الغالب وخاصة في المذهب الشافعي والحنبلي - إلى ما فيها من ذهب أو فضة كما أن الوجود النسبي للذهب والفضة فيهما ينفي العلاقة بين هذا النوع وبين النقود الورقية المعاصرة .

المطلب الثالث

أحكام الفلوس ومدى انطباقها على النقود الورقية الإلزامية

ظهرت الفلوس^(١) كقود في المجتمعات الإسلامية ، رغم شيوع استخدام المعادن النفيسة من الذهب والفضة . ونظرا لانخفاض قيمة المعادن التي تسك منها الفلوس ، فقد كانت القيمة الاسمية لها أكبر من قيمتها الذاتية ، وبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التعامل بالنقود الائتمانية ، والتي ابتدأت منذ ظهور النقود المغشوشة . واستخدام الفلوس في التعامل كان بالأساس كقود مساعدة للعمليات الرئيسية الذهبية والفضية ، يقول المقرئ (وكانت الفلوس لا يشتري بها شيء من الأمور الجليلة وإنما هي لنفقات الدور)^(٢) ويقول أيضا (ولما كانت في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو بجزء منه احتاج الناس من أجل هذا في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى الذهب والفضة يكون بازا تلك المحقرات فاتخذوا بازا هذه المحقرات نحاسا يضربون منه قطعاً صفاراً تسمى فلوساً لشراء ذلك)^(٣)

(١) الفلوس جمع فلس ، وهي كلمة غير عربية الأصل ، قيل إنها يونانية ، وقيل رومية ، وهي لا تعني بالضرورة عملة نحاسية ، ولو أن استعمالها الشائع هو في هذا المعنى الضيق ، وهي تعني النقود المتخذة من النحاس أو غيره . وتحدثت العلاقة بينها وبين الدرهم بنسبة ١ : ٤٨ في أوائل العهد الإسلامي ، ولكن هذه النسبة تغيرت عبر العصور المختلفة . انظر د . عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ص ١١

(٢) ، (٣) المقرئ ، كتاب النقود القديمة الإسلامية ، انظر النقود العربية وعلم النميات ص ٦٧

ولكن استعمالها لم يستمر منحصرًا بتلك الحالات وعلى هذه الصورة فقد احتلت

الفلوس في بعض فترات التاريخ مكانة جعلتها تمثل نقداً رئيسياً كما سنرى .

وربما تعتبر نشأة الفلوس كقصد مساعد ذى قيمة معدنية وتبادلية منخفضة نسبياً ،

أحد الأسباب التى أدت الى عدم النظر اليها عند فقهاء المذاهب كقصد تطبق عليه

أحكام النقود من الذهب والفضة ، وإن كان ذلك يرجع فى الأساس إلى علة الربا فى

النقدين . والتى هى عند الحنفية والحنابلة على الصحيح عند هم الوزن مع اتحاد

الجنس ^(١) وعند الشافعية والمالكية على المشهور الثمنية أو جوهريّة الثمنية . ^(٢)

ولهذين الاعتبارين فإن فقهاء المذاهب لم يروا أن الفلوس مما يجرى فيه الربا رغم

اعتراف بعضهم بها كمن حينما تروج على ما سنرى بعد قليل .

وتدل الدراسات التاريخية فى النقود العربية والإسلامية ، أن الفلوس كغيرها من

النقود المتخذة من المعادن ، تروج حينما يتوافر المعدن الذى تسك منه ، وتختفى فى

الفترات التى يقل فيها المعدن . وقد تبوأ الفلوس مكانة كبيرة فى بعض فترات التاريخ

جعلها النقد الرئيسى كالذهب والفضة ، وقد روى لنا المقرئى ذلك فقال (. . . وراجت

الفلوس رواجاً عظيماً حتى نسب اليها سائر المبيعات ، وصار يقال كل دينار بكذا من

الفلوس . . .) ^(٣) بعد أن كانت نقداً مساعداً لبيع توافه السلع .

وتلك الفترة التى يذكرها المقرئى هى الفترة ما بين (٢٨٤-٢٩١ هـ) والتى

يقول الدكتور فهمى بصددها (راجت الفلوس فى هذه الفترة رواجاً عظيماً وكثرت

وراجت رواجاً صارت من أجله هى النقد الغالب فى البلد ، واستمرت الفلوس تتكاثر حتى

غمرت الأسواق وأصبحت هى النقود القانونية فتسبب اليها المبيعات وقيم الأعمال كلها

(٤) . . .

(١) انظر فتح القدير ٤/٧ ؛ كشف القناع ٢٥١/٣

(٢) انظر المجموع ٤٩٥/٩ ؛ حاشية العدوى على الخرشي ٥٦/٥

(٣) المقرئى ، كتاب النقود القديمة الإسلامية ، المرجع السابق ص ٦٩

(٤) د . عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ص ١٠٧

وما حدث في تلك الفترة كان قد حدث أيضا في عام ٦٣٠ هـ حيث ارتفعت قيمة الفلوس حتى صار الدينار الذي يفترض أنه يساوى ٤٨٠ فلسا ، باعتبار أن العلاقة بين الدرهم والفلس هي علاقة ١ : ٤٨ وأن العلاقة بين الدينار والدرهم تساوى ١ : ١٠ ففي تلك الفترة أصبح الدينار يساوى ١٨ فلسا ^(١) حيث زادت كميات (الفلوس النحاسية) زيادة غير طبيعية حتى أصبحت النقود المتداولة في مصر قاصرة على أعداد ضئيلة من الدراهم الفضية ومجموعات ضخمة من العملة النحاسية ^(٢) وهذا يعنى أن الفلوس قد أصبحت في بعض الفترات نقدا مستقلا كالذهب والفضة قد يما ، والنقود الورقية في العصر الحاضر . ويدل على ذلك أيضا ما حكاه ابن عابدين في حاشيته عن البحر الرائق لابن نجيم (المتوفى سنة ٩٧٠ هـ) من تعارف الناس في عهده على إطلاق الدراهم على الفلوس فيقول (اعلم أنه قد وقع اشتباه في موضعين بالنظر إلى العرف الحسادث الأول: فيما ينصرف إليه اسم الدراهم . . . فذكر في الفتح أن انصراف الدراهم إلى وزن سبعة إذا كان متعارفا في بلد العقد . وأما في عرف مصرفلفظ الدرهم ينصرف الآن إلى وزن أربعة دراهم بوزن سبعة من الفلوس ، إلا أن يعقد بالفضة فينصرف إلى درهم بوزن سبعة وأخذ منه في البحر أن الواقف بمصر لو اشترط درهما للمستحق ولم يقيد ها ينصرف إلى الفلوس النحاس . . .) ^(٣)

وما يدل أيضا على المكانة التي احتلتها الفلوس أن قيمتها التبادلية قد ارتفعت نسبيا وانعكس ذلك في سعر صرفها بالذهب والفضة ، اللذين انطبق عليهما قانون (جبريشام) الذي يقتضى أنه إذا كان هناك نقدان في التعامل أحدهما جيد والثاني رديء ، فإن النقد الرديء يطرد النقد الجيد من التداول . ولذا بلغت قيمة الدرهم

(١) ، (٢) د . عبد الرحمن فسمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ٧٥-٧٦

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٣٢/٥

في بعض الفترات ما يعادل ثلاثة ونصف فلسا مما يشير إلى ارتفاع غير عادي في قيمة الفلوس وهذا ما نقله ابن عابدين في حاشيته حيث يقول (وأما قيمة كل درهم منها . . . فقد استفتيت بعض المالكية عنها فأفتى أنه سمع ممن يوثق به أن الدرهم منها يساوي نصفًا وثلاثة من الفلوس . . .) (١) وكذا في فتاوى الشافعية (٢)

فهذه اللحات من تاريخ الفلوس تشير ولو بصورة عابرة إلى أن الفلوس لم تظل النقد المساعد ، الذي يستخدم لقضاء الاحتياجات قليلة القيمة في كل العصور الإسلامية بل اعتبرت نقدا كغيرها من النقود الاصطلاحية ، التي انفصلت تماما عن الذهب والفضة وأصبح القبول العام لها هو المحدد الرئيسي الذي يضاف عليها صفتها النقدية ، مثلما يحدث في العصر الحاضر بالنسبة للنقود الورقية . وهذا يعني أن النظر إلى الفلوس يجب أن ينصب على نقديتها ، وليس على اعتبار أصلها أو معدنها . ولنرى الآن كيف نظر إليها الفقهاء المسلمون في عصور الاجتهاد الأولى ، ثم نردف ذلك ببيان آراء الفقهاء المعاصرين حتى يمكن أن نخرج برأى بشأن حقيقتها وحقيقة ما شابهها من سائر أنواع النقود .

الأحكام الشرعية للفلوس عند متقدمي الفقهاء :

انقسم الفقهاء المسلمون بشأن الفلوس إلى فريقين :

الفريق الأول : وهم أبو حنيفة وأبو يوسف من الحنفية ، والرأى المشهور في المذهب المالكي والشافعي والحنبلي . ويذهب هذا الفريق من الفقهاء إلى القول بأن الفلوس يتجازبها أصلان ، الأصل الأساسي فيها وهو باعتبارها عرضا من العروض ، والأصل المعارض المستحدث وهو اصطلاح الناس على أنها ثمن من الأثمان . وعلى هذا فيجب

(١) (٢) حاشية ابن عابدين ٢٣٣/ ٥

ربط الأحكام الشرعية بأصلها الأصيل وهو كونها عرضا من العروض ، وأما الثمنية العارضة عليها فيجب ألا ترفعها من مكانتها لتساويها بالذهب والفضة . ولكل مذهب من هذه المذاهب تعليل منفرد ووجهة نظر خاصة :

أولا : المذهب الحنفى :

يرى أبو حنيفة وأبو يوسف خلافا لمحمد أنه يجوز التفاضل فى الفلوس ولكن يشترط لذلك أن تكون معينة . أى أن تقول بمعنى هذا الفلوس بهذين الفلسين أى بأعيانها . فإذا لم يكن بأعيانها لا يجوز ، جاء فى الهداية وشرحها فتح القدير (ويجوز بيع الفلوس بالفلسين بأعيانها عند أبى حنيفة وأبى يوسف)^(١)

وفى الواقع إن لشرط التعيين أهمية خاصة فى المذهب الحنفى ، ذلك أن الأثمان لا تتعين عند هم بالتعيين ولذلك فالقول بضرورة تعيين الفلوس عند بيعها متفاضلا يعنى الخروج بها من نطاق الثمنية . فوفقا لما ذهب إليه أبو حنيفة وأبو يوسف ، يجوز للمتعاقدين أن يخرجوا من اصطلاح الناس فى اعتبار الثمنية فى الفلوس ، والتعامل على أساس أصلها الأول ، وهو كونها نحاسا على سبيل المثال . جاء فى تبين الحقائق (ولهما^(٢) أن الفلوس ليست بأثمان خلقة ، وإنما كانت ثمنا بالاصطلاح ، وقد اصطلاحا بابطال الثمنية فتبطل وإن كانت ثمنا عند غيرهما من الناس لبقاء اصطلاحهم ، وهذا لأنه لا ولاية للغير عليهما فلا يلزمهم اصطلاحهم ، بخلاف الدراهم والدنانير لأن ثمنيتها بأصل الخلقة فلا تبطل بالاصطلاح . . . وإذا بطلت الثمنية تتعين بالتعيين فلا يؤدى إلى الربا بخلاف ما إذا كانا بغير اعيانها أو أحدهما بغير عينه لأنه يؤدى إلى الربا)^(٣)

(١) فتح القسدير ٢٠/٧

(٢) أى أبى حنيفة وأبى يوسف

(٣) تبين الحقائق ١٤٣/٤

والقاعدة الأساسية في الفقه الحنفي أن الفلوس الرائجة أثمان ولا تتعین بالتعین كالذهب والفضة ، جاء في الهداية وشرحه فتح القدير (ويجوز البيع بالفلوس لأنها نوع من أنواع المال فإن كانت نافقة جاز البيع وإن لم تتعین بل لو عینت لا تتعین وللعائد أن يدفع غير ما عین لأنها حينئذ أثمان كالدرهم والدنانير) (١)

ويبدو أن نظرة أبي حنيفة وأبي يوسف للفلوس نابعة من التمييز بين الأثمان الخلقية (الذهب والفضة) والأثمان الاصطلاحية ، فالأولى تكون ثمنًا في كل حال وأما الثانية فيمكن أن تكون ثمنًا إذا كانت رائجة أما إذا كانت كاسدة فإنها لا تكون كذلك ، وإذا اصطاح المتعاقدان على ذلك .

وتترتب على نظرة أبي حنيفة وأبي يوسف ، أنه لا يجوز أن تكون الفلوس رأسمال في الشركة (٢) وإن كان فقهاء المذهب قد رجحوا جواز أن تكون الفلوس النافقة رأسمال باعتبارها أثمانًا . (٣) أما المضاربة فلا تصح إلا بالذهب والفضة ، أما بالفلوس وما فسى حكمها فلا تجوز ، وعلّة ذلك أن ثمنيتها تتغير وتتبدل من لحظة إلى أخرى . (٤)

واختلف فقهاء المذهب الحنفي فسى مدى جريان ربا النساء في الفلوس ، بمعنى هل يشترط التقابض فيها إذا جاز بيعها متفاضلا ، أم يجوز تأخير أحد البدلين فجاء في فتح القدير (وفسل بفلسين . . . يدا بيد جاز وليس بعينه وليس كلاهما ولا أحدهما) (٥) . فهنا يثبت للفلوس أحد خواص النقدين وهي جريان ربا النسيئة فيها ، حيث يشترط التقابض في صرف الجنس . أما ابن نجيم في (البحر الرائق) فقد قرر عدم اشتراط ذلك ، مما يعنى أنه قد خرج من أن تكون العملية عملية صرف ، لأن الصرف

(١) فتح القدير ١٥٦/٧

(٢) فتح القدير ١٦٨/٦ - ١٧٠

(٣) حاشية ابن عابدين ٣١٠/٤

(٤) فتح القدير ١٦٨/٦ - ١٧٠

(٥) فتح القدير ٢٠/٧ - ٢١

من شروط صحته قبض العوضين في المجلس اتفاقا . قال ابن نجيم (لو باع الفلوس بالفلوس أو بالدراهم أو بالدينار فنقد أحدهما دون الآخر جاز ، وإن افترقا دون قبض أحدهما جاز)^(١)

وحرر ابن عابدين هذه المسألة في حاشيته وقرر أنه يشترط القبض من أحد الجانبين فقال بعد كلام طويل (. . .) لكن يتعين حمل ما في الأصل على هذا فلا يكون قول آخر لأن ما في الأصل لا يمكن حمله على أنه لا يشترط التقابض ولومن أحد الجانبين لأنه يكون افتراقا عن دين بدين وهو غير صحيح فيتعين حمله على أنه لا يشترط منهما جميعا بل من أحدهما فقط^(٢) وهنا يظهر أن الترجيح قد أرجح الفلوس إلى سلعتها وليس إلى ثمنيتها . قال ابن عابدين (. . .) ومن حيث إنها عروض في الأصل اكتفى بالقبض من أحد الجانبين)^(٣)

ثانيا المذهب المالكي :

المروى عن مالك في المدونة كراهية التفاضل في الفلوس ، وكراهية بيعها بعضها البعض نسيئة . . . قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق^(٤) وفي المدونة أيضا (قال لي الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد وربيعة أنهما كرها الفلوس بالفلوس فيها فضل أو نظرة)^(٥) وقال الإمام مالك في التفاضل وصرف الفلوس بالفلوس أو بالذهب أو الفضة (وليست بالحرام البين ولكن أكره التأخير فيها)^(٦)
جاء في حاشية الرهوني (لا يصلح فلس بفلسين لا يدا بيد ولا إلى أجل ، والفلوس بالعدد بمنزلة الدينار والدراهم في الوزن ، وإنما كره ذلك مالك في الفلوس ولم يحرمه كتحريم الدينار والدراهم)^(٧) ونقل الرهوني عن التلقين (أن التفاضل في الفلوس إذا حصل التعامل به ممنوع وهو في الحقيقة منع كراهة لا منح تحريم)^(٨)

(١) البحر الرائق شرح كتر الدقائق ١٤٣/٦

(٢) حاشية ابن عابدين ١٨٠/٥

(٣) حاشية ابن عابدين ١٨٠/٥

(٤) المدونة الكبرى، ٣/٢٩٥

(٥) المدونة الكبرى، ٣/٣٩٦

(٦) المنونة الكبرى، ٣/٤٢١

(٧) حاشية الرهوني ٩٥-٩٦

(٨) حاشية الرهوني ٩٥/٥

ويظهر مما نقلناه من نصوص أن فقهاء المالكية ترددوا بين جعل الفلوس نقوداً وبين جعلها عرضاً من العروض ، ولم يجزموا بأن لها حكم النقدين وحملوا قول مالك في عين التقابض فيها على الكراهة وليس على التحريم ، ويرجع ذلك إلى أن العلة في النقدين على المشهور عند هم هي الثمنية ، التي تخرج الفلوس من الأموال الربوية .^(١) وبالرغم من أن الفلوس على المشهور من المذهب المالكي ليست من الأموال الربوية ، إلا أننا نجد هم اشترطوا المناجزة عند صرفها بالذهب أو الفضة ويفسد العقد في النسيئة .^(٢) ومما يدل على ذلك تعريف الصرف عند المالكية الذي هو (بيع الذهب بالفضة أو أحدهما بالفلوس)^(٣) وهو ما يظهر تردد فقهاء المذهب في هذا الصدد حيث أن المناجزة شرط من شروط الصرف في النقدين .

وهل يجوز أن تكون الفلوس رأسمال في القراض ؟ يذهب المالكية في هذا الشأن إلى أنه لا يجوز أن تكون رأسمال في القراض لأنها كما يقول الخرشي (تؤول إلى الفساد والكساد)^(٤) بمعنى أن قيمتها تتغير من لحظة استقراضها إلى لحظة استردادها ، مما يترتب عليه عدم تقدير الربح الحقيقي لعملية المضاربة .

ولم يشبث المالكية الزكاة في الفلوس ولو جرى بها التعامل وأصبحت نقداً .^(٥)

ثالثاً : المذهب الشافعي :

لم يعط المذهب الشافعي أهمية للفلوس كوسيلة للتبادل تقوم مقام النقدين ويرجع ذلك إلى العلة القاصرة وهي جوهرية الثمنية ، والتي تخرج الفلوس ونحوها من غير الذهب والفضة عن حكم النقود لكونها لا تتمتع بهذه الجوهرية ولا تتمتع الفلوس أيضاً بقوة الإبراء إلا إذا تعينت ، يقول الإمام الشافعي في (الأم) (الفلوس لا تكون ثمناً إلا بشرط ، ألا ترى أن رجلاً لو كان له على رجل دائع لم يجبره على أن يأخذ منه

(١) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١١٢/٣ ؛ وانظر حاشيته على مختصر خليل ٥٦/٥

(٢) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١١٢/٢ ؛ الخرشي على خليل ٣٦/٥

(٣) الخرشي على خليل ٣٦/٥

(٤) الخرشي على خليل ٢٠٥/٦

(٥) حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ١٧٩/١ ؛ الخرشي على خليل ١٧٩/٢ ؛

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤٥٥/٥

فلوسا وانما يجبره على أن يأخذ الفضة (١). وترتسب على هذا أن يكون التعامل

في المذهب الشافعي بالفلوس ، باعتبار سلعتها وأصلها وليس باعتبار ثمنيتها ، (فلا

ربا في الفلوس ولو راجت) (٢) وكذلك (ليس في الفلوس زكاة) (٣)

رابعا : المذهب الحنبلي :

يرجح فقهاء الحنابلة رواية منصوصة للإمام أحمد ، أن الفلوس الراجعة يجوز التفاضل

فيها ، وذلك بناء على أن العلة على الصحيح عندهم هي الوزن مع اتحاد الجنس جاء

في كشف القناع (يجوز بيع فلس بفلسين ولو نافقة لأنها ليست بمكيل ولا موزون) . وترتب (٤)

على ذلك أن الفلوس ولو كانت نافقة لا يجوز أن تكون رأسمال في الشركة أو المضاربة (٥)

كما أنها تزكى كمعرض التجارة . أعني أن فيها زكاة القيمة على الصحيح من المذهب . (٦)

توجيه :

ومن هذا العرض يتضح أن أصحاب القول الأول أخرجوا الفلوس من صفتها النقدية

بناء على علة الربا في النقدين ، والتي ارتبطت في المذاهب إما بالذهب والفضة دون

سواهما لما فيهما من خصائص جوهرية ، أو تكون قد ارتبطت بأداة تقدير النقدين وهي

كونهما موزونين من جنس واحد .

وربما تكون النظرة السلعية للفلوس نابعة - بالإضافة إلى العلقين طبيعة النقود في

عصور الاجتهاد ، والتي أوحى أن الذهب والفضة هما النقدان وسيظلان وحدهما

النقدين ، وهذا ما حدث فعلا حتى القرن العشرين حينما خرج العالم كليا من نظام
الذهب .

(١) الأم ٩٨/٣

(٢) نهاية المحتاج ٤٩٨/٣

(٣) الأم ٩٨/٣

(٤) كشف القناع ٢٥٢/٣

(٥) كشف القناع ٤٩٨/٣ ، الانصاف ٤١١/٥

(٦) الانصاف ١٣١/٣

وبرغم عدم الاعتراض للفلس بالنقدية من هذا الفريق من الفقهاء ، إلا أن هناك فريقاً آخر يرى عكس هذا القول ويوجب النقدية في الفلس ، والتي تمثل في حقيقتها الأساس الفقهي لحكم جميع أشكال النقود التي ظهرت وستظهر سوى الذهب والفضة . ذلك أن الفلس تمثل في حقيقتها العريضة الخروج الكامل على النقود الذهبية والفضية .

الفريق الثاني : كل ما يقوم بوظائف النقد فهو نقد :

ويرى هؤلاء فيما يتعلق بالفلس والتي كما قلنا تمثل النقد الائتماني والذي تزيد قيمته الاسمية عن قيمته المعدنية - أن ما يقوم بوظائف النقود فهو نقد يندرج تحت هذا المفهوم ، ومن ثم تنطبق عليه أحكام النقدين - ومن هؤلاء الفقهاء الإمام محمد بن الحسن الشيباني من الحنفية ، والإمام مالك في المدونة ، والإمام أحمد في قول له تبناه أبو الخطاب من الحنابلة ورجحه شيخ الاسلام ابن تيمية أما حجة كل واحد من هؤلاء ومستنده فهو كما يلي :

رأى الامام محمد بن الحسن الشيباني :

ذهب الامام محمد بن الحسن إلى عدم جواز التفاضل في الفلس ، وأنه لا يجوز بيع فلس بفلسين ، الذي أجازته كل من أبي حنيفة وأبي يوسف وأشرنا إليه من قبل . ودليل الامام محمد أن (الفلس الرائجة أثمان ولا تتعين بالتعيين)^(١) في حين أن أبا حنيفة وأبا يوسف يريان جواز تعيين الفلس ، وحجتهما في ذلك أن الاصطلاح على الفلس كنقود من المجتمع يمكن الخروج عليه من آحادهم ، فهو غير ملزم . فاصطلاح المجتمع على أن مضروب النحاس هو النقود القانونية للمجتمع ، أو أن الورقة المكتوب عليها - جنبيه واحد - هي العملة المعتمدة من قبل المجتمع - هذا الاصطلاح يمكن أن يخرج الأفراد عليه ويتعاملوا بهذه النقود على أنها نحاس في المال الأول ، أو على أنها

(١) تبين الحقائق ٩٠ / ٤

ورق في المثال الثاني دون وضع أى اعتبار للصفة النقدية التى اضيفت إليها اصطلاحاً .
وفى المقابل يرى الامام محمد أن الاصطلاح وهو ما يعطى النقود الأساس الشرعى لقبولها كقند ، وهو أساس رواجها ، وجواز نقل حقوق الأفراد بها لا يمكن ابطاله أو الخروج عليه باصطلاح الآحاد . جاء فى المبسوط (. . .) وقال محمد رحمه الله لا يجوز لأن الثمنية فى الفلوس ثبتت باصطلاح الكل ، وما يثبت باصطلاح الكل لا يبطل باصطلاحهما لعدم ولايتهما على غيرهما ، فبقيت أثمانا ، وهى لا تتعين بالاتفاق ، فلا فرق بينه وبين ما إذا كانا بغير أعيانهما وصار كبيع الدرهم بالدرهمين (١)

كما يستند الإمام محمد فى حجته أيضاً ، بأن الوصف الذى هو عبارة عن الثمنية قد تحقق فى الفلوس باعتبارها وسيلة لقياس قيم الأموال ووسيلة للتبادل مثلها كالذهب والفضة ، وطالما أن الوصف قد انطبق عليها فيجب أن تعامل معاملة الذهب والفضة وهذا ما نقله صاحب البدائع حيث قال (. . .) وعند محمد لا يجوز وجه قوله إن الفلوس أثمان فلا يجوز بيعها بجنسها متفاضلاً كالدراهم والدنانير ، ودلالة الوصف عبارة عما تقدر به مالية الأعيان ، ومالية الأعيان كما تقدر بالدراهم والدنانير تقدر بالفلوس ، فكانت أثمانا . ولهذا كانت أثمانا عند مقابلتها بخلاف جنسها وعند مقابلتها بجنسها حالة المساواة . فإن كانت ثمنًا فالثمن لا يتعين وإن عين كالدراهم والدنانير ، فالتحقق التعيين فيها بالعدم فكان بيع الفلوس بالفلوسين بغير أعيانهما ولذا لا يجوز . ولأنهما إذا كانت أثمانا فالواحد يقابل الواحد فبقى الآخر فضل مال لا يقابلة عوض فى عقد المعاوضة وهذا تفسير الربا (٢)

أقول إن كلام الامام محمد واضح فى أن الثمنية هى الأساس فى إلحاق الفلوس بالرائجة بالذهب والفضة ، وإن لم يصرح بذلك ، ولكنه أوضحه عن طريق أداة الصفة

(١) المبسوط ٢ / ١٩٤

(٢) بدائع الصنائع ٥ / ١٨٥

ودلاليتها، ولما كانت النقود من صفتها الثمنية إذا كانت رائجة ودلالة ذلك قياسها لقيم الأشياء، فإن الفلوس الرائجة كذلك . و يترتب على ذلك ألا تنفصل ثمنية الفلوس تجاه غيرها من السلع والخدمات عن ثمنيتها تجاه بعضها وهذا يجعل التفاضل فيها كالتفاضل في الذهب والفضة وهو حرام .

وترتب على ما ذهب إليه الإمام محمد أنه يجوز أن تكون الفلوس الرائجة رأسمال في الشركة وفي المضاربة وهو ما خالف فيه كل من أبي حنيفة وأبي يوسف .^(١)
رأى الإمام مالك رضي الله عنه :

ذهب الإمام مالك في المدونة إلى توسيع علة الثمنية ، ليس على الفلوس فحسب وإنما لتشمل كل شيء اتخذ كوسيلة للتبادل وأداة لقياس قيم الأشياء ، حتى ولو كان ذلك الشيء جلوداً . جاء في المدونة (قال لي مالك في الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق ، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة^(٢) وفيها أيضاً : (ومن اشترى فلوساً بدراهم أو بخاتم ذهب أو فضة فافترقا قبل أن يتقابضا لم يجز لأن الفلوس لا خير فيها نظرة بالذهب ولا بالورق وليس بحرام بين ولكن أكره التأخر فيها . . .)^(٣)

ولقد ترددت أقوال الإمام مالك في الفلوس كما يقول القاضي عياض : (بحسب اختلاف رأيه في أصلها أهى كالعرض أو كالعين)^(٤) ففي بعض أقواله يجعلها في مكانة الذهب والفضة من حيث خصائصها ، وفي أقوال أخرى يجعل حكمها كالسلع والعروض . فمن النوع الأول - أعني أنها من حيث الحكم كالذهب والفضة - ما نقله الإمام الرهوني في حاشيته فقد شدد فيها في الصرف واعتبرها كالذهب والفضة أو منع بيعها جزافاً كالذهب والفضة ، واعتبر إعارتها قرضاً كالذهب والفضة وفي مبادلتها ببعضها لم يجز .

(١) انظر تبين الحقائق ٥/٥٢ ؛ فتح القدير ٦/١٦٨-١٧٠

(٢) المدونة الكبرى ٣/٣٩٥-٣٩٦

(٣) المرجع السابق مباشرة ٣/٣٩٥-٣٩٦

(٤) حاشية الرهوني ٥/٩١

إلا فلسا بفلس ، وبالجمله فقد اعتبر الفلوس بالعدد بمنزلة الدنانير والدراهم فى الوزن ، ومن المسائل التى اعتبر فيها الإمام مالك الفلوس كالعروض : قوله بجواز استبدالها إذا صرفها ووجد فيها رديئا وهذا فى مذهب الإمام مالك ينقض الصرف ،^(١) وإذا باع بها وكيل يضمن إلا فى السلع يسيرة الثمن . ومنعه القراض - المضاربة - بها ، لأنها تؤول إلى الفساد والهلاك .^(٢)

وبالتأمل فى أقوال الإمام مالك فى هذه المسائل يلاحظ أن الاختلاف فى تكييفها الفقهى يرجع إلى الوظائف التى تؤدى بها الفلوس ، وفى المجموعة الأولى يلاحظ أن أغلب قضاياها تدور حول أداء الفلوس لوظيفتها كوسيط للتبادل ومقياس للقيم . أما المجموعة الثانية فهى تدور حول أداء الفلوس لوظيفتها كوسيلة لاثبات الحقوق المترتبة فى الذمة . من ذلك ضمان الوكيل إذا باع بها ، وعدم جواز ترتبها فى الذمة فى عقد المضاربة . وهذا التمييز بين وظائف النقود مهم جدا ، ذلك أن وظيفة النقود كوسيط للاستبدال ومقياس للقيم العاجلة ، يمكن أن يؤدى بها أى شىء غير أن وظيفة النقود كوسيلة لاسراء الذمم ومقياس للقيم الآجلة يشترط فيما يقوم بها أن يتمتع بثبات نسبى فى قيمته .

رأى أبى الخطاب وابن تيمية :

ذهب كل من أبى الخطاب وابن تيمية إلى عدم جواز التفاضل فى الفلوس إذا كانت نافقة معللين بأنها أثمان ، جاء فى الانصاف : (بيع فلس بفلسين فيه روايتان منصوصتان أحدهما لا يجوز جزم به أبو الخطاب . . . وقال) بأنها مع نفاقها لا تباع بمثلها ، إلا مماثلة معللا بأنها أثمان^(٣)

ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية أن علة تحريم الربا فى النقدين هى الثمنية ، ولذلك حينما سئل عن الفلوس هل تشتري نقدا بشىء معلوم وتباع إلى أجل بزيادة فهل

(١) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١٤٩/٢

(٢) راجع فى تفصيل هذه الآراء حاشية الامام الرهونى ٩٦-٩٧/٥

(٣) الانصاف ١٥/٥

يجوز ذلك أم لا ؟ فأجاب بعد أن عدد مذاهب الفقهاء وأقوالهم فيها فقال () والأظهر المنع من ذلك فإن الفلوس النافقة يغلب عليها حكم الأثمان وتجعل معيار أموال الناس^(١) ولا يشترط شيخ الاسلام ابن تيمية شكلا محددا للنقود ، وإنما هي في نظره كل شئ يقوم بوظائف النقد ويصطلح عليه بين الناس . جاء في مجموع فتاوى ابن تيمية : () وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبعى ولا شرعى بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح وذلك لأنه فى الأصل لا يتعلق المقصود به ، بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به والدرهم والدينار لا تقصد لنفسها بل هى وسيلة الى التعامل بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها ، فلهذا كانت مقدرة بالامور الطبيعية أو الشرعية ، والوسيلة المحصنة التى لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها المقصود كيف كانت^(٢)

ومن جملة هذه الأقوال نستطيع أن نصل إلى أن الفلوس باعتبارها نقدا اصطلاحيا منفصلا تمام الانفصال عن الذهب والفضة ، ارتفع عدد فريق من الفقهاء إلى مرتبة النقدين وذلك توسعا فى مفهوم النقود ، والتى هى كل ما يقوم بوظائف النقود حسب المفهوم المعاصر . ولأنه إذا كان الذهب والفضة قد قاما بوظائف النقود خير قيام فى فترات التاريخ وتأسست الأحكام الشرعية بهما فلا يعنى ذلك بالضرورة لزوم الاقتصار عليهما ، وقد وضع ذلك جليا من اجازة معظم فقهاء المسلمين التعامل بالفلوس وغيرها كأثمان . والذي يبدو واضحا ، أن ما مكن هؤلاء الفقهاء من وضع هذه القاعدة العريضة فى النقود اصطلاحية ، هو اهتمامهم لعللة الربا فى النقدين وهى مطلق الثمنية كما حررها كل من المالكية فى غير المشهور^(٣) والحنابلة فى رواية عن الامام أحمد^(٤) وهو ما جزم به أبو الخطاب ، وما أشار إليه محمد بن الحسن الشيبانى

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٦٩/٢٩

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٥١-٢٥٢

(٣) جاء فى حاشية العدوى على مختصر خليل () وأختلف على أنه معلل ، هل علته غلبة

الثمنية وهو المشهور أم مطلق الثمنية وهو خلاف المشهور (حاشية العدوى على

مختصر خليل ٥٦/٥

(٤) انظر المغنى مع الشرح الكبير ١٢٦٤ ؛ وانظر الانصاف ١٢/٥

وما رجحه شيخ الاسلام ابن تيمية في فتاواه والتي جاء فيها قوله (والتعليل بالثمنية
تعليل بوصف مناسب ، فان المقصود من الأثمان أن تكون معيارا للأموال يتوسل بها
الى معرفة مقدار الأموال ولا يقصد بها الانتفاع بعينها ^{فهي} يبيع بعضها ببعض الى أجل
قصد بها التجارة التي تناقض مقصود الثمنية . واشترط الحلول والتقابض فيها هو
تكميل لمقصودها من التوسل بها الى تحصيل المطالب ، فان ذلك انما يحصل بقبضها
لا بثبوتها في الذمة مع أنها ثمن من طرفين ، ^{فهي} الشارع أن يباع ثمن بثمن الى أجل ،
(١)
فاذا صارت الفلوس أثمانا صار فيها المعنى . .)

ولا شك أن التعليل بالثمنية ، يستطيع أن يستوعب كل شكل من أشكال النقود ظهر
أو سيظهر مستقبلا ، - من غير النقدين - ويستطيع أن يحل للمسلمين قضية من أهم
القضايا في حاضرهم ومستقبلهم ألا وهي قضية الربا ، الذي جاء القرآن والسنة
النبوية المطهرة بتحريمه ، وأجمع على ذلك جمهور فقهاء المسلمين . ونستطيع على
ضوء هذه العلة أن نقف على حقيقة النقود الاصطلاحية بصفة عامة ، والنقود الورقية في
العصر الحاضر بصفة خاصة ، فهي نقد اصطلاحى قائم بذاته ، مثله مثل النقود
الاصطلاحية الأخرى التي تعامل بها المسلمون ، وخرج علتها الفقهاء المدققون المحققون من علماء
هذه الأمة الذين أشرنا إليهم قبل قليل .

وعلى ذلك فإن النقود الورقية تعتبر نقودا اصطلاحية يجرى فيها ربا الفضل والنسيئة
كجريانه في النقدين ، وهذا يقطع دابر الأصوات التي ترى أن النقود الورقية عـروض
كعروض التجارة ، ولا يجرى فيها الربا ^(٢) أو تلك النظريات التي ترى في النقود سندات
ديون على مصدرها ^(٣) حيث إن النقود الورقية في العصر الحاضر ، لا ترتبط بذهب أو
فضة فإنه منذ بداية القرن العشرين قد خرج العالم بأكمله من نظام السذهب ،

(١) مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ٣٩ / ٤٧١-٤٧٢

(٢) راجع هذه النظرية في الرسالة القيمة للشيخ عبد الله بن سليمان بن منيع ، الورق

النقدى ص ٥٥ وما بعدها

(٣) انظر المرجع السابق ص ٤٥ وما بعدها

وظهرت النقود الورقية الالزامية التى انفصلت فى ظلها كل علاقة بين الذهب والنقود الورقية وأصبحت النقود الورقية تستمد قيمتها من قبول الأفراد لها كما هو الحال فى الفلوس التى انفصلت عن الذهب وأصبحت تستمد قيمتها من قبول الأفراد لها . وإذا كنا قد حددنا حقيقة النقود الورقية من خلال تطور النقود الإسلامية، فهناك دراسات أخرى قد سلكت سبيلا قريبا من هذا السبيل وتوصلت إلى نفس النتيجة . ومن هؤلاء الفقهاء الشيخ عبد الله بن منيع فى رسالته (الورق النقدي) التى يقول فى ختامها : (فحيث إن الورق النقدي نقد قائم بذاته ، لم يكن سر قبوله للتداول والتمول والابراء المطلق ، التعهد المسجل على كل ورقة نقدية منه بتسليم حاملها محتواها عند الطلب المسجل عند كل ورقة ، ولا أنه جميعه يغطى بذهب أو فضة ، ولا أن السلطان فرضه وألزم التعامل به ، وإنما سر قبوله ثقة الناس به كقوة شرائية مطلقة بغض النظر عن أسباب حصول الثقة به . وحيث إن الورق النقدي له خصائص النقدين الذهب والفضة من أنه ثمن وبه تقوم الأشياء فإننى أرى أن الورق النقدي نقد قائم بذاته له حكم النقدين الذهب والفضة فى جريان الربا بنوعيه فيه كما يجرى فيهما قياسا عليهما ، ولاندراجهم تحت مناط الربا فى النقود وهو الثمنية)^(١)

ويقول الدكتور يوسف القرضاوى فى هذا الصدد : (لقد أصبحت هذه الأوراق تحقق داخل كل دولة ما تحققه النقود المعدنية ، وينظر المجتمع إليها نظرتة إلى تلك . إنها تدفع مهورا فتستباح بها الفروج شرعا دون أى اعتراض ، وتدفع ثمنا فتنتقل ملكية السلعة إلى دافعها بلا جدال ، وتدفع أجرا للجهد البشرى فلا يمتنع عامل أو موظف من أخذها جزاء على عمله ، وتدفع رية فى القتل الخطأ أو شبه العمد فتبرىء ذمة القاتل ويرضى أولياء المقتول ، وتسرق فيستحق سارقها عقوبة السرقة بلا مراء من أحد . وتدخر وتملك ومعنى هذا كله أن لها وظائف النقود الشرعية وأهميتها ونظرة المجتمع لها) (٢)

(١) الورق النقدي ص ١١٤ - ١١٥

(٢) فقه الزكاة ٢٧٦/١

فهذه الأقوال من هؤلاء الباحثين المدققين تشير الى حقيقة الورق النقدي التي نعتقد صحتها وصوابها ، وتسير على هديها في هذه الدراسة ، من حيث إن النقود الورقية تعتبر نقدا اصطلاحيا تنطبق عليه أحكام النقود الاصطلاحية التي تختلف في بعض جزئياتها عن النقدين ومن هذه الجزئيات :

أولا : لا تعتبر النقود الورقية مالا بذاتها ولكنها مال بالقياس إلى غيرها ولهذا فإن زكاتها لا تجب إلا بعد تقديرها بالذهب والفضة .

ثانيا : وما يدل على أنها ليست مالا بذاتها أن الدولة لو أحرقت ملايين منها لا تكون فقدت إلا بقدر قيمة الأوراق المصنوعة وتكاليف طبعتها .

ثالثا : إذا لم تكن مالا بذاتها فإنها تضمن بماليتها المصطلح عليها .

فهذه بصورة عامة نظرتنا للنقود الورقية الإلزامية التي يجرى التعامل بها الآن ، غير أننا نود قبل أن نترك هذا المجال أن نشير إلى ملاحظة مهمة ، وهي أن ما ذهب إليه فقهاؤنا من تفضيل الذهب والفضة للقيام بوظيفة النقدية يدل - رغم صعوبة تطبيقه في العصر الحاضر - على حقيقة مهمة بعيدة الدلالة وهي أن النقود من أهم وظائفها قياسها لقيم السلع والخدمات ، وكل مقياس يشترط فيه الدقة والثبات حتى يعبر تعبيرا صادقا عما يقيسه - وهذان الشرطان يتوفران بدرجة معقولة في الذهب والفضة لما يتمتعان به من قيمة ذاتية - ولذلك فحتى تحقق النقود الورقية مزايا النقود الذهبية والفضية يجب أن تكون ثابتة القيمة ، أو مستقرة القيمة حتى تصلح لقياس القيم عبر الزمن . وتحقق العدل في نقل الثروات من فئة أو من فرد لآخر . وهذا الأمر ينقلنا إلى ضرورة التعرف على المقصود بقيمة النقود وهو موضوعنا في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

ماهية الغيرات في قيمة النقود
وكيفية قياسها

الفصل الثانى

ماهية التغيرات فى قيمة النقود وكيفية قياسها

ويتكون هذا الفصل من بحثين :

المبحث الاول : قيمة النقود وماهية التغيرات فيها

المبحث الثانى : قياس التغير فى قيمة النقود

المبحث الأول

قيمة النقود وما هيية التغيرات فيها

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

المطلب الأول : مفهوم قيمة النقود

المطلب الثانى : ماهية التغيرات فى قيمة النقود

المطلب الأول
مفهوم قيمة النقود

تطلق كلمة (القيمة) في اللغة العربية ، ويراد بها الثمن التبادلي للشيء ، يقول الجوهري في الصحاح: (القيمة هي ما يقوم مقام الشيء . يقال قومت السلعة)^(١) أي جعلت ما يقوم مقامها . وهو نفس المعنى الذي عبر عنه ابن منظور في (لسان العرب) حيث يقول ، (القيمة ثمن الشيء بالتقويم . يقال كم قامت ناقتك أي كم بلغت قيمتها)^(٢) و فرق علم الاقتصاد الحديث بين نوعين من أنواع القيمة :

أ / القيمة الاستعمالية :

وهي تعنى مبلغ النفع الذي يحققه الشيء عند استخدامه أو استعماله ، ولا شك أن تذوق النفع وتقديره أمر شخصي ، لذا فإن القيمة الاستعمالية للأشياء تختلف من شخص لآخر ، ومن وقت لآخر . فهي تتحدد وفقا للمعيار الشخصي . فقيمة الكتاب الاستعمالية تختلف بين من يحتاج للكتاب وبين غيره ، كما أنها تختلف بين من يعرف القراءة وبين الأمي ، فالقيمة الاستعمالية تعتمد على النظرة الشخصية مما يجعلها تختلف من شخص لآخر في نفس اللحظة ونفس المكان .

ب/ القيمة التبادلية :

وتعنى قيمة الشيء عند مبادلته بالأشياء الأخرى ، وهذه لا تختلف في اللحظة والمكان الواحد من شخص لآخر ، ويعبر عنها عادة بمقياس موحد وهو النقود . فقيمة الكتاب مقدرة بوحدات من النقد لا تختلف في نفس المكتبة ونفس اللحظة من شخص لآخر بل تكون واحدة .

(١) الجوهري ، الصحاح ، ٣ / ٢٠١٧

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ١٥ / ٤٠٩

وعلى ذلك فإن التعبير عن القيمة ينصرف في الدراسات الاقتصادية إلى القيمة التبادلية ، وبذلك فقيم الأشياء التبادلية تعنى مقدار ما يمكن أن تتبادل به بوحدة النقود .

ويتضح مما تقدم أن قيم الأشياء المختلفة تعرف وتتحدد بدلالة النقود ، ذلك أن إحدى وظائف النقود الأساسية هي أنها مقياس لقيم الأشياء . وهنا يثور سؤال معين ، وهو ماذا نعنى بقيمة النقود ؟

سبق أن أوضحنا أن قيمة أى شىء تعرف بدلالة النقود . وحيث إن النقود هي مقياس قيم الأشياء فليس من الممكن أن تقيس قيمتها ، فلا معنى أن نقول أن قيمة الريال تساوى ريالاً أو مائة هللة . ونظراً لأن النقود لا تتمتع في الغالب بخصائص الاشباع الذاتية ، باستثناء النقود السلعية وهي الأعيان التي استخدمها الإنسان البدائي نقوداً كالحيوانات والأطعمة ونحوها ، فإن بقية أشكال النقود لا تشبع حاجة الإنسان بصورة مباشرة . إلا أنها تمكنه من الحصول على جميع ما يحتاجه ، حيث إن النقود تعتبر قوة شرائية عامة يقبلها الجميع في مقابل سلعهم وخدماتهم ، وهذا يعنى أن قيمة النقود لا تكمن في قدرتها على اشباع حاجات الإنسان ، ولكن في قوتها الشرائية مما يعنى أن قيمة النقود مشتقة من قدرتها التبادلية بسائر السلع والخدمات (١)

يمكن إذن أن نعرف قيمة النقود بأنها (مقدار الأشياء عامة التي يمكن مبادلتها بوحدة النقد) ، وبعبارة أخرى فإن قيمة النقود هي قدرة النقود في المبادلة بسائر السلع والخدمات .

ولا شك أن هذا التعريف ينصرف إلى قدرة النقود في المبادلة بالسلع والخدمات عامة . أى القوة الشرائية للنقود تجاه السلع والخدمات . إلا أنه يجب أن نفرق اقتصادياً

(١) د . فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، ص ٦١

(٢) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، شركة كاظمة للنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ١٩٨٢ ص ٣١

وتحليلها بين السلع والخدمات التي تنتجها الدولة ، وتلك التي تنتجها الدول الأخرى . وهذا التمييز يسوقنا لايضاح المصطلحات المختلفة التي ينصرف إليها لفظ (قيمة النقود) بدون تخصيص .

فاطلاق لفظ (قيمة النقود) بدون تخصيص يدل على ثلاثة معانٍ ، ويتوقف المعنى المقصود على (نوعية السلع والخدمات التي يعينها الباحث عند الإشارة إلى القوة الشرائية للنقود) ^(١) وهذه المعاني هي :

أ) قيمة وحدة النقد الشرائية بالنسبة للذهب ، وهي تعرف تقليدياً بالقيمة الاسمية للنقود .

ب) القيمة الخارجية للنقود ، أي قيمة وحدة النقد لبلد ما مقدرة بوحدات من نقد أجنبي .

ج) قيمة النقود الشرائية تجاه سائر السلع والخدمات ، وهي التي تعرف بالقيمة الحقيقية للنقود .

وفيما يلي تعريفاً لكل معنى من هذه المعاني لنحدد على ضوءه ماذا نعني بقيمة النقود في هذا البحث :

أولاً : القيمة الاسمية للنقود :

ويطلق عليها (القيمة التنظيمية للنقود) أو (القيمة الشرعية للنقود) ^(٢) وهذا المصطلح يمكن أن يتضح إذا عرفنا أنه منذ أن تدخلت الدولة في مجال النقود وتولت إصدارها أصبحت تضع مجموعة من الأسس والقواعد التي تختص بتعيين نوعية النقود المتداولة ، وكيفية ضبط كمياتها ، وكيفية الإضافة إليها أو السحب منها وهذه القواعد هي ما تعرف بالنظام النقدي ^(٣) والذي يتحدد في ظله القاعدة النقدية والتي تمثل المقياس الأخير

(٢) د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، دار النهضة العربية القاهرة - الطبعة

التاسعة ١٩٨١ م هامش ص ٦٨
(٢) انظر د . مصطفى رشدي شحبة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر - بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٤٥٠

(٣) يُعرف النظام النقدي بأنه مجموعة القواعد التي تتضمن تعيين وحدة الحساب النقدية وتلك التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي أو الانتهاء انظر د . صبحي تادرس قريضة ، النقود والبنوك دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٤

للقيم الاقتصادية فتسب إليها النقود المتداولة . (١)

ولقد عرف التاريخ الاقتصادى نظاما نقديا عديدة ، يمكن أن تتدرج بشكل عام تحت نظامين أساسيين : هما نظام القواعد السلعية ، ونظام القواعد الائتمانية . ففي ظل القواعد السلعية - والتي تعتبر القواعد المعدنية أهم أنواعها - يحدد النظام مقدار ما تساويه وحدة النقود " كالدینار والدرهم ، والجنيه والدولار . . . " من الذهب أو الفضة ، فينشئ بذلك علاقة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين من المعدن المتخذ قاعدة للنقد في البلاد - ومن هذا التحديد أو التعيين نشأ مفهوم " القيمة الاسمية للنقود " أو " القيمة التنظيمية للنقود " . فقيمة النقود الاسمية في ظل القواعد المعدنية تعتمد على قيمة المعدن الذى نسبت إليه فإذا حددت القاعدة النقدية أن الجنيه عبارة عن وزن جرامين من الذهب ، فان قيمة الجنيه تساوى قيمة ٢ جرام من الذهب ، وذلك نظرا لأن قيمة الذهب كنقود لا تختلف عن قيمته كسلعة في إطار حرية التحويل .

أما في ظل النظام الائتماني ، الذى أصبح العالم يتبعه منذ بداية القرن العشرين ، انتفت العلاقة بين قيمة النقود وقيمة المادة المصنوعة منها ، وذلك لأن النقود المعاصرة لا تزيد عن كونها قصاصات من الورق لا قيمة لها فسي ذاتها ، إلا أنها تستمد قيمتها الشرائية العامة من القبول العام لها من جهة المتعاملين كوسيط للاستبدال ومقياس للقيم ، ومن ثقتهم في الجهة المصدرة لها ، والتزامهم القانوني بها .

وتجدر الإشارة الى أنه بالرغم من ذلك الانفصام بين قيمة النقود ، وبين المعادن النفيسة إلا أن الدول ظلت بعد ذلك تحدد وزنا معيناً لمساويه عملتها من الذهب كما ترتبط عملات الدول ببعضها البعض بوزن معين تحدد هذه الدول (٢) ، إلا أن هذا التحديد الذى يشئ ما يعرف بالقيمة الاسمية للنقود لا يدل على أى معنى ، ولا يعد وأن يكون

أشرا من آثار الماضي (٣) خاصة داخل الدول ، فليس بإمكان الأفراد في ظل النظم الائتمانية

(١) د . فواد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ص ٣٣

(٢) كان هذا في ظل سريان قاعدة الذهب الدولية حيث كان يتحدد سعر الصرف بقيمة المحتوى الذهبى لعملة معينة عم المحتوى الذهبى لعملة أخرى . أما منذ عام ١٩٧٣ فقد انج صندوق النقد الدولى نظام التعويم ، ولم يعد يشترط الوزن الذهبى .

(٣) انظر د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدي والمصرفى ص ٤٥ و ٤٦ ، وانظر د . فواد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ص ٣٥ .

الالزامية ، ولا من حقهم قانونا ، المطالبة بقيمة ما لديهم من أوراق نقدية ذهباً .

وعلى ذلك فالقيمة الاسمية للنقود فى ظل النقود الإلزامية ، لا تزيد عن كونها قيمة تنظيمية ، تتمثل فى الشكل المادى المصنوعة منه النقود والنقوش المرسومة عليه ، والرقم المكتوب عليه كواحد كجنيه أو مائة جنيه دون أن يدل هذا على أى معنى .

ثانياً : القيمة الخارجية للنقود :

ويطلق عليها سعر الصرف . وتعنى قيمة وحدة النقد المحلية بوحدات النقد الأجنبية . ولقد عرفنا أن النقود ليست لها المقدرة المباشرة على اشباع الحاجات الانسانية ، وإنما تستطيع أن تشبع هذه الحاجات عن طريق ما تتبادل به من سلع وخدمات . وعلى هذا فإن القيمة الخارجية للنقود قيمة مشتقة من قدرتها على شراء السلع والخدمات الأجنبية (١) ويتم تحديد القيمة الخارجية للنقود فى مثل العملات الورقية الإلزامية رسمياً بواسطة السلطات المالية للدولة أى أنها تتحدد بقرار سياسى . إذ أن كل دولة تحدد وتعلن نسبة مبادلة عملتها الوطنية بالعملات الأجنبية الأخرى ، ولها بالطبع الحرية (٢) فى رفع هذه القيمة أو خفضها ، ويتم ذلك عادة بمشورة صندوق النقد الدولى بصفتها المنسق لشئون العالم النقدية فى العصر الحاضر .

ولا شك أن القيمة الخارجية للنقود ، لا تقوم على القرار السياسى فحسب ، وإنما تتداخل فى تحديد ها العديد من العوامل الداخلية والخارجية . وبصفة عامة - ودون الدخول فى تفاصيل - فإن القيمة الخارجية للنقود تتحدد عن طريق الطلب الخارجى على العملة الوطنية . . وهو مشتق من الطلب الخارجى على الصادرات الوطنية ، وعرض العملة الوطنية الذى هو مشتق من الطلب الوطنى على السلع الأجنبية ، وهو موضوع

(١) انظر د . مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، ص ٤٤٦

(٢) هذا لا يعنى إلغاء دور العرض والطلب فى تحديد القيمة الخارجية للنقود ، وذلك لأن

القرار السياسى يكون فى العادة بعد دراسة العوامل الاقتصادية

يدخل فى نطاق علم العلاقات الاقتصادية الدولية ، ولكانود أن ننبه الى أن هناك ترابطا بين القيمة الداخلية للنقود والخارجية لها . وما يحدث للقيمة الداخلية للنقود ينعكس فى أغلب الأحيان فى قيمتها الخارجية والعكس صحيح .

ثالثا - القيمة الحقيقية للنقود :

بخلاف المصطلحين السابقين فإن مصطلح قيمة النقود ينصرف إلى قوتها الشرائية والتي هى عبارة عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن أن تتبادل بها وحدة النقد فى السوق الداخلية .

ولا شك أن القيمة الحقيقية للنقود بهذا المعنى تختلف عن القيمة الاسمية لها حيث إن القيمة الاسمية بالتعريف ثابتة لا تتغير وهى ما يعبر عنها بوحدات النقود المستخدمة كالجنيه والريال والدولار . . . الخ . إلا أن القيمة الحقيقية والتي توضح قدرة وحدة النقد فى التحول الى سلع وخدمات تتغير تبعا للتغير الحادث فى الاسعار ذلك أن الاسعار هى الحلقة التي تربط بين النقود من ناحية وبين السلع والخدمات من ناحية أخرى ، فسر كل سلعة يوضح مقدار ما يدفع من نقود مقابل الحصول عليها ، إذ أن السعر هو التعبير النقدي لقيمة السلعة ، مما يعنى أن الاسعار النقدية تعتبر مؤشرات لقيمة النقود الحقيقية (١) فارتفاع الاسعار يعنى زيادة عدد وحدات النقود المطلوبة للحصول على السلعة ، والعكس صحيح إذ أن انخفاض الاسعار يعنى نقصان عدد الوحدات النقدية المطلوبة لإتمام المبادلة والحصول على السلعة ، مما يعنى أن قيمة

(١) د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية

النقود يمكن أن ينظر إليها من خلال الأسعار . إذ أن ارتفاع الأسعار يعنى أن الوحدة من النقود ستشتري أقل مما كانت تشتريه من قبل وبعبارة أخرى يمكن القول أن قيمة النقود قد انخفضت. وفى نفس الوقت فإن انخفاض الأسعار يعنى أن الوحدة من النقود ستشتري أكثر مما كانت تشتريه من قبل . أى أن قيمة النقود قد ارتفعت .

ويمكن القول بصفة عامة أن هناك ارتباطا عكسيا بين قيمة النقود وبين مستويات الأسعار ، وعلى وجه الدقة فإن القيمة الحقيقية للنقود تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار .

والقيمة الحقيقية للنقود بهذا المعنى هي ما نقصده بهذا البحث ، الذى سيعنى بالأسباب التى تؤدى الى تغير قيمة النقود ، وآثار ذلك ، وكيفية معالجة تلك الأسباب والآثار .

وإذا قلنا إن هناك علاقة بين قيمة النقود وبين الأسعار ، فهذا يتطلب منا أن نحدد مفهوم المستوى العام للأسعار ، وذلك من خلال ماهية التغيرات فى قيمة النقود .

المطلب الثانى

ماهية التغيرات فى قيمة النقود

حددنا فى المطلب السابق أن هناك علاقة وثيقة بين الأسعار وبين قيمة النقود، بحيث إن قيمة النقود يمكن أن تعرف بدلالة الأسعار. وحتى يمكن أن نعرف ماهية التغيرات فى قيمة النقود يجب علينا أن نحدد مفهوم الأسعار التى ترتبط بها قيمة النقود إذ أن هناك نوعين من الأسعار :

النوع الاول : هو الاسعار النسبية .

النوع الثانى : هو الاسعار المطلقة .

ويقصد بالاسعار النسبية ، نسبة مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو بسلع أخرى (١) أى أنها أسعار حقيقية تربط الكميات ببعضها البعض ، طبقا للتفضيلات المختلفة للسلع .

أى أنها أسعار السلع الاقتصادية منظوراً إليها من خلال علاقاتها التبادلية . فحينما تبادل كمية معينة من القمح بكمية معينة من الارز دون أن نوسط النقود فى هذه المبادلة نكون قد عرفنا السعر النسبى للقمح بالنسبة للارز والعكس صحيح . ومجموع القيم أو العلاقات الناشئة عن المبادلات بين السلع والخدمات المختلفة فى فترة معينة تكون هيكل الأسعار فى الاقتصاد القومى . (٢)

ولا شك أن القياس النسبى ، طبقا للأسعار النسبية يوضح بوضوح وجلاء لماذا ترتفع نسبة مبادلة سلعة تجاه السلع الأخرى ، ويعكس بذلك التطور الذى حدث فى إنتاج هذه السلع ، واتجاه الطلب عليها . . إلى آخر هذه التغيرات . إلا أن معرفة الأسعار النسبية وفقا لهذا المعنى تقف دونه صعوبات متعددة ، تتلخص بصفة أساسية فى

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود ، ص ١٤٢

(٢) د . مصطفى رشدى شحبة ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، ص ٤٤٨

صعوبات التجزئة وتكوين العلاقات المتشابكة لكل سلعة بالنسبة لغيرها من السلع ،
وهي الأسباب الجوهرية التي أدت بالعالم إلى نبذ نظام المقايضة ، وابتكار وسيلة
مشتركة لقياس القيم المختلفة وهي النقود . وعلى ذلك فاستخدام النقود في قياس قيم
السلع والخدمات يكون هيكل الأسعار المطلقة . فالأسعار المطلقة هي أسعار نقدية ،
أي أنها أسعار مقدرة بوحدات من النقود ، وهي بذلك ترتبط بقيمة النقود وبقوتها
الشرائية تجاه سائر السلع والخدمات دون تخصيص .

وعلى ذلك فإن التعبير الشامل للأسعار المطلقة في مجتمع ما ، هو المستوى العام
للأسعار ، والذي يُعتبر التجسيم الواقعي للأسعار مُعَبَّرًا عنها بوحدات النقود .
وعن طريق المستوى العام للأسعار يمكن النظر إلى التطورات المختلفة التي تطرأ على
قيمة النقود .

ويبدو أن مصطلح " المستوى العام للأسعار " بهذا المعنى يشير عدداً من الاسئلة
ذلك أن قولنا ^{إن} ارتفاع المستوى العام للأسعار يعني انخفاض قيمة النقود ، أو أن انخفاض
المستوى العام للأسعار يعني ارتفاع قيمة النقود ، يعطى الانطباع بأن المستوى العام
للأسعار ، أمر من الممكن التعرف عليه وعلى دلالتة في كل لحظة . فمن المعروف أن
السلع تتعدد داخل كل مجتمع لدرجة يصعب حصرها ، ومن ناحية أخرى تختلف هذه
السلع في اتجاهاتها ، فبعضها ترتفع أسعاره ، وبعضها ينخفض ، والآخر يظل ثابتاً .
فأي نوع يجب الأخذ به للتعرف على قيمة النقود ؟ فإذا لم تكن في المجتمع سوى سلعة
واحدة ولتكن القمح مثلاً ، فإن ارتفاع سعر الأردب من عشر وحدات نقدية إلى خمسة
عشر وحدة نقدية يعني أن وحدة النقد أصبحت تشتري أقل مما كانت تشتريه من قبل حيث

(١) انظر . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ص ٤٤٩

إننا أصبحنا نشترى الأردب بخمس عشرة وحدة وهى نفس الكمية التى كنا نشترىها من قبل بعشر وحدات نقدية . ويمكن أن نعبر عن هذه العملية إيجابولنا إن مستوى الأسعار قد ارتفع أو أن قيمة وحدة النقد قد انخفضت .

ولو اقتربنا من الواقع قليلا واستبعدنا القرض القائل بوجود سلعة واحدة وأدخلنا الأعداد المختلفة من السلع والخدمات فى الاعتبار لاستوجب الأمر إيجاد وسيلة تعبر عن كافة الأسعار المختلفة لهذه السلع ، وتلك الوسيلة هى المستوى العام للأسعار لجميع السلع والخدمات .

والمستوى العام للأسعار بهذا المفهوم عبارة عن أسلوب إحصائى لأسعار جميع السلع والخدمات التى تتبادل بالنقود ، فهو متوسط لجميع أسعار السلع بفض النظر عن اتجاهاتها ، حيث إن بعض هذه الأسعار قد يرتفع عن المستوى الذى كان عليه ، والبعض الآخر قد ينخفض والبعض يظل ثابتا (١) وعن طريق المستوى العام للأسعار نستطيع أن نهضم كل هذه الفوارق ، ونوضح اتجاهها عاما يمكن الارتكان اليه فى توضيح الاتجاه الذى سلكته الأسعار . وعن طريق معرفة الاتجاه الذى سلكته الأسعار نستطيع أن نحدد ما حدث لقيمة النقود من تغير . ذلك أننا قد أوضحنا أن هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار وبين قيمة النقود ، فارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة ٥٠٪ يعنى أن قيمة النقود قد انخفضت الى النصف ، وانخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة ٥٠٪ يشير إلى ارتفاع فى قيمة النقود بنسبة الضعف . وعلى ذلك فالتقلبات

(١) يراجع فى هذا الشأن : د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ،

ص ٧٠ ، د . فؤاد هاشم عوض اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، ص ٦٤

فى المستوى العام للأسعار ، تعكس التقلبات فى قيمة النقود ولكن بصورة عكسية .
ومن هنا (فلا يجوز أن ينظر الى ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود ، أو الى
انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود كما لو كانت إحدى الظاهرتين
سبباً للآخران هما فى واقع الأمر شئ واحد وإن اختلف المسمى باختلاف الزاوية
التي ننظر منها اليه) (١)

وبناء على ما تقدم فإن دراسة قيمة النقود يمكن أن تتحدد طبقاً لدراسة المستوى
العام للأسعار ، إذ عن طريق المستوى العام للأسعار نستطيع أن نحدد قيمة النقود .
إلا أن قيمة النقود بهذا المعنى لا تعطى دلالة معينة . ولهذا فإن الاهتمام يكون
بقياس التغيرات التي طرأت على قيمة النقود عبر فترة من الزمن . وهذا يتطلب
معرفة تركيب المستوى العام للأسعار ، وكيف يمكن عن طريق المقارنة للمستويات المختلفة
للأسعار معرفة ما طرأ على قيمة النقود من تغيرات . وهو ما نتعرض إليه فى البحث
التالى .

(١) د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ص ٦٩

المبحث الثاني

قياس التغير في قيمة النقود

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

المطلب الأول : الأدوات الفنية لقياس التغير في قيمة النقود

المطلب الثاني : معايير قياس التغير في قيمة النقود

المطلب الأول

الأدوات الفنية لقياس التغيرات في قيمة النقود

لقياس التغيرات في قيمة النقود لجأ الاقتصاديون إلى علم الإحصاء واستخدموا أداة من أدواته وهي الأرقام القياسية وهي عبارة عن (أرقام نسبية أو ملخص لعدة أرقام نسبية تنشأ لبيان وقياس الحركة أو التغير في أى ظاهرة معينة بالنسبة إلى أساس معين) (١) وفكرة الأرقام القياسية نشأت أساساً لإيجاد حل للتغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار عبر الزمن ، إلا أن نطاقها اتسع وأصبح يشمل العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية . وبذلك فهناك أشكال متعددة للأرقام القياسية وما يهمنا هنا هو الأرقام القياسية للأسعار .

طرق تكوين الأرقام القياسية للأسعار :

هناك بعض الأسس والقواعد التي يجب أن تراعى عند تكوين الأرقام القياسية للأسعار

وهي :-

أولاً : اختيار سنة الأساس :

سنة الأساس هي الفترة التي نرجع في مقارنتنا إليها ، وذلك لأن قياس قيمة النقود أو حتى مستويات الأسعار وغيرها في صورة مطلقة لا يخدم الأغراض التحليلية الاقتصادية . ولكي يكون القياس نسبياً فلا بد من اختيار سنة نعتبرها أساساً نرجع إليه ونقارن حال الظاهرة فيها بحال الظاهرة في أى سنة أخرى نهتم بها وتسمى هذه الأخيرة بسنة المقارنة .

(١) عبد المنعم ناصر الشافعي ، مبادئ الإحصاء ، الجزء الأول ، دار الكتاب العربي

للطباعة والنشر القاهرة ١٩٦٧ ، ط ٥ ص ٣٠٢

وعلى ذلك فعند تكوين الأرقام القياسية للأسعار يجب اختيار سنة الأساس أولا وهذه قد تسبق أو تلى السنة أو السنوات التى تجرى عليها المقارنة فى شأن الظاهرة محل التحليل .

ومع ذلك يشترط فى سنة الأساس أن تكون قريبة نسبيا من سنة المقارنة وذلك لأنه بقدر ما تبتعد سنة الأساس عن سنة المقارنة بقدر ما تكون الظروف قد تغيرت مما يؤدى الى افتقاد الرقم القياسى أهميته . (١)

ويكون الرقم القياسى فى سنة الأساس دائما هو ١٠٠ وحتى تكون نتائج الأرقام القياسية أقرب الى الدقة يجب اختيار سنة الأساس من بين السنوات العادية أو الطبيعية على أقصى قدر مستطاع وذلك لأنه يشترط أن تتمتع الأسعار فى سنة الأساس بثبات نسبى ، وذلك يعنى الابتعاد عن السنوات التى تتسم بتقلبات غير طبيعية فى مستويات الأسعار كسنوات الحروب وسنوات التضخم والانكماش العنيفين .

ثانيا : اختيار السلع التى يتكون منها الرقم القياسى :

عند تكوين رقم قياسى للأسعار يجب أن نختار عينة مثلة تشيلا صادقا للموضوع الذى نريد دراسته ولكى تكون العينة مثلة يجب أن تشمل عددا لا بأس به من السلع ، ويجب احصاء أسعارها بدقة تامة ، واعطاء كل سلعة داخلية فى تركيب الرقم القياسى الوزن الحقيقى لها عند الحساب حيث إن عدم اعطاء السلع أوزانها من حيث الأهمية يؤدى الى افساد الرقم القياسى المحسوب (٢)

ثالثا : اختيار الصيغة التى تستخدم فى حساب الرقم القياسى :

نظرا لتعدد صيغ الأرقام القياسية يجب أن ينتقى الباحث أى صيغة من الصيغ المختلفة التى تحقق أدق النتائج التى تساعد فى تفسير الظاهرة ولقد استخرج علماء

-
- (١) د . جلال الصياد ، عادل سمرة ، مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الاقتصادية
والإدارية ط ١٩٧٧ ، ٢ ص ٣٣ - ٣٣٥
- (٢) د . عبد المجيد فراج ، الأسلوب الإحصائى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، الطبعة الثانية ١٩٧٠ - ص ٢٦٦

الاحصاء عدد كبيراً (١) من الصيغ التي يمكن عن طريقها دراسة التغيرات في الأسعار ومن ثم معرفة التغيرات في قيمة النقود والتي هي تغيرات معاكسة للتغيرات في مستويات الأسعار .

وهناك طريقتان لتركيب الأرقام القياسية ، طريقة التجميع وطريقة المناسيب (٢)

وسنشرح كلا الطريقتين لاعطاء فكرة موجزة عنهما .

١ - طريقة التجميع :

تقوم صيغة هذه الطريقة على تجميع القيم المطلقة للأسعار في سنتي الأساس والمقارنة ، وفيها نقسم مجموع أسعار سنة المقارنة على مجموع أسعار سنة الأساس ونضرب خارج القسمة في ١٠٠ لاستخراج النسبة المئوية . وتستخدم هذه الطريقة فكرة الوسط الحسابي .

وفي هذه الطريقة يأخذ الرقم القياسي للأسعار أحد الصيغتين الآتيتين :

أ - الرقم التجميعي البسيط للأسعار .

ب - الرقم التجميعي المرجح للأسعار .

أ) الرقم التجميعي البسيط للأسعار :

ويحسب هذا الرقم بقسمة مجموع أسعار سنة المقارنة على مجموع أسعار سنة الأساس وضرب الناتج في ١٠٠

فإذا رمزنا للأسعار في سنة الأساس بالرمز (ع) وللأسعار في سنة المقارنة بالرمز

(ع) يكون الرقم التجميعي البسيط كالآتي :

١

(١) يذهب فيشر عالم الإحصاء المشهور إلى أنه يمكن تركيب ١٣٤ صيغة من الصيغ الأصلية للأرقام القياسية والتي تبلغ ٢٨ صيغة ، انظر في ذلك د . عبد المنعم ناصر

الشافعي مبادئ الإحصاء ، مرجع سابق ص ٣٥٣ - ٣٦٢

(٢) انظر عبد المنعم الشافعي المرجع السابق ص ٣٠٤ وكذلك د . عبد العزيز هيكل ،

مبادئ الأساليب الإحصائية . دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٧٤

$$\text{الرقم التجميعي البسيط} = \frac{\text{مجموع } ع + ع' + ع''}{\text{مجموع } ع + ع' + ع''} = \frac{\text{مجموع } ع + ع' + ع''}{\text{مجموع } ع + ع' + ع''}$$

مع ملاحظة أن الرمز (مجموع) يعني مجموع : ع ، ع' ، ع'' هي أسعار السلع المخـتلفة ولنضرب لذلك مثلاً بأربعة سلع فقط لنستخرج الرقم القياسي ثم مقدار التغير في قيمة النقود .

لنفرض أن السلع هي أ ، ب ، ج ، د فإذا كانت الأسعار في سنة الأساس ولتكن (١٩٨٠ = ع) وفي سنة المقارنة ولتكن (١٩٨٢ = ع') هي حسب الجدول التالي :

السلع	أ	ب	ج	د	مجموع الأسعار في سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٢ م
الأسعار في سنة الأساس ١٩٨٠	٢٠	١٢	٢٢	١٩	٧٣
الأسعار في سنة المقارنة ١٩٨٢	٤١	١٩	٢٩	١١	١٠٠

$$\text{الرقم التجميعي البسيط} = \frac{\text{مجموع الأسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع الأسعار سنة الأساس}} = \frac{١٠٠}{٧٣} \times ١٠٠ = ١٣٧\%$$

ووفقاً لهذه الطريقة فإن مستوى الأسعار قد ارتفع بمعدل ٣٧٪ في سنة ١٩٨٢ م عما كان عليه في سنة ١٩٨٠ م وذلك باعتبار أن سنة ١٩٨٠ م هي سنة أساس ، ويمكن أن نستخرج بعد هذا مقدار التغير في قيمة النقود وذلك وفقاً للقانون الآتي :

$$\text{نسبة التغير في الأسعار} = \frac{١٠٠ \times ١٠٠}{١٣٧} = ٧٣\% \text{ تقريباً}$$

بمعنى أن قيمة النقود هبطت من رقم قياسي ١٠٠ إلى ٧٣٪ بمعنى أن انخفاض قيمتها بمقدار ٢٧٪ والرقم التجميعي البسيط يتميز بسهولة تركيبه وذلك لأن الأسعار فيه توضع بصورة مطلقة . إلا أن هذه الميزة نفسها ترجع لتكون عيباً من عيوبه وذلك لأننا في هذا الرقم نعامل السلع كلها نفس المعاملة دون إعطاء أهمية لبعضها تتناسب مع

وينتقد هذا الرقم كأسلوب لحساب التغير في مستوى الأسعار حيث يفترض أن

أذواق المستهلكين لا تتغير عن سنة الأساس .

والواقع أنه كلما بعدت سنة الأساس من سنة المقارنة كلما ابتعد هذا الفرض عن

الصحة حيث إن المجتمع لن يستمر (١) في استهلاك نفس السلع بنفس الأهمية النسبية

لها بغض النظر عن التغيرات التي قد تكون طرأت عليها من انخفاض أو ارتفاع في أسعارها .

(٢) الرقم التجميعي المرجح بكميات سنة المقارنة :

ويطلق عليه رقم (باشى) نسبة إلى مكتشفه وفي ظله تعطى الأهمية لكميات سنة

المقارنة بدلا عن كميات سنة الأساس التي استخدمت في الأسلوب السابق ، وفيه ننسب

الثن الذي نشترى به كميات سنة المقارنة بسعر سنة المقارنة إلى الثمن الذي كان يمكن

أن نشترى به نفس الكميات بسعر سنة الأساس .

والصيغة الرياضية لهذا الرقم هي كالتالى مع افتراض أن كميات سنة المقارنة تتخذ

الرمز (ك)

الرقم التجميعي المرجح بكميات سنة المقارنة =

$$\frac{\text{مجم ك} + \text{مجم ك} + \text{مجم ك} + \dots + \text{مجم ك}}{\text{مجم ك} + \text{مجم ك} + \text{مجم ك} + \dots + \text{مجم ك}}$$

$$= 100 \times \frac{\text{مجم ك}}{\text{مجم ك}}$$

وعلى نقيض رقم لاسبير ينتقد هذا الرقم بأنه يتحيز إلى نمط الاستهلاك في سنة

المقارنة بمعنى أنه يفترض أن مجموع المستهلكين قد اشتروا في سنة الأساس نفس الكميات التي يشترونها في سنة المقارنة .

(١) انظر د . جلال الصياد ، عادل سمرة ، مبادئ الإحصاء ، مرجع سابق ص ٣٣٩

(٣) الرقم القياسى الأمثل رقم فيشر الأمثل .

هذا الرقم هو عبارة عن الوسط الهندسى للرقمين السابقين وسمى أمثلا لأنه

يجتاز الاختبارات التى يضعها علماء الإحصاء لاختبار جودة الأرقام القياسية (١)

ويتخذ الرقم القياسى الأمثل الصيغة الرياضية التالية :

$$\text{رقم لاسبير} \times \text{رقم باشى} = \frac{\text{مجموع ك}}{\text{مجموع ك}} \times \frac{\text{مجموع ك}}{\text{مجموع ك}}$$

ورقم فيشر تتوفر فيه كل المزايا المطلوبة فى الرقم القياسى ، مع ذلك قد يتعذر استخدامه

كثيرا ، ويرجع ذلك إلى الصعوبات التى تواجهه عند حسابه ، هذا بالإضافة إلى الصعوبات

التي تصادف فعلا عند تكوين الأرقام القياسية العادية .

٤- طريقة مناسب الأسعار

فكرة منسوب السعر :

منسوب السعر عبارة عن قسمة السعر المقارن لأي سلعة على سعرها فى سنة الأساس

مع ضرب الناتج $\times 100$ فإذا رمزنا للمنسوب بالحرف (م) يكون :

$$م = \frac{س}{ع} \times 100 \text{ حيث } ع \text{ الأسعار سنة المقارنة ، } س \text{ الأسعار فى سنة}$$

الأساس .

وطريقة مناسب الأسعار نشأت كبدل لطريقة المتوسطات التى تعرضنا لها سابقا

والتي لا تفرق بين مناسب السلع المختلفة ، بل تعاملها جميعا بنفس المعاملة مع

العلم أن بعض السلع يزيد فى أهميته عن البعض الآخر . لذلك فإن نتائج الأرقام

(١) هناك ثلاثة اختبارات للحكم على جودة الأرقام القياسية هى اختبار الانعكاس فى

الزمن واختبار الانعكاس فى المعامل ، والاختيار الدورى - انظر د . عبد المنعم

الشافعى مرجع سابق ص ٣٢٤ - ٣٥٠

القياسية بواسطة المتوسطات لا تصور الوقائع على حقيقتها بل قد تعطى نتائج مضللة أو خاطئة (١)

وعلى ذلك فإن طريقة مناسيب الأسعار هي الطريقة التي عادة ما تكون مفضلة في حساب التغيرات في قيمة النقود لسبيين (٢) :

الأول : لو أن هناك سلعة اشترت وبيعت فإن منسوبات الأسعار توضح بطريقة ملائمة ماذا حدث لقيمة النقود ذلك أن كلا من السعر والرقم القياسي إنما عادة يكتبان كنسبة مئوية .

الثاني : أن طريقة مناسيب الأسعار هي الأكثر دقة عند التعامل مع أسعار مختلفة تتأرجح بين آلاف الجنيهات وعشرات الجنيهات مثلا . ففي مثل هذه الحالات فإن متوسط الأسعار الفعلية قد لا يعطى صورة صحيحة عن التغيرات فيها، فعلا أي تغير طفيف في أسعار الطائرات يطغى ويتغلب على أي تغير كبير في أسعار الخبز ولكن باستخدام طريقة مناسيب الأسعار يتلاشى هذا الاختلاف ونستطيع أن نحصل على فكرة دقيقة عما قد تم فعلا . إضافة إلى هذا في طريقة المناسيب يمكن إبراز الأهمية النسبية للسلع التي قد تزداد أهميتها بمرور الزمن أو أهمل بعض السلع التي ضعفت أهميتها في السوق بعد أن كان لها تأثيرا كبيرا بين السلع من قبل (وهذه المرونة غير موجودة في الأرقام القياسية التي تتبع طريقة المتوسطات والتي تنسب فيها الأسعار في سنة المقارنة إلى السنة الأساسية مباشرة وبذلك ترجح هي أو مناسيبها بأوزان ثابتة على طول السنين فلا تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي تحيط بالسلع الداخلة في تركيب الرقم) (٣)

-
- (١) انظر د . عبد المنعم الشافعي ، مبادئ الإحصاء الجزء الأول ص ٣١٠
(٢) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثاني ، ص ٣٩
(٣) انظر عبد المنعم الشافعي المرجع السابق ص ٣١٤ .

الأسلوب الفني لتركيب الرقم القياسى بطريقة المناسب :

والأرقام القياسية وفقا لهذه الطريقة يمكن أن تكون أرقاما بسيطة أو مرجحة وتستخدم أيضا المتوسط الحسابى فى تكوينها وأحيانا المهندس .
أ / صيغة المتوسط البسيط للمناسيب :

يتم حساب الرقم القياسى بصيغة المتوسط البسيط للمناسيب بحساب منسوب السعر ($\frac{ع}{ع} \times 100$) وليكن (س) . وبعد ذلك يتم تركيب الرقم القياسى باستخدام الوسط الحسابى أو الهندسى لهذه المناسيب .

فلو كان عدد السلع التى لدينا (ن) سلعة فإن :

الرقم القياسى باستخدام الوسط الحسابى للمناسيب = $\frac{س}{ن}$ مج

الرقم القياسى باستخدام الوسط الهندسى للمناسيب = $\sqrt[n]{س_1 \times س_2 \times \dots \times س_n}$ ك

والوسط البسيط للمناسيب يؤخذ عليه ما يؤخذ على الرقم التجميعى البسيط وهو مساواته فى الأهمية النسبية للسلع الداخلة فى تركيبه حيث تظهر المناسيب فى الرقم بأهمية واحدة . ولذلك تظهر ضرورة ترجيح هذه المناسيب حسب أهمية السلع التى تمثلها . (١)

(ب) المتوسط المرجح للمناسيب

تلافيا لعيوب المتوسطات البسيطة تستخدم الترجيحات لإعطاء الأرقام القياسية دلالة أكثر واقعية وأقرب إلى توحى الدقة فى النتائج . وإذا كنا نرجح فى طريقة التجميع عن طريق الكميات فإن الترجيح فى هذه الطريقة يكون بقيم السلع أى حاصل ضرب كل سلعة فى سعرها . والقيم التى تستخدم كأوزان وفقا لنوعى الأسعار وهى أسعار سنة الأساس (ع) وأسعار سنة المقارنة (ع) ووفقا لنوعى الكميات وهى كميات سنة

(١) انظر د . عبد المجيد فراج ، الأسلوب الإحصائى ، مرجع سابق ص ٢٢٠

الأساس (ك) وكميات سنة المقارنة (ك) تتخذ التوافق التالى : (١)

$$(١) \text{ سعر سنة الأساس } \times \text{ كمية سنة الأساس } = \text{ ع ك}$$

$$(٢) \text{ سعر سنة المقارنة } \times \text{ كمية سنة المقارنة } = \text{ ع ك}$$

$$(٣) \text{ سعر سنة الأساس } \times \text{ كمية سنة المقارنة } = \text{ ع ك}$$

$$(٤) \text{ سعر سنة المقارنة } \times \text{ كمية سنة الأساس } = \text{ ع ك}$$

وأيا كانت الصيغة التى نتبعها فى حساب الرقم القياسى ، فإنها بلا شك تترجم لنا اتجاه الأسعار وإن كان هذا الاتجاه يختلف عادة بين صيغة وأخرى، ولكن هذا الاختلاف يتضاءل كثيرا فى الصيغ المرجحة التى تستخدم فى طريقة المناسيب. ومن ثم فإن هذه الطريقة يمكن أن نركن إليها ونقبلها عند حساب التغيرات فى قيمة النقود .
ومع ذلك تبقى القواعد ناقصة حيث إن الأرقام القياسية للأسعار تتعدد بين أرقام قياسية لأسعار الجملة وأرقام قياسية لأسعار التجزئة وأرقام قياسية للأجور ، وناتج كل نوع من هذه الأنواع يختلف عن غيره. ولذلك فنحن نكون فى حاجة إلى وضع معيار معين نستطيع أن نتخذه مقياسا للتغيرات فى قيمة النقود ، وهو موضع المطلب التالى .

(١) عبد المنعم الشافعى مرجع سابق ص ٣١٠ - ٣١١ ، د . عبد المعزى هيكى ،

مبادئ الأساليب الإحصائية ، مرجع سابق ص ٤٦٤

(٢) باستخدام هذه التوافق يمكن استخراج أربع صيغ هى (أ) الوسط البسيط للمناسيب

(ب) الوسط الحسابى للمناسيب (ج) الوسط التوافقى (د) الوسط

المطلب الثانى

معايير قياس التغيرات فى قيمة النقود

فى المطلب السابق ناقشنا الأدوات الفنية التى تستخدم احصائيا لقياس المستوى العام للأسعار، وحيث إن الأسعار ما هى الا حلقة تربط بين السلع من ناحية وبين النقود من ناحية أخرى، فإن التغيرات فى المستوى العام للأسعار تترجم بصورة عكسية على قيمة النقود .

وبرغم أن الفكرة النظرية لقياس التغيرات فى مستويات الأسعار تبدو واضحة المعالم الا أن استخدام الأرقام القياسية لقياس التغيرات فى قيمة النقود يظهر كثيرا من المسائل الخلافية والتى حدث بالفعل أن ينظر الى نتائج الأرقام القياسية كمجرد مؤشرات للتغيرات فى قيمة النقود ولكن لا يمكن الجزم فى نظرهم بأن التغيرات فى قيمة النقود تعادل تماما وبنفس النسبة ما حدث لمستويات الأسعار من تغيرات وبصورة عكسية طبعاً . وترجع شكوك هذه الفئة من الاقتصاديين الى عدة اعتبارات منها :
نظرتهم الى فكرة المستوى العام للأسعار باعتباره رقما قياسيا يلخص احصائيا الاتجاه العام للأسعار فى فترة معينة قياسا الى فترة أخرى - فهذه الفكرة نظريا^(١) يفترض أنها تشمل جميع السلع والخدمات موضع التعامل خلال سنوات القياس وعمليا فإن المستوى العام للأسعار لا يصور سوى تحركات فئة معينة من السلع وهى التى أدخلت فى القياس ، و يضيفون الى ذلك أن دلالة المستوى العام للأسعار فى حالة الارتفاع أو الانخفاض، لا تعنى قطعا أن كل السلع قد ارتفعت فى الحالة الأولى أو أنها قد انخفضت فى الحالة الثانية . ويخلصون من ذلك إلى أن (قيمة النقود والتغيرات فى هذه القيمة من الوجهة الفكرية غير قابلة للقياس قياساً سليماً)^(٢)

(١) انظر د . سامى خليل ، النظرية والسياسات النقدية والمالية مرجع سابق ٤٥/٢

(٢) انظر المرجع السابق ٤٥/٢

ووجهة النظر هذه يمكن أن يرد عليها بأن الأساس الأولي لفكرة الأرقام القياسية يقوم على (حقيقة أن الأسعار رغم اختلاف حركتها فرديا يربطها كمجموعة اتجاه واحد أو عام وعليه يمكن قياس تقلباتها جميعا وبصفة عامة عن طريق قياس تقلبات عينة محدودة من السلع والخدمات التي تعتبر ممثلة لجميع السلع والخدمات المنتجة بين فترتين^(١)) ورغم ذلك لا نستطيع الجزم بالدقة المتناهية ولكن الأرقام القياسية بلا شك تعطى اتجاهها عاما مفيدا في معرفة تغيرات قيمة النقود. ومن ضمن الآراء التي تنظر إلى ضآلة فعالية الأرقام القياسية للأسعار كوسيلة لقياس الأسعار ومن ثم لقياس التغيرات في قيمة النقود ، تلك التي ترى أن الأرقام القياسية لتقرب من الدقة يجب أن تشمل على قوائم طويلة لمختلف السلع^(٢) وأعداد هذه القوائم يعقد من عمليات حساب الرقم القياسي ، وبذلك فانه يصعب تنفيذها عمليا .

ويمكن أن تُرد وجهة النظر هذه من حيث إنه قد ثبت احصائيا عدم جدوى المبالغة في زيادة عدد السلع طلبا لدقة الرقم القياسي حيث يكفي في المسائل العادية أخذ عدد محدود من السلع بمواصفات معينة واجراء الاختيارات عليه دون أن يكون الرقم القياسي قد تأثر كثيرا^(٣) . وبصفة عامة فان التطور التقني الحديث في مجال الحسابات القياسية يمكن أن يسهل كثيرا التعقيدات الحسابية ، التي كانت تجرى بالجهد البشري ويمكن أن تعطى نتائج أكثر دقة وفي زمن يسير .

(١) د . عبد الحميد الغزالي ، د . علي حافظ منصور ، مقدمة في اقتصاديات النقود والتوازن الكلي ، مكتبة النهضة دار الشروق ١٩٨١ ص ٢٦٣ . وانظر كذلك د . محمد زكي شافعي مقدمة في النقود والبنوك مرجع سابق ص ٧٠ - ٧١

(٢) انظر سامي خليل ، المرجع السابق ص ٣٥

(٣) عبد المنعم الشافعي ، مرجع سابق ص ٥٧-٣٥٨ ، ويقول في ذلك (انه يكفي فسي المسائل العادية أخذ عينة من ٥٠ سلعة على ألا يقل العدد عن ٢٠ وليس هناك أي فائدة علميا من أخذ عدد يزيد عن ٢٠٠ سلعة ، إلا إذا كانت هناك سلعة كثيرة ومختلفة في حركات أسعارها تمثل ميادين مختلفة من النشاط الاقتصادي) انظر ما تقدم ص ٣٥٧ - ٣٥٨

ونخرج من كل ما تقدم إلى القول بأن استخدام الأرقام القياسية كوسيلة لقياس تقلبات مستويات الأسعار ، رغم ما يشوبه من عبات تطبيقية ، ممكن التنفيذ عمليا وسليم من حيث المبدأ وتبقى أمانا فقط المعايير التي نختار على ضوءها السلع التي تدخل في تركيب الرقم القياسي الذي نرتضيه كوسيلة نقيس على ضوءها التغيرات في قيمة النقود وبصفة عامة هناك ثلاثة معايير تستخدم بدرجات متفاوتة للتعرف على التغيرات في قيمة النقود وهي :- (١)

أولا : معيار الجملة :

ووفقا لمعيار الجملة فان قيمة النقود يمكن التعبير عنها بواسطة الرقم القياسي للأسعار الجملة والذي تدخل في تركيبه السلع التي تباع بالجملة فقط والتي تتوافر بياناتها لدى وزارات التجارة وفي البورصات وسلطات الجمارك (٢) وتستخدم في حساب هذا الرقم صيغة الوسط الهندسي البسيط لمناسيب الأسعار .
وبرغم أن الرقم القياسي لأسعار الجملة يمكن حسابه بدقة لتوفر بياناته الا أنه لا يعبر سوى عن القيمة الذاتية للنقود في معاملات الجملة في فترة معينة والتي يطلق عليها أحيانا (قيمة الجملة) وبذلك فان هذا الرقم القياسي لا يعبر عن التغيرات في قيمة النقود الشرائية التي تهم الغالبية العظمى من أفراد المجتمع .

ثانيا : معيار نفقات المعيشة :

ووفقا لهذا المعيار فاننا يمكن أن نعبر عن قيمة النقود بواسطة الرقم القياسي لنفقات المعيشة والذي يحل محل الرقم القياسي لأسعار التجزئة نسبة لصعوبة توفر بيانات الرقم الأخير . والرقم القياسي لنفقات المعيشة يعتبر الرقم الأكثر لالة في التعبير عن ما

(١) سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ٣٢/٢-٣٣

(٢) ويمكن تقسيم السلع فيه إلى مجموعات كمجموعة المواد الغذائية ، والمواد الخام المستعملة في الصناعة ، والمواد نصف المصنوعة ، والمنتجات الجاهزة - ومجموعة منتجات التعدين - عبد المنعم الشافعي ، المرجع سابق ص ٣٥٦

يحدث من تغيرات في قيمة النقود أو قوتها الشرائية ، وذلك لأنه ينصرف إلى سلع وخدمات تهم كل فرد فضلا عن دلالته الواضحة على ما يحدث من تغيرات في نفقات المعيشة من وقت لآخر . وإضافة إلى ذلك فإن الرقم القياسي لنفقات المعيشة ينطبق على التعريف الذي يرتضيه الجميع لمعنى قيمة النقود حيث تعنى (قوة النقود فى المبادلة بسائر السلع والخدمات الشخصية المباشرة التى تقسم فيما بينها جملة الانفاق القومى على الاستهلاك)^(١)

والصيغة الفنية المستخدمة فى تركيب هذا الرقم هى الوسط المرجح لمناسيب أسعار السلع الضرورية مرجحة بأوزان تتناسب مع أهمية السلعة . ويستدل على هذه الأوزان بمعرفة ما يخصص للانفاق عليها من الدخل الكلى . والسلع التى تدخل فى تركيب الرقم القياسى لنفقات المعيشة تقسم أحيانا إلى خمس مجموعات وأحيانا أخرى إلى ثمان مجموعات .^(٢) وفى الحالة الأولى تشمل ، المأكل ، الملبس ، المسكن ، الإضاءة والمصروفات النثرية . أما فى الحالة الثانية فنجد أنها قد قسمت إلى ثمانى مجموعات هى المأكل ، المسكن والملبس ، والمواصلات والعناية الصحية والرفاهية الشخصية والقراءة ويضاف بنسب أخير يشمل بقية السلع والخدمات الاستهلاكية التى لا تندرج تحت السلع السابقة . ويمكننا فى النظام الاقتصادى الإسلامى أن نختار تقسيما دقيقا يمكن أن نستند إليه فى تكوين الرقم القياسى لنفقات المعيشة ، إذ يمكن تقسيم السلع إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، هى مجموعة السلع الضرورية ، وتشمل جميع السلع التى تتوقف عليها حياة الإنسان ، وهى السلع الضرورية لحفظ حياة الإنسان وعقله ونسله وماله . أما السلع الحاجية ، فهى السلع التى يحتاج إليها الإنسان لأجل التوسعة ورفع

(١) انظر محمد زكى شافعى : مقدمة فى النقود والبنوك ، ص ٨٢

(٢) عبد المنعم الشافعى ، مرجع سابق ص ١٩ - ٢٠

كخدمات المواصلات ، والتعليم وغيرها . أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة التحسينات أو الكاليات وهي مجموعة السلع التي تندرج تحت اطار الرقاهية المباحة شرعا . (١)

وباتباع هذه التقسيمات يمكن أن نتفق وبدرجة مقبولة من الدقة على مجموعة السلع الضرورية للفرد المسلم ، وبنفس الطريقة يمكن الاتفاق على مجموعة تمثل الحاجيات وأخرى تمثل التحسينات . مع ملاحظة أن السلع الضرورية لا بد أن تأخذ أوزانا تزيد عن خمس الحاجيات ، وكذلك هذه الأخيرة ينبغي أن تعطى أوزانا بنسبة تفوق الكاليات ... وهكذا .

وعن طريق هذا التقسيم يمكن الوقوف على آثار تغيرات النشاط الاقتصادي على مجموع المستهلكين : وذلك حتى يمكن قياس التغيرات الحادثة في أسعار الضروريات واعطائها أهمية تزيد عما لو أن هناك تغيرا في أسعار الكاليات وبهذه الطريقة يمكن الوقوف على مستوى معيشة أفراد الأمة الإسلامية ومدى قدرة متوسط الدخول التي يحصلون عليها في توفية احتياجاتهم الأساسية .

والرقم القياسي للنفقات المعيشية يعتبر في الواقع أكثر الأرقام القياسية التي تعبر عن التغيرات في قيمة النقود الشرائية ، وعلى ذلك فإذا تم استخراج الرقم القياسي لنفقات المعيشة على ضوء البيانات والترجيحات طبقا لما تقدم يمكن معرفة مقدار التغير الذي حدث في قيمة النقود . فمثلا إذا اتضح لنا أن الرقم القياسي لنفقات المعيشة في عام ١٩٨٠ يساوي ١١٠٪ باعتبار أن عام ١٩٧٥ سنة أساس = ١٠٠٪ فإنه يمكن استخراج مقدار التغير الذي حدث في قيمة النقود وفقا للقانون التالي :-

$$\text{الرقم القياسي لسنة الأساس} \times \frac{100 \times 100}{110} = 90.9$$

الرقم القياسي لسنة المقارنة

أي أن قيمة النقود في عام ١٩٨٠ م انخفضت بمقدار ٩١٪ عن قيمتها عام ١٩٧٥ م

(١) لا يخفى أن هذا التقسيم مستتب من تقسيم المصالح لدى فقهاء الأصول ، ولقد قدمه الدكتور محمد أنس الزرقاء في بحثه المقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، داله المصلحة الاجتماعية . انظر ذلك في كتاب الاقتصاد الإسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ الصفحات ١٥٩ - ١٦٠ ، والتقسيم الفقهي يمكن الرجوع إليه في الشاطبي ، الموافقات في اصول الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ص ٨ - ١٢

ثالثا : معيار العمل :

وبواسطة معيار العمل يمكن تحديد قيمة النقود في سوق العمل على وجه الخصوص ، ان تتوقف هذه القيمة على التغيرات في معدل الأجر ، أى الأجر الموفوع عن يوم عمل^(١) والرقم القياسى المستخدم فى ذلك هو الرقم القياسى لأجور العمال ، وهو من الأرقام القياسية المهمة ، وان كانت دلالة تهم فئة معينة من المجتمع وهى فئة العمال .

ويمكن عن طريق الرقم القياسى لأجور العمال ، التفرقة بين ما يسمى بالأجور النقدية والأجور الحقيقية . وذلك أن الأجور النقدية ما هى إلا مقدار ما يتقاضاه العامل من نقود - بغض النظر عن قوتها الشرائية - مقابل ما يؤديه من عمل. ويتحدد هذا الأجر فى النظام الاقتصادى الاسلامى طبقا لقواعد العرض والطلب كما سنرى ، إن شاء الله .

أما الأجر الحقيقى ، وهو الذى نستدل عليه ، وعلى التغيرات فيه عن طريق الرقم القياسى ، فيبين لنا ما يمكن للأجر النقدى أن يشتريه من السلع والخدمات ، وبتعبير أدق هو انعكاس لفكرة القوة الشرائية للنقود التى تصورها العلاقة بين الأجر النقدى والاسعار حيث أن كلا العلاقتين تتغير مع الزمن .

وبهذا نكون قد انتهينا من عرض المعايير المختلفة ، لقياس التغيرات فى قيمة النقود ، ومنها يتضح لنا أن كل معيار من هذه المعايير الثلاثة يمكن أن يستخدم فى ظروف معينة ، حسب الحاجة . فإذا كنا نرغب فى قياس قيمة النقود الذاتية فنستخدم الرقم القياسى لأسعار الجملة . وإذا كنا نرغب فى معرفة القوة الشرائية للنقود أو بتعبير آخر مدى قدرة دخول أفراد المجتمع فى الوفاء باحتياجاتهم المعيشية ، فإننا نستخدم الرقم القياسى لنفقات المعيشة . وأخيرا ففى حالة الحاجة لمعرفة العلاقة بين الأجور النقدية والأجور الحقيقية فيمكن استخدام الرقم القياسى لأجور العمال

(١) انظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ٣٣-٣٤



باب الأول

أسباب التقيرات في قيمة النقود

« نموذج لاقتصاد ريسوى

واققتصاد اسلامى »

الباب الأول

أسباب التغيرات في قيمة النقود
.. " نموذج لاقتصاد ربوي واقتصاد إسلامي "

ويتكون هذا الباب من فصلين :

الفصل الأول : النظريات المفسرة للتغير في قيمة النقود وأسباب التغيرات في قيمة
النقود في اقتصاد ربوي .

الفصل الثاني : أسباب التغيرات في قيمة النقود في ظل اقتصاد إسلامي

الفصل الأول

التطبيقات المفسرة للتغيرات في قيمة النقود
وأسباب التغيرات في قيمة النقود
في نموذج الاقتصاد الربوي

الفصل الأول

النظريات المفسرة للتغيرات في قيمة النقود

تعتبر ظاهرة التغيرات في قيمة النقود من الظواهر التي شغلت الفكر الاقتصادي منذ قديم الزمان ، لذلك فكر الاقتصاديون ولا زالوا يفكرون في العلل والأسباب التي تؤدي إلى تقلبات المستوى العام للأسعار وما يعقبها من تغيرات في قيمة الوحدة من النقد .

ولقد حفل الأدب النقدي في هذا المجال بالعديد من النظريات التي تحاول أن تفسر الكيفية والطريقة التي يرتفع بها مستوى الأسعار أو ينخفض وتقسم هذه النظريات تحليلياً إلى قسمين :

القسم الأول : ويطلق عليها النظريات التقليدية أي أنها تقوم على فروض النظرية التقليدية .

القسم الثاني : ويطلق عليها النظريات الحديثة ، وهنسى النظريات التي استفادت من التجديدات الحديثة التي أضافها كينز وغيره من الاقتصاديين المحدثين .

وعلى ضوء ذلك فسنقسم هذا الفصل إلى خمسة مباحث :

- المبحث الأول : تحديد المستوى العام للأسعار في الفكر التقليدي
- المبحث الثاني : تحديد المستوى العام للأسعار في الفكر الكينزي
- المبحث الثالث : تحديد المستوى العام للأسعار من وجهة نظر المدرسة السويدية
- المبحث الرابع : العوامل المحددة لقيمة النقود في نظرية كمية النقود الجديدة
- المبحث الخامس : أسباب التغيرات في قيمة النقود في نموذج الاقتصاد الربوي

المبحث الأول

تحديد المستوى العام للأسعار في الفكر التقليدي

" المدرسة الكمية في النقود "

مقدمة :

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أولى المحاولات الجادة التي سعت نحو تفسير أسباب تقلبات مستوى الأسعار ، وتغيرات قيمة النقود . إذ ظهرت فكرة النظرية على ما يذكر في تاريخ الفكر الاقتصادي منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادي ، وذلك حينما تدفقت المعادن النفيسة إلى أوروبا نتيجة لاكتشاف القارة الأمريكية ، واستغلال المناطق الغنية فيها ، وكان من نتائج ذلك ارتفاع حاد في مستويات الأسعار عرف باسم (ثورة الأسعار)^(١) . لذلك فقد كان طبيعياً أن يحاول الاقتصاديون حينذاك البحث في طبيعة الارتباط بين تدفق المعادن النفيسة — والتي كانت تمثل النقود في ذلك الوقت — وبين ارتفاع مستويات الأسعار الذي عم أرجاء أوروبا في ذلك الوقت . خاصة وأن هذه الظاهرة قد تكررت مرات عديدة . فارتفاع الأسعار في أوروبا ، ما بين ١٨٥١ و ١٨٧١م قد ارتبط باكتشاف واستغلال مناجم الذهب في كاليفورنيا وأستراليا . وانخفاض الأسعار ما بين ١٨٧٢ - ١٨٩٥م ارتبط بتناقص الانتاج السنوي للذهب خلال تلك الفترات . كما أن ارتفاع الأسعار ما بين ١٨٩٥ و ١٨٩٦م ارتبط باكتشاف واستغلال مناجم الذهب في الترانسفال في جنوب أفريقيا ، وكذلك الارتفاع الحاد في مستويات الأسعار والانخفاض في قيمة المارك الألماني في الحرب العالمية الأولى ، إنما يرجع إلى الزيادة في إصدار المارك في تلك الفترة . (٢)

(١) انظر د . عبد الرحمن يسري احمد ، اقتصاديات النقود ، دار الجامعات المصرية

١٩٧٩م ص ١٣٩ - ١٤٠

(٢) انظر د . احمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية

ط ٣ ، ١٩٧٦ ص ٣٥٦ - ٣٥٧

ولعل الأمانة العلمية تقتضى أن نقول إن من أوائل من نبه إلى الدور الذى تلعبه كمية النقود فى تقلبات الأسعار العديد من علماء المسلمين ، نذكر منهم اثنين فقط عاشا قبل فترة ظهور هذه النظرية فى القرن السادس عشر الميلادى ، أولهما الامام الشافعى (محمد بن ادریس) (١٥٠-٢٠٤هـ) (٢٦٧-٨١٩م) ^(١) الذى نقل لنا عنه صاحب (المجموع) عبارة صغيرة ولكنها تشير إلى ذات التحليل الاقتصادى الذى تبناه أعضاء المدرسة التقليدية . قال صاحب المجموع (قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله ، يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ، للحديث الصحيح) من غشنا فليس منا (.....) (لأن فيه إفساداً للنقود وإضراراً بذوى الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاع الأحلاب وغير ذلك من المفاسد) ^(٢) فأوضح الإمام الشافعى رحمه الله فى هذه العبارة الموجزة ، أن ضرب النقود المغشوشة - وهو إحدى الوسائل لزيادة كمية النقود فى العصر الماضى - يؤدى إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض قيمتها ، مما يؤدى إلى ضياع حقوق الأفراد .

أما ثانى الفقهاء المسلمين الذين ربطوا علة ارتفاع الأسعار بزيادة كمية النقود ، فهو تقي الدين أحمد بن على المعروف بالمقرئى (٧٦٩-٨٤٥هـ) (١٣٦٧-١٤٤١م) ^(٣) الذى كتب كتابه (إغاثة الأئمة بكشف الغمة) وحكى فيه تاريخ المجاعات فى مصر حتى عام ٨٠٨ هـ وأرجع المقرئى فى كتابه المذكور أسباب موجة الغلاء التى عصمت مصر فى ذلك الوقت إلى ثلاثة أسباب من ضمنها رواج الفلوس ^(٤) أو بعبارة أخرى المبالغة فى سك الفلوس بدرجة أدت إلى أن تكون هى النقود الأساسية بدلا من الذهب والفضة ، نظرا لانطباق قانون جريشام الذى يقرر أن النقود الرديئة (الفلوس فى حالتنا) تطرد النقود الجيدة من التعامل (الذهب والفضة)

(١) عمر رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربى - بيروت

لبنان ٣٢/٩

(٢) النووى ، المجموع شرح المذهب ، ١٠/٦

(٣) معجم المؤلفين ١١/٢

(٤) المقرئى ، إغاثة الأئمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات فى مصر ، دار ابن الوليد

بيروت ١٩٥٦ ص ٤٨

ويقرر المقرري ضرورة الرجوع الى الذهب والفضة ونبتد الفلوس من التداول ، حتى يمكن السيطرة على تقلبات الأسعار ، ذلك أن نبتد الفلوس من التداول إنما يعنى السيطرة على عرض النقود ، نظرا لمحدودية عرض الذهب والفضة فى ذلك الوقت (١) وعلى كل حال فإن توجيه الأ نظار نحو كمية النقود باعتبارها السبب فى تقلبات الأسعار ينسب فى العصر الحديث الى الكاتب السياسى والاجتماعى الفرنسى " جان بودان " الذى نشر كتابا له فى عام (١٥٦٨م) وفسر فيه الارتفاع فى الأسعار فى ذلك الوقت الى تيار المعادن النفيسة ، القادم من العالم الجديد (٢) ولعلنا نلاحظ أن نسبة هذه الآراء الى (بودان) ، تعتبر نسبة خاطئة ، حيث إن ما قاله الإمام الشافعى يسبق آراء (بودان) بما يزيد على مئتين سنة ، وإن ما قاله المقرري وبنى عليه وجهة نظره فى معالجة موجات الفلاء فى مصر فى ذلك التاريخ قد جاء سابقا لآراء بودان بحوالى قرن كامل . مما يدل دلالة واضحة على أهمية دراسة الفكر الاقتصادى عند علماء المسلمين ، حتى يمكن تصحيح مثل هذه الأخطاء .

وبخلاف ما تقدم ذكرهم ، فقد عبر عن الفكرة نفسها الفيلسوف الانجليزى دافيد هيوم ١٧٥٢م وكذلك كانتيون ١٧٥٧م ثم جاء بعد ذلك ريكاردو (١٧٧٢-١٨٢٣م) والذى يعتبر فى الفكر الاقتصادى الغربى أبو النظرية الكمية ، ذلك أنه عم التحليل السابق الذى كان يتعلق بالنقود المعدنية " الذهب والفضة خاصة " على النقود الورقية (٣) وفسر على ضوءه حالة التضخم وارتفاع الأسعار فى إنجلترا فى القرن التاسع عشر ، وخاصة أثناء الحروب النابليونية ، على أساس زيادة الاصدار النقدي حينذاك ، وانتهى الى أن قيمة الوحدة النقدية تتغير تغيرا عكسيا مع كميتها أى أن مضاعفة الكمية النقدية تقلل من قيمتها ، والا الى مضاعفة الأسعار والعكس صحيح (٤)

(١) انظر المقرري ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٤٨

(٢) انظر د . مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفى ، هامش ص ٣٥ ؛

وانظر د . أحمد جامع النظرية الاقتصادية ، الجزء الثانى ص ٣٥٦-٣٥٧ ؛ د .

حازم الببلاوى ، نظرية النقود ، منشأة المعارف الاسكندرية ص ١٨٧

(٣) د . مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفى ص ٤٦٦

وإذا تجاوزنا عن فكرة التناسب بين الزيادة كمية النقود وبين الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وركزنا الانتباه على التعميم الذي جاء به ريكاردو ، نلاحظ أن الامام الشافعي والمقریزی قد سبقاه إليه ، حيث إن حدیثهما يتعلق بالنقود المغشوشة والفلوس ، وكلا النوعین يعتبر ضمن النقود الائتمانية التي تزيد قيمتها الاسمية عن قيمتها المعدنية، كما أثبتنا ذلك في الباب التمهیدی من هذا البحث . ويعتبر المقریزی بالذات أكثر من ركز على هذه القضية ، ذلك أن بحثه يتعلق بالفلوس والتي تقترب في حقيقتها مع النقود الورقية المعاصرة من حيث إنها تستمد قيمتها كلیة من القبول العام ، خاصة ونحن قد عرفنا أنها قد احتلت في بعض فترات التاريخ مكان النقود الأساسية في التعامل. وأن قيمتها قد ارتفعت كثيراً بالنسبة للذهب والفضة . (١)

ولقد صيغت النظرية الكمية في النقود في شكل نظرية متكاملة ، على يد الاقتصادي الأمريكي أرفنج فيشر عام ١٩١١ م ، والذي استخدم في صياغتها المعادلات الرياضية (٢) وأعقبه في ذلك كل من الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤م) وبيجو ، وغيرهم من مفكری المدرسة التقليدية حتى أصبحت النظرية الكمية في النقود عماد الفكر التقليدي في تفسير تغيرات قيمة النقود ، واستمر العمل بها حتى ظهور (النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة) للاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" ، والتي قلصت من أهمية النظرية الكمية في النقود ، إلى أن بعثت مرة أخرى في النصف الأخير من هذا القرن على يد اقتصاديی مدرسة شيكاغو وعلى وجه الدقة على يد الاقتصادي الأمريكي "ملتون فريد مان" . (٣)

وعلى هذا فسنعرض في هذا المبحث إلى صيغتين من صيغ النظرية الكمية في النقود ونُرجي تطورها الأخير على يد "فريد مان" إلى المبحث الرابع من هذا الفصل .

(١) انظر الباب التمهیدی ص ٢٨-٢٩

(٢) انظر حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧١ ص ١٢٠

(٣) انظر حازم الببلاوى ، المرجع السابق ص ١٩٨ - ١٩٩

ونود أن ننبه القارئ الى أن عرض هذه النظريات سيكون عرضا لبيان الأسباب ، أكثر منه عرضا تحليليا شاملا لكل جوانب هذه النظريات ، إذ أن ذلك يخرج من نطاق هذا البحث الذى يركز فى هذه الناحية على عرض الأسباب التى يمكن أن تؤثر فى مستويات الأسعار حتى يمكن تجميعها والاستفادة منها فى ظل الاقتصاد الإسلامى موضع البحث .

وسنشير من خلال العرفى إلى امكانية الاستفادة من النظرية فى اقتصاديات الدول النامية .

وعلى ذلك فسنقسم هذا البحث إلى مطلبين :

- المطلب الاول : تحديد المستوى العام للأسعار فى ضوء معادلة المبادلات
المطلب الثانى : تحديد المستوى العام للأسعار فى ضوء معادلة الأرصدة النقدية

المطلب الأول

تحديد المستوى العام للأسعار في ضوء معادلة المبادلات

تعتبر نظرية كمية النقود ، وفقا لمعادلة المبادلات ، من أبسط النظريات الاقتصادية التي تفسر أسباب التغيرات في قيمة النقود ، إن أنها تقرر وببساطة أن قيمة النقود ، وفقا لفروض معينة - سنذكرها حالا - ترتبط ارتباطا عكسيا مع كميتها ، بحيث إذا زادت كمية النقود أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار ومن ثم إلى انخفاض قيمة النقود . ويحدث العكس في حالة نقصان كمية النقود .

وقد استخدم "فيشر" الذي قدم الصورة المنقحة للنظرية (معادلة التبادل) لشرح الكيفية التي يتحدد على ضوءها المستوى العام للأسعار - ومعادلة التبادل لا تعمد و أن تكون معادلة في شكل رياضي تبين المبادلات التي تمت في دولة معينة خلال فترة معينة . فهي تقرر أن مجموع النقود المدفوعة لإتمام المبادلات تساوي قيم السلع المتبادلة. ويتضح ذلك عن طريق الكشف عن طرفي المعادلة ، حيث وضع فيشر في الطرف الأيمن للمعادلة كمية النقود مضروبة في سرعة تداولها ، وفي الطرف الأيسر متوسط السعر في حجم المبادلات التي تمت في الاقتصاد ، وذلك على النحو التالي :

$$ن \times س = م \times ك$$

حيث ترمز :

ن : إلى كمية النقود الموجودة في المجتمع لخدمة أغراض التبادل ، وتشمل النقود

القانونية "البنكوت" ونقود الودائع

س : إلى سرعة دوران النقود : أي متوسط عدد المرات التي تتفق فيها وحدة النقود

وذلك لشراء السلع والخدمات خلال فترة معينة

م : إلى المستوى العام للأسعار (أو متوسط السعر لكل وحدة من وحدات المبادلات)

ك : إلى الحجم الكلي للمبادلات التي استخدمت النقود في إتمامها .

وعلى ضوء هذا فإن الطرف الأيمن للمعادلة x الذى يشير الى حاصل ضرب كمية النقود فى سرعة تداولها - إنما يشير الى إجمالى المبالغ النقدية التى استخدمها المجتمع فى إتمام مختلف أنواع المبادلات خلال فترة معينة من الزمن .

أما الطرف الأيسر للمعادلة ، وهو حاصل ضرب حجم المبادلات (ك) فى متوسط السعر (م) عبارة عن إجمالى القيمة النقدية لكل المبادلات التى اشترت خلال فترة معينة .

وبإعادة النظر فى طرفى المعادلة (ن × س) ، (م × ك) يتضح أنهما يقيسان نفس الشئ فقط من وجهين مختلفين ، حيث إنه لا بد وأن يتساوى إجمالى المبالغ النقدية التى استخدمها المجتمع فى إتمام مبادلاته ، مع القيمة النقدية لهذه المبادلات فى الاقتصاد . وهذا الأمر هو الذى جعل كل الاقتصاديين يقولون إن معادلة التبادل بوضعها الراهن لا يمكن أن تفسر الظاهرة موضع البحث ولا تزيد من كونها " بديهية " من بديهيات الحساب أو مطابقة بالتعريف (١) . والأمر كذلك ، فهذه المعادلة فى حد ذاتها ليست بنظرية ولكنها أداة من الأدوات التى تشرح نظرية كمية النقود ، كما صاغ فروضها آرفنج فيشر .

وحتى نصل الى كيفية تحديد قيمة النقود فى معادلة التبادل ، فإن النظرية تفترض بأن هناك علاقة دالية بين كمية النقود (ن) باعتبارها متغيراً مستقلاً ، وبين المستوى العام للأسعار (م) باعتباره المتغير التابع أى أن :

$$م = ن (ن)$$

(١) ينظر فى معادلة التبادل المراجع التالية :

- أ - د . فواد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ص ٩٥ وما بعدها
- ب - د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية الكتاب الثانى ص ١١٩ وما بعدها
- ج - د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ص ٤٦٧ وما بعدها
- د - د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، ص ٣٣٦ وما بعدها

وهذه العلاقة التي تقررها النظرية علاقة طردية ، بمعنى أن التغيرات بالزيادة

في كمية النقود (ن) من شأنها أن تحدث تغيرات بالزيادة في مستوى الأسعار (م)
والعكس صحيح . (١) وهذا يعني أن النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار
إنما هو عامل سلبي يتحدد بواسطة العوامل الأخرى في المعادلة .

وتفترض النظرية أن الحجم الكلي للمبادلات (ك) متغير مستقل ، فهو لا يتأثر
بتغيرات كمية النقود ، ولهذا يمكن النظر إليه على أنه ثابت في الأجل القصير ، ذلك
لأن العوامل التي تتحكم فيه مثل الموارد الطبيعية ، وتعداد السكان ، والتطور
التقني ، تعتبر بطيئة التغير ، كما أنها عوامل خارجة عن المعادلة .

أما الافتراض الثالث الذي تقوم عليه هذه النظرية هو أن سرعة التداول (س) يمكن
النظر إليها على أنها ثابتة في الأجل القصير . حيث إنها تتوقف على عوامل خارجية
مثل عادات الدفع ، والتقاليد التجارية ، تطور المواصلات . . . إلخ وهذه كلها لا
تتغير بسرعة ، ومن ثم فإن أي تغير في كمية النقود لا يؤثر في سرعة تداولها . (٢)
وتفترض هذه النظرية أن التوظيف الكامل هو الحالة الطبيعية للاقتصاد ، مما
يعني عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة ، سواء في الجهاز الإنتاجي أو في قوى العمل .
ويضاف إلى ذلك أن مستوى الأسعار يشتمع بالمرونة الكاملة ، وهذا الافتراض نابع من
افتراض أن المنافسة الكاملة هي الحالة السائدة في الاقتصاد .

وعلى ذلك يمكن إعادة تركيب المعادلة : $ن \times س = م \times ك$ على النحو التالي :

$$\frac{ن \times س}{ك} = م$$

وإذا عرفنا أن (م) ترمز إلى المستوى العام للأسعار ، وهو يساوي مقلوب قيمة
النقود وأن كلا من (س) و (ك) ثابتان فإن هذا يعني كما يقرر (فيشر) أن القوى

(١) انظر د . مصطفى رشد ، المرجع السابق ص ٤٦٨

(٢) انظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، ١١٦/٢

التي تتحكم في عرض النقود هي التي تحدد المستوى العام للأسعار^١، ويعنى أن أى اختلال في هذا التوازن عن طريق زيادة كمية النقود ، سوف لا يعود الا بواسطة المستوى العام للأسعار ، إذ أنه المتغير التابع الذي يتمتع بالمرونة في الأجل القصير وخلاصة النظرية على ضوء هذا ، هي أن قيمة النقود إنما هي دالة تتوقف على كمية عرض النقود فقط . (١)

تقويم نظرية فيشر في قيمة النقود :

ان قيمة النظرية الكمية للنقود كما صاغها " فيشر " تعتمد على صحة الفروض القائمة عليها ولذلك نجد أن كل الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ، تنصب بصفة أساسية على فروضها : وسناقش في هذه الفقرة فروض النظرية كما صاغها " فيشر " ، وذلك من منظور حالة البلدان النامية :

أولا : فرض التوظيف الكامل :

تنتقد النظرية الكمية في افتراضها الأساسي ، وهو أن التوظيف الكامل هو الحالة الطبيعية للاقتصاد^(٢) . وبمعنى آخر جمود حجم الانتاج الحقيقي في الأجل القصير نظرا لأن جميع موارد المجتمع المختلفة بما فيها عنصر العمل تكون في حالة تشغيـل كامل . ويرجع ذلك كما يقول التقليديون ، إلى أن مبدأ الحرية الاقتصادية الذي كانوا ينادون به في النظام الرأسمالي ، كقيل بأن يجعل كل أفراد المجتمع يواجهون الموارد الاقتصادية دائما إلى أفضل الاستخدامات ، كما أن نظرية " الأجور الحدية " كقيلة بالأ تجعل الأفراد يتعطلون كثيرا . (٣)

(١) انظر د . مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٤٨٩ ، د . سامي خليل المرجع

السابق ص ١١٧
(٢) د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١٢١

(٣) د . محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مكتبة عين شمس ١٩٧٧

وفي الواقع إن فرض التوظيف الكامل كان يمثل إلى حد كبير الظروف السائدة في الاقتصاد الرأسمالي في القرن التاسع عشر وإلى أوائل القرن العشرين ، ذلك أن كل من يطلب عملاً كان يجده إن لم يكن في دولته الغربية ففي المستعمرات* حتى المجرمين والخارجين عن القانون كانوا يرسلون إلى استراليا وغيرها . كذلك إن كل بنس يدخر كان يجد مجالاً للاستثمار في الصناعات الجديدة أو المتوسّعة في إنجلترا

أو في الخارج عن طريق الشركة الشرقية وغيرها (١) (٢٠٠)

أما في الاقتصاديات الحديثة ، فان فرضية التوظيف الكامل للموارد يشور حولها الكثير من الشك ، حتى في وضعية البلدان المتقدمة ، ناهيك عن البلدان النامية التي تسودها البطالة السافرة والمقتنعة . كما أن معظم موارد الإنتاجية لم يستغل بعد . كما أننا نلاحظ أن البلدان النامية والتي من ضمنها جميع البلدان الإسلامية تفتقد إلى الأبنية الأساسية ، كشبكات الطرق والمجاري ، والطاقة الكهربائية (٢) ، كما أن النشاط الزراعي يعتبر هو النشاط الرائد في معظم الدول الإسلامية ، وهذا النشاط كما هو معروف يشتمل على مرونته في الأجل القصير (٣) مما يعنى أن قدرة ^{هذه} البلاد في زيادة الناتج في الأجل القصير تعتبر ضئيلة . وهذا يشير إلى أن هذه البلاد تتساوى مع البلاد المتقدمة التي وصلت مرحلة التوظيف الكامل . فكلاهما لا يتمكن من زيادة الناتج في الأجل القصير ، إلا أن ذلك التساوى يكون في النتيجة مع الفارق في الكيفية (٤) ذلك أن البلاد النامية لا يستطيع جمعها زها الإنتاج استيعاب زيادة كمية النقود . وترجمتها إلى زيادة في الناتج . في حين أن الجهاز الإنتاجي في

(١) د . أحمد حافظ الجعويني ، التحليل الاقتصادي الكلي مكتبة عين شمس ص ٥٥-٥٦

(٢) هذا باستثناء بعض الدول الإسلامية التي خطط خطوات جيدة في مجال البنىات

الأساسية ، ولكنها تعاني في نفس الوقت من مظاهر التخلف الأخرى .

(٣) د . صبحي تادرس قريصه ، د . مدحت العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية

دار النهضة العربية - بيروت - ١٩٨١ ص ٢٢٩

(٤) انظر د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، ص ١٦٤ ، وانظر د . أحمد حافظ

الجعويني ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ص ٥٩

البلاد المتقدمة فى مرحلة التوظيف الكامل يعمل بكامل طاقته الإنتاجية ، ولذا لا يستطيع زيادة الناتج أيضا فى الأجل القصير. وتعتبر قدرة الجهاز الإنتاجى أهم متغير فى العوامل التى تؤدى إلى زيادة حجم المبادلات ، ذلك أن العوامل الأخرى كعدد السكان ، والكفاءة الفنية والإدارية وحجم الموارد الطبيعية ، ودرجة التطور التقنى (١) من الممكن نظريا القبول بأنها بطيئة التغير نسبيا خاصة فى الدول المتخلفة مما يعنى أن زيادة كمية النقود فى مثل هذه الدول ليس بالضرورة أن تؤدى إلى زيادة الناتج . وحتى مع فرض حدوث زيادة فى الناتج فقد تحدث بطريقة انتقالية أو مرحلية (٢) وخلال تلك الفترة فإن انعكاسات زيادة الكمية النقدية سوف تظهر فى شكل ارتفاع فى المستوى العام للأسعار ، ومن ثم انخفاض فى قيمة النقود .

ثانيا : فرض ثبات سرعة التداول :

وأحد الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية هو افتراضها أن سرعة التداول ثابتة فى الأجل القصير . إن يرى منتقدا النظرية أن سرعة التداول إنما تتغير مع حجم التجارة ومع مستوى الأسعار ، كما أنها تتأثر بالتغيرات والتغيرات المتوقعة فى عرض النقود (٣) . كما أن زيادة حجم التجارة من شأنه أن يؤدى إلى زيادة حجم المبادلات المالية ، الأمر الذى يستدعى زيادة عرض النقود وزيادة سرعة التداول . وتعتمد سرعة التداول فى الواقع على متغيرات متعددة من أهمها درجة الكثافة السكانية ، ودرجة الانتقال الجغرافى ، والعسادات المصرفية ودرجة تطورها وكذلك

(١) انظر د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ص ٣٥٤

(٢) انظر د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ص ٤٧٧

(٣) د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ١٢٠ / ٢

بتوقعات الأسعار (١) وهذه كلها عوامل تختلف من بلد الى آخر حسب الحالة الاقتصادية والعوامل السائدة في المجتمع . وأهم ما يمكن أن يؤثر في سرعة التداول طريقة استلام الدخول حيث إنه كلما توافقت مواعيد استلام الدخول مع مواعيد انفاقها كلما قصرت المدة التي تكون فيها النقود عاطلة مما يؤدي إلى ارتفاع سرعة التداول والعكس صحيح .

على كل حال فلقد أجريت عدد من الدراسات للتأكد من مدى صحة فرض ثبات سرعة التداول ، فلقد أجرى البروفسير " لورنس ريتير " دراسة تتعلق بالفترة القصيرة في الاقتصاد الأمريكي . واستخدم فيها النقود القانونية والودائع تحت الطلب ، وتوصل في دراسته إلى أن التقلبات في سرعة التداول تتردد غالبا بين أن ترتفع بزيادة الناتج القومي الاجمالي ، وتتنخفض بانخفاضه (٢) . ويمكن أن نستنتج من هذه الدراسة أن ارتباط سرعة التداول بحجم الناتج القومي الاجمالي ، يعنى بالضرورة ثبات سرعة التداول مع ثبات أو ببطء زيادة الناتج كما هو الحال في حالة الدول المتخلفة . وفي دراسة عن الاقتصاد المصري في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ م أي أثناء الحرب العالمية الثانية ، أثبتت الدراسة ثبات سرعة دوران النقود في الفترة الأولى من الحرب أما في الفترة الأخيرة من الحرب فقد انخفضت سرعة التداول بدلا من أن ترتفع كما هو العادة في مثل هذه الظروف (٣)

(١) انظر د . محمد زكي شافعي ، المرجع السابق ص ٣٤٩ - ٣٥٢ ؛ رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٨٠

(٢) 2-J.G. Ranlett, Money and Banking, John Wiley & Sons, Third Edition, 1967. p.295

(٣) د . صبحي تادرس قريضة . د . مدحت العقاد ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ص ١٨١

وبصفة عامة فان هذه الدراسات قد لا تعطى نتيجة جازمة بشأن ثبات سرعة التداول في الدول المتخلفة . ذلك أن الدراسة الأولى كانت في اقتصاد دولة متقدمة ، أما الدراسة الثانية فان نتائجها تبدو متناقضة ، حيث إنه من المعتاد أن ترتفع سرعة التداول في فترات الحروب . . .

على كل حال فان اثبات فرض سرعة التداول يعطى النظرية الكمية في النقود أهمية كبرى في تفسير تغيرات قيمة النقود خاصة في الاقتصاديات المتخلفة .

ثالثا : مستوى الأسعار (م)

تفترض النظرية الكمية في النقود في صورتها الأولى (فيشر) ، أن مستوى الأسعار (نتيجة) ولا يمكن أن يكون سببا للتغير في العوامل الأخرى ، وبمعنى آخر أن مستوى الأسعار يتميز بتبعية مستمرة بالنسبة للمتغيرات الأخرى (١)

ويُعتَرَض على هذا الافتراض بالقول بأن مستوى الأسعار قد يكون ايجابيا في بعض الفترات ، ويمارس بالتالى تأثيرا مستقلا عن الكمية النقدية بل وأكثر من ذلك فمن الممكن أن يكون ارتفاع الأسعار سببا في زيادة كمية النقود ، ذلك أن ارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى إيجاد الروح التفاضلية لدى أرباب الأعمال ، ومن ثم يسعون إلى زيادة حجم التجارة في سبيل الحصول على معدلات مرتفعة من الأرباح ، وتستجيب المصارف لذلك فتزيد من عرض النقود ، وهنا يكون مستوى الأسعار سببا في زيادة كمية النقود وليس العكس كما تفترض النظرية (٢)

ولا شك في وجاهة هذا الاعتراض ، إذ أن كمية النقود غالبا ما تتغير تبعا لزيادة الطلب عليها وتلاعب الأسعار ورا أساسيا في زيادة طلب رجال الأعمال للنقود . ومع ذلك فإن المشاهدات الواقعية تشير إلى صحة تبعية المستوى العام للأسعار للتغير

(١) انظر د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١١٩ ؛ د . محمد زكي شافعي ،

المرجع السابق ص ٣٦٢

(٢) انظر د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ٣٦٢/٢ ؛ د . محمد زكي شافعي

المرجع السابق ص ٣٦٣ ؛ د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١٢٠ ؛

انظر د . رمزي زكي ، المرجع السابق ص ٤٨

فى كمية النقود ، ومن ثم فى قيمتها ، ويظهر هذا جليا فى البلدان المتخلفة التى تلجأ إلى أسلوب التمويل التضخمى . إن يرتبط ارتفاع الاسعار بزيادة كمية النقود الناشئة عن التوسع فى الإصدار أو الائتمان . وقد دلت بعض التجارب التاريخية على هذه الحقيقة . من ذلك تجربة التضخم النقدى فى الصين (١٩٣٧-١٩٤٧) والتضخم النقدى فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ، إن كانت نقطة الانطلاق فى ارتفاع الأسعار هى التوسع الكبير فى الإصدار النقدى (١) الذى نتج عن زيادة وسائل الدفع بالنسبة لحجم السلع والخدمات الأمر الذى أدى إلى الذعر النقدى ، فأصبح الأفراد يسعون إلى التخلص من النقود والحصول على السلع كبديل عنها ، مما أدى إلى زيادة سرعة التداول وإلى الارتفاع السريع فى مستوى الأسعار بدرجات قد تفوق أحيانا الزيادة فى كمية النقود المصدرة نتيجة لهروب الأفراد من النقود . وعلى كل حال فإن هذه الانتقادات التى وجهت إلى فروض النظرية الكمية للنقود تقلل كثيرا من درجة الاعتماد عليها بصورتها الحالية . والأكثر من ذلك فإن هذه النظرية تنتقد بانتقادات أخرى نشير إليها فيما يلى .

أولا :

تسم النظرية ببساطة تفسيرها لكيفية تأثير النقود فى المتغيرات الاقتصادية . إن أنها تقر أن كمية النقود لا تؤثر، إلا فى المستوى العام للأسعار وتكون بذلك

(١) انظر د . صبحى تادرس قريصة مدحت العقاد ، المرجع السابق ص ١٨٢-١٨٣

قد عزلت تأثير كمية النقود في حجم الناتج القومى . وينبع هذا الافتراض من مبدأ "حياد النقود" (١) الذى كان سائدا في الفكر التقليدى . إن يقتصر دور النقود فى تحديد قيمتها ، دون أن يؤثر في زيادة الناتج . وهذا غير صحيح ، إذ يمكن أن تلعب النقود دورا في زيادة الناتج القومى ، غاية الأمر أنه لا بد من دراسة حالة الاقتصاد وتقدير الكمية المناسبة التى يمكن أن تضاف إلى عرض النقود حتى لا يتأثر المستوى العام للأسعار ومن ثم قيمة النقود .

ثانيا : النظرية بوضعها الراهن تعطى الانطباع بأن كمية النقود هي المؤثر الوحيد في قيمتها وهذا ليس صحيحا ، إذ دلت التجارب أن هناك متغيرات أخرى يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تقلبات الأسعار ، مثل الاحتكار والأجور وغير ذلك .

ثالثا : إذا قلنا إن مجرد زيادة كمية النقود كقيلة بأن تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار فإن ذلك ليس صحيحا . ذلك أن النقود قد لا تتفق ، إن من الممكن أن تكثر .

رابعا : تقرر النظرية أن النقود لا تطلب إلا لأغراض المبادلات ، وهذا ليس صحيحا ، إن من الممكن أن تطلب النقود باعتبارها مخزنا للقيمة .

لكل هذه الاعتبارات فلا يمكن التسليم أن كمية النقود هي العامل الوحيد والحاسم في تغيرات قيمتها ، وهذا يستدعى البحث عن متغيرات أخرى تستطيع أن تفسر لنا كيف يمكن أن تؤثر كمية النقود في قيمتها .

مدى إمكانية الاستفادة من النظرية :

لا تعنى الانتقادات السابقة أن النظرية الكمية في النقود غير ذات فائدة في تفسير تغيرات قيمة النقود ، بل بالعكس من ذلك ، فإن هذه النظرية قد لفتت الأنظار إلى خطورة الدور الذى تلعبه كمية النقود في تحقيق الاستقرار السعري من عدمه ، وهودور لم تنكره النظريات اللاحقة لها ، غاية الأمر أنها قد فشلت في توضيح الخطوات التى

(١) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ص ٤٨ ؛ وانظر إسماعيل محمد

من خلالها تؤثر كمية النقود في المستوى العام للأسعار ومن ثم في قيمتها ، ولهذا
ذهب كثير من الاقتصاديين إلى القول بأن نظرية كمية النقود ، نظرية رياضية ، وليس
تحليلية ، وهي صحيحة في المعنى المحقق *ex-Post* فقط (١)

وعلى هذا فإن النظرية الكمية للنقود ، تنبه السلطات النقدية إلى مسئولياتها
المباشرة تجاه التغيرات في قيمة النقود ، ذلك أن تغير عرض النقود بشقيها يقع تحت
مسئولية السلطات النقدية ، إذ أنها المسئولية المباشرة عن تغير النقود القانونية ،
بالإضافة إلى مسئولياتها تجاه نقود الودائع التي تحدثها المصارف التجارية طبقاً
للمنموذج الرأسمالي .

ويذهب بعض الاقتصاديين إلى أن نظرية كمية النقود تصلح لتفسير تقلبات الأسعار
في البلدان التي تكون فيها أسواق الائتمان والعمل غير متقدمة ، مثل وضعية البلدان
المتخلفة حالياً وهو ما يعطى النظرية أهمية خاصة في هذه البلدان . (٢)

(١) انظر د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١١٨ ، د . مصطفى رشدي ، المرجع
السابق ص ٤٩٠ - ٤٩١

(٢) من هؤلاء الاقتصاديين " بنت هانسن " راجع نبيل الروبي ، التضخم في
الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ص ٥٨

المطلب الثانى

تحديد المستوى العام للأسعار فى ضوء معادلة الأرصدة النقدية

فى مقابل النظرية الكمية التى صاغ فروضها " فيشر " ظهرت آراء أخرى ، تتفق مع فيشر فى فروضه النظرية ، وإن اختلفت فى أسلوب التحليل ، وهذه الآراء تنسب الى مدرسة كمبرج فى بريطانيا ^(١) وتتعدد الصيغ التى تعرض بها هذه النظرية ولكنها سنكتفى بعرض صيغة واحدة حتى نستطيع أن نرى من خلالها العوامل التى تحدد المستوى العام للأسعار ومن ثم قيمة النقود . وهذه الصيغة هى صيغة الفرد مارشال باعتبارها الصيغة الرائدة فى هذا المجال ، اضافة الى أنها أكثر الصيغ انتشاراً .

معادلة الأرصدة النقدية لمارشال :

طور مارشال نموذجاً على غرار نموذج فيشر ، مستخدماً معادلة شبيهة بمعادلة التبادل ، وذلك لتفسير أسباب التغير فى قيمة النقود . والفكرة الأساسية التى تميز هذه النظرية عن معادلة التبادل ، هى ادخالها لفكرة الطلب على النقود ، كمحدد لأسباب التغيرات فى قيمتها ، وليس كمية النقود وحدها . وينصرف مفهوم الطلب على النقود فى هذه النظرية الى الكمية من القوة الشرائية التى يريد أفراد المجتمع الاحتفاظ بها فى شكل نقود فى أى وقت. ^(٢) ذلك أن هناك نسبة معينة من دخل أى فرد ، يود الاحتفاظ بها فى شكل نقود حاضرة ، وهذه النسبة هى التى أطلق عليها (مارشال) المعامل (ك) فى معادله التى توضح كيف تتحدد قيمة النقود . إن تقرر النظرية

(١) من الاقتصاديين الذين ساهموا فى تأصيل هذه النظرية بالاضافة إلى الفريد مارشال هناك بيجو وروبرتسون وهايك وهوترى ، وكينز قبل أن ينشر كتابه النظرية العامة. ولكل واحد من هؤلاء معادلة على غرار معادلة مارشال ، وإن اختلفت فى بعض جزئياتها . انظر فى تفصيل المعادلات الأخرى د . سامى خليل النظريات والسياسات النقدية والمالية الكتاب الثانى ص ١٢٦ - ١٥٢

(٢) انظر د . فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، ص ٨١

أن مستوى الأسعار وبالتالي قيمة النقود ، تكون مستقرة ، إذا تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة ، وفقا للمعادلة التالية : $ت س = م ق$ حيث ترمز :

ن : إلى كمية النقود وتشمل النقود القانونية ونقود الودائع

س : إلى سرعة تداول النقود بالنسبة للإنتاج النهائي فقط ، أى سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل القومى ، وتسمى سرعة التداول الداخلية تميزا لها عن سرعة تداول النقود بالنسبة للمبادلات ، والتي تشمل جميع المبادلات بما فيها المبادلات الوسيطة .

م : ترمز لمتوسط أسعار المنتجات النهائية .

ق : ترمز إلى الناتج القومى الحقيقى ، والذي يتألف من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية .

وعلى ذلك فإن حاصل ضرب (م ق) يعطى القيمة النقدية للإنتاج القومى والتي تساوى ، الدخل القومى النقدى ، أو الانفاق القومى النقدى . ولذلك يمكن أن ترمز لنتيجة حاصل ضرب (م ق) بالرمز (ى) ليعبر عن الدخل القومى النقدى وتصبح المعادلة على النحو التالى :

$$ن س = ى$$

$$\text{ومن ذلك فإن } ن = \frac{1}{س} ى$$

ويرمز مارشال إلى مقلوب سرعة التداول $\frac{1}{س}$ ، بالرمز (ك) مشيرا به إلى النسبة من الدخل القومى التى يرغب الافراد فى الاحتفاظ بها فى شكل نقدى . ويمكن صياغة المعادلة على ضوء هذا لتتخذ الشكل التالى :

$$ن = ك ى$$

(١) أون = ك م ق ، حيث أن (ي) هي حاصل ضرب (م ق)

$$\frac{ن}{ك \cdot ق} = م$$

ومن ذلك فان قيمة النقود تتحدد على النحو التالي :

$$\frac{ك \cdot ق}{ن} = \frac{١}{م}$$

وتعنى هذه المعادلة أن قيمة النقود -وهى تساوى مقلوب المستوى العام للأسعار- تتناسب طردياً مع النسبة التى يحتفظ بها الأفراد (ك) ، أى أن ازدياد النسبة التى يحتفظ بها الأفراد فى شكل نقدي من شأنه أن يعمل على رفع قيمة النقود ، والعكس صحيح . وليس هذا فحسب بل إن معادلة الأرصدة النقدية ، تقول نفس ما قالت معادلة التبادل لفischer ، إذ أنها تقرر أن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها ، وهذا واضح فى المعادلة الأخيرة . إذ أن قيمة النقود تنخفض مع زيادة (ن) مع فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

ويجب ملاحظة أن الفروض التى يقوم عليها تحليل مارشال ، هى نفس الفروض التى قامت عليها معادلة التبادل ، والتى ناقشناها فى المطلب السابق . وهى افتراض ثبات (ق) أى الناتج القومى الحقيقى أو (الدخل القومى) ، وكذلك افتراض ثبات سرعة التداول ، وفى تحليل مارشال ثبات المعامل (ك) فى الأجل القصير . (٢) وعلى ذلك فإن المتغير الذى يحدد قيمة النقود هو كميتها (ن) ، وفى نفس الوقت تقول النظرية إنه إذا حدث تغير مفاجئ فى المعامل (ك) حتى مع ثبات كمية النقود (ن) فإن قيمة النقود تتغير تبعاً لذلك . (٣)

(١) يمكن الحصول على معادلة مارشال فى المراجع التالية: فواد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ص ٨١ وما بعدها ، د . رمزي زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ص ٤١ وما بعدها ، د . عبد الرحمن يسرى اقتصاديات النقود ص ١٥٨ وما بعدها ، د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ص ٤٨٧

(٢) انظر د . رمزي زكى ، المرجع السابق ص ٤٣

(٣) انظر د . فواد هاشم عوض ، المرجع السابق ص ٨٥

ويتضح الاختلاف الأساسى بين منهج فيشر ومنهج مارشال فى تحديد قيمة النقود أن فيشر قد ربط بين كمية النقود والانفاق النقدي للمبادلات من خلال سرعة التداول فى حين أن مارشال وأعضاء مدرسة كمبرج قد ربطوا بين كمية النقود والانفاق النقدي من خلال الطلب على النقود ، أو من خلال نسبة التفصيل النقدي ، وهذا الاختلاف فى المنهج أدى إلى أن يكون تركيز أعضاء مدرسة كمبرج حول لماذا تحمل النقود بينما أن فيشر ينظر إلى الأسباب التى تؤدى إلى انفاق النقود^(١) كما يتضح أن نظرية فيشر تبرز وظيفة النقود باعتبارها وسيطا للتبادل ، بينما نجد أن مارشال بتأكيد على المعامل (ك) قد أكد على وظيفة النقود باعتبارها مخزنا للقيمة .

ولا شك أن معادلة الأرصدة النقدية ، تعتبر تقدما فى التفكير الاقتصادى فى بحثه عن أسباب التغيرات فى قيمة النقود ، ولكن مع ذلك تعتبر النظرية قاصرة عن تفسير ، كيف تؤثر كمية النقود فى تقلبات الأسعار ، وذلك يرجع إلى الفروض القائمة عليها النظرية ، حيث إن معظم الاقتصاديين يذهبون ، إلى أن واحدا أو أكثر من الفروض القائمة عليها النظرية قد لا يظل ثابتا^(٢) . وهو نفس الانتقاد الذى وجه إلى معادلة التبادل لفischer وتعرضنا إليه فى المطلب السابق . ويضاف إلى ذلك أن النظرية لم تأخذ فى الاعتبار كل دوافع الطلب على النقود ، إذ أنها تؤكد على وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتتجاهل طلب الأفراد للنقود من أجل المضاربة وهو طلب ذو أهمية خاصة ، قد يسبب تغييره المفاجئ تغيرات عنيفة فى المستوى العام للأسعار ومن ثم فى قيمة النقود .

مدى إمكانية الاستفادة من هذه النظرية فى تفسير تغيرات قيمة النقود :

رغم الانتقادات الموجهة إلى نظرية الأرصدة النقدية ، فإن هذه النظرية تعتبر ذات فائدة كبيرة فى تفسير جزء من أسباب التقلبات فى مستوى الأسعار ومن ثم فى قيمة النقود ولعلنا نلاحظ ذلك بوضوح من التحليل الذى تقوم عليه . إذ تقرر أن قيمة النقود

(١) John, J. Klein, Money and the Economy, Hart Court
Brace Jovanovich, Inc., Fourth Edition, 1978. p.381

(٢) انظر د . سامى خليل ، المرجع السابق ص ١٤١

تتناسب عكسيا مع كميتها ، وطرديا مع النسبة التي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها من الدخل في شكل نقدي . وهذا يعنى أن قرارات الأفراد الخاصة بالاحتفاظ بالنقود أو انفاقها ، تلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة النقود . وبمعنى آخر ، فإن الإدارة النقدية يجب أن تضع في اعتبارها نفسية الأفراد وتوقعاتهم ، بمثل ما تضع في اعتبارها أهمية التحكم في عرض النقود .

وتنبه النظرية إلى أن الميول الاكتنازية لدى أفراد المجتمع تلعب دورا أساسيا في تقلبات قيمة النقود ، إذ إنه زيادة المكنتزات تؤدي^{إلى} زيادة نسبة التفصيل النقدي ، مما يؤدي إلى حالة انكماشية ترتفع فيها قيمة النقود . والعكس في حالة تدفق المكنتزات من أصحابها نحو الانفاق ، إذ تؤدي في هذه الحالة إلى زيادة عرض النقود ، والتي تنعكس في شكل زيادة في حجم الطلب ، فإذا لم تقابل هذه الزيادة في الطلب زيادة مماثلة في حجم السلع والخدمات أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الأسعار .

ونستطيع أن نلاحظ إحدى النتائج المهمة لتحليل نظرية الرصدة النقدية ، وهي أن قيمة النقود تلعب دورا في تحديد قيمة النقود ، وتفسير ذلك أن الأفراد حينما يقررون الاحتفاظ بوحدة نقدية في شكل سائل فانما يكون ذلك من أجل قوتها الشرائية^(١) . ورغم أن هذه النتيجة تبدو وكأنها حلقة مفرغة ، إلا أنها تشير إلى الدور الذي تلعبه تغيرات قيمة النقود في قرارات الأفراد بشأن الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل من عدمه . وختاما يمكن القول بناء على ما تقدم من تحليل ، إن النظام الاقتصادي وهو الذي يحدد حرية الفرد في الاحتفاظ بنقوده في شكل سائل ، والقيود المفروضة على ذلك سواء كانت مادية أو دينية ، يلعب دورا أساسيا في قرارات الأفراد ، ومن ثم في قيمة النقود وهذه النتيجة تهمنا في النظام الاقتصادي الإسلامي ، الذي ينظم حرية الفرد في الاحتفاظ بنقوده في شكل سائل كما سنرى إن شاء الله .

(١) انظر د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١٢٧

المبحث الثانى

تحديد المستوى العام للأسعار فى النظرية الكينزية

انتقد كينز الفكر التقليدى فى الفرضية الأساسية التى يقوم عليها ، وهى أن الحالة التى يعمل فى ظلها الاقتصاد هى التشغيل الكامل ، ولفت الأنظار إلى أن الحالة الطبيعية للاقتصاد هى حالة التشغيل الجزئى ، وأن التشغيل الكامل ما هو إلا حالة استثنائية^(١). وبهذا الانتقاد يكون كينز قد شكك فى صحة النتائج التى توصل إليها التقليديون بشأن كيفية تحديد قيمة النقود .

ومن جهة أخرى انتقد كينز التقليديين فى تفسيرهم لمحددات قيمة النقود ، فيما تبناه من فصل بين " نظرية القيمة " العامة فى الاقتصاد ، وبين النظرية المحددة لقيمة النقود . فوفقا لمنظرية القيمة ، فإن الأسعار تتحدد بتفاعل عاملى العرض والطلب ، وتلعب النفقة الحدية ومرونة العرض والطلب دورا هاما فى تحديد الثمن^(٢). وهذا يسلم به التقليديون من أصحاب نظرية كمية النقود ، إلا أنهم لم يأخذوا به فى تحديد قيمة النقود ، وذهبوا كما رأينا إلى تحديد قيمة النقود عن طريق كميته وسرعته تداولها وحجم الانتاج^(٣).

ومما وجهه كينز للفكر التقليدى من انتقادات ، حصر التقليديين طلب النقود من أجل المبادلات والاحتياط ، واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة مؤداها أن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط ، فإنها قد تطلب لذاتها ، وأسمى هذا النوع من الطلب على النقود ، بدافع المضاربة أو تفصيل السيولة وهو يعد من أهم ما يميز نظرية كينز عن النظرية التقليدية .

(١) انظر د . صبحى تادرس فريضة ، د . مدحت العقاد ، مرجع سابق ص ٤٩٢

(٢) انظر د . زكريا أحمد نصر ، النقد والإئتمان فى الرأسمالية والإشتراكية ص ٢٣١

(٣) انظر د . رفعت المحجوب الطلب الفعلى ص ٧٦ ؛ زكريا أحمد نصر ، المرجع

ومن هذا المنطلق يبدأ كينز في توضيح العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار ، مسترشداً بنظرية القيمة في تحديد قيم الأشياء ، إن يتحدد المستوى العام للأسعار على ضوءها بعوامل العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات ، وأن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد .

وبناءً على هذه الفروض ، فإن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب ، إن أن الطلب يتحدد بمستوى الدخل ، الذي يحدد قدرة الأفراد على الانفاق . ومن ثم فإن تقلبات الأسعار إنما تأتي كنتيجة للتقلبات في مستوى الدخل ومعدلات الانفاق وتعليل ذلك عند كينز أن كل انفاق يتولد عنه دخل . ذلك أن ما ينفقه كل فرد يصبح من جهة أخرى دخلاً لفرد آخر ، وبالتالي فإن الدخل يتولد بواسطة الانفاق ، والدخل الكلى للمجتمع يساوي الانفاق الكلى لهذا المجتمع . وعلى هذا فلا يشترط أن تؤدي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار بالطريقة التي افترضتها النظرية الكمية في النقود طالما أن هناك عناصر إنتاج متعطلة . (١)

وحتى نستطيع أن نقف على تحليل كينز دعنا نفترض زيادة معينة في كمية النقود في اقتصاد رأسمالي قائم على أساس أن الفائدة هي عائد رأس المال ، ويعمل في نفس الوقت في مرحلة التشغيل الجزئي . فوفقاً للنظرية الكينزية فإن الزيادة في كمية النقود تؤدي أولاً إلى زيادة ذلك القدر من النقود الذي يحتفظ به الأفراد مسخراً لأجل السيولة أي زيادة عرض أموال المضاربة . ويترتب على زيادة أموال المضاربة انخفاض في سعر الفائدة ، ذلك أن كينز يفترض أن أموال المضاربة ترتبط بسعر الفائدة ، وعلى ذلك فالأثر الذي يترتب على زيادة كمية النقود ينعكس في شكل انخفاض في سعر الفائدة الربوي . والشرط الكافي لهذا الانخفاض في سعر الفائدة ، هو منحني تفضيل السيولة ، الذي يوضح إلى أي حد يجب أن ينخفض سعر الفائدة حتى يقبل مفضلو السيولة على استيعاب الزيادة في كمية النقود . (٢)

(١) انظر د . محمد يحيى عويس ، محاضرات في النقود والبنوك ص ٩١-٩٥؛ وانظر د . سامي

خليل ص ١٥٧

(٢) انظر د . عبد الرحمن يسري ، مرجع سابق ص ١٢٦-١٢٧ ، د . سامي خليل المرجع

السابق ص ١٥٨؛ د . رفيع المحجوب ، الطلب الفعلي ، ص ٢٨-٢٩

(٣) انظر د . إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ، ص ١٨٤؛ وانظر

رفعت المحجوب الطلب الفعلي ص ٧٩

ولكن ماذا يترتب على انخفاض سعر الفائدة ؟ يرى كينز أن انخفاض سعر الفائدة من شأنه أن يشجع لدى رجال الأعمال جوا من التفاؤل ، مما يدفعهم إلى توقع ارتفاع معدلات الأرباح ، وهو ما يدفعهم إلى زيادة الاقتراض من أجل القيام بمزيد من العمليات الاستثمارية ، وههنا يظهر شرط ضروري في النظرية الكينزية ، وهو معدل الكفاية الحدية لرأس المال . وهو عبارة عن معدل العائد المتوقع من شراء أصل رأسمالي (١) وتوضيح ذلك أن المستثمر حينما يقدم على عملية الاستثمار يقارن بين شيئين : الأول - هو معدل العائد النقدي المتوقع للآلة . والثاني النفقات النقدية التي يتوقع أن تحملها للحصول على العائد الكلي من العملية الاستثمارية ، وبمقارنة معدل العائد المتوقع مع النفقات - ومنها سعر اقتراض النقود (الفائدة) - يقرر المستثمر ما إذا كان من الأفضل له القيام بالاستثمار أم اقراض نقود ه بفائدة تعود عليه في شهر أو عام . ويفترض كينز أن تغيرات كمية النقود تؤثر في توقعات رجال الأعمال ، ومن ثم ترفع من الكفاية لرأس المال (٢) ، وعلى ذلك فانخفاض سعر الفائدة مع زيادة التوقعات يساعد على إدخال المستثمرين الحديين ، وحيث إن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي ، فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي (٣) . وقد يرتفع مستوى الأسعار في هذه المرحلة ، ولكن هذا الارتفاع سيكون أقل من الزيادة التي تحدث في الإنتاج ، وبمعنى آخر فإن أثر زيادة كمية النقود في مرحلة التشغيل الجزئي ينصرف أكثره إلى زيادة الإنتاج ، وأقله إلى رفع مستوى الأسعار . ويصل كينز بهذه النتيجة إلى نقطة اختلاف بينه وبين التقليديين الذين يرون أن أثر زيادة كمية النقود ينصرف إلى رفع مستوى الأسعار ، وليس إلى زيادة الإنتاج نظرا لسيادة حالة التوظيف الكامل .

ذلك فيما يتعلق بجانب العرض . ولكن ماذا يحدث لجانب الطلب في ظل زيادة الاستثمار ؟ يذهب كينز في هذا الصدد إلى أنه وفي ظل التشغيل الجزئي ، فإن زيادة الاستثمار تعني انتشار العمال العاطلين من وهداة البطالة ، إلى مضمار التوظيف ، أي

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ١٧٨-١٨٨ ؛

د . فؤاد هاشم عوض ، المرجع السابق ص ١٢٠

(٢) د . رفعت المحجوب المرجع السابق ص ٧٩ ؛ وانظر د . فؤاد هاشم عوض ، مرجع سابق ص ١٢٠

(٣) د . سامي خليل ، المرجع السابق ص ١٥٧ ؛ د . رفعت المحجوب ، المرجع السابق ص ٧٩

د . مصطفى رشدي ، المرجع السابق ص ٤٩٥

زيادة حجم التشغيل الكلى فى المجتمع . ولا شك أن زيادة حجم التشغيل تعنى أن أفراداً لم تكن لهم دخول سيصبحون من مستلمى الدخل ، وأن الذين كانت دخولهم منخفضة ، قد ترتفع نتيجة لزيادة الطلب عليهم ، وبالجمله زيادة الدخل الكلى^(١) نتيجة لزيادة الدخل التى يتسلمها أفراد المجتمع عوضاً عن مساوئهم بوسائلهم سواء كانت فى شكل أجور أو إيجارات أو إرباح أو فوائد ربوية .

وإذا تساءلنا عن مصير الدخل الذى ازدادت نتيجة لزيادة الاستثمار ، فإن كينز يرى أن زيادة دخل الفرد تؤدي إلى زيادة استهلاكه ، ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة فى الدخل ، وذلك راجع إلى أن الميل الحدى للاستهلاك ، أقل من الواحد الصحيح ، إذ أنه مع كل زيادة فى الدخل يكون الفرد قد وصل إلى مرحلة الأشباع ، وبالتالي سينفق أقل من كل زيادة فى دخله للأغراض الاستهلاكية .

وعلى كل فإن زيادة الدخل وفقاً للتحليل الكينزى يكون لها أثران : أولهما زيادة الاستهلاك مما يعنى تشجيع لجانب الانتاج ، ذلك أن المنتجين سيجدون سوقاً لما يعرضونه نتيجة لزيادة الطلب الناتج من زيادة الدخل . وثانيهما : هو زيادة الادخار فطالما أن الفرد لا يستهلك كل دخله (أى أن الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح) فإن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار ، وزيادة الادخار إذا وجهت إلى القنوات الاستثمارية ستؤدي إلى زيادة الاستثمار ، إذ أن الفارق بين الادخار والاستثمار عملية الاستخدام فقط .

والتحليل الكينزى لا يقف عند هذا الحد ، بل يذهب إلى أن الزيادة فى الاستثمار لن تؤدى إلى زيادة مساوية لها فى الدخل فحسب ، بل إن هذه الزيادة ستكون

(١) انظر د . محمد يحيى عويس ، مرجع سابق ص ٩٢ - ٩٣ ، د . مصطفى رشدى ،

زيادة مضاعفة وذلك بفعل أثر المضاعف (١) . وعلى ذلك فإن النتيجة النهائية لزيادة الانفاق الاستثمارى الناتجة عن زيادة معينة فى كمية النقود ، هى زيادة مضاعفة فى جانب الدخل ، وزيادة الدخل تعنى من جهة أخرى زيادة الانفاق ، ذلك لأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة طلب الأفراد سواء للسلع الاستهلاكية أو الاستثمارية . ووفقا لكينز فإن نقطة تساوى الطلب الكلى بالعرض الكلى تسمى " بالطلب الفعال " (٢) وهو يمثل كمية النقود المنفقة فعلا على المنتجات ، وسمى هذا الطلب فعالا ، تمييزا له عن مجرد الرغبة فى الشراء فهو طلب مقترن بالملاءة والقدرة على الشراء (٣) وعلى ذلك فالطلب الفعال يساوى مقدار الانفاق الكلى . وحيث إن الانفاق ما هو الا وجه آخر للدخل ، منظور اليه من جهة الاستخدام فيمكن صياغة ذلك على النحو التالى :

$$\text{الطلب الفعال} = \text{الانفاق الكلى} = \text{الدخل القومى} \quad (٤)$$

وربما يثور سؤال فى هذه المرحلة من التحليل ، وهو هل يعنى التحليل السابق أنه وفى ظل التشغيل الجزئى لا يكون لزيادة كمية النقود أثر على المستوى العام للأسعار وفقا لآراء كينز ؟ وهل ستعكس الزيادة فى كمية النقود كليا فى شكل زيادة فى الناتج القومى ؟

للإجابة على هذين السؤالين يجب أن نتفهم بعض العلاقات الفنية فى الاقتصاد موضع البحث . وسنصوغ هذه العلاقات فى شكل فروض ضرورية ، إذا لم تتحقق تكون النتائج التى توصلنا اليها سابقا جزئيا ناقصة .

وأول هذه الافتراضات أن تظل نفقات الإنتاج ثابتة فى الأجل القصير ، وأهم هذه

(١) فكرة المضاعف ، من الأفكار التى طورها كينز ، وبنى عليها تحليله للدخل والانفاق ، وتقوم فكرة المضاعف على أنه ما دام الميل الحدى للاستهلاك أقل من الواحد الصحيح فإن زيادة معينة فى الاستثمار يتولد عنها زيادات متتالية ولكنها متناقصة فى الدخل لتفاصيل أكثر انظر د . محمد زكى شافعى مقدمة فى النقود والبنوك ص ٦٦ ؛ د . عبد الرحمن يسرى ، اقتصاديات النقود ص ٢١٩ ؛ د . مصطفى رشد ، الاقتصاد ، النقد والمصرفى ص ٤١٥ وما بعدها
(٢) انظر د . اسماعيل محمد هاشم ، مذكرات فى النقود والبنوك ص ٥٠ ؛ د . حازم الببلاوى نظرية النقود ص ٢١٧

(٣) انظر د . صبحى تادرس قريضة . د . مدحت العقاد ، مرجع سابق ص ١٩

(٤) انظر د . اسماعيل محمد هاشم ، المرجع السابق ص ١٥١

النفقات وحدة الأجر. (١)

الافتراض الثاني لكي لا تؤثر زيادة كمية النقود في رفع مستوى الأسعار ، يجب أن تكون عوائد عناصر الانتاج متماثلة ، أى أن العائد المتوقع من العنصر الانتاجى يساوى مقدار النفقات التى دُفعت في سبيل الحصول عليه .

والافتراض الثالث لكي تتحقق النتائج السابقة يُشترط أن يزيد الانتاج بنفس نسبة الزيادة في عناصر الانتاج ، وهو ما يسمى فنياً أن دالة الانتاج متجانسة من الدرجة الأولى ، فهل دالة الانتاج متجانسة حسب الافتراض الكينزى؟

هذه الافتراضات ليست واقعية في الحقيقة ، بل وإن تحققها أمر تعوزه الكثير من الصعوبات، ولذلك فإن انصار كينز أقروا بأن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى قبل بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وذلك لما يلي :

١- ظهور قانون الغلة المتناقصة في المدى القصير ، والذي يقرر أنه بعد مرحلة معينة من الانتاج فإن الإضافات التى تنتج من زيادة معينة من عناصر الانتاج في الناتج الكلى تكون متناقصة . فإذا اقترضنا ثبات الأجر النقدي فستكون النتيجة أن زيادة الناتج الكلى تأتي مصحوبة بارتفاع في التكاليف نتيجة لانخفاض الإنتاجية الحدية ، وهو يعنى ارتفاع نفقة الانتاج الجديد. ذلك أن الارتفاع في تكاليف الإنتاج إذا لم يقابل ارتفاع مماثل في الاسعار فلن يقبل أرباب الأعمال على زيادة الإنتاج (٢)

٢- التضخم الموضعى :

ترجع فكرة التضخم الموضعى إلى حقيقة أن عناصر الانتاج غير متجانسة ، كما أنها غير متماثلة ، إضافة إلى صعوبة تنقلها من مكان إلى آخر ، ولهذا الاعتبار فقد تؤدي الحاجة إلى عمال مهرة في بعض الصناعات مع عدم توفرهم، إلى ارتفاع في أجورهم

(١) انظر د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقوى والمصرفى ص ٤٩ ، وانظر د . إسماعيل

محمد هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك، ص ١٨ ، وانظر د . رفعت المحجوب، الطلب الفعلى ص ٧٧

(٢) انظر د . محمد زكى شافعى مقدمة في النقود والبنوك ص ٤٢٤ ، د . رفعت المحجوب

فى نفس الوقت الذى تكون فيه البطالة فى قطاعات أخرى لا زالت متوفرة . ولهذا فإن زيادة الانفاق أو الطلب الكلى قد تكون مصحوبة بميول تضخمية متفرقة نتيجة لعدم توفر الأيدى العاملة أو الآلات ، أو حتى عنصر التنظيم ، كنتيجة حتمية لاضطراد التوسع فى فروع الإنتاج ، وهو ما يعرف فنيا باختلال التناسب فى مدى وقدرة العوامل الإنتاجية الموجودة تحت تصرف الاقتصاد .

٣- ان فرض ثبات الأجور النقدية مع زيادة الناتج افتراض غير واقعى ، فهو مبنى على ظاهرة " السوهم النقدى " والتى تعنى أن ارتفاع الأجور النقدية يوهم العمال بأن أجورهم الحقيقية قد ازدادت ، وحتى يظن العمال لهذه الحقيقة ، يكون الاقتصاد قد خطا خطوات مناسبة فى زيادة الإنتاج مما يساعد على تخفيض الأسعار .

وهذه الفكرة قد تكون صحيحة نسبيا فى الاقتصاديات النامية ، حيث يفتقد العمال إلى النقابات القوية التى تدافع عن حقوقهم ، الا أنها ليست صحيحة فى الاقتصاديات الرأسمالية ، حيث أصبح العمال قوة لا يستهان بها ، وذلك بفضل التنظيمات النقابية ، التى تضغط بوسائل مختلفة لزيادة الأجور مع كل زيادة فى الناتج . ولا شك أن ارتفاع الأجور سيعكسه رجال الأعمال فى شكل زيادات فى أسعار السلع ، وتنعكس هذه الزيادات فى المستوى العام للأسعار .

٤- ظهور الاحتكار :

وهو ظاهرة واضحة فى الاقتصاديات الرأسمالية ، حيث تتكفل طوائف المنتجين واتحاد الصناعات ، فى رفع الأسعار عن طريق الاحتكارات وذلك حتى بلوغ مرحلة التشغيل والكامل (١)

(١) الافكار الأساسية لهذه الآراء مأخوذة من الدكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ص ٤٢٤ وما بعدها ؛ وانظر د . محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ص ٨٤-٩١ ؛ وانظر د . مصطفى رشدى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ص ١٨٤-١٨٥ ؛ وانظر د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ص ٧٧ وما بعدها

والخلاصة ، أنه حتى وفقا للتحليل الكينزى فان كمية النقود تعتبر سببا لارتفاع الأسعار حتى قبل بلوغ مرحلة التشغيل الكامل ، وذلك بفعل الاعتبارات السلوكية والهيكلية التى تنتظم الاقتصاد العالمى فى العصر الحاضر . مثل الاحتكارات ، وضغوط العمال ، هذا بالإضافة إلى العوامل الهيكلية التى تنتظم فى بعض البلاد ، وخاصة النامية منها . إلا أن الكينزيين يذهبون إلى القول بأن هذا الارتفاع فى مستوى الأسعار ارتفاع غير حقيقى^(١) سيزول بزيادة الإنتاج . وذلك حتى مرحلة التشغيل الكامل حيث إن زيادة كمية النقود لن تجد القنوات اللازمة لاستيعابها وترجمتها فى شكل زيادة فى الناتج ، حيث لا توجد أيدي معطلة ، ولا توجد طاقات إنتاجية غير مستخدمة ، ولذلك فإن الزيادة فى الطلب الكلى ستعكس كليا على المستوى العام للأسعار ، وهذه هى المرحلة التى يسميها كينز بمرحلة الارتفاع الحقيقى فى مستوى الأسعار ويتضاعف الارتفاع فى مستوى الأسعار إذا اقترن فى هذه المرحلة بمطالبة العمال بزيادات فى أجورهم .

ويتضح مما سبق أن التحليل الكينزى يلتقى مع التحليل التقليدى ، فى مرحلة التشغيل الكامل حيث إنه وفى كلا الحالتين نجد أن زيادة كمية النقود تؤدى إلى ارتفاع الأسعار^(٢)

متضمنات التحليل الكينزى فى تحديد قيمة النقود :

لعلنا لاحظنا من التحليل السابق أن النظرية الكينزية هى نظرية تتعلق بتحديد المستوى التوازنى للدخل القومى ، ودراسة كل المتغيرات التى يمكن أن تؤدى إلى التقلبات فى مستوى الدخل . وعلى ذلك فهى ليست نظرية لتحديد المستوى العام

(١) انظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ٥٠٦/٢

(٢) انظر د . صبحى تادرس قريصة ، د . مدحت العقاد ، المرجع السابق ص ٢٢٤ ؛

د . محمد زكى شافعى ، المرجع السابق ص ٤٢٩ ؛ د . رفعت المحجوب ، المرجع

للأسعار كما هو الحال في النظرية الكمية في النقود ، ذلك أن النظرية تهتم بأثر كمية النقود في المتغيرات الاقتصادية الكلية ، ابتداءً من الدخل القومي ، والإنفاق القومي والطلب الكلي والإدخار والاستثمار . . . الخ .

ووفقا للتحليل السابق فإن قيمة النقود أو المستوى العام للأسعار ، يتحدد عن طريق الإنفاق الكلي ، وإن أن زيادة الإنفاق الكلي عن طريق زيادة كمية النقود لا تؤثر فقط على المستوى العام للأسعار ، بل إنها تؤثر بدرجة أكبر في حجم الإنتاج ، وبدرجة أقل في المستوى العام للأسعار . طالما أن الاقتصاد يعمل في مرحلة التشغيل الجزئي . وعلى هذا يمكن تلخيص محددات المستوى العام للأسعار وفقا للتحليل الكينزي بالمعادلة التالية :

$$\frac{Y}{K} = M$$

حيث ترمز (م) للمستوى العام للأسعار ، وترمز (ي) للتكاليف النقدية ، أو الإنفاق الذي يتولد عنه تيار من الدخل أو هي الدخل النقدي . وترمز (ك) للحجم المادي للسلع والخدمات المنتجة أو بعبارة أخرى الدخل الحقيقي (١) وعلى ذلك فإن العوامل التي تتحكم في قيمة النقود هما المتغيران (ي) أو الدخل النقدي ، و (ك) وهي الدخل الحقيقي ، فزيادة الإنفاق (ي) والتي تعنى في نفس الوقت زيادة الدخل النقدي ، بدرجة أكبر من الناتج المادي للسلع والخدمات (أو الدخل الحقيقي) يؤدي هذا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم انخفاض قيمة النقود . وبالمقابل فإن زيادة (ك) أي زيادة الحجم المادي للسلع والخدمات ، بسرعة أكبر من زيادة الدخل النقدي (ي) فهذا يعني أن الدخل الحقيقي يزداد بسرعة أكبر من زيادة الدخل النقدي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وارتفاع قيمة النقود (٢)

(١) انظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ٥٠٢/٢

(٢) انظر المرجع السابق ٥٠١/٢ - ٥٠٢

وعلى ذلك فالدخل النقدي والدخل الحقيقي هما المحددان الأساسيان لقيمة النقود. ففي حالة زيادة الدخل النقدي (ي) سواء عن طريق زيادة كمية النقود أو زيادة سرعة تداولها بمعدل يفوق معدل الزيادة في حجم الإنتاج^(١) يؤدي هذا إلى زيادة الطلب الكلي فترتفع الأسعار وتنخفض قيمة النقود والعكس صحيح حالة زيادة (ك) على (ي) .

نقد النظرية الكينزية :

لقد وجدت النظرية الكينزية في تفسير أسباب تغير قيمة النقود ، اقبالا كبيرا لدى الاقتصاديين عند فترة ظهورها ، غير أن هذا الاقبال قد بدا يخبو قليلا حينما اتضح أن هذه النظرية تميل إلى وضع تعميمات لا تنطبق على جميع حالات الدول . إن تبين أن هذه النظرية تصلح لعلاج حالات البطالة الاجبارية في البلدان المتقدمة الصناعية ولذلك لم تغلح النظرية في تفسير أسباب ارتفاع الأسعار التي تشهد بها البلدان النامية في هذا العصر ، وذلك لأن لهذه البلدان وضعية خاصة ، تتمثل في ضآلة مرونة عرض المنسجات فيها بسبب سيادة الإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى انتشار البطالة المقنعة وعدم توافر الأصول الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج^(٢) . وعلى ذلك فإن التفرقة التي يضعها كينز بين مرحلة التوظيف الكامل ومرحلة التشغيل الجزئي تعتبر غير دقيقة خاصة في وضعية البلدان النامية ، إن تؤدي زيادة كمية النقود في ظل هذه البلدان إلى زيادة مستوى الأسعار دون زيادة الإنتاج ، مما يعني أن نظريات كمية النقود تعتبر أكثر انطباقا في وضعية هذه البلدان من النظرية الكينزية . هذا بالإضافة إلى أن أدوات التحليل التي جاء بها كينز كفكرة المضاعف والمعدل تنطبق على وضعية الاقتصاديات المتقدمة التي تتمتع بأسواق نقدية متطورة وعلى نظام رأسمالي يعتمد على سوق ذات كفاءة عالية^(٣)

(١) انظر فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، ص ٢٤٥

(٢) انظر د . صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، ص ٣٢١ وما بعدها

(٣) انظر صبحي تادرس قريصة المرجع السابق ص ٣٢٤ ، وانظر د . رمزي زكي ، مشكلة

التضخم في مصر ، ص ٦٣

المبحث الثالث

تحديد قيمة النقود من وجهة
نظر المدرسة السويدية

ظهرت المدرسة السويدية في أعقاب أحداث الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣ م) كأحدى المدارس التي أضافت جديداً للنظريات النقدية ، ويعتبرها البعض من أكثر المدارس الفكرية تجديداً في الفكر الاقتصادي المعاصر . ومن كتاب هـ هـ هـ المدرسة (ليندال و بنت هانس ، ولوندرج وأوهلين) .

وتكتسب المدرسة السويدية أهميتها في مجال النظرية النقدية ، لأنها ميزت بين يقيمين تجارب الماضي وبين التقدير لخطط المستقبل . كما عملت النظرية على الفصل بين سلوك المستهلكين بصفتهم مصدر الادخار ، وبين سلوك المستثمرين بصفتهم القائمين على الاستثمار .

وتوضح ما تقدم أن النظرية السويدية ، ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على الدخل كما ذهبت إلى ذلك المدرسة الكينزية ، وإنما تتوقف على تقديرات أو توقعات خطط الإنفاق القومي من أصحاب الدخل من جهة ، وتقديرات أو توقعات خطط الإنتاج القومي ، وذلك من جانب كل من يقومون بالنشاط الانتاجي من جهة أخرى (١) ولا ترى النظرية بناءً على هذا حتمية التساوي بين الاستثمار المخطط والادخار المتحقق ، إلا في حالة التوازن ، ويعود السبب في ذلك إلى أن قرارات الادخار تصدر من فريق من الناس لهم حوافز ورغبات تختلف عن الحوافز والرغبات التي تدفع القائمين على الاستثمار (٢)

(١) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٦٥ ، وانظر فؤاد

مرسي مبادئ نظرية النقود ، مرجع سابق ص ١٢٤-١٢٥

(٢) انظر د . نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ص ٧٠

وتذهب النظرية إلى القول ، بأن الاستثمار المحقق يتساوى حتما مع الادخار المحقق لأنهما وجهان لشئ واحد ، مرة منظور إليه من حيث عدم استخدامه من جانب المستهلكين ومرة منظور إليه من حيث استخدامه من جانب المستثمرين . إلا أنه ليس شرطاً أن يتساوى الادخار المقدر أو المخطط مع الاستثمار المقدر أو المخطط . فالنظرية السويدية إذن تهتم بدراسة التطور الحركي للادخار من ناحية ، والاستثمار من ناحية أخرى ، والمراحل التي يمر بها هذين المتغيرين من مجرد تقديرات أو توقعات حسابية متباينة ، إلى المرحلة التي يصلان فيها إلى علاقة توازن طبيعية . وعلى ذلك ، فإذا حدث اختلاف بين الادخار المخطط أو المقدر ، وبين الاستثمار المخطط ، فإنه سينعكس على الدخل فيزيده أو ينقصه ، حتى يصل إلى المستوى التوازني . فمع كل مستوى من الدخل نجد مستوى معيناً من الادخار يتناسب معه ، وهذا في الأحوال الطبيعية . وعلى هذا فإذا تساوى الاستثمار المخطط مع الادخار أصبح الدخل في حالة توازن . أما إذا زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط فإن الدخل يزداد إلى أن يصل إلى المستوى الذي يتوازن فيه الادخار المحقق مع الاستثمار المحقق . (١) والعكس صحيح أي ينخفض الدخل في حالة زيادة الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط ، وذلك إلى أن يتوازن الادخار والاستثمار . وبناءً على ما تقدم تقرر النظرية السويدية أن أسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار ومن ثم في قيمة النقود ، تنشأ نتيجة لعدم التساوى بين الادخار والاستثمار المخططين . إذ ينشأ نتيجة لعدم التساوى التقلبات في الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات ، فزيادة الاستثمار المخطط عن الادخار المخطط ، تعنى زيادة الطلب عن العرض ، فترتفع الأسعار وفي هذه الحالة فإن المنتجين يحققون بعض الدخل ^{غير المتوقع} ، نتيجة لأن خطط الشراء (الطلب) أكبر من خطط الإنتاج (العرض) التي خططوا لتنفيذها . (٢)

(١) انظر د . كامل فهمي بشاي ، دور الجهاز المصرفي في التوازن المالي ، مرجع سابق ص ٥٣-٥٤ وانظر د . فواد مرسى ، المرجع السابق ص ١٢٦-١٢٧ ؛ د . نبيل

الروبي المرجع السابق ص ٧٠ ؛ د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، ص ٦٦-٦٧

(٢) د . رمزي زكي ، المرجع السابق ص ٦٥

وفي الحالة العكسية إذا زاد الادخار المخطط عن الاستثمار المخطط ، يترتب على ذلك زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى ، فتتخفص مستويات الأسعار ويحقق المنتجون نتيجة ذلك خسائر بسبب أن خطط الشراء (الطلب) أقل من خطط الانتاج (العرض) التي قرروا تنفيذها .

وبصفة عامة ، فإن النظرية السويدية نظرية تبحث في كيفية حدوث الضغوط التضخمية ، أو حالات الضغط النقدي التضخمي ، حيث يكون هناك فائض في الطلب النقدي ، في سوق السلع ، أو في سوق عوامل الانتاج ، أو في الاثنين معا (١) ، وتستترشد النظرية بنقطة أساسية تخالف فيها النظرية الكينزية وهي أنه لا يشترط أن تؤدي زيادة الطلب على السلع إلى زيادة الطلب على عنصر العمل . وهذا هو الافتراض الذي قامت عليه النظرية الكينزية التي ترى أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الانفاق على السلع الإنتاجية والاستثمارية ، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الطلب على عنصر العمل (٢)

والذي يبهنا في عرض النظرية السويدية ، حقيقة أساسية : وهي أن الذي يحدد قيمة النقود مدى التوافق بين الادخار والاستثمار المقدرين ، ويعنى ذلك ، أن توقعات الأفراد تلعب دورا أساسيا في مدى الاختلاف الذي يحدث بين الادخار والاستثمار ومن ثم التقلبات فسي مستوى الأسعار ، وفي قيمة النقود ، وبمعنى آخر فإن قيمة النقود تحدد بالعوامل الكامنة في نفوس الأفراد وليس العوامل الموضوعية التي يمكن قياسها وتقديرها . ولهذا يطلق على هذه النظرية أحيانا نظرية " التوقعات " .

-
- (١) لتفاصيل أكثر يمكن الرجوع إلى نبييل الروبي التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ص ٧١ وما بعدها ، وانظر د . فؤاد مرسى ، مبادئ نظرية النقود ص ١٢٥ وما بعدها
- (٢) انظر د . نبييل الروبي ، المرجع السابق ص ٧١

المبحث الرابع

العوامل المحددة لقيمة النقود في نظرية كمية النقود الجديدة

كان ظهور النظرية العامة لكينز عام ١٩٣٦ م بداية لسقوط الأفكار التي كانت تنادي بأهمية التحكم في كمية النقود في سبيل التحكم في قيمتها ، وذلك بعد أن جاء كينز بإبراز أهمية التحكم في الإنفاق عن طريق السياسة المالية . وعموما فقد ظلت النظرية العامة لكينز توجه السياسة الاقتصادية وتحتل مكانا كبيرا في الاقتصاديات الرأسمالية والمختلطة حتى بداية الخمسينات من هذا القرن حيث بدأ الاهتمام يعود مرة أخرى إلى الفكر التقليدي. وكانت البداية متمثلة في بعض الدراسات التي تمت على أيدي اقتصاديين مدرسة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية ، وعلى رأسهم " ملتون فريدمان " . ومنذ السبعينات من هذا القرن اكتسبت آراء فريدمان أهمية خاصة وأصبحت الانظار تتجه إليها أكثر وأكثر .

ويعود هذا الاهتمام في الواقع إلى الفشل النسبي الذي منيت به النظرية الكينزية في تفسير ومعالجة ظاهرة التقلبات في قيمة النقود ، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية، والفتن، جاءت نتيجة لتغير كبير من الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي . فلقد تحول الاقتصاد الرأسمالي من عصر المنافسة إلى عصر انتشرت فيه المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة ، وتعرض الاقتصاد الرأسمالي لعدد من الأزمات الدورية . وظهر فيه بوضوح اتجاه النقابات العمالية والأحزاب العمالية إلى الإصرار على حقوق الطبقة العاملة ، وضرورة حصول العمال على حقوقهم كاملة مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي . كما توسعت البنوك بشكل هائل في تمويل الاستثمار وظهر التضخم بشكل مستمر كظاهرة ملازمة للاقتصاديات الرأسمالية . وأكثر من ذلك ظهر ما يعرف بالتضخم الركودي أو الركود التضخمي ، وهو حالة تجمع بين ظاهرتين متناقضتين ، إن يظهر في

الاقتصاد ارتفاع مستمر في الأسعار في بعض القطاعات ، في حين أن القطاعات الأخرى تعاني من ركود جزئي يتبعه انخفاض في مستويات أسعارها .
ويضاف إلى ما تقدم ، الفشل الذي منيت به النظرية في نطاق اقتصاديات الدول الدول المتخلفة. إن بالرغم من تميز اقتصادياتها بالتشغيل الجزئي ، إلا أن سياسات النظرية الكينزية لم تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية أو الاستقرار الاقتصادي . فكل هذه الاعتبارات قد أعطت النظرية الكمية الجديد والسياسات التي جاءت بهما ، أهمية خاصة في مجال النظرية النقدية .

معالم نظرية كمية النقود الجديدة ؛

تتفق نظرية كمية النقود الجديدة ، من حيث المبدأ مع نظرية كمية النقود كما عرضها التقليديون . ، إن ترى النظرية ضرورة الاهتمام بكمية النقود عند أي محاولة لتحليل أسباب التغيرات في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود . (١) ويذهب أنصار النظرية إلى القول بأن النظرية في صياغتها الجديدة ، ليست نظرية في مستوى الأسعار كما كانت النظرية الكمية التقليدية ، كما أنها ليست نظرية في الدخل كما هو الحال في النظرية الكينزية . وإنما هي نظرية لبيان آثار التغير في الطلب على النقود وذلك من خلال دراسة العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة من الانتاج من كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار . (٢)

والناحية الثانية في نظرية كمية النقود الجديدة ، أنها عملت على الربط بين الطلب على النقود والموجودات الرأسمالية الأخرى ، بمعنى آخر أنها سعت لتفسير الطلب على النقود في إطار نظرية رأس المال ، ولهذا تقوم النظرية على الدخل الدائم وليس على الدخل الجارى كما هو الحال في النظرية الكينزية .

(١) انظر د . رمزي زكي مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ص ٧١ ؛ انظر د .

سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ١٧٢/٢

(٢) انظر د . رمزي زكي ، المرجع السابق ، وانظر د . حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ص ١٩٩

وعلى ضوء هاتين الحقيقتين ترى النظرية الكمية الجديدة أن طلب الفرد أو الوحدة الإنتاجية للنقد يتوقف بالإضافة إلى الأذواق وترتيب الأفضليات على ما يلي :

أولا : الثروة التى تملكها الوحدة الاقتصادية .

ثانيا : الأثمان والعوائد من البدائل المختلفة للثروة . (١)

والثروة عبارة عن القيمة الرأسمالية لجميع المصادر التى يتدفق منها الدخل ويمكن أن تأخذ عددا من الأشكال ، فحسب تحليل فريدمان ، تعتبر هناك خمس صور يمكن أن تتخذها الثروة وهى أ- النقد ب- السندات ج- الأسهم د- الأصول العينية هـ - الثروة البشرية . هذا بالإضافة إلى العوائد التى يمكن أن يجنيها الفرد من هذه الأشكال المختلفة للثروة .

فالنقد يمثل عائداها فى الراحة والأمان إلا أنه يلاحظ أن مجرد الاحتفاظ بها قد يعطى مردودا سلبيا ، وذلك لأن قيمة النقد تتناسب عكسيا مع المستوى العام للأسعار ، ولذا فإن أى ارتفاع فى المستوى العام للأسعار يترتب عليه انخفاض فى قيمة النقد ، ومن ثم فإن العائد للاحتفاظ بالنقد يكون سلبيا .

أما السندات الربوية ، فإن عائداها عبارة عن سعر الفائدة (الربوى) الذى تسدده وهو يتوقف على المستوى العام للأسعار وعلى معدل التغير فى سعر الفائدة (٢)

أما العائد من الأسهم فهو الأرباح ، التى تتوقف على معدل تغيرها بالإضافة إلى التغير فى المستوى العام للأسعار .

والأصول العينية : فإن عائدها النقدى يعتمد على معدل التغير فى المستوى العام للأسعار أعنى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار يرفع من قيمة العائد النقدى للأصول العينية والعكس صحيح .

(١) انظر د . حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ص ١٧٧ ؛ وانظر د . نبيل الروبى المتضخم

فى الاقتصاديات المتخلفة ص ٦٧

(٢) انظر حازم الببلاوى ، المرجع السابق ٢٠٣

أما فيما يتعلق بالثروة البشرية ، فإنه لا يمكن تقسدير عائد ها بشكل مباشر ، لكن هناك نسبة بين الثروة البشرية والثروة المادية (١) وهذه النسبة تعلق عليها النظرية أهمية خاصة ، ويعود السبب في ذلك إلى أن الثروة المادية قابلة للتحويل في شكل نقدي ، أما الثروة البشرية فيصعب في بعض الأحيان استخدامها في توليد الدخل خاصة حينما ينخفض الطلب عليها في فترات الكساد ، وبناءً عليه (فإنه كلما زادت نسبة عنصر الثروة البشرية في اجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي تكون فيها سوق العمل في حالة ركود) (٢)

وعن طريق استخدام العلاقات الدالية بين المتغيرات المختلفة^(٣) يتوصل فريد مان إلى الشكل النهائي لدالة الطلب على النقود ، وقد قرر أن هناك أربعة عوامل تحدد الطلب على النقود وهي :

أ - مستوى الأسعار

ب - مستوى الدخل الحقيقي والناتج الحقيقي

ج - سعر الفائدة

د - معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار

والتغيرات في العاملين (أ) (ب) تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود في نفس الاتجاه بمعنى أن الطلب على النقود يزداد مع زيادة مستوى الأسعار ومع زيادة مستوى الناتج الحقيقي ، في حين أن التغير في العاملين (ج ، د) يؤدي إلى تفسير في مقدار الطلب على النقود في الاتجاه المعاكس^(٤).

(١) انظر حازم الببلاوي ، النظرية النقدية ص ٢٠٣

(٢) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ص ٧٥

(٣) لدراسة رياضية للدالة يمكن الرجوع إلى : حازم الببلاوي النظرية النقدية ص ٢٠١ - ٢٠٤ ، وانظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ١٧٧/٢

وما بعدها

(٤) انظر د . سامي خليل ، المرجع السابق ١٧٤/٢ وما بعدها

7 ويعتبر فريد مان أن المتغير الأساسي الذي يفسر الدالة هو الدخل أو الثروة وهما مرتبطان عند فريد مان بفضل استخدام فكرة (الدخل الدائم) دون أن تنال المتغيرات الأخرى وبالأخص سعر الفائدة دورا ظاهرا في تركيب الدالة أو تطبيقاتها العملية^(١) ويعتبر الربط بين الدخل والثروة إحدى القضايا المهمة في تحليل فريد مان ، فالدخل الدائم عبارة عن (متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضي ودوافع الحاضر وتوقعات المستقبل)^(٢) أما الدخل الجارى فينظر اليه فريد مان على أنه متغير يتعرض للتقلبات ، كما أنه لا يعكس حقيقة الطلب على النقود .

والتحليل السابق من فريد مان قاد إلى استنتاج مهم ، وهو أن الطلب على النقود طالما أنه يعتمد على متغيرات حقيقية فإن دالة الطلب على النقود ستكون أكثر استقرارا من دالة الاستهلاك التي قدمها كينز^(٣) ، وبالتالي فإن سرعة التداول بالنسبة للدخل المستتغير بطريقة يمكن التنبؤ بها لأنها دالة لمتغيرات اقتصادية معينة ولموسة . وعلى ضوء هذا فإن نظرية كمية النقود الجديدة يمكن أن تكون ذات فائدة في التنبؤ بسلوك الأسعار في المدى القصير ، وذلك لا مكانية التنبؤ بالمتغيرات في سرعة التداول في هذا المدى^(٤) وهذا يرجع كما قلنا إلى الاستقرار الذي افترضه فريد مان في دالة الطلب على النقود .

ولعلنا نلاحظ وجه الشبه بين تحليل فريد مان وبين تحليل التقليديين من جانب والاختلاف بين التحليلين وتحليل كينز . فالتقليديون يذهبون إلى أن الطلب

(١) انظر إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في النقود والبنوك ص ١٢٩ ؛ وانظر حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ص ١٩٩

(٢) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، ص ٧٤

(٣) د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ١٢٥/٢

(٤) انظر د . عبد المنعم السيد على ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ص ٣٤٩

على النقود دالة تابعة للدخل ، وذلك لأنهم أكدوا على وظيفة النقود باعتبارها وسيطا للتبادل . ومع افتراضهم أن التشغيل الكامل هو الحالة الطبيعية للاقتصاد فالدخل يكون عندهم ثابت ، والنتيجة من ذلك هي ارتباط الطلب على النقود بعامل غير متقلب (الدخل) ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى ثبات سرعة التداول بالنسبة للنقود ، ومن ثم فإن آثار التغييرات فى كمية النقود تنحصر فى التأثير على مستوى الأسعار .

وفى الجانب الآخر ذهب الفكر الكينزى الى أن دالة الطلب على النقود دالة غير ثابتة وغير مستقرة - وأشار كينز إلى أن هناك حالات لا تؤدى فيها زيادة كمية النقود إلا لزيادة الطلب على النقود ، وهى التى اطلق عليها (مصيدة السيولة) وهى حالة تصل فيها أسعار الفائدة الربوية إلى درجات منخفضة جدا ، ومن ثم فلا تستطيع السياسة النقدية التأثير على الأسعار ، وينصح كينز بضرورة اللجوء إلى السياسة المالية فى أوقات الانكماش والكساد ، وهو يشير بهذا إلى أهمية مضاعف الاستثمار وعلى أنها أكثر استقرارا وثباتا من الطلب على النقود . (١)

وبالتأكيد على استقرار دالة الطلب على النقود تكون نظرية كمية النقود قد عادت إلى الفكر التقليدى وإن ليست ثوبا عصريا . إذ أنها تسوّك على أهمية كمية النقود فى أحداث التقلبات فى المستوى العام للأسعار والتقلبات الاقتصادية بصورة عامة ، وترفض بهذا التأكيد الأفكار الكينزية التى ترى فى الدخل الجارى المحدد الأساسى لحجم الانفاق . وعلى هذا فالنظرية الكمية الجديدة تُرجع للسياسة النقدية أهميتها كعامل أساسى فى تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار ومن ثم فى قيمة النقود . وفى الجانب الآخر ، فالنظرية الكمية الجديدة تُحمل البنك المركزى مسئولية الارتفاع المستمر فى مستوى الأسعار . وذلك بتوسعه فى الإصدار النقدي . يقول فريدمان فى هذا الصدد : " إنه لا يوجد سوى سبب واحد وأساسى للتضخم وهو ارتفاع كمية النقود ، أى كمية كبيرة من النقود تفوق كمية السلع والخدمات المعروضة . . . وأنه لا يوجد مستوى

(١) انظر د . إسماعيل محمد هاشم المرجع السابق ص ١٨٨ ؛ وانظر د . حازم الببلاوى المرجع السابق ص ١٩٤

سوى علاج واحد للتضخم وهو ابطاء النمو النقدي (١)

ويذهب فريدمان الى أن الدراسات الميدانية قد أكدت صحة نظرية كمية النقود الجديدة ، بل ويضيف الى أنه لا توجد علاقة ميدانية تكرر حدوها بانتظام مثل تلك العلاقة بين التقلبات في مستوى الأسعار ، والتغيرات الكبيرة في عرض النقود في الزمن القصير . (٢)

وهذا الأمر دفع فريدمان إلى تفسير ظاهرة الكساد الكبير التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في الفترة (١٩٢٩ - ١٩٣٣) بعوامل نقدية ، وجاء ذلك نتيجة لدراسة أجراها مع (آنا شفارتز) حيث تبين له من الدراسة أن كمية النقود قد انخفضت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة ، بما لا يقل عن الثلث وأنه كان من الممكن تلافي حدوث هذا الكساد ، أو التخفيف من وطأته لو أن بنك الاحتياطي الفدرالي قد عمل على تلافي الانخفاض الذي حدث في كمية النقود (٣) .

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من عرض نظرية كمية النقود الجديدة تتمثل فيما

يلي :

أولاً : إن المتغير الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند دراسة التقلبات في المستوى العام للأسعار ومن ثم التغيرات في قيمة النقود ، هو كمية النقود بالنسبة للوحدة من الاتاج وذلك يعنى ضرورة إيجاد علاقة بين كمية النقود وبين الوحدة من الإنتاج .

ثانياً : يقترح فريدمان لتحقيق استقرار الأسعار ومن ثم قيمة النقود إقامة علاقة ثابتة بين النمو في الناتج وبين النمو في كمية النقود ، بمعنى آخر ولتحقيق الاستقرار في قيمة النقود يجب أن تنمو كمية النقود بنفس النسبة التي ينمو بها الناتج القومي .

ثالثاً : يرى فريدمان أهمية السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار في قيمة النقود ، ويتضمن هذا أهمية الأدوات التي يمكن أن تسيطر على التوسع أو الانكماش في كمية النقود .

(١) أخذنا من عادل عبد المهيدي ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الانماء العربي ، الطبعة الأولى ص ٧٠

(٢) انظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ص ١٧٤

(٣) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، هامش ص ٧٧

المبحث الخامس

أسباب التغيرات فى قيمة النقود فى نموذج الاقتصاد الربوى

فى المباحث السابقة تعرضنا لأهم النظريات النقدية التى ناقشت دور النقود فى النشاط الاقتصادى ، وانعكاس ذلك لما يحدث لمستوى الأسعار من تقلبات تظهر وبصورة عكسية فى قيمة الوحدة من النقد . ولعلنا لاحظنا أن النظريات المختلفة تتفق فى نقطة أساسية ، وهى أن كمية النقود تمثل المؤثر الأساسى لما يحدث لقيمة النقود من تغيرات . إلا أن الاقتصاديين يختلفون فى تحليل حجم الأثر الذى تحدثه كمية النقود فى تقلبات الأسعار ، وتوقيت ذلك .

فالنظرية الكمية التقليدية قد نظرت للقضية ببساطة واعتبرت - وفقاً لفروضها - أن كمية النقود هى المؤثر الأساسى لتغيرات قيمتها ، فى حين أن نظرية كمية النقود الجديدة رغم تمسكها بأهمية دور النقود فى أحداث تقلبات الأسعار إلا أنها سمت إلى الربط بين كمية النقود وبين حجم الوحدة من الإنتاج بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تناسب بين كمية النقود وبين حجم الإنتاج ، وبعبارة أكثر دقة تنشأ التقلبات الاقتصادية حينما يزيد أو ينقص نصيب الوحدة من الإنتاج من كمية النقود المتداولة . (١)

أما النظرية الكينزية والتى ترى أن أسباب التقلبات فى المستوى العام للأسعار تعود إلى التقلبات فى حجم الطلب الكلى أو حجم الإنفاق الكلى ، فهى لا تختلف فى التحليل النهائى عن النظريات الكمية ، ذلك أن المقصود بحجم الإنفاق الكلى هو الإنفاق النقدى ، ولذلك فحتى وفقاً للنظرية الكينزية فإنه لن تتوفر أسباب وجود تقلبات الأسعار ما لم تكن هناك زيادة أو نقصان فى عرض النقود أو سرعة تداولها بالنسبة إلى العرض الكلى للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد . (٢)

(١) انظر د . رمزى زكى مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ص ٧٨
(٢) انظر د . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، دار النهضة

بناءً على ما تقدم يمكن أن نقول أن أسباب التقلبات في مستوى الأسعار تنحصر

بصفة عامة في أمرين :

أولهما : زيادة أو نقصان حجم القوى الشرائية بالنسبة للمعروض من السلع

وثانيهما : زيادة أو نقصان حجم المعروض من السلع بالنسبة لكمية النقود

ويتضح من الأمرين أنهما شيء واحد ، غير أن زاوية النظر إليهما تختلف ، كما أن المؤثرات التي تعمل في زيادة أو نقصان كل واحد منهما بالنسبة للثاني تختلف أيضاً . فزيادة حجم القوى الشرائية تعود بصفة أساسية إلى الدولة ، ذلك أن إصدار النقود في المجتمعات المعاصرة إنما هي قضية سيادية تختص بها الدولة . ومن هنا يظهر الأثر الكبير الذي تمارسه الدولة بشأن إصدار النقود وبشأن السياسات المتبعة في هذا الصدد . ولقد بدا جلياً أن الدول ومنذ الثلاثينات من هذا القرن أصبحت تتوسع في إصدار النقود ، كما أصبحت تتوسع في منح المصارف سلطة إصدار نقود الإئتمان ومن أسباب ذلك التوسع في برامج التنمية الاقتصادية وانتهاج أسلوب التمويل التضخمي^(١) وكذلك توسع الدول المتقدمة في الانفاق الحربي وأبحاث الفضاء أو بعبارة موجزة النمو السريع الذي أصبح يحدث في الانفاق العام للدول . (٢)

أما نقصان حجم المعروض من السلع والخدمات فقد يعود إلى أسباب هيكلية تتمثل في نقص عرض عوامل الإنتاج ، وذلك إما أن يكون في كميتها حيث يندر وجود بعض عناصر الإنتاج في بعض الدول ، كما هو الحال في الدول النامية التي تفتقد إلى عنصر رأس المال اللازم لزيادة حجم السلع والخدمات وإما أن يكون النقصان الحادث في عناصر الإنتاج ممثلاً في درجة كفاءتها ، وهذا واضح في كفاءة عنصرى التنظيم والعمل في الدول النامية أيضاً . وقد يرجع نقصان العرض إلى انتشار ظاهرة الاحتكار . (٣)

(١) ستكون هناك دراسة موسعة لأسلوب التمويل التضخمي في الباب الثاني من هذا البحث إن شاء الله

(٢) انظر د . سامي خليل النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثاني ص ٥٩

؛ وانظر د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ص ٤٤٨-٤٤٩

(٣) انظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، المرجع السابق ص ٥٩

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول إن أسباب التغيرات في قيمة النقود الناشئة بسبب التقلبات في مستوى الأسعار إنما تعود بصفة أساسية إلى وجود اختلال نسبي في درجة التناسب بين كمية النقود^(١) وبين حجم السلع والخدمات، ونعتقد أنه وفي ظل الأنظمة الربوية، هناك ثلاث أسباب جوهرية، تزيد من حدة الاختلال وهذه الأسباب هي :

- أ) البنيان الاقتصادي القائم على الربا كوسيلة للتمويل .
 - ب) تغفل الاحتكار في النشاط الاقتصادي حتى أصبح يؤثر تأثيرا واضحا في هيكل الأسعار .
 - ج) انحراف هيكل الطلب بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك الترفي .
- وفيما يلي تفصيل ما سبق :

أ) البنيان الاقتصادي القائم على الربا كوسيلة للتمويل :

نقصد بكلمة بنيان في هذا الصدد هيكل العلاقات المالية التي تربط الوحدات الاقتصادية ببعضها البعض، أو بعبارة أخرى الأسلوب أو الكيفية التي يتم بها التمويل . أما كلمة (ربا) فرغم أن لهذه الكلمة مدلولاً أوسع في الفقه الإسلامي^(٢)، إلا أن استخدامها في هذه الفقرة يطابق ما يعرف في الدراسات الاقتصادية (بالفائدة) . فمن المعروف في النظرية الاقتصادية الرأسمالية أن سعر الفائدة يمثل الأسلوب أو الكيفية التي يتم بها التمويل . ولقد ظلت العلاقة بين الادخار والاستثمار عن طريق سعر الفائدة تمثل المحور الأساسي الذي ارتكزت عليه النظرية التقليدية^(٣) وذهب كينز إلى أن سعر الفائدة هو سعر التوازن بين الطلب على النقود وعرضها والذي يتحدد بواسطة السلطات النقدية^(٤) ويضيف كينز أن سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال

(١) مع الأخذ في الاعتبار سرعة تداول النقود

(٢) سنتعرض في الفصل القادم إلى بيان أن الفائدة على رأس المال هي نوع من أنواع الربا المحرم في الشريعة الإسلامية .

(٣) انظر . أحمد حافظ الجعوني ، التحليل الاقتصادي الكلي مرجع سابق ص ٥٤-٥٦

(٤) انظر . إسحاق محمد هاشم ، التحليل الاقتصادي الكلي مرجع سابق ص ١٢١

يسعملان معا على تحديد حجم الاستثمارات في المجتمع. ذلك أن المقترض يقارن بين سعر الفائدة وبين الكفاية الحدية لرأس المال عند اتخاذ قرار الاستثمار . وهذا يعنى أن سعر الفائدة يعمل على تحديد أو زيادة الاتجاه الاستثمارى وفقا للنظرية الكينزية^(١) ولسنا هنا بصدد الانتقادات النظرية الموجهة لنظريات سعر الفائدة وفقا لتصور المدرستين غير أننا نعتقد أن سعر الفائدة يمارس تأثيرا فعليا في إحداث التقلبات الدورية التى يشهدها النظام الربوى . رغم أن كينز ينكر أن يكون لسعر الفائدة دور في إحداث التقلبات الاقتصادية ، وذلك لأنه يتسم بالجمود النسبى ومن ثم فليس من المتوقع أن يتغير تغيرا كبيرا في الأجل القصير^(٢) . غير أن أنصار كينز مقتنعون بأن سعر الفائدة وإن لم يكن سببا في إحداث التقلبات الاقتصادية إلا أنه يمثل عاملا مساعدا يساهم في مضاعفة التقلبات الاقتصادية . (٣)

وإذا سلمنا مع أصحاب النظرية بأن سعر الفائدة لا يعتبر سببا في إحداث التقلبات وإنما هو عامل مساعد في حدوثها وتفاقمها ، فإن هذا الأثر وحده كليل بأن يظهر كيفية تأثير النظام الربوى في إحداث التقلبات ، ذلك أن التغيرات التى تحدث في سعر الفائدة - وفقا للنظرية الكينزية - تؤثر في توقعات رجال الأعمال فتحد من جموحها نحو زيادة الاستثمار ، فقد يؤدى ارتفاع سعر الفائدة - في ظروف اتجاه الأسعار نحو الانخفاض ، بعد أن تصل إلى قمة الرخاء - يؤدى ارتفاع سعر الفائدة في ظل هذه الظروف إلى التأثير في سلوك المستهلكين ، إذ قد يؤجلون جزءا من خطط الشراء حتى تنخفض الأسعار بدرجة أكبر ، وهذا يعنى أن الأفراد يزداد تفضيلهم للسيولة في هذه المرحلة . وزيادة تفضيل الأفراد للسيولة يؤدى إلى رفع أسعار الفائدة مرة أخرى ذلك أن هناك تناسبا عكسيا بين تفضيل السيولة وبين سعر الفائدة . ولعلنا

(١) انظر د . أحمد حافظ الجعوينى المرجع السابق ص ١٣٦

(٢) انظر د . محمد يحيى عويس التحليل الاقتصادى الكلى ، مرجع سابق ص ١٧٢ ،

وانظر د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مرجع سابق ص ٢١٥

(٣) انظر د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، المرجع السابق ص ٢١٥

(٤) انظر د . محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، المرجع السابق ص ١٤٦-١٤٧

نلاحظ في هذه الناحية ما يلي :

أولاً : أنه وفي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية ينشأ تضارب في أسلوب التمويل القائم على سعر الفائدة بين رغبة المشروعات في زيادة الاستثمار وبين رغبة الأفراد في اكتناز النقود لتوقعهم المزيد من الانخفاض في مستوى الأسعار .

ثانياً : إن توقعات رجال الأعمال والتي تعتبر الركن الأساسي فيما يسميه كينز بالكفاية الحدية لرأس المال ، تتأثر بتغيرات سعر الفائدة وذلك عن طريقين :
أولهما : وهو طريق غير مباشر أن ارتفاع سعر الفائدة وفي مرحلة معينة من مراحل الدورة الاقتصادية ، يعطى الانطباع بضرورة الحد من التوسع في الاستثمار ، كما يشير إلى أن الأحوال الاقتصادية متجهة نحو الانكماش .

وثانيهما : وهو طريق مباشر ، ذلك أننا نعرف أن سعر الفائدة يعتبر في النظام الربوي واحداً من تكاليف الإنتاج ، ومن ثم فإن ارتفاع أحد تكاليف الإنتاج قد يؤدي إلى التقليل من هامش الربح الذي يتوقعه الرأسمالي ، وبعبارة أخرى قد يعنى ذلك انخفاض الفلات التي يتوقعها الرأسمالي من استثمار معين مما قد يحد من توسعة في الاستثمار . ويتبين مما تقدم أن البنيان الذي يقوم عليه النظام الربوي يحمل في ثناياه بذور التقلبات الاقتصادية ، وهذا واضح من نظام التمويل الذي يقوم عليه . فرغبة المدخرين تتمثل في الحصول على أسعار فائدة مرتفعة ، في حين أن من مصلحة المستثمرين اقتراض النقود وفقاً لأسعار فائدة منخفضة ، وهذا يحدث نوعاً من التجاذب بين الطرفين حتى يصلون إلى مستوى سعر الفائدة التوازني ، غير أن المدخرين وعند مستوى أسعار الفائدة المنخفضة جداً قد يفضلون مجرد الاحتفاظ بالنقود ، في حين أن احتفاظهم بالنقود في شكل سائل يعطل الاستثمارات ويؤدي إلى حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي . ترتفع فيه قيمة النقود .

وبالعكس فحينما تكون أسعار الفائدة مرتفعة ، وهي الفرصة التي يفتنمها المدخرون .

قد تتضاءل هم المستثمرين نتيجة الارتفاع في تكاليف الإنتاج . غير أن أصحاب النظرية

الكينزية يرون أن ارتفاع سعر الفائدة لا يكون معيقاً لعملية الاستثمار ، طالما أن الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة نتيجة لارتفاع توقعات المستثمرين . إلا أن هذا القول يحتاج إلى إعادة نظر ذلك أن أسعار الفائدة إن لم تؤثر في الاستثمارات قصيرة الأجل فإنها بدون شك تؤثر في الاستثمارات طويلة الأجل كصناعة البناء وصناعة السكك الحديدية وصناعة السفن وغيرها من المشروعات الكبيرة . (١)

وهذا يؤيد القول بأنه حتى مع ارتفاع الكفاية لرأس المال فمن الأرجح أن هناك جانبا مهما من الاستثمار يتأثر بتغيرات سعر الفائدة وهي الاستثمارات طويلة الأجل كما قد يفسر لنا لماذا ينخفض اتجاه القطاع الرأسمالي في الدول النامية نحو الاستثمار في قطاع الاستثمارات طويلة الأجل رغم حاجة الاقتصاد لها .

سعر الفائدة وسلوك المستهلكين والمستثمرين :-

أوضحنا فيما تقدم أن أسلوب التمويل القائم على الربا قد جعل من سعر الفائدة عنصرا من عناصر التكلفة الإنتاجية ، وهي التكلفة التي يعكسها المنتج ويضيفها إلى أسعار منتجاته ، وهذا يعني أن المنتجات في ظل الانتاج الربوي ستكون نسبيا أكثر ارتفاعا من المنتجات المنتجة في نفس الظروف وبدون تمويل ربوي .

وبناء على ذلك فإذا افترضنا ثبات الدخل في الأجل القصير ، فإن ارتفاع أسعار المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الأسعار ، وهذا يؤدي بدوره (مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) إلى انخفاض الدخل الحقيقي ، وانخفاض الدخل الحقيقي (مع افتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) يؤدي إلى انكماش الاستهلاك والنتيجة من ذلك حدوث فائض في المنتجات مما يحدث كسادا عاما تنخفض فيه مستويات الأسعار

(١) انظر ج . د . هـ . كول ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ، ترجمة د . مصطفى كمال فايد ، دار الفكر العربي ، ص ٧٤-٧٥ ، وانظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات المالية والنقدية ، المرجع السابق ص ٥٥٢ ، وانظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ص ٤٠٥-٤٠٦

وترتفع فيه قيمة النقود .

وفى حالة عدم وجود منافذ خارجية ، فإنه لا سبيل للمنتج فى هذه الحالة - سوى العمل على تخفيض أجور العمال أو الاستغناء عن بعضهم ، خاصة إذا استمرت الأوضاع الانكماشية على حالها . ولقد كانت هذه هى السياسة التى تنتهجها الأنظمة الربوية فيما قبل ظهور النظرية الكينزية إن كانوا يعملون على معالجة الكساد إما بتخفيض الأجور وإما بتخفيض أسعار الفائدة (١)

أما فى العصر الحديث أصبحت الدولة تتدخل فى النشاط الاقتصادى عن طريق السياسات المالية ، وأصبح العمال يطالبون بحقوقهم ويعارضون أى تخفيض فى الأجور . وفى هذه المرحلة من مراحل الأنظمة الربوية فإن زيادة الأسعار نتيجة لاضافة أسعار الفائدة قد تأتى بأثر تضخمى ، ذلك أن ارتفاع الأسعار قد يدفع بالأفراد إلى تعجيل الانفاق مما يؤدى إلى زيادة سرعة تداول النقود . ومن المعلوم أن زيادة سرعة التداول لها نفس أثر زيادة كمية النقود ، إذ أنها إن لم تتناسب مع حجم السلع والخدمات تؤدى إلى رفع مستوى الأسعار ومن ثم تزيد من حدة التضخم . وهذا يشير إلى أن سعر الفائدة يمارس تأثيرا كبيرا فى إحداث التقلبات الاقتصادية سواء فى نظام الرأسمالية التقليدية ، التى كان من نتائجها الكساد الكبير الذى حدث فى العالم فى الفترة ما بين (١٩٢٩ - ١٩٣٣ م) أو فى مرحلة الرأسمالية الحديثة القائمة على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وهى التى أفرزت ظاهرة التضخم التى تسيطر على العالم منذ الثلاثينات من هذا القرن .

(ب) البنىان الاقتصادى القائم على نظام الانتاج الاحتكارى :

يعتبر الاحتكار فى نظرنا السبب الثانى من الأسباب المؤدية إلى تعميق حدة التقلبات فى مستوى الأسعار ، ومن ثم فى قيمة النقود . وينصرف الاحتكار فى الدراسات

(١) انظر د . نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مرجع سابق ص ٢٢١

الاقتصادية إلى (الحالة التي يكون فيها بائع واحد في السوق يبيع سلعة ليس لها بديل قريب)^(١) وهذه الحالة يطلق عليها الاحتكار الكامل ، غير أنه ليس من السهولة أن يتوفر الاحتكار الكامل بهذا المعنى ، إلا أن المهم هو أن النظم الربوية المعاصرة تعرف صوراً مختلفة من الاحتكار كالمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وغير ذلك من الحالات التي يمكن أن نجعلها ونعرفها تعريفاً جامعاً ، وهو أن الاحتكار هو الحالة التي يصبح فيها بائع واحد (أو مشتر واحد) أو قلة من البائعين (أو المشترين) هو المنتج الوحيد الذي يتمتع بمزايا عن البائعين الآخرين تمكنه من منعهم أو تشييط همتهم من الدخول في صناعة وإنتاج سلعة مماثلة لسلعته أو قريبة الشبه جداً منها .^(٢)

والاحتكار بهذا المفهوم أصبح سمة من سمات النظم الربوية المعاصرة ، كما يشهد العالم الآن تحولاً كبيراً نحو الإنتاج الاحتكاري ، وحتى يتضح ذلك فلننظر إلى بعض الإحصائيات ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أغنى دول العالم توجد (٥٠٠) شركة فقط تستأثر بـ (٦٣ ٪) من إجمالي رأسمال مجموع الشركات الأمريكية ، وتستأثر بـ (٨٥ ٪) من إجمالي الأرباح الصافية وتستخدم (٥٣ ٪) من القوة العاملة .^(٣) وهذا التوجه الاحتكاري لم يكن العالم يعرفه بصورته الحالية حتى العشرينات من هذا القرن (٤)

والاحتكار الذي يشهده العالم الآن يؤثر في تقلبات الأسعار ومن ثم في قيمة النقود من عدة جوانب نلخصها فيما يلي :

أولاً : يؤثر الاحتكار في حجم الطلب :

فمن المعروف أن الحالة العكسية للإنتاج الاحتكاري هي الإنتاج التنافسي والذي تتحدد في ظلّه الأسعار عن طريق تلاقي عوامل العرض والطلب ومن ثم ينعدم تأثير

(١) انظر د . سامي خليل ، النظرية الاقتصادية ، تحديد أسعار السلع والخدمات ،

المطبعة العصرية ، الكويت ١٩٧١ م ص ٣٨١

(٢) انظر المرجع السابق (يتصرف) ص ٣٨٣-٣٨٤

(٣) انظر د . عادل عبد المهدى ، التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٦١

(٤) ج . د . هـ . كولي ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ، المرجع السابق ١٦٧

المنتج في الأسعار ، أما في ظل الانتاج الاحتكاري فإنه نظرا لوجود العقبات التي يستطيع المحتكر أن يعيق بها دخول المنتجين الى قطاع انتاجه ، فإنه حينئذ يستطيع أن يتحكم في السعر الذي يحقق له أقصى ربح ممكن ، ويكون ذلك عن طريق تحكّم في الكميات المنتجة ، ونتيجة لذلك فهو يتوقف عن الانتاج عند نقطة تساوى إيراده الحدى مع تكلفته الحدية ، ولهذا فإن سعر المحتكر يكون دائما أكبر من إيراده الحدى . ومؤدى هذا أن الانتاج الاحتكاري يعمل على إنتاج كميات أقل من الإنتاج عند مستوى أسعار أعلى^(١) . يعكس المنافسة حيث تنتج الصناعة كميات أكبر من المنتجات عند أسعار أقل لأن الانتاج يتحدد بتساوى التكلفة الحدية مع السعر .

ونستطيع من المقدمة السابقة أن نرى كيفية تأثير الانتاج الاحتكاري في تقلّصات الأسعار ومن ثم في قيمة النقود . فإذا افترضنا أنه لا يوجد احتكر في عنصر العمل^(٢) ونعني بذلك عدم وجود تأثير للنقابات العمالية في تكون الأجور. ففي ظل هذا الافتراض نجد أن المحتكرين نتيجة لارتفاع أسعارهم يحصلون على جزء أكبر من دخول الأفراد ، أى أن الناس ينفقون على المنتجات الاحتكارية نسبة أكبر من دخولهم بحيث يقل الجزء الباقي الذي يوجه للانفاق على الأشياء الأخرى^(٣). وهذا من شأنه أن يؤثر في حجم الطلب في المجتمع لأن الزيادة في انفاق أفراد المجتمع ستجتمع في شكل أرباح لقطاع المحتكرين وحيث أننا افترضنا ثبات الأجور فإن هذه الزيادة إما أن تستثمر في زيادة الإنتاج وإما أن تكتنز^(٤) . وهذا يعتمد في الواقع على عدد من المتغيرات الاقتصادية.

(١) راجع آرثر إيدوارد بيرنز وآخرون ، علم الاقتصاد الحديث ، الجزء الأول ، ترجمة

برهان الجاني وعصام عاشور ، دار صادر للطباعة والنشر ، ودار بيروت للطباعة

والنشر : ١٩٦٠ م ص ٤٠٥ ؛ كول ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ، ص ١٦٥

(٢) هذا الافتراض نظري في الواقع ذلك أن عنصر العمل يشهد بدوره نمطا من أنماط الاحتكار كما سنرى بعد قليل

(٣) يعتمد هذا التحليل على أن المنتجات الاحتكارية كما هو المعتاد تتميز بانخفاض

درجة مرونتها كما لا توجد لها بدائل قريبة ، وإلا فإن المستهلكين سيتحولون

لاستهلاك السلع البديلة لسلعة المحتكر

(٤) انظر ج . د . هـ . كول ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ، المرجع السابق ص ١٦٦

ففي فترات الرواج الاقتصادي فمن المتوقع أن يعيد المحتكر استثمار جزء من أرباحه غير أن هدف المحتكر وهو تحقيق أقصى ربح ممكن سيحد من توسعه في زيادة الإنتاج. إذ أن وسيلته في تحقيق أقصى ربح ممكن هي التحكم في كمية المنتجات وهذا يعني أن المحتكر حتى في ظروف الرواج سوف لن يعيد استثمار كل أرباحه. أما في ظل ظروف الكساد فإن المحتكر يسعى إلى تحقيق أقل خسارة ممكنة ولهذا فهو يسعى إلى تقليل إنتاجه في ظروف الكساد بنسبة أكبر، وهذا ينفي أن يقوم المحتكر بإعادة استثمار أرباحه في ظروف الكساد أو الانكماش (١).

وطبقا لما تقدم يتضح أن الإنتاج الاحتكاري يمارس أكثرين مزدوجين أولهما أنه يعمل على نقص الطلب الكلي عن طريق سوء توزيع الدخل الناشئ عن حصول المحتكر على نسبة كبيرة من دخول الأفراد في شكل أرباح احتكارية. وثانيهما تركّز الدخل في يد عدد محدود من المحتكرين تتعارض أهدافهم مع ضرورة إعادة استثمار الأرباح في الظروف الاقتصادية المختلفة، مما يجعل الاستثمار عرضة للتقلب. ويعتبر تقلب الاستثمار أحد الأسباب الرئيسية لتقلبات مستوى الأسعار وفقا للنظرية الكينزية.

ولا شك أن هذه النتائج تتناسب مع حجم الدائرة التي يحتلها الإنتاج الاحتكاري في المجتمع، فكلما اتسعت دائرة الاحتكار كلما قربت هذه النتائج بشروطها من الصحة. ثانيا : احتكار الأرباح والعمل أحد أسباب دفع النفقات

افترضا في الفقرة السابقة أن عنصر العمل يتمتع بمنافسة كاملة نظرا لعدم وجود النقابات العمالية. وفي ظل هذه الظروف فإن الأرباح الاحتكارية تكون كلها من نصيب

(١) انظر ج. د. هـ. كول، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ١٦٥ - ١٦٦

الرأسمالى . إلا أن هذا الافتراض غير واقعى فى العصر الحاضر ذلك أن نمو المؤسسات الاحتكارية وتحول البنيان الاقتصادى فى الاقتصاديات الرأسمالية الربوية الى بنيان احتكارى أدى الى نشوء النقابات العمالية التى أصبحت قوة احتكارية ثانية تمارس ضغوطها المختلفة للمحافظة على نصيب العمال النسبى من الناتج الكلى .

وفى ظل هذه الظروف فقد أظهرت الدراسات الاقتصادية تفسيراً لظاهرة التضخم المعاصرة يستند على توسع البنيان الاحتكارى الذى توجه الية الاقتصاد العالمى . وترى هذه الدراسات أن تقلبات الأسعار ومن ثم تغيرات قيمة النقود هى نتاج للزيادة التى تحدث فى تكاليف الانتاج ، إما بواسطة العمال عن طريق دفع الأجور أو بواسطة المحتكرين عن طريق دفع الأرباح (١)

ولقد جرت العديد من الدراسات حول الارتباط بين دفع النفقات وبين تقلبات مستوى الأسعار (٢) غير أن الذى يهمنى هنا هو أن مفكرى النظام الرأسمالى قد توصلوا الى إقناع تام بأن الاحتكار سواء فى عنصر العمل أو فى الأرباح ، يمثل أحد الأسباب الجوهرية التى تكمن وراء تقلبات الأسعار ومن ثم تغيرات قيمة النقود .

(١) انظر فى هذا الصدد د . عبد الرحمن يسرى ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ٢٥٢ وما بعدها ؛ وانظر د . مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدى ، والمصرفى ، مرجع سابق ص ٥٤٠ - ٥٤١

(٢) للوقوف على هذه الدراسات بصورة مفصلة يمكن الرجوع الى د . عبد الرحمن يسرى ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ٢٥٤ وما بعدها

احتكار النشاط المصرفي أحد أسباب فشل الدول في السيطرة على تقلبات الاسعار:

لقد بدا واضحا في العصر الحديث أن النشاط المصرفي أصبح جزءا من البنيان الاحتكاري الذي يسود العالم ويمثل النشاط المصرفي الربوي إحدى القنوات المهمة لزيادة عرض النقود ، ذلك أن جزءا كبيرا من عرض النقود في الدول المتقدمة عبارة عن نقود الودائع التي تحدثها المصارف الربوية . إذ قد
تصل نسبة نقود الودائع بالنسبة للعرض الكلي للنقود إلى ٩٠ ٪ (١) وتختلف هذه النسبة طبقا لدرجة التقدم الاقتصادي ودرجة الوعي المصرفي ، ومدى انتشار العادات المصرفية .

ولا شك أن المصارف المركزية تقوم بمهمة الحد من توسع المصارف التجارية الربوية في أحداث نقود الودائع ، الا أننا يجب أن نلاحظ أمرين مهمين :
أولهما : النمو الهائل الذي حققته المصارف التجارية الربوية ، مكنتها من تكوين احتياطات سائلة كبيرة ، وهذا يؤثر في عدد من الوسائل التي يتبعها المصرف المركزي في السيطرة على حجم الائتمان (٢)

ثانيهما : نظرا لما تتمتع به المصارف الربوية من سلطات احتكارية ، فإنها تستطيع أن تقاوم كل سياسة تتخذها السلطات النقدية وتتعارض مع أهدافها الأساسية (٣)
الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تضارب بين مصالح المصارف التجارية الربوية التي تسعى لتحقيق أقصى ربح ، وبين أهداف المصرف المركزي الذي يسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

(١) انظر د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ص ٩١
(٢) ومن أمثلة تلك الأسلحة سياسة تغيير النسب القانونية للاحتياطي النقدي

انظر د . صبحي تادرس قريصة ، النقود والبنوك ، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م

الطبعة الثانية ص ١٩٤

(٣) انظر د . زكريا أحمد نصر ، النقد والائتمان في الرأسمالية والاشتراكية ، مرجع سابق ص ٣٦٠ وانظر د . نبيل سدرية محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية

مرجع سابق ص ٤٢٤ - ٤٢٥

وإذا تقرر هذا فإن هناك عددا من المثالب الناشئة عن تحكم المصارف الربوية في نسبة كبيرة من العرض الكلى للنقود ، لعل أهمها أن هذه المصارف قد عملت على تقوية الاحتكار وتقويض النظام التنافسي ، وهذا برز بوضوح خلال بداية هذا القرن ولا زال مستمرا حتى الآن .

ومن تلك المثالب أيضاً خروج جزء كبير من كمية وسائل الدفع عن السيطرة الفعلية للدولة ، إذ يشك كثير من الاقتصاديين في قدرة السياسات النقدية في تحقيق أهدافها في ظل النظام الاحتكاري الربوي السائد ، إذ أن ذلك يحتاج إما لسيطرة الدولة على المصارف وبالتالي تقويض قوتها الاحتكارية ، أو تخطيط النشاط الإنتاجي نحو الأهداف المنشودة . (١)

ونخلص ما تقدم إلى أننا لا نؤيد منح المصارف التجارية الخاصة السلطة التي تمكنها من زيادة عرض النقود ، ونعتقد أن البنيان الربوي الاحتكاري القائمة عليه يعتبر أحد الأسباب الرئيسية المنشئة للخلل الحادث بين عرض النقود وبين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والاستقرار في قيمة الوحدة من النقد .

ج) انحراف هيكل الطلب بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك الترفي :-

تعتبر نظرية (جذب الطلب) هي النظرية المشتقة من تحليل كينز لتفسير ظاهرة التضخم في العصر الحاضر (٢) ومضمون هذه النظرية - كما عرضنا لها عند مناقشة النظرية الكينزية - (٣) أن زيادة الطلب الكلى بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بما يزيد على طاقة الاقتصاد الإنتاجية ، يؤدي - عند حدود مرحلة التوظيف الكامل - إلى

(١) انظر د . نبيل سدره محارب ، المرجع السابق ، ص ٤٦٦

(٢) انظر د . عبد الرحمن يسري أحمد ، اقتصاديات النقود ، المرجع السابق ص ٢٤٧

(٣) انظر ص ١٠١ من هذا البحث

ارتفاع مستمر في مستوى الاسعار ينعكس في شكل انخفاض في قيمة النقود .

ولعله من الضروري أن ننبه هنا إلى أن العالم الحديث يشهد انحرافاً في هيكل الطلب ، يمثل هذا الانحراف في أنماط الإنتاج والاستهلاك التي أصبحت تنتشر في العصر الحديث ، إذ أصبح إنتاج واستهلاك السلع الترفية والكمالية سمة بارزة من سمات هذا العصر ، مما أنعكس في شكل زيادات متتالية في الميل الحدي للاستهلاك وذلك بسبب وسائل الإعلان والدعاية التي أصبحت تعمل على خلق طلب كاذب يساعد على عملية جذب الطلب . ومن ذلك أيضاً انتشار ظاهرة التقليد والمحاكاة ، وأيضاً ظاهرة استهلاك السلع قبل أعمارها الحقيقية .

فانتشار هذه الظواهر أصبح يؤثر بلا شك في هيكل الطلب ، وهو أمر يستدعي في نظرنا ضرورة وضع معايير سلوكية تساعد على ضبط الطلب حسب الأولويات وحسب مراحل النمو الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد . إذ ليس من العقل في شيء أن تنفق الملايين في إنتاج السلع الترفية والكمالية والأفلام الخليعة ، في الوقت الذي يموت فيه آلاف من البشر من الفقر والجوع والمرض (١)

ومما تقدم يتبين أن الخلل النسبي بين كمية وسائل الدفع وبين عرض السلع والخدمات إنما تنفق وراءه هذه العوامل الإحتلالية المتمثلة في البنيات الربوى والاحتكاري ، وما ينجم عنهما من تأثيرات سواء في حجم الطلب أو في طريقة التمويل ، الأمر الذي يزيد من حدة التقلبات في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود .

(١) سنتعرض في الفصل القادم إن شاء الله إلى بعض الضوابط التي شرعها الإسلام لترشيد الانفاق الاستهلاكي

الفصل الثاني

أسباب التغيرات في قيمة النقود
في ظل الاقتصاد الإسلامي

الفصل الثانى

أسباب التغيرات فى قيمة النقود فى ظل
الاقتصاد الإسلامى

الفصل الثانى

أسباب التغيرات فى قيمة النقود فى ظل اقتصاد إسلامى

فى الفصل السابق توصلنا إلى أن هناك ثلاثة أسباب جوهرية تعمل على تعميق الفجوة بين كمية وسائل الدفع وبين حجم المعروض من السلع والخدمات فى الأنظمة الربوية وهى :

١- البنيان الاقتصادى القائم على الربا كوسيلة للتمويل

٢- تغلغل الاحتكار فى النشاط الاقتصادى

٣- انحراف هيكل الطلب بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك الترفى .

وفى هذا الفصل نود أن نقف على الأسباب التى من الممكن نظريا أن تكون وراء تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود فى ظل اقتصاد إسلامى .

وفى سبيل تحقيق هذه الغاية سنقوم باستبعاد الأسباب - ما تعرضنا له سابقا - التى لا توجد فى الاقتصاد الإسلامى بسبب تحريمها عن طريق الشريعة الإسلامية مع بيان آثار البدائل التى يقترحها الإسلام على المستوى العام للأسعار ، ومن ثم على قيمة النقود .

وعلى ذلك فيتكون هذا الفصل من ستة مباحث :

- المبحث الأول : أثر استبعاد الربا وإحلال المشاركة على المستوى العام للأسعار
- المبحث الثانى : استبعاد آثار الاحتكار على المستوى العام للأسعار
- المبحث الثالث : ضوابط الطلب الاستهلاكى وأثرها فى استقرار المستوى العام للأسعار
- المبحث الرابع : أثر تحريم الائتزاز على المستوى العام للأسعار
- المبحث الخامس : ضوابط إصدار النقود فى الاقتصاد الإسلامى
- المبحث السادس : الأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار فى الاقتصاد الإسلامى



المبحث الأول

أثر استبعاد الربا وإحلال المشاركة على المستوى العام للأسعار

يعتبر تحريم الربا ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الاسلامي ، وهذه حقيقة لا مجال فيها ، تبين لنا أن نقفز مباشرة الى تحليل آثار استبعاد ه من النشاط الاقتصادي ، وقد رغبت أن نعرف قارئ هذا البحث ، وبصورة موجزة المقصود بالربا في الشريعة الاسلامية .

التعريف بالربا :

تطلق كلمة الربا عند العرب وتعنى مطلق الزيادة^(١) . أما على لسان الشريعة فيعرف الربا بأنه (عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما)^(٢) أو هو (الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع)^(٣)

وينقسم الربا الى قسمين أساسيين :

القسم الأول : ربا الديون :

ويعرف بربا الجاهلية ، وبرا النسيئة . وقد ورد تحريمه بالقرآن الكريم في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة)^(٤) وقوله تعالى (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا . . . الآية)^(٥)

(١) الجوهرى ، الصحاح ٢٣٤٩/٦٠

(٢) نهاية المحتاج ٤٠٩/٣

(٣) شرح العناية على الهداية ٣/٧

(٤) سورة آل عمران الآية ١٣٠

(٥) سورة البقرة الآية ٢٧٥

ولربا الديون صورتان :

الصورة الاولى :

وهى زيادة المال فى مقابل تأجيله أو زيادة قيمة الشئ اذا كان قيميًّا عند حلول الدين وعجز المدين عن الوفاء . يقول الطبرى (ان ربا الجاهلية يبيع الرجل البيع الى اجل مسمى فاذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه زاده وأخر عنه . وعن زيد بن أسلم قال انما الربا فى الجاهلية فى التضعيف وفى السن . يكون للرجل فضل دين اذا حل الأجل فيقول له تقضيمنى أو تزيدنى فاذا كان عنده شئ يقضيه قضى والا حوله الى السن التى فوق ذلك ، إن كانت ابنة مخاض يجعلها ابنة لبون فى السنة الثانية ثم حقه ثم جذعة ثم رباعيا ثم هكذا الى فوق . . . وفى العين (الذهب والفضة) يأتية فان لم يكن عنده أضعفه فى العام القابل فان لم يكن عنده أضعفه أيضا فيكون مائة فيجعلها إلى قابل مائتين فان لم يكن عنده يضعفها له كل سنة)^(١)

وتهتبر هذه الصورة هى الصورة الأولى لربا الجاهلية ، ويتضح فيها أن المراسى يربط بين أصل المال والزمن ، فكل زيادة فى الزمن تناظرها زيادة فى المال فإذا كان المال مثليا كالنقود تضاعف له الكمية ، وإن كان قيميًّا كالحيوانات ينتقل الدين من السن التى تم اقتراضها الى السن التى تليها .

الصورة الثانية : القرض بزيادة مشروطة عند العقد :

الصورة الثانية لربا الجاهلية هى الاقتراض بزيادة مشروطة عند ابتداء العقد جاء فى احكام القرآن للجصاص (والربا الذى كانت العرب تعرفه وتفعله إنما كان قرض الدراهم والدينار إلى أجل بزيادة على مقدار ما استقرض على ما يتراضون به . . .)^(٢)

(١) ابن جرير الطبرى ، جامع البيان فى تأويل آى القرآن ، دار المعارف ٢٠٧/٧

(٢) أبو بكر أحمد عيسى الجصاص ، أحكام القرآن ، دار الكتاب العربى - بيروت ،

طبعة أولى ١٣٣٥ هـ صورة بالا وفت ٤٦٥/١

وتتصل الصورة الثانية لربا الديون في العصر الحاضر في الفائدة الربوية التي تدفعها المصارف الى المودعين ، والتي يدفعها المقرض للمصرف الربوى . فهى زيادة مالية على أصل القرض شروطاً في صلب العقد تدفع بصورة شهرية أو سنوية . وهذا ما يؤكد الفخر الرازى في تفسيره حيث يقول (إن ربا النسيئة هو الذى كان مشهوراً متعارفاً فى الجاهلية ذلك أنهم كانوا يدفعون المال على أن يأخذوا كل شهر قدراً معيناً ويكون رأس المال باقياً ثم إذا حل الدين طالبوا المدين برأس المال فإن تعذر عليه الأداء زادوا فى الحق وفى الأجل فهذا هو الربا الذى كانوا فى الجاهلية يتعاملون به) (١)

وعلى هذا فإن الفائدة على رأس المال هى نوع من أنواع ربا الجاهلية المحرم بنصوص القرآن الكريم ، ومن ثم فالنشاط الاقتصادى فى الاسلام سوف لا يتعامل بأى نوع من أنواع الفوائد لا فرق فى ذلك ، سواء للأغراض الاستهلاكية أو للأغراض الانتاجية وسواء كانت قليلة أو كثيرة لأن المسلمين قد أجمعوا (نقلاً عن نبيهم أن اشتراط الزيادة فى السلف ربا ولو كانت قبضة من علف) (٢)

القسم الثانى : ربا البيوع :

ويمثل ربا البيوع القسم الثانى من قسمى الربا وهو ربا اصطلاحى جاء تحريمه بالسنة النبوية الشريفة ولم تكن العرب تعرفه ، فهو (من البناء الاقتصادى الإسلامى وتسميته اصطلاحاً إسلامياً خالص بخلاف ربا القرآن فهو معنى لغوى كان معروفاً عند العرب ويتعاملون به . .) (٣)

(١) الفخر الرازى ، التفسير الكبير ، دار الكتب العلمية ، طهران ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ

(٢) المغنى لابن قدامة ، ومعه الشرح الكبير ، ٤ / ٣٦٠ ، والقول منسوب إلى عبد الله بن مسعود فيما نقله الباجى فى المنتقى (. . . مالك أنه بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يقول من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه وإن كان قبضة من علف فهو ربا . . .) انظر المنتقى للباجى ٥ / ٩٨

(٣) محمد أبو زهرة بحوث فى الربا ، دار الفكر العربى ، القاهرة ص ٢

وربما البيوع ورد تحريمه بعدد من الأحاديث النبوية نذكر منها :

- ١- عن عبادة بن الصامت قال ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح . مثلاً بمثل . يدا بيد . فمن زاد أو استزاد ، فقد أربى .
الآخذ والمعطى فيه سواء) (١)

- ٢- عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الذهب بالذهب . إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز (٢)

والأحاديث في هذا الصدد كثيرة ومتعددة ، نكتفي بهذا القدر منها ففى هذا التعريف المختصر للربا . ويمكن أن نقول بصفة عامة دون الدخول فى تفاصيل ، أن ربا الفضل أو ربا البيوع يناقش مسألتين جوهريتين :

المسألة الأولى : ما هى الشروط الواجبة عند مبادلة جنس بجنسه من هذه الأصناف الستة المذكورة فى الحديث الأول ؟ وما يقاس عليها عند من يأخذ بالقياس .

المسألة الثانية : ما هى الشروط الواجب توافرها عند مبادلة أحد هذه الأصناف مع غيره ما يتحد معه فى العلة ؟ حيث إن الذهب والفضة لهما علة واحدة تختلف عن علة بقية الأصناف الأربعة .

فعند مبادلة جنس بجنسه يشترط لذلك شرطان :

- الأول : المماثلة فى القدر لقوله صلى الله عليه وسلم (مثلاً بمثل)
- الثانى : التقابض فى مجلس العقد لقوله صلى الله عليه وسلم (يدا بيد)

(١) أخرجه مسلم ، انظر صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، حديث ١٥٨٧ ، ٣٠ / ١٢١١

وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ٤٩١ / ٣ - ٥٠٠

(٢) أخرجه مسلم ، انظر صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، حديث ١٥٨٤ ، ٣ / ١٢٠٨

أما عند مبادلة أحد الأجناس مع غيره مما يتحد معه في العلة (كالذهب بالفضة أو البر بالشعير) فهناك شرط واحد هو أن تتم تلك المبادلة يدا بيد ولا يجوز فيها التأخير. ويفرق الفقهاء على ذلك تفريعات مختلفة في العلة التي يمكن عن طريقها إدخال أصناف أخرى تشترك مع هذه الأصناف في الحكم ويمكن الرجوع لذلك في الكتب الفقهية .

وما يهمننا أن نسجله في هذا الموضع هو أن تحريم الربا - وخاصة نظام الاقتراض بفائدة الذي أصبح في العصر الحاضر أسلوباً للتمويل - يغير من البنية الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد ، وذلك من بنية تنقطع فيها الصلات بين رب المال وبين مقترضه ، إلى بنية يتكاتف فيها الطرفان من أجل تحقيق غاية واحدة وهي إنجاح العملية الاستثمارية . ذلك أن تحريم الربا يحتم أن يكون تدفق المال من أصحابه إلى القائمين على استثماره ، مبنياً على قاعدة (الفهم بالفهم) وذلك في إطار نظام المضاربة ونظام المشاركة الذين يركز عليهما النظام الإسلامي كمنهج وأسلوب لتنظيم العملية الاستثمارية .

وفي ظل نظام المشاركة ينتفي الكسب المضمون الذي يحصل عليه المرابي دون تعرضه لأي خسارة ، وهذا ينعكس كما قلنا في أن الجهود المختلفة في العملية الإنتاجية تتجمع من أجل تحقيق استثمار ناجح . ولعل أهمية هذا الأمر تتضح في العصر الحديث حيث نجد أن المصارف أصبحت هي الأجهزة التي تتولى عملية تجميع الأموال من أصحابها ، وإقراضها لمن يقوم باستثمارها ، وقد تمكنت المصارف في العصر الحديث من تكوين خبرات فنية واسعة ، ودراية بأرشد الأساليب لتحقيق الاستثمار ، لذلك فإن مشاركة الطرفين من شأنها أن تعمل على رعاية وحماية المستثمر من الوقوع في مخاطر تعجز قدراته الفردية عن رؤيتها ، مما يعطى الاستثمار الإسلامي ميزة خاصة تتمثل في أن درجة نجاحه ستكون كبيرة .

بالإضافة إلى ما تقدم فإن نظام (الغنم بالغرم) الذى يقوم عليه نظامى المشاركة والمضاربة ، يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادى بصفة عامة والاستقرار فى مستوى الأسعار ومن ثم فى قيمة النقود وذلك لما يلى :

أولاً: فى ظل نظامى المشاركة والمضاربة لا يرتبط قرار الاستثمار وإلاد خار بتقلبات سعر الفائدة ، فيزداد الاستثمار عند انخفاض أسعار الفائدة أو ينخفض نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة . وهو ما ينتج عنه التقلبات الدورية التى يتعرض لها النشاط الاقتصادى فى الأنظمة الربوية - كما اتضح لنا ذلك فى المبحث الأخير من الفصل السابق - وإنما يرتبط قرار الاستثمار بارتياح مجالات الربح الحلال الذى يكون المؤشر الحقيقى - لتحديد الكفاية الحدية لرأس المال ، بجانب الاعتبارات الاجتماعية الأخرى المرتبطة بمصلحة المجتمع الكلية . (١)

ثانياً : ينتفى فى ظل نظام المشاركة والمضاربة إضافة أسعار الفائدة كتكاليف للإنتاج وما ينشأ عن ذلك من غلاء فى أسعار السلع والخدمات يتولد عنه إما قصور فى الطلب يؤدي إلى ظاهرة الانكماش والكساد ، وإما نشوء احتكار فى سوق العمل يؤدي إلى ظاهرة التضخم .

أما فى ظل نظام المشاركة المرتبط - بتحريم الاحتكار (٢) فستكون الأسعار نسبياً أكثر انخفاضاً ، وحيث يرتبط هذا بعدالة توزيع الدخل والثروات فإن احتمالات قصور

(١) انظر د . أحمد عبد العزيز النجار ، البنوك غير الربوية طريقنا الى نظرية متميزة فى الاقتصاد الإسلامى ، بحث منشور ضمن البحوث المختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، انظر الاقتصاد الإسلامى ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى الطبعة الاولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ص ٣٦٦

(٢) يصدق هذا التحليل فى حالة توفر ظروف المنافسة ، أما فى ظل ظروف الاحتكار فان زيادة أرباح المحتكر سيكون لها نفس آثار سعر الفائدة - ولهذا يرتبط تحريم الربا فى الاسلام بتحريم الاحتكار

الطلب تبد وضئيلة ، كما أن الأسباب التي تساعد على نشوء احتكار عنصر العمل
لن تكون موجودة كما سنرى .

ثالثا : — يستطيع صاحب المال في نظام المشاركة والمضاربة أن يحصل على العائد
العادل الذي يتكافأ مع المساهمة الفعلية التي أداها ماله في العملية الانتاجية
وهذا يساعد على أمرين .

أولهما : تشجيع المدخرين للدخول في مخاطر الاستثمار من ثم القضاء على
الروح السلبية التي يحدثها نظام سعر الفائدة ، كما يساعد على أن
تكون معظم الأموال في دائرة الفعالية .

وثانيهما : عدالة توزيع الناتج ، وهذه تساهم في عدم تركز الثروة عند فئة قليلة من
المجتمع مما يعرض الاستثمار للتقلب من فترة لأخرى .

المبحث الثاني

استبعاد آثار الاحتكار على المستوى العام

للأسعار في الاقتصاد الإسلامي

المبحث الثاني

استبعاد آثار الاحتكار على المستوى العام للأسعار

رأينا عند بحث أسباب التغيرات في قيمة النقود ، في الاقتصاديات الربوية أن الاحتكار في سوق السلع والعمل يمثلان سببين أساسيين من الأسباب التي تنشأ عنها التقلبات في المستوى العام للأسعار وما يتبعها من تغيرات في قيمة الوحدة من النقد.

وفي سبيلنا لمعرفة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى تغير قيمة النقود في الاقتصاد الاسلامي علينا أن نستبعد من تحليلنا الآثار التي يمارسها الاحتكار على المستوى العام للأسعار، نظرا لورود النهي من النبي صلوات الله وسلامه عليه عن الاحتكار ، وذلك في أحاديث متعددة منها ما رواه سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يحتكر إلا خاطيء) وفي رواية: (من احتكر فهو خاطيء)^(١) . وما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، (الجالب مرزوق والمحتكر ملعون)^(٢) . وما روى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من احتكر حكرة يريد أن يغلب بها على المسلمين فهو خاطيء) وفي رواية الحاكم (وقد برئت منه ذمة الله)^(٣)

على أن فقهاء المسلمين لم يتفقوا على معنى واحد للاحتكار المنهى عنه فـ على الأحاديث السابقة ، واختلفوا تبعا لذلك حول عدد من القضايا المتعلقة به ، على أن

(١) أخرجه مسلم ، انظر صحيح مسلم ، كتاب المساقاة ، باب تحريم الاحتكار في الأقوات حديث (١٣٠٠-٠٢٩) ج ٣ / ١٢٢٧-١٢٢٨ ؛ وأخرجه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، كتاب البيوع ، ٢٧١ / ٣ ؛ وأخرجه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ج ٢ / ٧٢٨ . ولفظ الامام مسلم (من احتكر فهو خاطيء)

(٢) أخرجه ابن ماجه ، انظر سنن ابن ماجه ٢ / ٧٢٨ ؛ وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠ / ٦ وقال (تفرد به على بن سالم عن علي بن زيد ، وقال البخاري عنه لا يتابع في حديثه)

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، انظر السنن الكبرى للبيهقي ٣٠ / ٦ ؛ وأخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين انظر المستدرک ١٢ / ٢ ؛ وأخرجه الشوكاني في نيل الأوطار انظر نيل الأوطار ٣٦ / ٥ (وقال وفي إسناد أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق)

الذى يهمننا بيانه هو مفهوم الاحتكار المنهـى عنه ، إنـ المعروف أن الاحتكار فى الدراسات الاقتصادية الحديثة ينصرف إلى الحالة التى يوجد فيها بائع واحد أو مشتر واحد أو مجموعة من البائعين أو المشترين هى المنتج الوحيد الذى يتمتع بمزايا عن البائعين الآخرين تمكنه من منعهم أو تثبيط همتهم من الدخول فى صناعته وإنتاج سلع مماثلة أو قريبة الشبه جداً منها . (١)

وعلى ضوء هذا فسنبين مفهوم الاحتكار المحرم فى الشريعة الإسلامية ، فى كل من سوقى السلع والعمل والأثر الذى يترتب على ذلك بالنسبة للمستوى العام للأسعار

أولاً : الاحتكار فى سوق السلع :-

اختلف الفقهاء فى المراد بالاحتكار فى سوق السلع إلى ثلاثة أقوال :

القول الاول :

وبه قال الحنابلة وهو أن الاحتكار المحرم فى الشريعة الإسلامية إنما يتعلق فقط بأقوات الآدميين التى تعم الحاجة إليها ، ويخرج بذلك كل ما لا يتخذ قوتاً كالأدام والعسل والزيت والثياب والآلات الإنتاجية وغيرها (٢) . ويشترط لجريان الاحتكار فى هذه السلع شرطان :

الأول : أن تشتري . . . فلو جلب السلعة من منطقة أخرى فليس بمحتكر ، وكذا ما لو أنتج سلعة بنفسه وهو ما يعبر عنه بحاجس غلة أرضه أو ضيعته (٣)

(١) انظر د . سامى خليل ، النظرية الاقتصادية ، تحديد أسعار السلع والخدمات

المطبعة العصرية الكويت ١٩٧١ ص ٣٨٣

(٢) انظر ابن قدامة ، المغنى ٢٨٣/٤ ، وانظر الشرح الكبير على المقنع ٤٧/٤ ؛

وانظر الإنصاف للمرداوى الحنبلى ٣٣٨/٤

(٣) انظر المراجع السابقة مباشرة نفس الصفحات

الثانى : أن يترتب على شراء المحتكر لهذه السلع ضيق وحرَج على الناس وذلك يكون :

إما فى البلدان قليلة الانتاج وقد مثلوا لذلك قد يما بمكة والمدينة والشفور .
أو أن يكون ذلك عن طريق شراء المحتكرين للسلع المستوردة ، الأمر الذى يمكنهم
من فرض الأسعار الغالية عليها مما يضيق بأهل البلد (١)

القول الثانى :

وبه قال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيبانى من الحنفية وهو قول الشافعية
وهو أن الاحتكار المحرم إنما يجرى فقط فى أقوات الآدميين والبهائم ، ويخرج ما
عداهما من سلع . يقول البايرتى (الاحتكار افتعال من حكر أى حبس ، والمراد به
حبس الأقوات متربصا للغلاء)^(٢) ويقول الشرنبلالى (والاحتكار حبس طعام للغلاء ،
افتعال من حكر إذا ظلم ونقص بالشئ إذا استبد به وحبسه عن غيره . وتقييد بقوت
البشر والبهائم قول أبو حنيفة ومحمد وعليه الفتوى)^(٣)

ويقول الشيرازى من الشافعية الاحتكار هو : (ابتياع الأقوات وقت الغلاء
وامساكها ليزداد ثمنها ، أما إذا ابتاع وقت الرخص أو جاءه من ضعفته طعام فأمسكه
إذا غلا فلا يحرم)^(٤) ويقول ابن حجر الهيئى (ومن المنهى عنه أيضا احتكار القوت بأن
يشتره وقت الغلاء - والعبرة فيه بالعرف - لبيعه بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ ومتى
اختلف شرط من ذلك فلا إثم) (٥)

(١) ابن قدامة ، المغنى ٢٨٣/٤ ؛ وانظر الشرح الكبير على المقنع ٤٧/٤

(٢) شرح العناية على الهداية ، مطبوع مع شرح فتح القدير ٤٩١/٨

(٣) غنية نوى الأحكام فى بغية درر الحكام ، طبعة ١٣٣٠ هـ ، ج ١/ص ٣٢١

(٤) الشيرازى ، المذهب فى فقه الامام الشافعى ، عيسى البابى الحلبي وشركاه ٢٩٢/١

(٥) ابن حجر الهيئى ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، مطبوع بهامش حواشى التحفة

للشيخين عبد الحميد الشروانى ، واحمد بن قاسم العبادى ، المكتبة التجارية

الكبرى ، مصطفى احمد ٣١٧/٤

ويتضح أن الاحتكار وفقا لأصحاب هذا القول إنما هو:

١- شراء أقوات الآداميين والبهائم ويخرج بذلك المنتج والمستورد (أى المجلوب)

٢- أن يُتربص بهذا الشراء غلاء الأسعار (١)

ويستدل أصحاب القولين الأول والثاني رغم الاختلاف الطفيف بينهما بما يلي :

أولا :

الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والتي تخصص الاحتكار بالطعام ، من ذلك ما رواه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه) (٢) ومن ذلك ما روى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (. . . من احتكر طعاما أربعين يوما فقد برئ من الله تعالى وبرئ الله تعالى منه ، وأيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تعالى) (٣)

ثانيا : كما استدلوا أيضا بما ثبت عن معمر بن عبد الله وسعيد ابن المسيب - وهما راويا حديث الاحتكار أنهما كسانا يحتكران الزيت ، وذلك يعنى أنهما حملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه ، قال ابن عبد البر وآخرون : أنهما كانا يحتكران الزيت وحملوا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء . (٤)

(١) انظر بدائع الصنائع ٥ / ١٢٩ ، تبیین الحقائق ٦ / ٢٨ ؛ حاشية ابن عابدین ٦ / ٣٩٨ ؛

وانظر مغنى المحتاج ٢ / ٣٨ ؛ المذهب ١ / ٢٩٢ ؛ نهاية المحتاج ٣ / ٥٥٧

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين انظر المستدرک ٢ / ١٢ ؛ وأخرجه

الشوكاني في نیل الأوطار انظر نیل الأوطار ٥ / ٣٣٦ وقال : (وفى إسناده أصبغ

بن زید وكثير بن مرة . الأول مختلف فيه والثاني قال ابن حزم مجهول).

(٣) أخرجه احمد في مسنده ، انظر المسند طبعة المكتب الإسلامى ، ودار صادر بيروت

٣٣ / ٢

(٤) انظر الصنعانى ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، مصطفى البابى الحلبي وأولاده

بمصر ، ط ٤ ، ١٩٦٠ م ، ج ٣ / ٢٥ - ٢٦ ، وانظر ابن قدامة المغنى

٢٨٣ / ٤

ثالثاً: أن احتكار الأقوات والعلف يترتب عليهما ضرر معهود إن بهما قوام الأبدان، أما ما عداهما فإن الضرر فيه غير متحقق ، فدل ذلك أن الاحتكار المحرم إنما هو فـسـى الأقوات والعلف (١)

كما استدلوا على عدم اعتبار المنتج (حابس غلة ضيعته) والمستورد (الجالب) من المحتكرين بما يلي :

١- أن حابس غلة ضيعته كالجالب ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
(الجالب مرزوق والمحتكر ملعون) (٢)

٢- أن غلته حق خاص به لم يتعلق به حق العامة

٣- أما الجالب فإن دلالة الحديث تشير إلى عدم اعتباره من المحتكرين بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قابل بينه وبين المحتكر ، فدعا له بالرزق ، ودعا للمحتكر باللعنة (٣)

٤- أن الاحتكار المحرم إنما يكون بحبس السلع المشتراة من داخل البلد نظراً لتعلق حق العامة بها . فيكون من احتكرها ظالماً ، لمنعهم حقهم فيها . أما الجالب فلم يتعلق للعامة بما جلب ، فلا يتحقق من ذلك الظلم (٤) . فيدل ذلك على أن الاحتكار إنما يتحقق في السلع المشتراة داخل مصر (البلد - الإقليم) دون سواها وتخرج بذلك السلع المجلوبة .

(١) انظر تبين الحقائق ٤٧/٦ ، وانظر بدائع الصنائع ١٢٩/٥ ؛ وانظر المذهب

٢٩٢/١

(٢) انظر المذهب ٢٩٢/١

(٣) بدائع الصنائع ١٢٩/٥ ؛ تبين الحقائق ٢٨/٦

(٤) انظر بدائع الصنائع ١٢٩/٥ ؛ المفسني ٢٨٣/٤ ؛ الشرح الكبير ٤٧/٤

هـ - واستدلوا أخيراً بأن الاسلام قد منح حرية التصرف للمالك فيما يملك وكل تقييد ورد في هذا الحق إنما هو استثناء . والاستثناء يجب ألا يتوسع فيه ، فيقتصر الاحتكار على المشتري من داخل المصدرون المجلوب من خارجه . فكما أن الجالب حر في أن لا يجلب فكذا له أن لا يبيع . (١)

القول الثالث :

وهو قول المالكية^(٢) وإمام أبي يوسف^(٣) والشوكاني^(٤) وهو أن الاحتكار يجري في كل شيء من الطعام وغيره مما يضر حبسه بعامة المجتمع .
أما المالكية فقد روى سحنون عن ابن القاسم قال : سمعت مالكا يقول : (الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء . والصوف وكل ما أضر بالسوق . (قال) والعصفر والسمن والعسل وكل شيء . قال مالك يمنع مــــمن يحتكره كما يمنع من الحب . (قال) فإن كان ذلك لا يضر بالسوق قال مالك : فلا بأس بذلك . (٥)

كما روى عن القاضي أبي يوسف قوله (كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة)^(٦) فلا احتكار عند أبي يوسف لا يرتبط بنوع السلع المحتكرة وإنما هو سلوك معين يترتب عليه ضرر معين يصيب المجتمع .

(١) تبين الحقائق ٢٨/٦

(٢) انظر المنتقى شرح الموطأ ١٦/٥

(٣) انظر بدائع الصنائع ٢٩/٥ ، وانظر حاشية ابن عابد ٣٩٨/٦

(٤) انظر نيل الأوطار ٣٣٧/٥

(٥) المدونة الكبرى ٤/٩١

(٦) غنية ذوي الأحكام في بغية ذوي الأحكام ٣٢١/١

ويقول الشوكاني في نيل الأوطار (والحاصل أن العلة إذا كانت هي الاضرار
بالمسلمين لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضر بهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لأنهم
يتضررون بالجميع) (١)

وعليه فإن أصحاب هذا القول إنما يربطون الاحتكار بعلمته وهي الضرر اللاحق
بالعامة فحيث يتحقق الضرر، يجري الاحتكار، لأن الحكم يدور مع العلة وجودا
وعدمًا . والضرر كما يتحقق في الأقوات يتحقق فيما عداها .

يقول الصنعاني في سبل السلام في الرد على من استدل بالأحاديث المقيدة
بالطعام (ولا يخفى أن الأحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة
بالطعام ، وما كان من الأحاديث على هذا الأسلوب فإنه عند الجمهور لا يقيد فيه
المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما . بل يبقى المطلق على إطلاقه وهذا يقتضي
أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقا ، لا يقيد بالقوتين إلا على رأي أبى ثور
وقد رده أئمة الأصول . وكان الجمهور خصوه بالقوتين نظرا إلى الحكمة المناسبة للتحريم
وهي دفع ضرر عامة الناس ، والأغلب في دفع الضرر عن العامة إنما يكون في القوتين ،
فقيدوا الإطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بمذهب الصحابي الراوي . فقد
أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب أنه كان يحتكر ، فقيل له : فإنك تحتكر . فقال :
(لأن معمرا راوى الحديث كان يحتكر) . قال ابن عبد البر : (كانا يحتكران الزيت) . وهذا
ظاهر أن سعيدا قيد الإطلاق بعمل الراوي . وأما معمرا فلا يعلم بم قيده ولعل
بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجمهور) (٢)

ويقول الشوكاني في الرد على أصحاب القولين الأول والثاني الذين قيدوا جريان
الاحتكار بالقوتين : (.... وظاهر أحاديث الباب أن الاحتكار محرم من غير فرق بين

(١) نيل الأوطار ، ٢٣٨/٥

(٢) الصنعاني ، سبل السلام شرح بلوغ المرام ، المرجع السابق ٢٥/٣ - ٢٦

قوت الآدمي والدواب وبين غيره ، والتصريح بلفظ الطعام في بعض الروايات لا يصلح لتقييد بقية الروايات المطلقة ، بل هو من التخصيص على فرد من الأفراد التي يطلق عليها المطلق ، وذلك لأن نفي الحكم من غير الطعام إنما هو لمفهوم اللقب ، وهو غير معمول به عند الجمهور . وما كان كذلك لا يصلح للتقييد على ما تقرر في الأصول (١)

وفي نظري أن ما قال به هؤلاء هو الصواب ، وذلك لأن الحكمة في تحريم الاحتكار كما يقول العلماء هي دفع الضرر عن عامة الناس (٢) . والضرر كما يتحقق في السلع الغذائية ، يتحقق فيما عداها مما يحتاجه الناس في حياتهم اليومية . من ملابس ومسكن وآلات إنتاج وغيرها . وقد ثبت في العصر الحاضر صحة ما ذهب إليه أصحاب هذا القول ذلك أن احتكار سلعة كالوقود مثلا لا يقل ضررا من احتكار الأقوات أو غيرها .

ولعلنا نلاحظ أن مفهوم الاحتكار في الإسلام يختلف عن مفهوم الاحتكار المتعارف عليه في الدراسات الاقتصادية ، ذلك أن الانفراد بالإنتاج ليس شرطا من شروط الاحتكار في الإسلام . فالانفراد لا يعد وأن يكون مسألة شكلية بينما المهم هو الممارسة للسياسة السعيرية . ففي بعض الحالات قد يكون من الأفضل للمجتمع أن يوكل الإنتاج لمؤسسة واحدة فقط إذا كانت السوق لا تحتل التجزئة ، أو أن الحالة التكنولوجية تمنح المؤسسات الكبيرة وفورات الإنتاج الكبيرة أو أن طبيعة السلعة تقتضي استمرارها كالكهرباء ولا تحتل السوق أية هزة أو انقطاع بسبب المنافسة (٣) وفي هذه

(١) نيل الاوطار ٣٣٧/٥

(٢) انظر النووي ، شرح صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت لبنان ج ١ ص ٤٣

(٣) بتصرف انظر د . محمد احمد صقر ، الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومراكز ، دار

الحالات ومثيلاتها قد يكون من مصلحة المجتمع أن تنفرد مؤسسة واحدة بالإنتاج ، طالما أن ذلك يحقق مصلحة المجتمع في الحصول على السلعة بأسعار أرخص وبصفة مستمرة . وبذلك يكون الاحتكار المحرم هو الذي يترتب عليه تأثير فعلى على الحياة الاقتصادية وضرر على الخاصة والعامة ، ومن صور ذلك : التحكم في الإنتاج بطريقة تمنع دخول المؤسسات الأخرى ، أو اتباع السياسات السعرية المعروفة التى تشبط همة كل من يحاول الدخول إلى سوق المحتكر . أو تلحق به خسارة تضطره إلى الخروج من القطاع لإنتاج المعين .

والجدير بالذكر أن فقهاء المالكية رغم أنهم من الموسعين لمفهوم الاحتكار إلا أنهم لم يعتبروا المستورد والمنتج أو (حابس) غلة ضيعته (ضمن المتحكرين) (١) غير أن القاضى أبا يوسف قد ذهب فى رواية عنه إلى كراهية حبس السلع المستوردة من الأقاليم المتاخمة والتى يعتمد البلد فى غذاة عليها ، واعتبر ذلك من قبيل الاحتكار نظرا لوجود العلة وهى الضرر (٢) وإلى هذا ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية (٣) .

وفى الواقع يعتبر الفقهاء السابقون معذورون فيما ذهبوا إليه من عدم التضييق على المستوردين وعلى المنتجين ، وذلك لأن نمط الحياة الذى كان سائدا يشير إلى أن فى ذلك مراعاة لمصلحة المجتمع ، حيث إن التضييق على المستوردين فى ذلك الوقت من شأنه أن يصرفهم عن جلب تلك السلع نظرا للمشاق والمخاطر الكبيرة التى يتحملونها فى سبيل جلب السلع .

(١) انظر المنتقى شرح الموطأ ١٥/٥ - ١٦

(٢) انظر تبين الحقائق ٢٨/٦ ؛ وانظر بدائع الصنائع ١٢٩/٥

(٣) الانصاف ٣٣٩/٤

أما في العصر الحاضر فإن نطاق التجارة الخارجية قد اتسع بحيث أصبح يشمل غالبية السلع التي يستهلكها المجتمع ، كما أن تطور سبل المواصلات قد يسر كثيرا من تلك المشاق التي كان يتكبد ها الجلاب . وبذلك نرى ترجيح ما ذهب اليه كل من القاضي أبي يوسف وشيخ الاسلام ابن تيمية ، من ضرورة اعتبار^{حبس} السلع المستوردة ضمن نطاق الاحتكار المحرم في الشريعة الإسلامية .

أما حابس غلة ضيعته أو المنتج ، فإن عدم اعتباره ضمن المحتكرين ربما يفسر نظام الإنتاج في القرون الماضية ، حيث كان إنتاج السلع الزراعية والصناعية عبارة عن وحدات إنتاجية صغيرة ، لا تتعدى حدود الاستهلاك الذاتي ، ولهذا فإن حبس إنتاج الضيعة يدخل في نطاق إلاد خارجي ومع ذلك فقد استظهر ابن عابدين أنه يدخل في نطاق المحتكرين خاصة إذا قصد من الحبس إغلاء الأسعار والتضييق على الناس مع خلو السوق من السلعة المعينة . (١) فما بالنأ الآن وقد تركز الاحتكار بصفة أساسية في نطاق الإنتاج ، أي أن الاحتكار في العصر الحديث ينبع بصفة أساسية من المنتجين ، وليس من الموزعين ، وأن الاضطرابات الاقتصادية تنشأ في العصر الحاضر من تركيز الإنتاج الاحتكاري مع ممارسة الأساليب الاحتكارية المضرة بمقتضيات الاستقرار ومصلحة المجتمع .

وعلى ذلك يمكن القول أن الاحتكار الذي نهت عنه الشريعة الإسلامية في سوق السلع إنما هو : التصرف المضر بمصلحة المجتمع الناشئ عن التحكم في السلع انتاجا أو توزيعا .

(١) انظر حاشية ابن عابدين ٣٩٨/٦

سلطات الدولة في معالجة الاحتكار :

لقد حرص الاسلام على تنقية النشاط الاقتصادي من كل ما يشوبه من اختلالات سلوكية تزعزع الاستقرار وتضر بمصلحة المجتمع، ولذلك فقد فرض الاسلام العديد من الوسائل العلاجية عن طريق منعه لعدد من الروافد التي تفضي إلى الاحتكار وتساعد على استمراره. ومن تلك الوسائل العلاجية النهي عن بيع الحاضر للبائدين. فقد روى جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (لا يبيع حاضر لباد ودعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض) (١) وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنه قال: (نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيع حاضر لباد) (٢)

فبيع الحاضر للبائدين من الصور التي تعمل على الإخلال بحرية تلاقي عوامل العرض والطلب، وذلك لأن صورة بيع الحاضر للبائدين كما ذكرها الفقهاء هي أن يأتي غريب إلى السوق في المدينة ويود عرض سلعته ويبيعها بالسعر الجارى فيتدخل من أهل المدينة رجل ويعرض عليه أن يبقى سلعته عنده يبيعها تدريجياً بأسعار أعلى (٣)، وقد يكون ذلك نظير أجر يقدم إليه. وهو يشير إليه ما رواه البخارى عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد) قال طاووس فقلت لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد؟ قال لا يكون له سمسار (٤)

ومن الروافد التي تفدى الاحتكار وعالجها الإسلام، ظاهراً تلقى الركبان والجلب (أى المستوردين) فقد ورد عن النبي (صلى الله عليه وسلم) عدد من الأحاديث التي

(١) أخرجه مسلم في صحيحه انظر صحيح مسلم كتاب البيوع، ج ٣ / ١١٥٧

(٢) أخرجه البخارى في كتاب البيوع، انظر صحيح البخارى ج ٣ / ٢٧؛ ورواه مسلم عن أبي هريرة بلفظ (لا يبيع حاضر لباد). انظر صحيح مسلم، كتاب البيوع ج ٣ / ١١٥٧

(٣) انظر نهاية المحتاج ج ٣ / ٤٦٤؛ وانظر المغنى ج ٤ / ٢٧٩

(٤) أخرجه البخارى في صحيحه، انظر صحيح البخارى، كتاب البيوع ج ٣ / ٢٧؛ وأخرجه مسلم، انظر صحيح مسلم، كتاب البيوع، ج ٣ / ١١٥٧. واللفظ للبخارى

تنهى عن ذلك منها ما رواه ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لا يبيع بعضكم على بيع بعض ولا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق.)^(١) وما رواه البخارى ومسلم من حديث ابن عباس الذى سبقت الإشارة إليه (لا تلقوا الركبان)^(٢) . وذلك أن تلقى الركبان قبل دخولهم إلى السوق قد يؤدى إلى الحاق الضرر بهم حيث إنهم لا يعرفون حقيقة السعر فى السوق ، وبذلك يكون النهى لازالة الضرر عنهم وصيانتهم عن الخديعة . كما قد تلقى الركبان وجالبي السلع والشراء منهم ، عدم عرض هذه المنتجات الداخلة إلى السوق ، فيترتب على ذلك التدخل نقص عرض المنتجات فترتفع الأسعار فيتضرر المستهلكون ويستفيد من تلقى الجلب والركبان .

فهذه الاجراءات وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره ، تمثل فى الواقع النواة الأولى لأن تكون السوق الإسلامية سوقا تنافسية يتحدد فيها السعر طبقا لتلاقى عوامل العرض والطلب دون تدخل أو مواطأة من أحد للتأثير فى كيفية تكون الأسعار ، وبذلك يتجنب الاقتصاد الإسلامى واحدا من أهم الأسباب ، المنشئة لتقلبات الأسعار وما يتبعها من تغيرات فى قيمة النقود .

على أننا نجد أن الاسلام قد الحق التوجيه السلوكى الخاص بتحريم الاحتكار وتقليص روافده . فى سوق السلع ، بمنح ولى الأمر سلطات واسعة فى تنفيذ هذا التوجيه النبوى الكريم . ونجد فى هذا الصدد عددا من الوسائل العلاجية التى أبيحت لولى الأمر لاستخدامها للقضاء على الاحتكار وآثاره منها ما يلى :

أولا : اجبار المحتكر على عرض سلعته للبيع وعدم حجبها عن السوق طالما أن هناك

(١) أخرجه البخارى انظر صحيح البخارى كتاب البيوع ج٣ / ٢٧ وروى مسلم الجزء

الأخير من الحديث فى كتاب البيوع ج٣ / ١١٥٦

(٢) انظر الحاشية (٤) فى الصفحة السابقة

حاجة لها^(١) ويمكن أن يقاس عليه في العصر الحديث سلطة ولي الأمر في توجيه المنتجين لرفع طاقة مصانعهم الى الدرجة القصوى وذلك لتحقيق مصلحة المجتمع .

ثانيا : استيلاء ولي الأمر على السلع المحتكرة وتوزيعها على المحتاجين لها — مع إلزامهم بشمن المثل ، وذلك عند ارتفاع درجة الاضطراب الذي قد يؤدي إلى الهلاك أو الضيق والحر . (٢)

ثالثا : إذا لم يلتزم المحتكر بالأسعار الجارية ، ورفع الأمر في ذلك إلى ولي الأمر فلولى الأمر أن يقدم له العظة والنصح حتى يرجع للأسعار الجارية ، فإن أبى جاز لولى الأمر تعزيره (٣) طبقا لما يراه محققا للعدالة ودافعا للضرر عن المسلمين

رابعا : إذا لم تحقق الاجراءات السابقة نتائج في كبح جماح المحتكرين فلولى الأمر اللجوء إلى تسعير السلع على ما يرى بعض الفقهاء (٤)

(١) انظر الانصاف للمرداوى ٤ / ٣٣٩ ، وانظر الطرق الحكيمة ص ٢٣٨ ، الحسبة لابن تيمية ص ١٧ و ص ٣٥ ، وانظر نهاية المحتاج ٤٥٦ / ٣ ، وانظر مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ، للحطاب ٤ / ٢٢٧ ، أما فقهاء الحنفية فلمهم قولين : الاول : وهو قول أبي حنيفة لا يجبر المحتكر على البيع . والثاني : للامام محمد وأبي يوسف ويريان أن المحتكر يجبر على البيع . انظر تبين الحقائق ٦ / ٢٨ ، وانظر حاشية ابن عابدين ٥ / ٣٥٢

(٢) انظر بدائع الصنائع ٥ / ١٢٩ ، الانصاف ٤ / ٣٣٩ ، المنتقى شرح الموطأ ٥ / ١٧ ، نهاية المحتاج ٣ / ٤٥٦

(٣) انظر الشرنبلالي ، غنية ذوى الأحكام في بغية درر الأحكام ج ١ / ٣٢٢

(٤) عن دراسة مفصلة لدى سلطة ولي الأمر في التسعير ، انظر ابن القيم الطبرق الحكيمة ص ٢٢٣ وما بعدها ، وانظر ابن تيمية الحسبة في الإسلام ، ومن المراجع الحديثة انظر د . عبد السلام داود العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية القسم الثاني ص ٣٠١ - ٣١٥ ، وأيضا انظر قحطان عبد الرحمن الدوري الاحتكار وآثاره في الشريعة الإسلامية ، مطبعة الامة بغداد ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م ، ص ١٥٥ وما بعدها .

ثانيا : الاحتكار في سوق العمل :-

لا تقل أهمية الاحتكار في سوق العمل - في إحداث التقلبات الاقتصادية - عن الاحتكار الناشئ في سوق السلع ، فلقد رأينا في الفصل السابق كيف تولد احتكار العمل في الاقتصاديات الرأسمالية الربوية بحيث أصبح يمارس تأثيرا مستقلا في إحداث التقلبات الاقتصادية ، وذلك لما يترتب على احتكار عنصر العمل من زيادة في تكاليف الانتاج والتي يشكل عنصر العمل أهم جزء فيها . وأوضحنا أيضا أن هناك نظريات حديثة تنسب ظاهرة (التضخم) أو الارتفاع المستمر في الأسعار في العصر الحديث إلى زيادة التكاليف ، وتلك النظريات هي نظريات (تضخم النفقة) .

أما في الاسلام فلقد أعطت أحكام الشريعة عناية خاصة للعمال ، ويدل على ذلك الأحاديث النبوية الكثيرة التي تشير إلى النهي عن ظلمهم وتأمر بإعطائهم حقوقهم كاملة غير منقوصة ، من ذلك ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قال تعالى : ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ، رجل أعطى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه ، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره)^(١) ومن ذلك أيضا ما رواه ابن ماجة عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه)^(٢)

ولقد بحث الفقهاء في أبواب الإجارة علاقة العامل برب العمل ، وبينوا حقوق العامل والتزاماته والصور التي يكون عليها الأجر ، ووضعوا القاعدة في علاقة العامل برب العمل أنها تقوم على التراضي لقوله تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)^(٣) . وتعني هذه القاعدة أن الأجر في النظام الاقتصادي الاسلامي مبدئيا يتحدد تبعا

(١) أخرجه البخاري في نظر صحيح البخاري ، كتاب الإجارة ، وكتاب البيوع ٣ / ص ٤١

وص ٥٠ على التوالي ، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الرهون ، انظر سنن ابن

ماجة ٨١٦ / ٢

(٢) أخرجه ابن ماجة ، انظر سنن ابن ماجة ، كتاب الرهون ٨١٧ / ٢

(٣) سورة النساء آية ٢٩

لظروف العرض والطلب ، ومن ثم فلا يحق للدولة التدخل ، إلا لتوفير الجو الصالح لتلاقى عاملى العرض والطلب .

ولم يناقش الفقهاء قد يما الاحتكار فى عنصر العمل مثل مناقشتهم لقضية احتكار السلع ، والسبب فى ذلك كما يرى ابن القيم إنما يعود ، الى بساطة الحياة فى العصور الإسلامية الأولى ، الأمر الذى نتج عنه عدم الحاجة الى سن التشريعات حول قضية الامتناع عن العمل وغيرها من القضايا التى برزت بشكل واضح فى العصور التالية وفى العصر الحديث على الخصوص . يقول ابن القيم موضحاً عدم وجود حديث عن النبى صلى الله عليه وسلم يجيز تسعير الأعمال (١) ، وإنما لم يقع التسعير فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم بالمدينة ، لأنهم لم يكن عندهم من يطهى بأجر ويخبز بكراً ولا من يبيع طحيناً وخبزاً ، بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه فى بيوتهم وكان من قدم بالحب لا يتلقاه أحد بل يشتريه الناس من الجلابين (١)

ولقد بحث شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية المنهج الذى تتحدد به الأجور فى النظام الاقتصادى الإسلامى ، وحددا أن الأجور تتحدد بصفة عامة عن طريق العرض والطلب ، أى دون تدخل من ولى الأمر ، ودون أدنى تأثير من طرفى العقد . فإذا تحقق هذا فلا يحق لولى الأمر التدخل لتحديد الأجور ، أما عند ظهور البوارى الاحتكارية من قبل العمال ، فإن لولى الأمر التدخل من أجل المصلحة العامة (٢) ولأجل ذلك فقد قسما تدخل ولى الأمر فى مجال تسعير الأعمال الى قسمين :

القسم الاول : تسعير الأعمال نتيجة ارتفاعها بسبب ظروف العرض والطلب دون مواطأة من أحد ، أو كما يقول ابن القيم . . إما لقلة الشئ أو لكثرة

(١) ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكيمة فى السياسة الشرعية ، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، القاهرة (١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م) ص ٢٩٨

(٢) انظر تقى الدين أحمد بن تيمية الحسبة فى الإسلام ، قصى محب الدين الخطيب القاهرة ١٤٠٠ هـ ص ٢٤

الخلق . فهذا إلى الله . فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بفسير حق .^(١) وهذا النوع من التدخل هو ظلم وجور ولا يحق لولى الأمر اللجوء إليه .

القسم الثانى :

تدخل ولى الأمر للحد من ارتفاع الأجور لغير سبب ظروف العرض والطلب بل بسبب التواطؤ والاتفاق بين العمال . وهذا التدخل هو العدل والحق^(٢)

ويتضح من هذا التقسيم أمر فى غاية الأهمية ، وهو أن سلطة ولى الأمر ليست مطلقة للتدخل فى سوق العمل ، بل هى مرتبطة بتحقيق المصلحة العامة عن طريق القضاء على الاختلالات السلوكية التى قد تعترى النشاط الاقتصادى من فترة لأخرى دفعا للضرر لقوله صلى الله عليه وسلم (. . . لا ضرر ولا ضرار)^(٣)

ووفقا للحقوق والضمانات التى توفرها الدولة الإسلامية للعمال ، فإنه لا يجوز شرعا للعمال أن يمتنعوا عن العمل متى كانت هناك حاجة اجتماعية لأعمالهم ، ولولى الأمر الحق فى إجبار العاطلين القادرين على القيام بالأعمال التى تحتاج لها الأمة ولهم أجر الثل^(٤) أو ما يسمى اقتصاديا (بأجر الفرصة المضاعة)^(٥) يقول ابن القيم (فإذا احتاج الناس إلى صناعة طائفة كالزراعة والنساجين والبناء ، وغير ذلك ، فلولى الأمر أن يجبرهم بأجرة مثلهم ، فإنه لا تتم مصلحة الناس إلا بذلك)^(٦)

(١) الطرق الحكمية ، المرجع السابق ص ٢٨٦

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢٨٦ ، وانظر الحسبة فى الإسلام ، المرجع السابق ص ١١

(٣) أخرجه ابن ماجة عن عباد بن الصامت ، وعن ابن عباس ، انظر سنن ابن ماجة كتاب الأحكام ، ج ٢ ص ٧٨٤ ، وحديث عبادة (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ضرر ولا ضرار)

(٤) ابن تيمية ، الحسبة فى الإسلام ، المرجع السابق ص ١٤

(٥) انظر د . محمد أحمد صقر ، الاقتصاد الإسلامى مفاهيم ومركزات ، مرجع سابق

(٦) الطرق الحكمية ، المرجع السابق ص ٢٨٩

ويقول ابن تيمية في هذا الصدد : (إن بذل منافع الأبدان - أى العمل الجسمانى - يجب عند الحاجة ، كما يجب عند الحاجة تعليم العلم وافتاء الناس وأداء الشهادة والحكم بينهم بالمعروف والنهى عن المنكر والجهاد وغير ذلك من منافع الأبدان) ويستطرد ابن تيمية فيقول : (إن هذه الأعمال هى فرض على الكفاية متى لم يقم بها غير الإنسان ، صار هذا العمل واجبا يجبرهم ولى الأمر إذا امتنعوا عنه بعوض المثل ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعسّطوهم دون حقهم) (١)

ونخلص مما يقوله ابن تيمية وابن القيم إلى ما يلحق :

أولا : العمل فى منظور الإسلام جزء من عبادة المسلم ، فهو فرض من فروض الكفاية يتحول عند الحاجة إليه إلى فرض عين ، كالجهاد فى سبيل الله ، فهو فرض على الكفاية فإذا تركه الكل أصبح فرض على سائر القادرين عليه .

ثانيا : تتحدد الأجور مبدئيا وفقا لعاملى العرض والطلب ، ما لم يخل أحد طرفى العقد بهذه القاعدة عن طريق ممارسة الضغوط الاحتكارية

ثالثا : إذا مارس أحد الطرفين ضغوطا احتكارية ، فلولى الأمر التدخل لارساء أسس العدالة التى يراها كفيلة بتحقيق مصلحة الطرفين ومصلحة المجتمع الكلية .

رابعا : للعمال الحق فى المطالبة بأجور عادلة . إلا أنه ليس لهم الحق فى الامتناع عن العمل بما يضر بمصلحة المجتمع .

(١) الحسبة فى الإسلام ، المرجع السابق ، ص ١٤ وص ١٣ على التوالى

الخلاصة :

ونخلص مما تقدم إلى أن تحريم الاحتكار وتحريم الروافد التي تفضي إليه ، يساعد على تحقيق المنافسة الشريفة في السوق الإسلامية ، خاصة إذا علمنا أن هذا التحريم يقترن بكثير من التوجيهات النبوية التي تساعد على ضبط سلوك المنتجين كما تساعد على توفير المعلومات الصحيحة في السوق ومن تلك تحريم الغش والتزوير والخداع . . . الخ . كما حث الاسلام من جانب آخر على ضرورة تكاتف المسلمين وتعاونهم لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعداون) (١)

وتحقق المنافسة في السوق الإسلامية سيساعد على تجنب الاقتصاد الاسلامي ، ويلات الاختلالات التي تنشأ بسبب الاحتكار في سوقى العمل والسلع وتفضي إلى الازمات الدورية التي يشهدها النظام الاقتصادي الربوى ، مما يعنى أن الاقتصاد الاسلامي سيتجنب واحدا من أهم الأسباب التي تسود إلى تقلبات المستوى العام للأسعار وما يترتب على ذلك من تغيرات في قيمة النقود .

وسبق أن أوضحنا في البحث السابق أن تحريم الربا إذا لم يقترن بتحريم الاحتكار فسيتمكن المشاركون والمضاربون من التأثير على مستويات الأسعار عن طريق التحكم فى الانتاج وفقا للأسلوب الاحتكارى ، ولذلك فقد اقتضت حكمة التشريع أن يكون التكامل بين تحريم الربا وتحريم الاحتكار وسيلة لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادى ، ووسيلة لتجنب الازمات الدورية الانكماشية والتضخمية - التي يشهدها العالم من فترة لأخرى .

المبحث الرابع

ضوابط الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الاسلامي وأثرها في استقرار
المستوى العام للأسعار

تمهيد :

يشمل الإنفاق الاستهلاكي - أو الطلب الاستهلاكي - الجزء الأكبر من جملة الإنفاق القومي على السلع والخدمات ، وإن قد تصل نسبته الى ٨٠٪ من جملة الإنفاق القومي . والمحدد الأساسي لزيادة الإنفاق الاستهلاكي أو نقصانه هو الدخل . غير أنه قد تتداخل بعض العوامل التي تؤدي الى حدوث انحراف في هيكل الطلب الاستهلاكي مما يكون سببا من أسباب التقلبات في المستوى العام للأسعار كما اتضح لنا ذلك عند بحث أسباب التقلبات في قيمة النقود في النموذج الربوي .

ولأجل هذا فإننا سنتعرض إلى بعض ضوابط الطلب الاستهلاكي التي يقرها الإسلام وأثر ذلك على استقرار الأسعار ومن ثم استقرار قيمة النقود .

ضوابط الطلب الاستهلاكي النوعية:

تصنف السلع والخدمات في النظام الاسلامي الى صنفين متفايرين :

الصنف الاول هو مجموعة السلع الحلال وهي السلع التي أباح الله سبحانه وتعالى استهلاكها وتسمى الطيبات . أما الصنف الثاني : هو مجموعة السلع والخدمات الحرام وهي التي حرم الله سبحانه وتعالى استهلاكها وتسمى الخبائث .

يقول الحق عز وجل (الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا

عندهم في التوراة والأنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات

ويحرم عليهم الخبائث) (١)

والمقصود بالطيبات السلع والخدمات النافعة للإنسان والمشروعة تناول في الإسلام قال تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجواهر مكلبين تعلموهن مما علمكم الله فكلوا مما أمسكن عليكم واذكروا اسم الله عليه واتقوا الله إن الله سريع الحساب) (١)

يقول القرطبي في تفسير قوله تعالى (أحل لكم الطيبات) (وهو الحلال وكل حرام فليس بطيب . وقيل ما لذه آكله وشاربه ولم يكن عليه فيه ضرر في الدنيا ولا في الآخرة) (٢)

أما الخبائث فهي السلع والخدمات الضارة بصحة الإنسان أو غير المشروعة في الإسلام يقول تعالى (ويحرم عليهم الخبائث) (٣) وهي تشمل كل السلع التي حرمها الشرع والمتنذرات (٤) كالخمر والخنزير والدم ولحم الميتة وما ذبح على النصب وما يتعلق بها من الخدمات كالسميسر والزنا والرشوة إلى غير ذلك مما هو مفصل في كتب الفقه .

ومجموعة الطيبات التي أحل الله استهلاكها سبق أن أوضحنا أنه يمكن تقسيمها على ضوء تقسيم المصالح التي جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها وذلك إلى سلع ضرورية - تتوقف عليها حياة الأمة الإسلامية كالغذاء والكساء والمسكن ويضاف إليها السلع التي تحافظ على كيان المجتمع الإسلامي وتحافظ على استمرارية الدين الإسلامي وانتشاره كالأسلحة الضرورية لعملية الجهاد ومدارس تعليم القرآن . . . الخ .

(١) المائدة الآية ٤

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٥٦/٦

(٣) الأعراف الآية ١٥٢

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٣٠٠/٧

والمجموعة الثانية هي السلع الحاجية والتي يترتب على فقد ها ضيق ومشقة على المجتمع ويدخل في اطارها الحرف والصناعات المختلفة التي يرفع انتاجها الضيق والمشقة على المسلمين .

أما المجموعة الأخيرة فهي السلع التحسينية وهي التي تدخل البهجة على النفس وتشمل الهوايات البريئة التي تعطى البدن والعقل راحة مثل الزينة ورياض الأطفال والحدائق إلخ (١)

وبعد تقسيم السلع والخدمات إلى طبييات وخبائث وترتيب السلع والخدمات الطيبة وفقا لاهميتها النسبية ومدى ضرورتها لحفظ حياة الانسان أرفع الحرج والمشقة عنه أو تمتعه بالزيينات. تأتي الضوابط المحددة لسلوك المستهلكين ، وذلك لضمان تحقيق التوازن بين الغايات المادية والقيم الإسلامية ولضمان تحقيق أقصى منفعة لأفراد المجتمع ، وكذلك لتحقيق الاستقرار في دالة الاستهلاك . فمن المقرر في علم الاقتصاد أن الارتفاع أو الانخفاض المفاجيء في الميل للاستهلاك يؤثر في دالة الطلب الاستهلاكي (٢). بحيث تصبح زيادة أو نقصان الطلب الاستهلاكي أحد الأسباب التي تحدث التقلبات في الطلب الكلي فتحدث التقلبات في مستوى الاسعار ومن ثم في قيمة النقود

ولقد حددنا فيما سبق الضوابط النوعية التي تحصر السلع في مجموعات الطبييات التي أحلها الله سبحانه وتعالى وسنتعرض هنا إلى مجموعة من الضوابط الكمية التي توضح الضوابط الإسلامية في داخل اطار السلع المباحة .

(١) د . محمد أنس الزرقاء ، صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية سلوك المستهلك ، مرجع سابق ص ١٥٩ وما بعدها .

(٢) د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ٢ / ٤٤٨

ضوابط الاستهلاك الكمية :

نقصد بضوابط الاستهلاك الكمية ، مجموعة التوجيهات الإسلامية فيما يتعلق بسلوك المستهلك - فرد أو دولة - بحيث تمثل الإطار العام الذي يساعد على ترشيد الإنفاق الاستهلاكي لتحقيق أكبر منفعة شخصية أو اجتماعية وتشمل ما يلي :

أ- النهي على الإسراف والتقتير :

إن للطريقة التي ينفق الفرد أو المجتمع دخله بها ، أهمية خاصة في تحديد حجم الطلب الاستهلاكي في المجتمع . إن يتحدد على ضوءها ميل المجتمع للاستهلاك ، وهو يوضح النسبة من الدخل الكلي الموجهة للأغراض الاستهلاكية كما يتحدد على ضوءها أيضا ما يسمى (بالميل الحدي للاستهلاك) وهو عبارة عن النسبة من كل زيادة في الدخل الموجهة للأغراض الاستهلاكية ومن هنا نبعت أهمية ترشيد الإنفاق الاستهلاكي ، إن يمكن أن يكون ارتفاع ميل المجتمع للاستهلاك ليس نابعا من احتياجاته الحقيقية ، ولكن نتيجة لاسرافه في الإنفاق كما هو الحال في المجتمعات المعاصرة التي لا تحكمها قيم توجه سلوكها الاستهلاكي .

كما قد يتخذ أسلوب الإسراف والإفراط في الاستهلاك وسيلة لتحقيق رغبات اجتماعية معينة ، ففي المجتمعات الغربية مثلا أصبح الاستهلاك في ذاته قيمة اجتماعية كبرى ، وأصبح مركز الفرد الاجتماعي يقاس بنوعية السلع التي يستهلكها ، كما أصبح من مظاهر العصر الحديث الرغبة والحاجة إلى التغير المستمر فأصبحت السلع تهلك قبل انتهاء أعمارها الحقيقية .

ومن ناحية أخرى فإن التقتير وهو الإمساك عن الإنفاق في المباح ، وهو إن كان يمثل ظاهرة فردية إلا أن أهميتها قد تكون كبيرة إذا عرفنا أهمية كل فرد من أفراد المجتمع

وضرورة مساهمته في الوفاء باحتياجات الآخرين من أفراد أسرته ومن يعول . وبذلك فإن الإسلام قد نهى عن الإسراف والتقتير لأنهما يمثلان نمطين من أنماط التصرف غير السوى الذى يتنافى مع الفطرة البشرية السوية . يقول تعالى : (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) (١) ويقول عز من قائل : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا) (٢)

وعلى هذا فمنهج الإسلام فى الإنفاق قائم على التوسط كما قال تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) (٣) ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم (كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا فى غير إسراف ولا مخيلة) (٤)

ولا شك أن الإسراف يؤثر فى الميل المتوسط للاستهلاك بحيث يتجه معظم الدخل لاشباع الأغراض الاستهلاكية ، والتي يمكن للفرد أن يشبعها بطريقة أقل تكلفة إذا وضع فى اعتباره مبدأ الرشد الاقتصادى وتجرد من المؤثرات الاجتماعية . وزيادة الميل المتوسط للاستهلاك تؤثر فى الميل الحدى للاستهلاك بحيث تتجه معظم الزيادات الناتجة فى الدخل للأغراض الاستهلاكية وهو أمر يؤثر فى مقدرة المجتمع الإداخارية التى تمثل القناة الأولى لتمويل الاستثمار . وتكون النتيجة من ذلك ارتفاع طلب المجتمع الاستهلاكي مع عدم توفير المدخرات الكافية للعملية الاستثمارية فىكون حجم الطلب الكلى أكبر من مقدرة العرض الكلى فتحدث التقلبات فى مستوى الأسعار إذ يرتفع مستوى الأسعار فى هذه الحالة وتنخفض قيمة النقود .

(١) الفرقان الآية ٦٧

(٢) الإسراء الآية ٢٩

(٣) البقرة الآية ١٤٣

(٤) أخرجه البخارى فى كتاب اللباس ، صحيح البخارى ٣٣/٧

وإذا كان الإفراط في الاستهلاك محرماً ، فإن الإمساك والتقتير والبخل منهي

عنها أيضاً لأنها تشل منهاجاً يقوم على تكديس الثروة وعدم وضعها في أغراضها

الطبيعية كما أن هذه التصرفات تمنع صاحبها من الاستمتاع بالطيبات من الرزق وهي

ظواهر اختلالية تنصرباً لاقتصاد القومى مثلاً هي مضرّة بالفرد يقول ابن عابدين :

(والأكل والشرب بمقدار ما يدفع به الإنسان الهلاك عن نفسه ويتمكن من الصلاة

قائماً ومن الصوم فرض يشاب عليه . . . ولا يجوز الرياضة بتقليل الأكل حتى يضعف عن

أداء العبادات) (١)

والبخيل قد ينفق على نفسه ولكنه قد يمنع الانفاق على الآخرين ، لذلك أوجب الله

النفقات على الزوجة والأبناء والأقارب والضيف . . الخ وذلك من أجل التكافل

الاجتماعى بين أفراد الأمة الإسلامية من ناحية ، وتغذية الطلب الكلى للمجتمع بحيث

يصبح قادراً فى كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى على استيعاب طاقة العرض

الإنتاجية ، وتتنفى بذلك ظاهرة الكساد والانكماش التى ينتج عنها تكديس السلع

والخدمات بسبب عدم مقدرة الأفراد على الإنفاق فتتخفص مستويات الأسعار بدرجات

كبيرة كما حدث فى الأزمة العالمية الكبرى (١٩٢٩ - ١٩٣٣)

ب - تقييد استهلاك السلع الترفية والكمالية :

تدخل مجموعة السلع الترفية ضمن مجموعة السلع غير الضرورية لتقدم المجتمع ،

حيث إنها تشبع رغبة فئة معينة من المجتمع وهى فئة الأغنياء الذين تسمح دخولهم

باستهلاك هذه النوعيات من السلع كما أن هناك نوعيات معينة من السلع قد تؤثر على

بلوغ الأمة لغاياتها الإسلامية التى تنشد لها ومن أمثلة ذلك ما حرّمه الرسول صلى

الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن البراء بن عازب قال (أمرنا رسول الله صلى الله عليه

(١) حاشية ابن عابدين ٣٣٨/٦

وسلم بسبع ونهانا عن سبع . . . ونهانا عن خواتيم أو تختم بالذهب وعن شرب بالفضة وعن المياثر وعن القسي وعن لبس الحرير والاستبرق والديباج (١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لائناهم) (٢) والامة الاسلامية مجمعة على تحريم لبس الحرير والذهب على الرجال ولهذا فهذه السلع تصنف بالنسبة اليهم فى مجموعة السلع المحرمة . . . أما النساء فحلال لهن لبس الحرير والذهب كما جاء فى الحديث .

فهذه السلع تقع فى مجموعة السلع الترفية التى لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المسلم ورسالته الإصلاحية فى هذه الحياة ، ولا شك أن النص إذا اختص بتحريم سلعة معينة ، فإن للإمام أن يقيد استهلاك ما شابها من السلع إذا اقتضت ذلك مصلحة عموم المسلمين .

ويمكن أن نقول إن تحريم السلع الترفية المنصوص عليها كالذهب والحرير للرجال وتقيد استهلاك ما يماثلها فى العصر الحديث يحقق للمجتمع المسلم عدداً من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها مايلى :

أولاً : تحقيق قدر من التقارب فى السلوك الاستهلاكى بين الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة .

ثانياً : الابتعاد عن الإنغماس المادى الترفى غير المشروع دينياً وغير المبرر اقتصادياً
ثالثاً : ضمان عدم انحراف هيكل الطلب لدى الطبقات الغنية ، ولقد بينا أن انحراف

(١) أخرجه مسلم ، كتاب اللباس والزينة ، حديث ٢٠٦٩ ج٣/ ١٦٣٥ والمياثر جمع مثيرة ، قيل أنها وطاء كانت النساء يضعنه لازواجهن على السروج وكان مراكيب العجم ويكون من الحرير ويكون من الصوف وغيره ، وقيل أغشية للسروج . تتخذ من الحرير . وقيل هى السروج من الديباج . وقيل هى شىء كالفراش الصغىر تتخذ من الحرير تحشى بقطن أو صوف يجعلها الراكب على البعير تحته . انظر صحيح مسلم بشرح النووى ٣٣/ ١٤ . وأخرجه البخارى فى كتاب اللباس ، انظر صحيح البخارى ٥١/ ٧

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب اللباس ، انظر سنن الترمذى حديث رقم ١٧٢٠ ج٤/ ٢١٧ وقال فيه (هذا حديث حسن صحيح)

هيكل الطلب لدى هذه الطبقات أصبح يمارس ضغطا على هيكل الأسعار ويحدث التقلبات الاقتصادية وما يعقبها من تغيرات في قيمة النقود .

وفي مقابل السلع الترفية هناك مجموعة السلع الكمالية أو التحسينية التي أشرنا إليها عند بداية الحديث . وهذا النوع يمثل بلا شك في بعض مراحل النمو الاقتصادي أحد أسباب انحراف هيكل الطلب ، ولذلك فمن مقتضيات المصلحة العامة تنظيم إنتاج هذه السلع بحيث يتماشى مع مراحل النمو الاقتصادي . وبتعبير آخر يجب جعل إنتاج هذه السلع خاضعا للمراقبة والضبط وفقا لدواعي المصلحة العامة ، حتى يتم الوفاء بالاحتياجات الضرورية لجميع أفراد المجتمع (١)

وعلى ذلك فتنظيم الطلب الاستهلاكي وفقا للضوابط الشرعية ووفقا لترتيب الأولويات ، على النحو المتقدم يعتبر أحد ضمانات الاستقرار الاقتصادي في المجتمع الاسلامي كما يعتبر أحد أسباب استقرار مستوى الأسعار وقيمة الوحدة من النقد .

(ج) النهي عن التقليد والمحاكاة :

أوضحنا عند بحث أسباب التغيرات في قيمة النقود في النظم الربوية ، أن العصر الحديث تداخلت فيه عدة عوامل أصبحت تؤثر تأثيرا مباشرا على حرية قرار المستهلك واستقلاله وأهم هذه العوامل وسائل الإعلان والدعاية التي تسعى إلى إحداث رغبات جديدة للمستهلك كما تحاول أن تجبره اجتماعيا على تقليد ومحاكاة جيرانه وزملائه . ومن النظر لا مكاناته المادية .

(١) انظر د . محمد عبد المنعم عفر ، نحو النظرية الاقتصادية الاثمان والأسواق ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - ١٤٠١ - ١٩٨٠ م ص ١٤٠ وما بعدها .

وقد أجرى أحد الاقتصاديين دراسة في هذا الصدد وأثبت فيها أن استهلاك الفرد في العصر الحديث أصبح لا يتوقف على ذوقه وعلى ما يريد هو وإنما يتم ذلك القرار عن طريق التأثير المتبادل للأذواق . وهو ما أسماه بفكرة التداخل بين الأذواق (١)

وتعتبر وسائل الإعلان والدعاية أهم عامل في هذا المجال إذ أنها تمارس إغراءً مستمرًا على المستهلكين ، مع التركيز على نوعية معينة من طبقات المجتمع تنفذ من خلالها إلى ما عداها بحيث يصبح كل فرد من أفراد المجتمع يتطلع لبلوغ مكانة اجتماعية سامية ، فإن لم يستطع أن يحققها في الواقع فإنه يسعى في أن يتمثل نوعية حياة هذه الطبقات أو يحاكيها . ومن هنا انتشر استهلاك السلع الكمالية في أوساط الطبقات الوسطى والفقيرة بتأثير وسائل الإعلان خاصة في الدول المتخلفة حيث نجد أن بعضًا من أفرادها يموت جوعًا في حين أن الأسواق تكون مكتسبة بالسلع الترفيعة والكمالية . من أجل هذه الأضرار فإن الإسلام يضع من الضوابط والإجراءات ما هو كليل يمنع انحراف هيكل الطلب عند الأغنياء أولاً ، ثم إلغاء العوامل التي تؤدي إلى تقليد الفقراء لسلوك الأغنياء ، وذلك عن طريقين :

أولهما :

التوجيهات الدينية التي توجب التميز الإسلامي المرتبط باستعلاء الإيمان والملتزم بالقيم الإسلامية في العقيدة والسلوك بالنسبة للفرد والدولة على السواء ، من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا وإن ظلموا ظلمنا ولكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تفسدوا وإن أسوأها فلا تظلموا) (٢)

(١) ذلك هو الاقتصادى الأمريكى (دوزنبرى) ١٠ أفراد مؤيدى العزيمجيه ، دبيرالدين لمرى ، لتنية الاقتصادية ١٦٤ - ١٦٢

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب البر والصلة ، انظر الترمذى ٣٦٤ / ٤ وقال فيه (هذا

حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه)

وثانيهما :

الاسلوب العملى التطبيقي ، وذلك بمنع إنتاج السلع الترفية أو الكمالية أو استيرادها
عند اقتضاء المصلحة العامة ذلك^(١)، ومنع وسائل الإعلام أن تبشر الإعلان الكاذب عن
السلع ، لأن ذلك يدخل فى مفهوم الخديعة ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم
(من غشنا فليس منا) (٢)

ويجب ألا يفهم من هذا أن الاعلان محرم فى الشريعة الإسلامية . ذلك أن
الاعلان يمكن أن يكون وسيلة نافعة لترقية المنتجات ولتوضيح السلع للأفراد بحيث
يختارون منها ما هو أحسن ولكن الشئ المحرم هو الإعلان الكاذب ومدح السلع بما
ليس فيها ، والتأثير الدائم لأحداث الطلب الخادع والرغبات المزيفة لدى المستهلكين .
ويقترح أحد الاقتصاديين المسلمين فى هذا الصدد أن تكون مؤسسات الإعلان
فى النظام الإسلامى منظمة ومنسقة بحيث تصبح وسيلة نافعة ومفيدة لستراتيجية
الإنتاج . ويمكن أن يكون ذلك عن طريق تكوين مؤسسة إعلان مركزية لها فروع إقليمية ،
وتكون صياغة الإعلانات ونشرها من اختصاص هذه المؤسسة المركزية على أن تتضمن
الإعلانات كل المواصفات الحقيقية للسلعة المتقومة شرعا ، كما يشمل كل المعلومات
الضرورية عن السلعة إضافة إلى آثارها الضارة إن وجدت . (٣)

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول أن النموذج الذى يقدمه الاقتصاد الإسلامى
فى ترشيد الإنفاق الاستهلاكى سيساعد كثيرا فى تجنب النشاط الاقتصادى الإسلامى
التقلبات الدورية الناشئة عن تقلبات الإنفاق الاستهلاكى ، وما يترتب عليها من
تقلبات فى المستوى العام للأسعار وفى قيمة النقود .

(١) مع الممكن أن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب على هذه السلع بهدف تقييد استهلاكها ، وذلك فيما إذا
كان منع استيرادها يؤدي إلى وجود الأسواق السوداء ويشجع على التهريب .

(٢) سبق تخريج الحديث انظر ص ١٦ من هذا البحث

على أن هذا القول قد يعترض عليه البعض بحجة أن الاسلام قد فرض الزكاة ، وحث على الانفاق التطوعى ، وألقى على الدولة مسئولية توفير حد الكفاية لجميع أفراد الامة الاسلامية ، وكل هذه الاجراءات وغيرها تعتبر فى المفهوم الاقتصادى الحديث إعادة توزيع للثروة القومية من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة ، ومن الحقائق المسلم بها اقتصاديا أن الطبقات الفقيرة تتميز بارتفاع ميلها الحدى للاستهلاك ، بعكس الطبقات الغنية التى يرتفع ميلها الحدى للادخار . ومؤدى هذا أن هذه الاجراءات ستؤدى إلى رفع مستوى الأسعار نتيجة لانخفاض معدلات الادخار وانخفاض معدلات التكوين الرأسمالى .

فى الواقع إن هذا الاعتراض يبدو وجيها بناء على أسس التحليل الرأسمالى غير أن هناك بعض الجوانب يجب أن تراعى عند تحليل هذه القضية من ذلك ، أن منهج الإسلام فى التكافل الاجتماعى يعتبر الركيزة الأساسية لبناء المجتمع المتوازن اقتصاديا واجتماعيا ، وقد يترتب على مبدأ تركيز الثروة عند فئة قليلة من المجتمع إشاعة الكراهية والحقن من الفقراء على الأغنياء ، وهو أمر قد يؤدى إلى إشاعة جو من الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى .

ومن ناحية أخرى ، فإن ضمان حقوق الفقراء قد ينعكس فى زيادة إنتاجية العمال نتيجة للاستقرار النفسى للعاملين ، رغم أنه لم تظهر حتى الآن دراسة توضح أثر اتباع سياسة توزيع الدخل على كفاءة العمل غير أن تجارب الدول الأوروبية فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قد أظهرت أن أحد الأسباب الحقيقية للاضطرابات الاقتصادية ، والتقلبات العنيفة فى مستويات الأسعار التى شهدتها هذه الدول ، إنما هى نتاج للفكر الاقتصادى الخاطى القائم على مبدأ تركيز الثروة لدى الأغنياء

بهدف زيادة التكوين الرأسمالى . (١)

وفى الاقتصاد الاسلامى قد ينجم عن إعادة توزيع الثروة ظهور حالة من الانعاش الاقتصادى ، غير أنه لا يمكن الجزم بأن تتحول إلى حالة تضخمية نظرا لأن ذلك مرتبط بالمكونات الكلية للاقتصاد الاسلامى ، والتي لا تتضمن الأسباب الجوهرية المنشئة للتضخم على ما سنرى (٢) . غير أنه يجب التنبيه إلى أن مبدأ إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وغيرها من الصدقات التطوعية يؤدى إلى عدم قصور الاستهلاك فى أى مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى . وهو أسلوب يضمن نمو الناتج نموا مستمرا ذلك لأن توزيع الدخل يؤدى إلى تغذية عنصر الطلب بصورة مستمرة . يقول أحد الباحثين فى هذا الصدد : إن (المفهوم الاسلامى فى عدالة توزيع الدخل هو خير ضمان لتحقيق التنمية الاقتصادية دون التعرض لاضطرابات اجتماعية أو أزمات انكماشية لها خطورتها على المجتمع) (٣)

ويظهر مما تقدم أن القول بأن إعادة توزيع الدخل والثروة عن طريق الزكاة والميراث يؤدى إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامى اقتصادا متحيزا نحو التضخم لا يجد ما يبرره تحليليا . كما أن الإيجابيات الناتجة عن هذا التوزيع يتوقع أن تكون ذات فائدة اقتصادية واجتماعية تفوق بدرجات مبدأ تركيز الثروة الذى تنادى به الرأسمالية .

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، الأولويات الأساسية فى المنهج الإسلامى للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى . المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى ، ١٩٨٢م ص ٣٩ - ٤١ ، وانظر د . محمد أحمد صقر ، الاقتصاد الإسلامى مفاهيم ومرتكزات ، مرجع سابق ص ٩١ - ٩٢

(٢) انظر ص ٥٥ من هذا البحث وما بعدها

(٣) د . عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق مباشرة ص ٤٠ - ٤١

المبحث الثالث

أثر تحريم الاكتناز على المستوى العام للأسعار

يعتبر الاكتناز واحدا من التصرفات التي تلعب دورا مهما في احداث التقلبات الاقتصادية، وذلك لأنه يؤدي إلى سحب جزء من وسائل الدفع من الدورة الاقتصادية مما يؤدي إلى حدوث ظاهرة الانكماش . وعلى هذا فيمكن النظر إليه على أنه أحد أسباب التغيرات في قيمة النقود ، وهو ما يتطلب منا أن نحدد على وجه الدقة المقصود به ، ومدلول تحريمه في الشريعة الإسلامية . ونبدأ ذلك بتعريفه لغة ثم نردفه بتعريفه في الشرع .

تعريف الكنز في اللغة :

ذكر فقهاء اللغة معان متقاربة للكنز منها :

يقول الجوهري في الصحاح : الكنز هو (المال المدفون) (١)

ويقول ابن منظور في اللسان : (الكنز اسم للمال إذا احرز في وعاء ولما يحرز فيه .

وقيل الكنز المال المدفون) . (٢) ومنه قوله تعالى (وكان تحته كنز لهما) (٣)

ويقول ابن فارس : (الكاف والنون والزاي أصل صحيح يدل على تجمع في شيء

من ذلك ناقة كئاز اللحم أي مجمعة) (٤)

ويتضح أنه لا خلاف في معنى الكنز اللغوي ، فهو يدل على عملية الجمع ، ولهذا

ذهب المفسرون إلى تعريف الكنز بأنه (الجمع أو الضم) (٥) ولا يختص الجمع أو الضم

المقصود في الكنز بالمال فقط وإنما يشمل كل شيء جمع بعضه إلى بعض (٦) سواء كان

(١) الجوهري ، الصحاح ، مادة كنز ٨٩٣/٣

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ٤٠١/٥

(٣) سورة الكهف الآية ٨٢

(٤) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ١٤١/٥

(٥) انظر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٢٣/٨ ؛ وانظر الالوسي ، روح المعاني

٨٧/١٠ ؛ وانظر الفخر الرازي ، التفسير الكبير ٤٤/١٦

(٦) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٢٣/٨

مدفونا أو لم يكن .

مفهوم الكنز في الشريعة الإسلامية :

ورد النهي عن الاكتناز في القرآن الكريم في قوله تعالى (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعباب آليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لانفسكم فذوقوا ما كنتم تكزون) (١)

واختلف المفسرون في المراد بالكنز إلى سبعة أقوال حكاها ابن العربي فـ في أحكام القرآن وهي كما يلي :

الأول : أنه المجموع من المال على كل حال .

الثاني : أنه المجموع من النقدين .

الثالث : أنه المجموع منهما ما لم يكن حليا .

الرابع : أنه المجموع منهما دينا .

الخامس : أنه المجموع منهما ما لم تؤد زكاته .

السادس : أنه المجموع منهما ما لم تؤد منه الحقوق .

السابع : أنه المجموع منهما ما لم ينفق ويهلك في ذات الله (٢)

ويلاحظ أن ستة من الأقوال المذكورة تعلق صفة الكنز بالنقدين كما ورد في الآية ،

ولهذا أجمع الفقهاء على أن الكنز يتعلق بالذهب والفضة خاصة (٣) ، وهذا يستبعد

القول الأول بأن الكنز يشمل جمع المال بأي حال .

(١) سورة التوبة الآيات (٣٤ ، ٣٥)

(٢) ابن العربي ، أحكام القرآن ١١٦/٢

(٣) انظر الفخر الرازي ، التفسير الكبير ٤٧/١٦ ؛ ابن العربي ، أحكام القرآن ١١٨/٢

والآراء الثاني والثالث والرابع وإن علقت الاكتناز بالنقدين إلا أنها لم تخرج عن
المعنى اللغوي ، إذ أنه ليس هناك دليل على تحريم جمع المال ، والأدلة الموجودة
توضح كيفية التصرف في المال بعد جمعه حتى يكون موافقا لمقصود الشرع فيه .

غير أنه يروى عن الصحابي الجليل أبي ذر الغفاري قوله (إن الكنز ما فضل عن
الحاجة) (١) كما يروى عن الإمام على كرم الله وجهه ، أنه كان يقول : (كل ما زاد
على أربعة آلاف فهو كنز وإن أدت منه زكاته أو لم تؤد) (٢)

واستدل من ذهب إلى أن الكنز المحرم هو ما يفضل عن الحاجة بأدلة أوردها
صاحب التفسير الكبير نختصرها فيما يلي :

١- عموم قوله تعالى (والذين يكثرون) فيدل ظاهر هذه الآية على توعده جمع
المال ، وتخصيص هذا العموم بأي معنى آخر ترك لظاهر الآية ، ولا يكون ذلك إلا
بدليل .

٢- ما روى عن سالم بن الجعد أنه لما نزلت هذه الآية قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : (تبا للذهب تبا للذهب) قالها ثلاثا . فقالوا له : أي مال نتخذ ؟ قال :
(لسانا ذاكرًا وقلبا خاشعًا وزوجة تعين أحدكم على دينه) (٣) وما روى عن الرسول
صلى الله عليه وسلم أنه قال : (من ترك صفراء أو بيضاء كوى بها) (٤) . وتوفي رجل
فوجد في مثزرة دينار فقال عليه السلام : (كية) (٥) وتوفي آخر فوجد في مثزرة
ديناران فقال عليه السلام : (كيتان) (٦)

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٢٥/٨
(٢) الفخر الرازي التفسير الكبير ٤٥/١٦ ، وأورد القرطبي بلفظ (أربعة آلاف فما
دونهما نفقة وما كثر فهو كنز وإن أدت زكاته) انظر الجامع لأحكام القرآن ١٢٥/٨

(٣) أخرجه أبو داود ، انظر سنن أبي داود ، كتاب الزكاة ١٢٣/٢ - ١٢٤

(٤) أخرجه أحمد في مسنده ، انظر مسند الإمام أحمد ١٦٨/٥

(٥) المرجع السابق ٣٤٢/٣

(٦) المرجع السابق ١٠١/١

٣- واستدلوا بالعقل فقالوا : إن وظيفة النقود هي أنها وسيلة لدفع حاجات الناس وقضاء أغراضهم، فإذا حصل للإنسان قدر ما يدفع به حاجته ثم جمع ما يزيد على ذلك وهو غير منتفع بها، ومنعها ممن ينتفع بها ، فهو بهذا قد منع ظهــــــــــــــــور حكمة الله في المال ومن وصول إحسان الله إلى عبده (١) فيستحق ذلك العقاب .

والرأي الذي عليه جمهور علماء المسلمين أن هذا القول لا يصح (٢) ولهذا قال القرطبي : (إن القول بأن الكز ما فضل عن الحاجة ، وهو ما روى عن أبي ذر بأنه مما نقل من مذهبه ، وهو من شذائده وما انفرد به رضى الله عنه) (٣)

وأجيب على أصحاب هذا الرأي بعدد من الشواهد تنفى أن يكون مفهوم الكنز هو ما فضل عن الحاجة منها ما يلي :

أ- عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تبيح تملك الإنسان للثروة منها قوله تعالى : (. . . ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم)^(٤) ووجه الدلالة نسبة المال إلى أصحابه . ومنها قوله تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها اسرافا وبادارا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف . . .)^(٥) (٥٠) والآيات في هذا الصدد كثيرة لا تكاد تحصى .

(١) انظر الفخر الرازي ، التفسير الكبير ١٦ / ٤٤ - ٤٥

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٢٥ / ٨ ، وانظر الشوكاني ، نيل الأوطار

١٧٣ / ٤

(٣) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ١٢٥ / ٨

(٤) جزء من الآية ٣٦ من سورة محمد

(٥) سورة النساء الآية ٦

ب - أنه كان في زمان النبى جماعة من أكابر الصحابة كعثمان وعبد الرحمن بن عوف وكانوا أغنياء ويحفظون الثروة بعد أداء حقها .

ج - نذب الرسول صلى الله عليه وسلم إخراج الثلث أو أقل في المرض . جاء ذلك فيما رواه البخارى عن عامر بن سعد عن سعد رضى الله عنه قال : (كان النبى صلى الله عليه وسلم يعودنى وأنا مريض بمكة . فقلت لى مال ، أوصى بمالى كله ؟ قال : لا ، قلت : فالشطر ؟ قال : لا . قلت : فالثلث ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير ، إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس فى أيديهم) (١) ولو كان جميع المال محرما لكان عليه السلام أقر المريض بالتصدق بلكه ، بل كان يأمر الصحيح فى حالة صحته بذلك . (٢)

د - ذكر الألوسى ، أن المعترضين على أبى ذر قد كثروا (وكان الناس يقرأون آية المواريث ويقولون لو وجب انفاق كل المال لم يكن للآية وجه) (٣) فدل ذلك على عدم صحة ما ذهب إليه رضى الله عنه . ومن طريف ما ذكر فى هذا الشأن ما قاله كعب الأحبار ردا على أبى ذر حيث قال : يا أبا ذر إن الملة الحنفية أسهل الملل وأعدلها وحيث لم يجب إنفاق كل المال فى الملة اليهودية وهى أضيق الملل وأشد ها فكيف يجب فيها) (٤)

هـ - أما استدلالهم بالحديث (من ترك صفراء أو بيضاء كوى بها . . .) فلا يصح لأن المراد بذلك ما لم يؤد حقها ، إذ يحمل المطلق فى ذلك على المقيد فمضى

(١) أخرجه البخارى ، فى كتاب النفقات ، انظر صحيح البخارى ١٨٩/٦ ، وأخرجه مسلم

فى كتاب الوصية انظر صحيح مسلم ١٢٥٣/٣

(٢) انظر الفخر الرازى ، التفسير الكبير ٤٤/١٦

(٣) الألوسى ، روح المعانى ٩٧/٤

(٤) المرجع السابق مباشرة ٩٧/٤

حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي قال فيه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها ، إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت ألعدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة - حتى يقضى بين العباد ، فيرى سبيله ، إما إلى الجنة وإما إلى النار . . .) (١)

ويتضح من جملة هذه الأدلة عدم صحة القول بأن الكنز في الشريعة الإسلامية ينصرف معناه إلى تحريم الإدخار والتملك ، إذ أن حق التملك والإدخار أمر معلوم من الدين بالضرورة ، فالحق عز وجل قد أباح التملك ولكنه هذب الملكية ووضع لها ضوابطها التي تكفل أدائها لوظيفتها في الحياة . ولهذا فإننا نستبعد هذا الرأي على أن تبقى معنا الآراء الثلاثة الأخيرة .

القول الثاني : الاكتناز هو عدم أداء الزكاة

ذهب جمهور العلماء (٢) إلى أن الكنز المحرم في الشريعة الإسلامية هو المال المدخر الذي لم تؤد زكاته ، وكل ما أدت زكاته فليس كنز . واستدل الجمهور على رأيهم بأدلة منها :

١- عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تبيح ملكية الانسان للثروة بعد أن يؤدي حق الله فيها .

٢- ما روى عن عبد الله بن عمر أنه قال (كل ما أدت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة ، انظر صحيح مسلم حديث رقم (٩٨٧) ٦٨٠/٢ ، وأخرجه أبو داود بلفظ ما من صاحب كنز لا يؤدي حقه . انظر سنن أبي داود في كتاب الزكاة ١٢٤/٢-١٢٥ ؛ ورواه الإمام أحمد في مسنده بلفظ أبي داود ، انظر مسند الإمام أحمد ٢٦٢/٢

(٢) انظر الفخر الرازي ، التفسير الكبير ٤٤/١٦ ؛ ابن العربي أحكام القرآن ٩١٨/٢ ؛ الألوسي روح المعاني ٨٧/١٠ ؛ الزمخشري ، الكشاف ١٨٧/٢ ؛ الشوكاني ، نيل الاوطار ١٧٣/٤ ؛ الزرقاني ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ١١٠/٢

فليس بكنز وكل مالا تؤد زكاته فهو كنز وإن كان ظاهرا . . (١) وهذا الحديث المشهور وقفه على ابن عمر . غير أن هناك عددا من الأحاديث التي تثبت أن الكنز هو عدم أداء الزكاة منها بما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزيمته - يعني شدقيه - ثم يقول له أنا مالك أنا كنزك ثم تلا . . ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله . . .) (٢) ووجه الدلالة في الحديث أنه عبر بـ (أنا كنزك) عن المال الذي ادخر ولم تؤد زكاته .

٣- ما روى عن الصحابة . قال عمر بن الخطاب ما أديت زكاته فليس بكنز . وقال جابر: إذا أخرجت الصدقة عن مالك فقد أذهبت عنه شره وليس بكنز . . (٣) أي ليس من الكنز المحرم .

٤- ما روى عن خالد بن أسلم قال خرجنا مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، فقال إعرابي أخبرني قول الله (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله) قال ابن عمر (من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة ، فلما نزلت جعلها الله طهرا للمال) (٤)

والذي يبدو من عرض أدلة الجمهور أنهم قد فسروا معنى الإنفاق في سبيل الله ، بالإنفاق الواجب فقط وهو الزكاة (٥) ولهذا يقول الكيا الهراس (ولا خلاف في جواز دفن المال المزكى إذا أدى زكاته من موضع آخر) (٦)

- (١) رواه الطبراني في الاوسط مرفوعا ، ورواه غيره موقوفا على ابن عمر وهو الصحيح . قاله المنذرى في الترغيب والترهيب ٢/ ١٠١ . ورواه البيهقي في السنن الكبرى ٤/ ٨٢ وقال فيه (روى عن طريق سويد بن عبد العزيز وليس بالقوى ، وعن طريق عبد الله بن عمر مرفوعا) . وقال أيضا (ليس بمحفوظ والمشهور وقفه) .
- (٢) أخرجه البخاري في باب الزكاة ، انظر صحيح البخاري ٢/ ١١١ ؛ وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة ، انظر سنن ابن ماجه ص ٥٦٨ - ٥٦٩
- (٣) انظر الفخر الرازي ، التفسير الكبير ١٦/ ٤٤
- (٤) أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، انظر صحيح البخاري ٢/ ١١ ؛ وأخرجه ابن ماجه في كتاب الزكاة ، انظر سنن ابن ماجه ص ٥٦٩ - ٥٧٠
- (٥) عماد الدين محمد الطبري المعروف بالكيا الهراس ، أحكام القرآن ، دار الكتب الحديثة القاهرة ٤/ ٦٥
- (٦) المرجع السابق مباشرة ٤/ ٦٦

وقصر الإنفاق في هذه الآية بالزكاة وحدها بحيث يتحرر صاحب المال من الواجبات التي عليه ولا يستحق العقاب ، معارض بأن الاسلام قد أوجب في المال حقوقاً أخرى غير الزكاة ، وهذا ينقلنا إلى القول الثالث .

القول الثالث :

ذهب فريق من العلماء إلى توسيع مفهوم الاكتناز المحرم بحيث يشمل بالإضافة إلى ترك الزكاة ، إخراج الحقوق الأخرى الواجبة في المال . جاء في التفسير الكبير (قال القاضي تخصيص هذا المعنى بمنع الزكاة لا سبيل إليه بل الواجب أن يقال الكنز هو المال ما أخرج عنه ماوجب إخراج عنه ولا فرق بين الزكاة وبين مايجب من الكفارات وبين ما يلزم من نفقة الحج أو الجمعة وبين ما يجب إخراج في الدين والحقوق والإنفاق على الأهل أو العيال وضمان المتلفات وأروش الجنایات فيجب في كل هذه الأقسام أن يكون داخل في الوعيد) (١)

ويقول القرطبي (قال علماءنا : ظاهر الآية تعليق الوعيد على من كنز ولا ينفق في سبيل الله ويتعرض للواجب وغيره ، غير أن صفة الكنز لا ينبغي أن تكون معتبرة فإن لم يكن ومنع الإنفاق في سبيل الله فلا بد أن يكون كذلك إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع إنفاقه في الواجبات عرفاً فذلك خص الوعيد به) (٢)

ويظهر من عرض الآراء الثلاثة السابقة أن القضية التي يناقشها الفقهاء تبعد كثيراً عن مفهوم الاقتصاد بين للاكتناز ، ذلك أن الفقهاء يبحثون فيما يجب إنفاقه من المال ، فما ذهب إليه أبو ذر وهو ما أثبتنا عدم صحته أنه يجب إنفاق كل المال . أما الجمهور من الفقهاء فيرون أن الإنفاق هو الزكاة فحسب ، وذهب آخرون إلى ضرورة أن يشمل معنى

(١) الفخر الرازي ، التفسير الكبير ١٦ / ٤٤

(٢) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ٨ / ١٢٨

الإلحاق الحقوق العارضة في المال ككفك الأسير والإلحاق على الأهل والأقارب إلى خلاف ذلك .

والذي يبدو لنا أن ما ذهب إليه الجمهور ، لا ينفي وجوب الحقوق العارضة مما أثبتته القرآن الكريم كالتقاربات والديات وما أثبتته السنة النبوية المطهرة كحقوق الأهل والعيال . . الخ وكل هذا مما يحكم به القضاء ويثبت في المال ، وعلى ذلك فلا تناقض ولا تعارض بين القولين وإنما عنى جمهور الفقهاء بتفسير آية الكثر إثبات حق الملكية من ناحية ، وإثبات حق الله في المال وهو الزكاة فهي الحق الدائم والمستمر في المال وبذلك تكون آية الكثر وعيدا لمانعي الزكاة .

مفهوم الكثر عند الاقتصاديين وامكانية استتباطه من آية الاكتناز:

ينصرف مفهوم الاكتناز في الدراسات الاقتصادية إلى تعطيل النقود وعدم استثمارها في القنوات الاستثمارية ، سواء كان هذا التعطيل عن طريق دفنها في الأرض ، أو مجرد الاحتفاظ بها في أي مكان خارج دائرة الفعالية ، وهو يطابق بعض المعانسي السلفية التي أشرنا إليها في بداية الحديث .

وتعطيل جزء من الكمية النقدية واستبعادها من حركة التداول قد يترتب عليه زيادة المعروض من السلع والخدمات على كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى ظهور حالة انكماشية، غير أن السلطات النقدية قد تغفل لما يعترض النشاط الاقتصادي من انكماش فتقوم بزيادة عرض النقود سواء عن طريق الإصدار أو منح الائتمان ، وفي نفس الوقت الذي تزيد فيه السلطات النقدية كمية النقود فقد تتدفق المكتنزات المتراكمة لمدة طويلة مما يؤدي زيادة كمية النقود عن حجم المعروض من السلع والخدمات مما يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار .

وفي كل الأحوال فإن الاكتناز يخل بحركة النشاط الاقتصادي ، ففي حالة تعطيل النقود يترتب على ذلك نقص الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة لنقص كمية وسائل الدفع ، وينجم عن ذلك زيادة عرض المنتجات الاقتصادية مع عدم مقدرة النشاط الاقتصادي على تصريفها ، ويصاب النشاط الاقتصادي بموجة انكماشية ، وحتى يستطيع النشاط

الاقتصادى أن يلائم نفسه بزيادة عرض النقود ، فقد تتدفق المكتنزات مرة أخرى — من شكلها المعطّل إلى صورة فعالة ، فتخل مرة أخرى بالنشاط الاقتصادى . ولهذه الأسباب يقول خبرا^١ التنمية أن إحدى عواقب التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية هى شيوع ظاهرة الاكتناز فى هذه الدول .^(١)

وحتى يمكن أن نبين الحكم الشرعى فى الاكتناز بهذا المعنى يجب أن نوضح الدوافع التى تدفع بالمجتمع الى استبعاد جزء من ثروته النقدية فى شكل مكتنزات عاطلة . والإجابة على هذا السؤال تتطلب أن نوضح مرحلة الوعى الاستثمارى التى يكون فيها المجتمع الذى تنتشر فيه ظاهرة الاكتناز هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نوعية النقود التى تكتنز .

فالاكتناز فى الأساس ظاهرة بدائية^(٢) تنتشر فى المجتمعات التى يقل فيها الوعى الاستثمارى . وارتبط هذا تاريخيا باستخدام الذهب والفضة كقد ، وذلك لما تتمتع به هذه المعادن من قابلية للاكتناز لمدة طويلة دون أن يتأثر معدنها ، ونظرا لأن لهذه المعادن قيمة ذاتية كما أنها نادرة نسبيا ، فلهذا غالبا ما تظل تحتفظ بنفس قيمتها عبر العصور . وقد ترتفع قيمتها الحقيقية إذا ارتفع المستوى العام للأسعار . وفى كل هذه الأحوال فإن المكتنز لا يخسر نتيجة لاكتنازه ، وقد يحقق أرباحا حقيقية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار وارتفاع قيمة الذهب الحقيقية . ومع ذلك يمكن أن نقول من وجهة النظر التحليلية ، إن المكتنز قد يكون ضيع فرصا استثمارية تحقق له عائدا يفوق كثيرا النسبة المتحققة له من جراء ارتفاع القيمة الحقيقية للذهب ، إلا أن تلك الفرص

(١) انظر د . رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سابق ص ٥٠

(٢) بيار برجيه ، العملة ودورها فى الاقتصاد العالمى ، منشورات عويدات بيروت ،

قد تكون مشوبة بنوع من المخاطرة . وهو ما يوضح أن أحد دوافع الاكتناز فى المجتمعات البدائية هو الخوف من المخاطرة .

وقد لا يكون الاكتناز نتيجة للخوف من المخاطرة ، ولكنه يكون ناتجا للجهل بالاموضاع الاستثمارية والفرص الاستثمارية ، وهذا يتحقق أيضا فى المجتمعات المتخلفة خاصة فى العصر الحديث ، حيث نجد أن كثيرا من الأغنياء فى المجتمعات المتخلفة يحتفظون بكميات من النقود الورقية دون أن يعرفوا أن ابتلاء الاقتصاد العالمى بالتضخم المستمر يؤدى باستمرار الى تناقص القيمة الحقيقية لمكتنزاتهم . ويرجع هذا كما قلنا الى الجهل بطرق الاستثمار ومجالاته .

والاكتناز باعتباره تعطيلا للثروة النقدية وسحبها من التداول قد لا يكون بسبب الجهل ، أو الخوف من المخاطرة بل قد يكون بسبب الرغبة فى اغتنام فرص أرباح أكبر ، وهو ما يعرف فى الدراسات الاقتصادية المعاصرة (بتفضيل السيولة) وهو اصطلاح حديث يرمز الى البواعث التى تحمل الفرد على الاحتفاظ بشروته فى شكل نقدى . فقد يكون ذلك بسبب تمويل النفقات الجارية ، أو احتياطا لطوارئ المستقبل أو لاستكمال الدراسات الخاصة بإقامة مشروع ، وأخيرا قد يكون تفضيل السيولة لأجل الاستفادة من تقلبات أسعار الأوراق المالية أو أسعار بعض البضائع وهو ما يعرف بدافع المضاربة . (١)

وفى اعتقادنا أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين الاكتناز فى صورته التقليدية ، وبين تفضيل السيولة فى المفهوم الحديث ، بالرغم من أن تفضيل السيولة يختلف عن الاكتناز فى أن النقود فى هذه الحالة تكون فى حالة تأهب لاغتنام الفرص الاستثمارية ودخولها بالتالى الى دائرة الفعالية ، خلافا للاكتناز الذى تكون فيه النقود خاملة راكدة بلا وظيفة لأنها بعيدة عن دائرة الفعالية .

(١) د . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مرجع سابق ص ١٤٨ ؛ بيار برجيه ، العملة ودورها فى الاقتصاد العالمى ، مرجع سابق ص ٣٢

وإذا كان هذا هو الاكتناز قد يما وحد يثا فهل يمكن أن نقول بتحريمه مطلقا ،
بناءً على قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب اليم) ؟

من المتفق عليه أن حركة المسلم متى كانت موافقة لمقصود الشارع تعتبر جزءاً من
عبادة الله سبحانه وتعالى ، فالاستثمار والإدخار والاستهلاك وكل التصرفات
الاقتصادية والاجتماعية ، يمكن أن تصبح جزءاً من عبادة المسلم إذا قصد بها وجه الله
سبحانه وتعالى ، واتخذ السبل المشروعة في تحقيق هذه المصالح ، والتي تبدو وكأنها
مصالح ذاتية مجردة ، ولكنها في الحقيقة تخدم المجتمع المسلم وتدفع به نحو التطور
والأخذ بأسباب القوة .

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن استثمار الثروة وعدم حبسها وتعطيلها يعتبر جزءاً
من مصلحة المجتمع الكلية ، وكل ما يقوم به الفرد من تعطيل لمصالح المجتمع يعتبر جرماً
لأنه قد سحب عن المجتمع قوة ليس المجتمع في غنى عنها ، وعطل طاقات تحتاج إلى
التحريك والدفع (١) ، وأدخل المجتمع في موجة من تقلبات الأسعار قد تضر بفئات كثيرة من
أفراده

وآية الاكتناز توعد الكانزين الذين لا ينفقون في سبيل الله ، وسبيل الله هو الطريق
الموصل إلى مرضاته ، وهذا معنى عام يقع على كل عمل خالص قصد به التقرب إلى الله
بأداء الفرائض والنوافل . يقول الفخر الرازي في قوله تعالى (مثل الذين ينفقون أموالهم
في سبيل الله) (٢) قال (أراد النفقة في الجهاد خاصة ، وقيل جميع أبواب البر ،

(١) د . أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج
الإسلامي ، مرجع سابق ، ص ١٤٩

(٢) آل عمران الآية ٢٦١

ويدخل فيها الواجب والنفل من الانفاق مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن الانفاق في الجهاد على نفسه وعلى الغير ، ومن صرف المال إلى الصدقات ومن انفاقها في المصالح لأن كل ذلك معدود في السبيل الذي هو دين الله وطريقه ، وكل ذلك انفاق في سبيل الله (١)

وفسر الحافظ ابن حجر المراد بسبيل الله في آية الاكتناز بمعناه الشامل لكل أبواب البر والطاعات يقول (المراد بسبيل الله المعنى الأعم لا خصوص أحد السهام الثمانية التي هي مصارف الزكاة ، وإلا لا خص بالصرف إليه بمقتضى هذه الآية) (٢) ولكن الذي ينفق ماله على الفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل ونحوها دون خصوص القتال داخل في دائرة الكنازين المبشرين بالعذاب (٣)

وإذا نظرنا من ناحية أخرى ، نجد أن الاسلام قد راعى مصلحة المجتمع دون أن يضر بمصلحة الفرد ، فالاحتكار على سبيل المثال نوع من أنواع التعطيل للثروة بما يضر بمصلحة المجتمع ، ويتفق بذلك مع الاكتناز في عناصر أساسية ، فالاعتقاد بأن يفرقون بين وسيلتين لحفظ الثروة :-

١- الأصول النقدية .

٢- الأصول الحقيقية . وهي السلع المختلفة كالآلات والمباني . . . بالإضافة إلى الأوراق المالية ورغم الاختلاف بين الفقهاء حول السلع التي يمنع احتكارها ، إلا أن رأى المالكية (٤) ورأى القاضي أبو يوسف (٥) أن الاحتكار يقع في كل شيء يضر حركه بمصلحة المجتمع حتى

(١) الفخر الرازي التفسير الكبير ج ٧/ ٤٤

(٢) ابن حجر ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٣/ ٢٦٨

(٣) د . يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ٢/ ٦٥٤

(٤) قال سحنون : (سمعت مالكا يقول الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان وجميع الأشياء والصوف وكل ما أضر بالسوق فيمنع) المدونة الكبرى ١٠/ ٦٢٣

(٥) يقول القاضي أبو يوسف : (كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو فضة . . .) انظر الشرنبلالي ، غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكم ، مطبعة أحمد كامل ، دار الخلافة العلوية ١٣٣٠ هـ - ج ١ ص ٣٢١ وراجع مناقشتنا للاحتكار في الصفحات من ١٤٥ - ١٤٧

ولو كان ذلك ذهباً أو فضة (والتي هي نقود ذلك العصر) وبالجمع بين الاكتناز والاحتكار وفقاً لهذا المذهب يتضح أن تعطيل الثروة سواء كانت في شكل نقدي (الاكتناز) أو في شكل حقيقي (الاحتكار) هما في الواقع مفهومان لشيء واحد .

ويبدو أن الإمام الغزالي يفسر الاكتناز المحرم بالمفهوم الاقتصادي حيث يقول في إحياء علوم الدين في حديثه عن الذهب والفضة (فكل من عمل فيهما (أي النقدين) عملاً لا يليق بالحكم بل يخالف الغرض المقصود بالحكم فقد كفر نعمة الله تعالى فيهما . فإذا من كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه الحكم بسببه، لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ، ولا يحصل الغرض المقصود به . وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ، ولا لعمرو خاصة ، إذ لا غرض للأحاد في أعيانها ، فإنهما حجران وإنما خلقا لتداولهما الأيدي ، فيكونا حاكمين بين الناس وعلامة معرفة للمقادير مقومة للمراتب ، فأخبر الله تعالى الذين يعجزون عن قراءة الأسطر الالهية المكتوبة على صفحات الموجودات بخط الهي لا حرف فيه ولا صوت ، الذي لا يدرك بعين البصر بل بعين البصيرة أخبر هؤلاء العاجزين بكلام سمعوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى وصل إليهم بواسطة الحرف والصوت والمعنى الذي عجزوا عن إدراكه فقال تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم . . .) (١)

والإمام الغزالي في هذا النص يعتبر حبس النقود عن التداول ، كحبس حاكم المسلمين عن أداء وظيفته في رعاية الأمة وتدبير شئونها وهو بهذا يوسع من مفهوم الاكتناز الذي قال به جمهور الفقهاء .

(١) أبو حامد الغزالي ، إحياء علوم الدين ، مرجع سابق ٨٧/٤

ونستطيع أن نستنتج من جملة النصوص التي سقناها عددا من الأمور :
أولها : أن توسيع معنى الاكتناز باعتباره تعطيلاً للثروة تشير إليه الآية القرآنية ، إن
أن الانفاق المذكور في الآية كما يشمل الزكاة يشمل غيرها من مصالح المسلمين .
ثانيهما : أن مبدأ تعطيل الثروة عن التداول لا يوافق مقاصد الشريعة الإسلامية ،
وهذا واضح من النهي عن الاحتكار الذي هو صورة من صور تعطيل الثروة .

ثالثهما : ذهب بعض الفقهاء إلى أن عدم استثمار النقود يعتبر نوعاً من السفه ، جاء
ذلك فيما ذهب إليه الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى (ولا توتوا السفهاء
أموالكم) (١) حيث قال (السفهاء المبدرون الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا
يد لهم باصلاحها وتسميرها . . .) (٢) وعلى هذا يكون الاكتناز نوعاً من السفه
المنهى عنه .

رابعها : يمكن أن نلاحظ الدلالة الواضحة للنهي عن الاكتناز بالنظر العام لمصالح
المسلمين فما يضر بمصلحة المسلمين يمنع بناءً على قاعدة المصالح ، وما لا يتم
الواجب إلا به فهو واجب ، وعلى ذلك فالمسلم مطالب شرعاً باستثمار ما يحقق
مصلحته الخاصة ومصلحة المجتمع عامة .

ويتضح مما تقدم أن مفهوم الاكتناز باعتباره تعطيلاً للثروة يوافق المفهوم الشرعي
لدى بعض الفقهاء ، كما أنه يتلاءم مع قاعدة المصالح الكلية التي جاءت الشريعة الإسلامية
لتحقيقها ، غير أن هذا الفهم يحتاج في الواقع إلى ضابط يضبطه ، إن ليس من الشرع
أو العقل أن نقول لمن عطل نقوده يوماً بأنه يدخل في عداد الكانزين المبشرين بالعذاب

(١) سورة النساء الآية ٥

(٢) الزمخشري ، الكشاف ١ / ٥٠٠

كما أن فرض الاستثمار المربح قد لا تتوفر في أوقات معينة ولا يعقل أن نطالب الفرد باستثمار أمواله في مجالات خاسرة قد تهلك ثروته . وهذا النظر يتطلب منا أن نعود إلى مدلول رأى جمهور الفقهاء وذلك عن طريق تحليل الاكتناز من خلال البناء العام للاقتصاد الاسلامى .

فالجمهور يذهبون إلى أن الاكتناز المحرم إنما يتعلق بالمال المدخر الذى لم تؤد زكاته ، ومن المعلوم أن الزكاة تفرض على المال النامى ، وحيث إن النقود لا تنمو إلا باستثمارها ، فقد اعتبرت مالا ناميا بالقوة - أى أن له قابلية النماء - وبذلك تجب فيها الزكاة يفرض النظر عن استثمارها .

وبناء على ما تقدم فإن فرض الزكاة على الأموال النقدية المكتنزة سنويا بمعدل $\frac{1}{4}\%$ يؤدي عمليا إلى دفع المسلم لتفادى هذا النقص المحتمل في ثروته عن طريق استثمارها مظنة أن يحقق عائدا يغطى نسبة الزكاة على الأقل . وعلى هذا فالزكاة تعتبر إحدى الوسائل العملية لمحاربة الاكتناز . ولهذا جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال (ألا من ولى يقيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة) (١)

ومن جملة ما تقدم نخرج بأمرين مهمين :
أولهما : أن الاكتناز باعتباره إحدى الوسائل لسحب جزء من القوة الشرائية وتعطيلها من الدورة الاقتصادية تنهى عنه نصوص الشريعة الاسلامية ، كما أنه يتعارض مع مصالح الأمة الاسلامية . وهذا النهى يعتبر أحد الدوافع التي تهذب سلوك الافراد ، وتجعلهم يتجنبون الاكتناز استبرا لدينهم

(١) أخرجه الترمذى فى كتاب الزكاة ، انظر سنن الترمذى ٣٢/٣

وثانيهما : أن الزكاة تعتبر من الناحية العملية من أفضل الوسائل التي تقضى على ظاهرة الاكتناز لما تسببه من نقص مستمر في كمية النقود المكتنزة .

وعلى هذا فمن المعتقد أن الاقتصاد الإسلامى سيتجنب ظاهرة الاكتناز أو يقلل من آثارها المضرّة بالنشاط الاقتصادى ، ذلك أنه في حالة غياب ظاهرة الاكتناز فإنه يسهل على السلطات النقدية معرفة كمية النقود الفاعلة في النشاط الاقتصادى ، كما أنه يسهل عليها تقدير حجم الإضافات اللازمة للمحافظة على الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة الوحدة من النقد .

المبحث الخامس

ضوابط إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

المطلب الأول : سلطة إصدار النقدي .

المطلب الثاني : الإئتمان في النشاط المصرفي الإسلامي

المطلب الأول

سلطة الاصدار النقدي

يحدثنا المقرئ في كتاب (النقود القديمة الإسلامية) أن أول من سك النقود على النقش الإسلامي هو الخليفة عبد الملك بن مروان وكان ذلك سنة ٧٦ هـ وكان السبب في ذلك أنه قد كتب في صدر كتبه للروم (قل هو الله أحد) وذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع التاريخ ، فكتب ملك الروم أنكم قد أحدثتم كذا وكذا فتركوه ولا أتاكم في دنانيرنا مع ذكر نبيكم ما تكرهون فاستشار أصحابه فيما يعمل فأشاروا عليه أن يترك دنانير الروم وينهى عن المعاملة بها ، ويضرب للناس دراهم ودنانير فيها ذكر الله ، فضرب الدراهم والدنانير الإسلامية (١).

وهذه القصة تشير إلى أن قرار سك النقود الإسلامية لم يكن صدفة أو اتفاقاً ولكنه جاء كرد فعل لتصرّيات ملك الروم ، ونستطيع أن نستخلص من هذه القصة أمرين مهمين :
الاول : أن النقود ليست وسيلة مبادلة فحسب ولكنها يمكن أن تكون رمزا أو شعارا للدولة أو الأمة .

الثاني : أن المجتمع الإسلامي يمثل ما هو متفرد في عقيدته يجب عليه أن يعتنى باصدار نقده المتميز والمحافظة على ثباته حتى لا يشكل له النقد الأجنبي عنصراً من عناصر الضغط السياسي كما هو ظاهر الآن من ارتباط بل وتبعية جميع عملات الدول الإسلامية لعملات الدول الكبرى ولا شك أن العناية بالنقود لا تكون إلا بعند العناية بالاقتصاد ككل .

(١) تقى الدين أحمد بن علي ، كتاب النقود القديمة الإسلامية ، انظر النقود العربية

وعلم النميات للأب أشتاس ماري الكرملی ، مرجع سابق ، ص ٣٥

ويعتبر إصدار النقود في النظام الإسلامي مسألة من مسائل السيادة تختص بها الدولة ولهذا اعتبر ابن خلدون السكة إحدى شارات الملك^(١) ومعنى ذلك أن إصدار النقود يجب أن يقوم به ولي الأمر أو من ينوب عنه .

ولقد بلغت عناية الحكام المسلمين بعرض النقود على درجة القيام بإحصاء شهري لكمية النقود المتداولة^(٢) فيقول المقرئ (وبعث عبد الملك بالسكة الى الحجاج بالعراق فسيرها الحجاج إلى الآفاق لتضرب الدراهم بها وتقدم إلى الأمصار كلها أن يكتب إليه منها كل شهر بما يجتمع قبلهم من المال كي يحصيه عندهم وأن تضرب الدراهم في الآفاق على السكة الإسلامية وتحمل إليه أولا فأولاً^(٣) وفي هذا المقام تجد الإشارة إلى ثلاث قضايا بحثها الفقهاء فيما يتعلق بإصدار النقود :

القضية الأولى

إصدار النقود الرديئة أو المدلسة سواء من الدولة أو الأفراد :

يوجد حول إصدار هذا النوع من النقود اتفاق بين الفقهاء على أنه ليس للإمام أولاً فرد في الدولة إصدار النقود المغشوشة ، فبالنسبة للأفراد ذهب الفقهاء إلى كراهة ضرب النقود المغشوشة وجعلوه من جملة الفساد في الأرض . جاء في المجموع (قال الشافعي والأصحاب يرحمهم الله ، يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، (من غشنا فليس منا) لان فيه إفساداً للنقود وإضراراً

(١) مقدمة ابن خلدون ، مرجع سابق ص ٢٦١

(٢) د . أبو بكر الصديق عمر متولى ، شوقي إسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود في إطار الفكر الإسلامي ، دار التوفيق النموذجية (القاهرة) ط ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م

ص ٦٥

(٣) المقرئ ، النقود القديمة الإسلامية ، مرجع سابق ، ص ٣٦

بذوى الحقوق وغلاء الأسعار ، و انقطاع الاحلاب وغير ذلك من المفاصد ، قال أصحابنا ويكره لغير الإمام ضرب المفسوش لما ذكرنا في الإمام^ه فيه افتئاتا على الإمام فيفتتر به الناس بخلاف ضرب الإمام (١)

وجاء في المعيار المعرب (كان الشيخ الإمام ابن عرفة يشدد أقوى التشديد فيمن يعتم بضر^أجالدراهم والدنانير المدلسة) وأفتى فيمن يبتهم بذلك أن يخلد في السجن حتى يموت^{تت} وقال ابن عرفة هذا أشد من قطع الدراهم والدنانير التي ورد فيها النص عن ابن المسيب أنها من الفساد في الأرض (٢)

ونذكر البهوتي في كشف القناع أنه (ينبغى للإمام أن يضرب لهم (أى الرعايا) فلسوا تكون بقيمة العدل في معاملاتهم من غير ظلم لهم تسهيلات عليهم وتيسيرا لمعاشهم ولا يتجر ذوى السلطان في الفلوس بأن يشتري نحاسا فيضربه فيتجر فيه لأنه تضيق ولا يضرب لغير السلطان : قال ابن تيميم يكره (٣)

ويفهم من هذه النصوص كراهية كل عمل يؤدي إلى التلاعب بقيمة النقود وكراهية التدخل من الأفراد في شئون الدولة عن طريق إصدار النقود المدلسة التي لا يجوز حتى للدولة إصدارها .

القضية الثانية

التلاعب بقيمة النقود عن طريق إنقاص وزنها :

ناقش الفقهاء أيضا قضية قرض الدراهم والدنانير ، وذلك عن طريق قطع أطرافها وتجسيعها وإعادة سبكها ، وبالطبع لا تظهر أهمية هذه القضية إلا إذا كانت الدراهم

-
- (١) النووى ، المجموع شرح المذهب ٦ / ١٠٠ والحديث سبق تخريجه
(٢) الونشريسى ، أحمد بن يحيى ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب ، تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف د . محمد حمجى ، دار العرب الإسلامى بيروت ١٤٠١ - ١٩٨١ ج ٢ ص ٢٤٤
(٣) البهوتى ، كشف القناع ، مرجع سابق ٢ / ٢٣٢

والدنانير يتعامل بها عدا لا وزنا . ففي هذه الحالة تكون القيمة الاسمية للدينار
أو الدرهم أكبر من قيمته الحقيقية . جاء في الأحكام السلطانية لأبي يعلى : (سألت
أحمد عن الدراهم تقطع فقال : لا . نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسر سكة المسلمين
قيل : فمن كسره عليه شيء ؟ قال : لا . ولكن قد فعل ما نهى عنه النبي صلى الله عليه
وسلم) (١) وروى عن الإمام أحمد أيضا قوله (كسر الدراهم وقطعها مكروه) (٢)

واعتبر الفقهاء قضية التلاعب بقيمة النقود من جملة الفساد في الأرض (٣) ولهذا
قالوا بتعزير من يقوم بذلك ، جاء في الأحكام السلطانية لأبي يعلى (روى ابن منصور أنه
قال للإمام أحمد : أن ابن الزبير قدم مكة فوجد بها رجلا يقرض الدراهم فقطع يده . فقال
- أي الإمام أحمد - كانت الدراهم تؤخذ برؤسها من غير وزن فعده سارقا . وقال : هذا
إفراط في التعزير) (٤) وجاء فيه أيضا (حكى الواقدي أن أبا بن عثمان كان على المدينة
فعاقب من قطع الدراهم ثلاثين سوطا . . . وهذا محمول على أنه دس المقطوعة مع الثقال
فيكون تدليسا . . .) (٥)

وتشير الأقوال المتقدمة إلى مدى العناية التي أولاها فقهاء المسلمين لقيمة الوحدة
من النقد فيجب وفقا لآرائهم عدم التلاعب بقيمة الوحدة من النقد سواء من الأفراد أو من
الدولة (٦)

(١) أبو يعلى ، الأحكام السلطانية ، مرجع سابق ص ١٨٣

(٢) المرجع السابق ص ١٨٢

(٣) المرجع السابق ص ١٨٢

(٤) المرجع السابق ص ١٨٣

(٥) المرجع السابق ص ١٨٣-١٨٤

(٦) سنناقش في الباب القادم مدى سلطة الدولة في القيام بإصدار النقدى التضخمى
وهذا هو أحد أسباب تقلبات قيمة النقود .

القضية الثالثة

إصدار النقود الخالصة :

سبق أن بينا أن الفقهاء قصروا حق إصدار النقود بصفة عامة على الدولة مثلية في شخص الإمام أو من ينوب عنه من هيئات . ولذلك صرح الفقهاء أنه لا يجوز لأي فرد إصدار النقود سواء كانت خالصة أو مغشوشة ولقد ذكرنا النصوص التي توضح موقفهم من النقود المغشوشة .

أما عن النقود الخالصة فجاء في المجموع (قال القاضي أبو الطيب في المجرد وغيره من الأصحاب ، قال أصحابنا ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه لا يؤمن فيها الغش) (١) وقال السيوطي في رسالته (قطع المجادلة عند تغيير المعاملة) ويكره لغير الإمام ضرب الدراهم والدنانير وإن كانت خالصة لأنه من شأن الإمام ولأنه لا يؤمن فيها الغش والافساد (٢) وقال الإمام أحمد في رواية جعفر بن محمد (لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظام) (٣)

وبعد عرض هذه النصوص يتبين لنا أن أقوال الفقهاء جاءت حول إصدار النقود المعدنية التي كانت سائدة في عصورهم ، ولكننا يمكن أن نقيس عليها النقود الورقية المعاصرة التي أصبحت هي السائدة في التعامل وحتى يكون القياس صحيحا فإنه يمكن أن نميز في العصر الحديث بين حالتين :

(١) النووي، المجموع، ج ٦ ص ١

(٢) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، قطع المجادلة عند تغيير المعاملة المطبوعة ضمن الحاوي للفتاوى وتحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد

مطبعة السعادة ط ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م ج ٢ ص ٢٣٢

(٣) أبو يعلى، الأحكام السلطانية، مرجع سابق ص ١٨١

أ- إصدار النقود مع المحافظة على ثبات قيمتها^(١) وهذا يكون بإصدار الذهب والفضة الخالصين^(٢) إذ أنها رغم عدم تمتعها بالقيمة الذاتية إلا أن ثبات قيمتها يجعل منسبها وسيلة جيدة تقوم مقام الذهب والفضة .

ب- إصدار النقود الورقية مع عدم المحافظة على قيمتها وهذا يمثل إصدار النقود المغشوشة ذلك لأن الغاية من النقود هي أن تكون وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ، ولقد رأينا أن الفقهاء لم يستلزموا في النقود شكلا معينا . (٣) ولكنهم ركزوا على ضرورة أن تكون النقود مقياسا عادلا لقيم الثروات ، وهذا ما يشير إليه قولهم (أن تكون بالعدل في معاملات الناس من غير ظلم لهم) (٤)

وبناء على ذلك نستطيع أن نفهم من أقوال الفقهاء فيما يتعلق بإصدار النقود

ما يلي :

أولا :

إن إصدار النقود القانونية وظيفة سيادية تختص بها الدولة وحدها .

ثانيا :

إن تدخل الأفراد في إصدار النقود أيا كان نوعها يعتبر نوعا من الإفتئات على

الإمام وتدخله في سلطاته بطريقة غير مشروعة .

ثالثا :

يجب على ولي الأمر إصدار النقود التي تحقق العدل بين الأموال ، وهذه هي النقود ذات القيمة المستقرة ، وهذا لا يتحقق في العصر الحاضر إلا عن طريق المحافظة على استقرار قيمة النقود ، ويكون ذلك عن طريق إصدارها وفقا للحاجة الاقتصادية كما سيتضح لنا عند مناقشة السياسة المالية والنقدية في الباب الأخير من هذا البحث .

(١) أعني المحافظة على الاستقرار النسبي لقيمة النقود

(٢) انظر ١٨٠ تيمية ، مجموع الفتاوى ٢٥١/١٩ - ٢٥٢

(٣) البهوتي ، كشف القناع ٢٣٢/٢

هذا فيما يتعلق بالنقود القانونية إلا أن العصر الحاضر قد شهد نوعاً جديداً من النقود يعرف بالنقود الكتابية ، أو نقود الودائع التي تحدثها المصارف التجارية ولا شك أن التحكم في عرض النقود القانونية وحده لا يكفي لتحقيق الاستقرار الذي يهدف إليه النظام الإسلامي ، حيث إن النقود الكتابية أصبحت تشكل الآن نسبة قد تصل إلى ٩٠٪ من عرض النقود في بعض الدول المتقدمة (١)

ولا يخفى أن النقود الكتابية لم تكن معروفة في العصور الماضية فلهذا لا نتوقع أن نجد في هذا المجال آراء أو اجتهادات للفقهاء السابقين غير أن هناك قاعدة أساسية في هذا الشأن تنتظم أساس المسألة وهي اعتبار النقدية في كل ما اصطاح على أنه نقد بغض النظر عن الشكل الذي اتخذته فيقول الإمام مالك رضي الله عنه (لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى يكون لها سكة (وعين) لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظراً^(٢)) فالعبرة ليست بالشكل الذي تتخذه النقود ولكن بالوظيفة التي تؤديها في النشاط الاقتصادي . هذا وسنتناول في المطلب التالي قضية الإئتمان في النشاط المصرفي الإسلامي .

(١) أحمد جامع النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٦٢

(٢) الإمام مالك بن أنس ، المدونة الكبرى ٣ / ٣٤٥ - ٣٩٦

المطلب الثانى

الإئتمان فى النشاط المصرفى الاسلامى

الإئتمان عبارة عن (منح دائن لمدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع الدين أو قيمته . وفى الشؤون المصرفية يراد بالإئتمان قرض أو حساب علمى المكشوف يمنحه المصرف لشخص ما ، كما يعنى حجم الإئتمان المقدار الكلى للقروض التى يمنحها النظام المصرفى) (١) والعنصر الأساسى فى الإئتمان هو الثقة ، ثقة الدائن فى مقدرة المدين على السداد هى التى تجعله يمنح الإئتمان . وبهذا أصبح الإئتمان من خصائص المصارف التجارية نظراً للثقة التى نالتها هذه المصارف من قبل المتعاملين معها . حيث اكتشفت المصارف التجارية أنها يمكن أن تمارس نشاطها العادى دون الاحتفاظ بكل المبالغ التى تودع لديها كودائع لأجل أو ودائع توفير أو مساكنة بارية ، إذ يمكنها أن تنفق جزء منها وتقرض الباقى ، حيث إن هناك تياراً آخر يغذى رصيدها وهو تيار الإيداع . وعلى هذا تقوم المصارف التجارية بإقراض عملائها بمبالغ نقدية تقيد فى شكل ودائع تحت الطلب لديها قابلة للسحب بشيكات . والذى يمكن المصارف من القيام باحداث الإئتمان هو أنها لا تطالب عادة بنسبة احتياطى تعادل ١٠٠٪ ، إذ لو كانت نسبة الاحتياطى ١٠٠٪ فلن تستطيع المصارف التجارية أن تحدث إئتماناً . (٢)

وخلاصة القول فى هذا الشأن أن المصارف التجارية فى العصر الحديث أصبحت تتخذ صورة مؤسسات تقوم بقبول الودائع من الأفراد من ناحية ، وتقدم القروض لطالبيها بحجم يزيد عن حجم الودائع التى تسلمتها ، دون أن يؤثر ذلك فى قدرتها على مقابلة سحوبات أصحاب الودائع ، نظراً لأن هناك تياراً آخر يغذى هذه العملية

(١) د . حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة د . ت ١٩٦٥ ص ٣

(٢) راجع د . زكريا نصر ، النقد والإئتمان فى الرأسمالية والاشتراكية ، مطبعة المدنى ، القاهرة ١٩٦٥ ص ١٠٦ وما بعدها ، د . أحمد جامع النظرية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ١٠٧ وما بعدها .

وهو الودائع الجديدة . كما أن أصحاب الودائع لا يقدمون دفعة واحدة لسحب وداائعهم .

وعلى هذا إذا توفرت عناصر الثقة في المصارف من ناحية ، ووجود العملاء الذين يودعون ويقترضون من ناحية أخرى ، وأن نسبة الاحتياطي تقل عن ١٠٠ ٪ تستطيع المصارف حينئذ أن تحدث ما يعرف بالنقود الكتابية أو الإئتمانية . فإذا تسلم المصرف التجارى وفقا للظروف السابقة ودفعة قدرها ١٠٠٠ وحدة نقدية وأن نسبة الاحتياطي تعادل ٢٠ ٪ وأن الجهاز المصرفى فى مجموعه غير عازف عن منح الإئتمان فإن المصرف التجارى يستطيع أن يزيد عرض النقود بطريقتين :-(١)

الطريقة الأولى : إقراض الودائع التى تزيد عن نسبة الاحتياطي النقدى .

الطريقة الثانية : فتح حسابات جارية للعملاء على المكشوف .

فوفقا للمثال السابق يستطيع المصرف أن يحتفظ بنسبة ٢٠ ٪ من المبلغ والى التى تساوى ٢٠٠ وحدة نقدية ، ويقترض الباقي أو يفتح به حسابات لعملائه على المكشوف . وباختصار فإن هذا المبلغ الذى يعادل ٨٠٠ وحدة نقدية يتخذ سبيله إلى المصارف الأخرى التى تحتفظ بنسبة ٢٠ ٪ منه وتقرض الباقي وتستمر هذه السلسلة إلى أن يتلاشى حجم الودعية الأصلية أو يقرب من الصفر .

وبعملية رياضية يمكن متابعة الزيادة فى حجم النقود عن طريق ما يعرف بمضاعف

الإئتمان والذى يساوى (٢)

$$\frac{١ - \text{نسبة الرصيد النقدى}}{\text{نسبة الرصيد النقدى}} \times \text{الودعية الأصلية}$$

(١) د . نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، دار النهضة العربية

د . ث . ٨ ١٩٦ م - ص ٢٦٩

(٢) لتفاصيل أكثر راجع د . عبد الرحمن يسرى ، أقتصاديات النقود مرجع سابق ص ١٠٢

وما بعد ها ، د . نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية مرجع سابق

ص ٢٦٩ وما بعد ها ، د . زكريا نصر ، النقد والإئتمان فى الرأسمالية والاشتراكية

مرجع سابق ص ١٠٦ وما بعد ها

وفى مثلنا السابق يمكن استخراج حجم النقود التى يستطيع الجهاز المصرفى أن يحدتها بنفس القانون

$$= 1000 \times \frac{100 - 10}{100} = \frac{90 \times 1000}{100} = 9000 \text{ وحدة نقدية .}$$

ومع ذلك فإن قدرة المصارف التجارية على إحداث الإئتمان ليست مطلقة ، فلكسى تتمكن المصارف من إحداث الإئتمان بالشكل السابق لابد من تحقق شرط مهم وهو بقاء النقود الجديدة داخل النظام المصرفى ، فإذا حدث أن تسربت إلى مجال التداول بين الأفراد ، أو احتفظت المصارف بنسبة سيولة أكبر من النسبة المقررة فإن قدرتها تقل فى مضاعفة الإئتمان ، ولذلك فإن مضاعف الإئتمان السابق الذكر تعسا صياغته باضافة التسربات التى تحدث ليتخذ الشكل التالى : (١)

مضاعف الإئتمان : $\frac{1}{\text{نسبة الرصيد النقدي} + \text{التسربات الأخرى}}$ × الوديعة الأصلية

ونخلص إلى أن أحداث الإئتمان بواسطة المصارف يؤدى إلى زيادة وسائل الدفع ومن ثم فإن المبالغة فى التوسع فى الإئتمان من شأنها أن تزيد من عرض النقود بدرجات كبيرة الأمر الذى يهدد النشاط الاقتصادى فى مجمله . وذلك لأن زيادة عرض النقود فى الأجل القصير بطريقة لا يستطيع الجهاز الإنتاجى أن يستوعبها ويترجمها فى شكل زيادات فى الإنتاج ، تؤدى إلى رفع مستوى الأسعار مما يؤدى إلى انخفاض قيمة النقود .

وتحسبا من هذه المخاطر التى تنشأ من أحداث الإئتمان فقد نادى بعض الكتاب فى الاقتصاد الإسلامى بضرورة أن يكون معدل الاحتياطى القانونى فى المصارف الإسلامية يساوى ١٠٠٪ (٢) . حيث لا تستطيع هذه المصارف أن تتوسع فى الإئتمان ومن ثم

(١) راجع د . عبد الرحمن يسرى ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ١١١-١١٢
(٢) د . معبد على الجارحى ، نحو نظام نقدي ومالى إسلامى ، الهيكل والتطبيق ، من مطبوعات المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى ١٤٠١-١٩٨١ ص ١٣

يمكن ضمان أكبر استقرار في مستوى الأسعار وفي قيمة النقود . في حين أن البعض الآخر قد نادى بأن تكون نسبة من المصارف الإسلامية مصارف غير محدثة للإئتمان أى مصارف للاستثمارات والخدمات تكون نسبة الاحتياطى فيها تعادل ١٠٠٪ على أن تكون هناك مصارف أخرى تسمى مصارف الإئتمان وتكون مملوكة للدولة حتى يمكن أن تشرف على التوسع في الإئتمان (١)

في الواقع لا نوافق على أن تكون نسبة الاحتياطى في المصارف الإسلامية ١٠٠٪ وهى النسبة الكاملة ، وذلك لأن هناك قناعة بين الاقتصاديين بأهمية وضرورة الإئتمان وخاصة في الدول النامية التى لا تتوفر لديها الادخارات الكافية التى تمكنها من تمويل عملية التنمية الاقتصادية . يقول أحد الاقتصاديين في هذا الصدد (لو كان تمويل إنشاء شبكات السكك الحديدية في القرن التاسع عشر قد انتظر تراكم المدخرات لكان العالم حتى الآن في عهد العربات التى تجرها الخيول) (٢)

ومن ناحية أخرى فإن نماذج التطور الاقتصادى تشير إلى أهمية الدور الذى قام به الإئتمان في تمويل التنمية الاقتصادية ، ولهذا نجد أن (شومبيتر) قد أكد على أهمية الإئتمان في نموجه للتنمية الاقتصادية القائم على دور المنظم . إذ يرى أن الإئتمان يسهل للمنظمين إنتاج قدر كبير من السلع لأفراد المجتمع قبل أن يحصلوا على حق طبيعى فيه . . . ومنح الإئتمان بهذا المعنى يتطلب من النظام الاقتصادى أن يلائم نفسه لأغراض المنظمين ، وبهذه الطريقة فقط يمكن للتقدم الاقتصادى أن يقوم . (٣)

(١) أحمد مجذوب أحمد على ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامى ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ ص ٢٣٣

(٢) د . زكريا نصر ، مدخل إلى أسواق السندات الدولية ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية ، د . ت ١٩٧٩ ص ٣٣

(٣) بتصرف من د . عبد المنعم السيد على ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ ص ٥٠-٥١

ونخلص من هذه الآراء إلى أن الائتمان يساعد على تهيئة الأموال الكافية سواء بالنسبة للمنظمين أو المضاربين في النظام الإسلامي وجعلها في متناول أيديهم عند الاقدام على عملية الإنتاج. كما أن الائتمان يساعد على زيادة حجم النشاط الاقتصادي بدرجات أكبر مما لو كان التعامل بالنقود الحقيقية فقط ، وعلى هذا فإن القول بجعل نسبة الاحتياطي ١٠٠٪ يؤدي إلى الحكم على النشاط الاقتصادي في الإسلام بالانكماش الدائم كما أنه يفوت على المجتمع منافع كبيرة يمكن أن يجنيها . (١)

أما النموذج الثاني فقد حاول صاحبه أن يربط بين ضرورة الائتمان بالنسبة للنشاط الاقتصادي ، وبين ضرورة المصارف التجارية الإسلامية الخاصة باقتراح النموذج الذي يتكون من :- المصارف التجارية الخاصة ، وهذه لا يحق لها أن تحدث الائتمان ومصارف أطلق عليها (مصارف الائتمان) وهذه مملوكة للدولة ، ويشرف عليها المصرف المركزي وهي المصارف المسؤولة عن أحداث الائتمان وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي ، بحيث تكون النتيجة النهائية هي قدر كبير من الاستقرار في مستوى الأسعار واستقرار في قيمة النقود .

ونحن نعتقد أن هذا النموذج المقترح رغم أنه مقنع نظرياً إلا أنه في الجوانب العملية تقف دونه محاذير فنية وشرعية تهدد نظام المصارف الإسلامية بأكمله .
أولاً : المحاذير الفنية :

الافتراض الأساسي الذي يقوم عليه (النموذج المقترح) هو إيجاد نوع من المصارف تحدث الائتمان مع منع بقية الجهاز المصرفي من أحداث الائتمان وذلك بفرض نسبة الرصيد الكلي (١٠٠٪) .

(١) د. علي عبد الرسول ، خلق الائتمان في البنوك التجارية وفي البنوك الإسلامية ، مجلة البنوك الإسلامية العدد السادس عشر ، السنة ١٩٨١ ص ٣٤

(٢) أحمد مجذوب أحمد على ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ص ٢٣٣

وهذا الافتراض ليس صحيحا من الناحية النظرية كما أنه صعب التحقيق من الناحية العملية ، وذلك لأن المصرفيين يشككون في قدرة المصرف الواحد في إحداث الإئتمان فيما إذا تمتعت المصارف الأخرى عن ذلك أو فيما إذا عزفت عن تقديم الإئتمان . ومجموعة مصارف الإئتمان وفقا للنموذج المقترح عبارة عن مصرف واحد له فروع متعددة ففى الأقاليم المختلفة . (١) وحتى تستطيع هذه المصارف أن تحدث الإئتمان يشترط أن تكون منتشرة بدرجة كبيرة للغاية وأن عملاء هذه المصارف يكونون بكثرة مقارنة بالمصارف الأخرى بحيث تشكل مصارف الإئتمان فيما بينها شبكة واسعة تكون جهازا مصرفيا متكامل بحيث يتم معظم التعامل بين فروع هذا المصرف حتى تستطيع أن تحقق ما يعرف (بقانون الأرقام الكبيرة) (٢)

ومع ذلك فإن قدرة هذه المصارف ستكون محدودة يقول اللورد كينز فى هذا الصدد (إن كسل حركة الى الأمام من جانب البنك الواحد تضعفه ، ولكن كل حركة مثلها من جانب زميل له تزيد قوة ، وعلى ذلك إذا تقدم الجميع معا فإن الضعف لا ينتاب واحدا منهم ، فالبنك الواحد لا يستطيع التحرك خطوة أكثر من غيره وموقفه محكوم بما يفعله الجميع فى المتوسط وكل بنك يساهم فى هذا المتوسط بنصيب صغيرا كان أم كبيرا) (٣)

(١) انظر أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية فى الاقتصاد الإسلامى ص ٢٣٤

(٢) راجع نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مرجع سابق ص ٢٨٠ ؛ وكذلك د . زكريا نصر ، النقد والإئتمان فى الرأسمالية والإشتركية ، مرجع سابق ص ١٠٨ - ١١٢

(٣) انظر د . زكريا نصر ، النقد والإئتمان فى الرأسمالية والإشتركية ، المرجع السابق ، ص ١١٠

والسبب في عدم مقدرة المصرف الواحد أو المجموعة الصغيرة من المصارف على إحداث الإئتمان مع امتناع المصارف الأخرى هو أنه كلما توسع في الإئتمان عن طريق زيادة القروض التي يمنحها كلما زاد السحب على رصيده النقدي (١) بحيث يجد المصرف نفسه في نهاية الأمر مضطراً إلى إلغاء جانب من قروضه لكي يحتفظ بالنسبة بين الرصيد النقدي والودائع حسب عادات السحب المعتادة .

فإذا رجعنا (للمنموذج المقترح) وطبقنا عليه هذه القاعدة المصرفية ، وافترضنا مقدرة مصارف الإئتمان على إحداث الإئتمان نجد أن الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو الانتشار الواسع لهذه المصارف وهذا يعني تضاعف دور المصارف التجارية الأخرى بحيث يصبح الجهاز المصرفي في مجموعه كأنه مؤم بالنسبة للدولة . وإذا افترضنا تمشيئاً مع النموذج ، أن انتشار المصارف الائتمانية الواسع لم يؤد في النهاية إلى شبه تأمين للمصارف التجارية ، وظلت تتعايش جوار بعض في هذه الحالة هناك احتمال أن تشهر المصارف التجارية الإسلامية الخاصة إفلاسها ، وذلك لأن هناك احتمالاً أن تساهم الودائع الثابتة في فترة من الفترات في إحداث الإئتمان ومن ثم تستحق هذه الودائع نسبة من الأرباح الموزعة ، أو قد تشكل الضمان بالنسبة للقروض التي تمكن من إحداث الإئتمان ومن ثم تستحق جزءاً من الأرباح وفقاً للقاعدة الشرعية (الخـراج بالضمان) (٢) فإذا وزعت المصارف الائتمانية جزءاً من أرباح الإئتمان والتي كما يقول صاحب النموذج بأنها أرباح طائلة (٣) في هذه الحالة ستتجه الودائع ناحية المصارف الائتمانية ، وهذا يؤدي إلى إفلاس المصارف التجارية ، والنتيجة النهائية هي اقتصار النشاط على المصارف الائتمانية وحدها .

(١) انظر نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، المرجع السابق ص ٢٨٠

(٢) هذا نص حديث أخرجه النسبائي في سننه عن عائشة قالت قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم "أن الخراج بالضمان" . انظر سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية السندی ، دار إحياء التراث العربي بيروت ٢٥٤/٧ - ٢٥٥

(٣) أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ص ٢٣٦

ثانيا : المحاذير الشرعية :

تتمثل المحاذير الشرعية في " النموذج المقترح " بصفة أساسية في عملية توزيع

الأرباح حيث يفترض النموذج هيكل موارد المصرف الإئتماني كالتالى :

١- رأس المال المصرح لها بالعمل به ويقوم بتوفيره المصرف المركزى .

٢- ودائع المصرف المركزى

٣- ودائع الأفراد والمشروعات الاستثمارية وهذه تشارك فى الربح والخسارة ، كـأى

شريك وتنال نصيبها من الأرباح بعد حساب رأس المال المشارك فى العملية الإنتاجية

والذى يتكون من (رأس مال المصرف الإئتماني + الودائع الاستثمارية + الودائع

المحدثة)

٤- الودائع الادخارية والودائع الجارية

٥- أرباح المصارف الإئتمانية

٦- حصيد الزكاة (١)

ولم يوضح صاحب النموذج كيفية توزيع الأرباح واكتفى بالقول (، إن ودائع الأفراد

والمشروعات الاستثمارية تشارك فى الربح والخسارة مثلها مثل أى شريك) وتـنـال

أرباحها بعد حساب رأس المال المشارك فى العملية الإنتاجية والذى يتكون من

رأس مال المصرف الإئتماني + الودائع الاستثمارية + الودائع المشتقة (٢) .

فالذى يفهم من هذا القول أن الأرباح التى تتحقق من عملية الإئتمان ستوزع على

رأس المال المشارك فى العملية الإنتاجية . أى أن الودائع الاستثمارية للأفراد

والمشروعات ستنال نصيبها من "أرباح الاستثمار + أرباح الإئتمان" . فإذا كان هذا

الافتراض صحيحا فإن النموذج ينهار من أساسه ، وذلك لأن أرباح الإئتمان ستوزع

على فئة من المجتمع دون الأخرى وهو الأمر الذى يؤدى إلى تركيز الثروة القومية

(١) أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية فى الاقتصاد الإسلامى ، المرجع السابق

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٨

فى أيدى بعض الأفراد وتكون الثروة دولة بين الأغنياء من الناس ، وهو السبب الذى دعاه
لاقتراح النموذج . (١)

أما إذا لم تتل الودائع الاستثمارية نصيبها من الأرباح مع افتراض مشاركتها
أو ضمانها لخسائر العمليات الإئتمانية فإن ذلك يؤدى إلى قطع الشركة فى الربح
وبالتالى إلى فساد نظام المضاربة . وذلك لأن المصرف الإئتماني إذا حقق خسارة
سيوزع عبئها على أصحاب الودائع الاستثمارية أما إذا حقق أرباحا فإنه يستأثر بها ،
وهذا كما قلنا يؤدى إلى انهيار نظام المصارف الإسلامية وفساده من الناحية الشرعية .
جاء فى كتاب الإقناع وشرحه كشف القناع (١) وإن قال رب المال خذه مضاربة والربح كله
لك فسد . أو قال خذه مضاربة والربح كله لى فسدت المضاربة لأنها تقتضى كون
الربح بينهما ، فإن شرط اختصاص أحدهما بالربح فقد شرط ما ينافى مقتضى العقد
ففسد (١) وهذا الأمر متفق عليه ضمن شروط المضاربة .

وبناء على ما سبق فإن صيغة تكوين نظامين للمصارف الإسلامية لانتقد أنها تحل
قضية الإئتمان . ورغم أن الاستقرار فى مستوى الأسعار أمر ذو أهمية بالغة ، إلا أنه
يمكن أن يسمح للمصارف الإسلامية بإحداث الإئتمان وذلك للأسباب التالية :

أولا :
إن مقدرة المصارف الإسلامية فى أحداث الإئتمان تعتبر محدودة . وذلك نظرا
لطبيعة المصارف الإسلامية التى تقوم على المشاركة بدلا من الإقراض (٣) . فالمشاركة
تلزم المصرف بالإشراف الدائم على المشروع الاستثمارى ، والإنفاق على هذا المشروع
ضمن جدول زمنى معين .

(١) راجع أسباب اقتراح النموذج ص ٢٣٥ - ٢٣٦ من الرسالة السابقة

(٢) البهوتى ، كشف القناع ٥٠٩/٣

(٣) د . أبو بكر عمر متولى ، د . شوقي إسماعيل شحاته ، اقتصاديات النقود فى -
إطار الفكر الإسلامى ، المرجع السابق ، ص ٨٧

ثانيا :

إن الائتمان الذى يحدثه المصرف الإسلامى ، لا يكون كالإئتمان الذى يحدثه المصرف التجارى . ذلك أن المصرف الإسلامى ينفق على المشروعات بعد دراسة جدواها الاقتصادية مما يعنى أن طبيعة استخدام الائتمان تختلف فى بعض جوانبها بين النظام الربوى والنظام الإسلامى ، وإن من الممكن أن يستخدم الائتمان فى ظل النظام الربوى فى احتكار السلع ، أو فى المضاربات فى (البورصة) . . أو غير ذلك مما لا يجوز للمصرف الإسلامى أن يقوم به .

ثالثا :

نستطيع أن نقول بناء على (أولا) و(ثانيا) إن المصرف الإسلامى بحكم مشاركته الفعلية فى الإنتاج ، فإن النقود الائتمانية التى يصدرها ، تظهر مع ظهور الإنتاج وتختفى باستهلاك الإنتاج لتعود مرة أخرى إلى المصرف (١) ، ويبقى الإنتاج الحقيقى معادلا لحجم الائتمان فلا تتأثر مستويات الأسعار . وبناء على ما تقدم نرى امكانية إحداث المصارف الإسلامية للإئتمان ، ذلك بشرطين أولهما :

أن تكون جميع المصارف مملوكة للدولة ، وذلك لضمان السيطرة على حجم الائتمان الذى يُسير النشاط الاقتصادى دون تضخم أو انكماش .

ثانيهما :

أن تكون الأرباح الناتجة عن الائتمان هى من نصيب الدولة تنفقها فى المصالح العامة ، وخاصة فى مجال التنمية الاجتماعية الذى ينهض بمستوى وحال الفقراء والمساكين . (٢)

-
- (١) د . على عبد الرسول ، خلق الائتمان فى البنوك الربوية والبنوك الإسلامية ، مجلة البنوك الإسلامية ، مرجع سابق ، العدد السادس عشر ص ٣ .
- (٢) تقدم بهذا الاقتراح د . عمر شبرا فى بحثه المقدم الى المؤتمر الدولى عن البنوك الإسلامية المنعقد بمدينة دكا عام ١٩٨٠م . أنظر د . أبو بكر الصديق عمر متولى شوقى شحاته ، اقتصاديات النقود فى إطار الفكر الإسلامى ، المرجع السابق ص ٩٠ .

وإذا أمكن للدولة في النظام الإسلامي السيطرة التامة على النقود ومؤسساتها بحيث تصدرها وفقا لاحتياجات النشاط الاقتصادي ، المبنية على الدراسات والخطط فإن هذا يعتبر أهم ضمان للسيطرة على تقلبات الأسعار ، وما يتبعها من تقلبات في قيمة النقود . ويمكن أن نقول أيضا إن الكيفية التي تدير بها الدولة الإسلامية النقود تمثل أهم مؤشر للطريقة التي يسير بها النشاط الاقتصادي ، إذ تكون النقود هي أهم متغير يتحكم في تقلبات الأسعار في ظل غياب التقلبات الناشئة عن أسعار الربا (الفائدة) والاحتكار المحرمين في النشاط الاقتصادي الإسلامي .

المبحث السادس

الأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار في الاقتصاد الإسلامى

يتبين من خلال المنهج الذى يقوم عليه الاقتصاد الإسلامى انتفاء الأسباب السلوكية التى تكون سببا لتقلبات الأسعار فى نموذج الاقتصاد الربوى، وذلك لأن تلك الأسباب إما أن تكون محرمة بنصوص الشريعة الإسلامية ، وإما أن تكون هناك ضوابط معينة تحد من آثارها السلبية .

ومن ناحية أخرى فإن الوسائل البديلة التى يقدمها الإسلام كأساس للتعامل الاقتصادى ليس هنا ما يشير إلى أنها تحمل فى طياتها أسبابا لتقلبات الاقتصادى، فإحلال المشاركة والمضاربة كبديل عن أسلوب التمويل الربوى ، تشير إلى الفوائد الاقتصادية التى تنتج عن تيسير وسائل التمويل للأفراد القادرين على العمل ولا يملكون الرصيد الكافى لتمويله ، رغم أن لهم القدرة على اختيار المشروعات الرائدة . كما تشير إلى الفوائد الاقتصادية التى تنتج عن توجيه المصارف لقدراتها وخبراتها الفنية - ليس لدراسة تقلبات سعر الفائدة وإنما لدراسة جدوى المشروعات التى ستشارك فيها . وهذه الفوائد تضع النقود بلاشك فى إطارها الصحيح كوسيلة مفيدة لزيادة الإنتاج وليس أداة للتقلبات الاقتصادية .

كما يتبين أيضا من النموذج الإسلامى أن التكامل بين تحريم الاحتكار وتحريم الربا أو بين نظام المشاركة والمضاربة وبين نظام المنافسة الشريفة سيحقق الاستقرار النسبى فى مستوى الأسعار، إذ أن المنافسة وهى البديل عن الاحتكار ترشد نظام المضاربة والمشاركة . ففى ظل المنافسة ينتفى تأثير المنتج فى التحكم فى الأسعار عن طريق تحكّمه فى الكميات ، وذلك لأن نصيب المنتج من الإنتاج لا يساوى (قطرة فى بحر) . كما ينتفى فى ظل المنافسة تقلبات الأسعار التى يشهدها العالم حديثا بسبب احتكار الأجور، إذ أن نظام الأجور فى النظام الإسلامى يتماشى مع نظام المنافسة فى سوق السلع .

كما يتبين أيضا من نموذج الاقتصاد^١ أن ضوابط الاستهلاك تعمل على الحد من قضية الانحراف في هيكل الطلب بسبب أنماط الإنتاج والاستهلاك الكمالى والترفى ، مما يساعده على استقرار نسبي في مستوى الأسعار .

جملة هذه المكونات البنائية في الاقتصاد الإسلامى تشير إلى حقيقة تبدد ومقبولة نظريا، وهى أن نظام الاقتصاد الإسلامى يتميز نسبيا باستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود . غير أن منهج إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة في الأجل القصير وعن طريق الميراث في الأجل الطويل يشير إلى أن احتمال الانكماش أو الكساد يبدو ضئيلا في نطاق الاقتصاد الإسلامى ، ذلك لأن الكساد ينشأ بفرض ثبات كمية النقود - نتيجة لتركز الثروة ، مما يؤدي إلى قصور في حجم الطلب ، وهذا الاحتمال ينتفى بسبب التوزيع الدورى للثروة عن طريق الزكاة والميراث .

غير أن الأطار النظرى الذى نقدمه يحتاج إلى دعم من التجارب التاريخية حتى نتبين امكانية حدوث التقلبات الاقتصادية . ولذلك سنختار ثلاث فترات من التاريخ الإسلامى تميزت بظاهرة ارتفاع مستوى الأسعار ، فترة في عهد النبى (صلى الله عليه وسلم) وأخرى في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وثالثة نموذج لدراسة قد مهمها المقريزى عن تاريخ المجاعات في مصر حتى سنة ٨٠٨ هـ .

فلقد حدث ارتفاع في مستوى الأسعار في عهد النبى صلى الله عليه وسلم جاء ذلك فيما رواه أنس رضى الله عنه حيث قال : (غلا السعر على عهد النبى صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ، لو سمرت لنا ؟ فقال : إن الله هو القابض الباسط المسعر وإنى لأرجو أن القى الله وليس أحد منكم يطلبنى بمظلمة أو مال) (١)

(١) أخرجه الترمذى في كتاب البيوع ، انظر سنن الترمذى ٦٠٦/٣ ، وأخرجه أبو داود في كتاب البيوع ، انظر سنن أبى داود ٢٧٢/٣ ؛ وانظر نيل الأوطار

يشير الفقهاء إلى أن ظاهرة ارتفاع الأسعار في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما كانت ظاهرة طبيعية نشأت لظروف قلة العرض عن الطلب ، وربما يكون هذا لأسباب طبيعية كقلة الأمطار ، أو زيادة السكان ، أو غير ذلك . ومن ثم فهي ليست ظاهرة اختلالية ، فقد نقل عن سعيد بن المسيب وربيعة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الأنصاري أن ارتفاع الأسعار في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) لم يكن عن جشع التجار واستغلالهم لحاجة الناس ، فلقد كان الخوف من الله والرغبة في مساعدة الآخرين هي التي تغمر نفوس المسلمين (١) . وورد عن ابن تيمية في رده على من لا يجيز التسعير ، ما يشير إلى أن ارتفاع الأسعار على عهد (صلى الله عليه وسلم) إنما كان طبيعياً وليس اختلالاً سلوكياً خاصة أنه ليس هناك تعامل ربوي في عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول ابن تيمية ، (ومن منع التسعير مطلقاً محتجاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله هو المسعر القابض الباسط " فقد غلط . فإن هذه قضية معينة ليست لفظاً عاماً ، وليس فيها أن أحد المتع من بيع يجب عليه ، أو عمل يجب عليه أو طلب في ذكر أكثر من عوض المثل) (٢) ويقول ابن القيم موضحاً علت ارتفاع الأسعار في عهد (النبي صلى الله عليه وسلم) : (ومن احتج بمنع التسعير مطلقاً بقول النبي صلى الله عليه وسلم : "إن الله هو القابض الباسط " قيل له : هذه قضية معينة وليست لفظاً عاماً ، وليس فسيها أن أحد المتع عن بيع ما الناس محتاجون إليه ، ومعلوم أن الشيء إذا قل رغب الناس في الزيادة فيه) (٣)

ويتضح من الأقوال السابقة أن ارتفاع الأسعار في عهد (النبي صلى الله عليه وسلم) هو حالة طبيعية ناشئة عن زيادة الطلب على العرض ، وربما يكون تحقق التوازن الاقتصادي عند مستوى أسعار أعلى . ولذلك فهو ليس حالة تضخمية كما قد يتبادر إلى الذهن .

-
- (١) انظر الباجي ، المنتقى ج ٥ / ١٨ ، وانظر ابن تيمية ، الحسبة في الإسلام ص ٢٠
 (٢) ابن تيمية ، الحسبة ، المرجع السابق ص ٢١
 (٣) ابن القيم الطرق الحكيمة ، مرجع سابق ص ٣٠٣

*

الفترة الثانية التي نختارها في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز فقد روى أبو يوسف في "الخراج" قال (حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه قال : قلت لعمر بن عبد العزيز : ما بال الأسعار غالية في زمانك وكانت في زمان من قبلك رخيصة ؟ قال : إن من كان قبلي كانوا يكلفون أهل الذمة فوق طاقتهم فلم يكونوا يجدون بدا من أن يبيعوا ويكسدا ما في أيديهم وأنا لم أكلف أحداً إلا طاقته فباع رجل كيف شاء (١)

وما ذكره الخليفة عمر بن عبد العزيز من سبب لارتفاع الأسعار في عهده ، يشمل في أسلوب دفع الجزية فقد كان من قبله يعسرون دافعي الجزية ، مما يضطرهم ببيع منتجاتهم بأسعار أقل/نظراً لأنهم مضطرون لبيعها بأي ثمن لتسديد الجزية. وهذا يتولد عنه زيادة في العرض مع قلة الطلب أو ثباته فتتخفض الأسعار. أما في عهده فإن حرية البيع والشراء وعدم إعسار دافعي الجزية أدت إلى التقاء عاملي العرض والطلب الفعليين في نموذج منافسة ، مما أدى إلى أن تكون الأسعار نسبياً مرتفعة عن الفترات التي قبله وهذا يعني أن مستوى الأسعار المتحقق في عهده ، هو مستوى الأسعار الطبيعي الذي يجب أن يتحقق في العهود التي سبقتة ، إذا توفرت لهما نفس الظروف .

غير أن الملاحظة في هذا الصدد هي أن ارتفاع الأسعار في الحالة التي ذكرت ، من المفترض أن يكون موسمياً يتحقق في فترة جباية الجزية ، وذلك قد لا يشكل هيكل الأسعار الكلي . ومن ناحية أخرى فإن أهل الذمة قد لا يمثلون أغلبية بالنسبة للمسلمين حتى يمكن اعتبار إنتاجهم يشكل الجزء الأكبر من الناتج في الدولة الإسلامية . وهذا ما يجعلنا نرجح أن سبب ارتفاع الأسعار في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز - وهو يشكل النموذج التطبيقي الحي للاقتصاد الإسلامي - إنما هو عبارة عن حالة انتعاش

(١) أبو يوسف ، الخراج مرجع سابق ص ٢٦٩ - ٢٧٠

عامة جاءت نتيجة لزيادة الإنتاج وزيادة الدخل بصفة عامة حيث حققت الزكاة ففى عهد فاضل وزرع على كل من يحتاج. جاء فى البداية والنهاية لابن كثير (كان عمر بن عبد العزيز قد صرف إلى كل ذى حق حقه وكان مناديا فى كل يوم ينادى : أين الغارمون ؟ أين الناكهون ؟ أين المساكين ؟ أين اليتامى ؟ حتى أغنى كل هؤلاء^(١) فتحقق الفاضل فى الزكاة يشير ضمنا إلى زيادة فى الإنتاج وفى الدخل وفى الثروات بصفة عامة ، وهذا يعنى أن ما حدث فى عهد فاضل هو حالة انتعاش بالتعبير الاقتصادى المعاصر ، ناشئة عن التطبيق المتكامل لعناصر الاقتصاد الإسلامى .

أما الفترة الثالثة والأخيرة ، فإننا نقف وقفة قصيرة مع المقرئ فى كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أو تاريخ المجاعات فى مصر حتى سنة ٨٠٨ هـ وهى السنة التى كتب فيها مؤلفه . فلقد حلل المقرئ موجة الغلاء التى عمت مصر فى سنة ٨٠٨ هـ وأرجعها إلى ثلاث أسباب اقتصادية هذا بالإضافة إلى الآفات السماوية ، مثل قصور النيل ، انحباس المطر ، الأوبئة ، الجراد . . . إلى خلاف ذلك .
أما الأسباب الاقتصادية التى يذكرها فهى ثلاثة :

أولها :

سوء التدبير والفساد الإدارى ، ومن أمثلة ذلك تولية مناصب الدولة بالرشاوى وانتشار الظلم والطمع مما أدى إلى الفوضى واضطراب الإنتاج ، وانتشار اللصوص . . . وإنهماك أهل الدولة فى اللذات . . . (٢)

ثانيها :

غلاء الاطيان أو "الاراضى" وذلك ناشئ من أنها حكر لأهل الدولة من ذوى الجاه والسلطان مما مكثهم من زيادة إيجار الأراضى مما أدى إلى زيادة التكاليف الإنتاجية

(١) ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، البداية والنهاية ، دون ناشر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٨ ج ٩ / ٢٠٠

(٢) تقى الدين أحمد بن على المقرئ ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تاريخ المجاعات فى مصر ، دار ابن الوليد ، بيروت ١٩٥٦ م ، تقديم الدكتور بدر الدين السباعى ص ٤٣-٤٤

بالنسبة للمزارعين فعجزوا عن الزراعة (١)

ثالثها :

رواج الفلوس أو بعبارة أخرى زيادة عرض النقود ، إذ يرى المقرئى أن الخروج من التعامل بالذهب واستخدام الفلوس كقاعدة نقدية هو الذى أدى إلى ارتفاع الأسعار (٢)

ولعلنا نلاحظ أن سببين من الأسباب التى ذكرها المقرئى تتمثل فى الخروج عن مبادئ الإسلام الصحيحة ، وهما سوء التدبير الناشئ عن السياسة الاقتصادية وانتشار الرشاوى والظلم ، وانتشار ظاهرة الاحتكار فى نطاق الإنتاج الزراعى ، وهذا يعنى أن الخروج من المنهج الاقتصادى الإسلامى يعتبر سببا من أسباب التقلبات فى مستوى الأسعار .

أما السبب الثالث وهو رواج الفلوس فهو يرتبط بالسبب الأول ، وهو سوء السياسة الاقتصادية ، يقول المقرئى (اعلم وفقك الله إلى الاصفاء إلى الحق وألهمك نصيحة الخلق أنه قد تبين بما تقدم أن الحال فى فساد الأمور إنما هو سوء التدبير ، لا غلاء الأسعار) (٣) ويرى المقرئى أن استخدام الذهب بدلاً من الفلوس من شأنه أن يعيد الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها ، فيقول (فلو وفق الله من أسند إليه عبادته حتى رد المعاملات إلى ما كانت عليه قبل ، من المعاملة بالذهب خاصة ورد قيم السلع وعوض الأعمال كلها إلى الدينار إلى ما حدث بعد ذلك من المعاملة بالفضة المضروبة ورد قيم الأعمال وأثمان المبيعات إلى الدرهم لكان فى ذلك غياث الأمة وصلاح الأمور) (٤)

وبعد :

فهذه اللمحات من التاريخ الاقتصادى الإسلامى تشير إلى ثلاث حقائق :

(١) المقرئى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، ص ٤

(٢) المرجع السابق ، ص ٤٧

(٣) المرجع السابق ، ص ٦٥

(٤) : المرجع السابق ، ص ٦٥

الحقيقة الأولى :

أن خير ضمان للاستقرار الاقتصادي هو الالتزام بالمنهج وتطبيقه وفقا لأسسه وأصوله وعكس ذلك صحيح أيضا حيث إن الخروج عن المنهج يعتبر سببا أساسيا من أسباب تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود .

الحقيقة الثانية :

إن تطبيق نموذج الاقتصاد الإسلامي قد يلزمه فترة انتعاشية نتيجة لتوزيع الدخل القومي والثروة القومية كما حدث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز ، غير أن الحالة الانتعاشية يجب ألا تعتبر ظاهرة تضخمية .


الحقيقة الثالثة :

إن كمية النقود تؤثر في نموذج الاقتصاد الإسلامي تأثيرا فعليا على مستوى الأسعار ، وهذا واضح مستلزم المبرر . ولعلنا نلاحظ أن الإطار النظري الذي قدمناه في المباحث الخمسة الأولى من هذا الفصل يشير إلى أن المتغير الأساسي الذي يمكن أن يحدث تقلبات الأسعار هو كمية النقود ، أو كمية وسائل الدفع في المجتمع ، وهذا يعني أن الإطار النظري يلتقي مع التجربة التاريخية . وعلى هذا نعتقد أنه في ظل الالتزام الكامل بقواعد التعامل الاقتصادي الإسلامي ، فإن المتغير الأساسي الذي ينتج عنه تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود ، هو كمية وسائل الدفع المتاحة بالنسبة لحجم السلع والخدمات وهو يعني أن تغيرات قيمة النقود انما تنشأ عن سوء في الإدارة النقدية . غير أن هناك عاملا ثانيا يجب وضعه في الاعتبار ، وهو أجور العمال ، ورغم عدم وجود الاحتكار في سوق العمل في الاقتصاد الإسلامي ، إلا أن الأجور يمكن أن تكون

أحد أسباب تغيرات قيمة النقود ، ذلك أن زيادة الأجور إذا لم ترتبط بالانتاجية تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار ، والعكس صحيح إذ يؤدي انخفاض الأجور عن الإنتاجية المتحققة إلى حدوث انكماش بسبب نقص الطلب النقدي عن انخفاض الأجور ولهذا فالأجور حتى في ظل المنافسة يمكن أن تكون أحد أسباب تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود .

والسببان السابقان يتحققان فيما إذا كان الاقتصاد مغلقا ، أي ليس له معاملات خارجية . أما في ظل الاقتصاد المفتوح فمن المتوقع أن تنتقل بعض تقلبات الأسعار عن طريق مستويات الأسعار الدولية وذلك بواسطة القناة السلعية أو استيراد رؤوس الأموال . ولا شك أن ذلك يحتاج دراسة أوسع غير أننا نتوقع ، أن يكون لضوابط الطلب الاستهلاكي وأساليب التمويل المستخدمة تأثير كبير في الحد من تأثير الاقتصاديات العالمية في نموذج الاقتصاد الإسلامي ، وذلك يعتمد بالطبع على مرحلة النمو الاقتصادي التي يكون فيها الاقتصاد .

ومن المتوقع أيضا أن تكون فرض التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي وسيلة لحصر تأثير الاقتصاديات غير الإسلامية في نموذج الاقتصاد الإسلامي .



البَيْعُ الْمَتَانِي

آثار التغيّرات
في قيمة المنقود

الباب الثانى

آثار التغيرات فى قيمة النقود

مقدمة :

بعد أن ناقشنا أسباب التغيرات فى قيمة النقود ، نصل إلى نقطة مهمة فى إطار هذه الدراسة ، وهى الكشف عن الآثار المختلفة التى تترتب على الأفراد وعلى النشاط الاقتصادى نتيجة التغيرات الحادثة فى قيمة النقود .

وسبق أن أوضحنا عند حديثنا عن وسائل قياس التغيرات فى قيمة النقود ، أن أسعار السلع والخدمات تختلف فى نزعاتها الارتفاعية والانخفاضية، ورغم ذلك يجمع بينها اتجاه واحد سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما يسمى بالمستوى العام للأسعار . والنقطة المهمة فى هذا الصدد أن الاختلاف والتغير فى نزعات أسعار السلع المختلفة فى الارتفاع والانخفاض هو أساس الاهتمام بتقلبات مستوى الأسعار ، فلو كانت الأسعار كلها رغم اختلافها ترتفع بنسبة واحدة ، وفى اتجاه واحد ، فإنه لن يتأثر أحد بما يحدث لقيمة النقود من تغيرات . غير أن السواقى خلاف ذلك ، فأسعار السلع تختلف فى نسب ارتفاعها وانخفاضها ، وفى اتجاهات ذلك الارتفاع والانخفاض ، ولذلك تتأثر بها دخول الأفراد وشراوتهم كما يتأثر بها النشاط الاقتصادى .

والجدير بالذكر أنه يطلق عادة على الارتفاع فى مستوى الأسعار " التضخم " فى حين يطلق الانكماش على الانخفاض الذى يحدث فى مستوى الأسعار ، ويطلق الكساد على الانخفاض الشديد فى المستوى العام للأسعار .

غير أن لهذه المصطلحات مدلولات أخرى تخرج عن نطاق هذه الدراسة ، فليس كل ارتفاع فى الأسعار يطلق عليه تضخماً ، كما قد يحدث التضخم دون أن يكون هناك ارتفاع فى مستوى الأسعار ، وهو ما يطلق عليه " التضخم المكبوت " .

ومن ناحية أخرى ليس كل انخفاض في مستوى الأسعار يطلق عليه انكماشاً ، وقد يحدث الانكماش دون أن يكون هناك انخفاض ظاهر في مستوى الأسعار .

وعليه فحيث ورد " التضخم " في هذا البحث فإنما يشير بذلك إلى الارتفاع في مستوى الأسعار الذي يرتبط بانخفاض في قيمة الوحدة من النقود ، وكذا الحال في الانكماش .

وعلى ضوء ما تقدم فإن هذا الباب يتكون من ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم - ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود -

الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية للانكماش - انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود

الفصل الثالث : تقويم آثار التغيرات في قيمة النقود وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

الفصل الأول

الآثار الاقتصادية للنضج

الفصل الأول —

الآثار الاقتصادية للتضخم

ويتكون هذا الفصل من أربعة مباحث هي :

- المبحث الأول — : آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة القومية
- المبحث الثاني : : آثار التضخم في حجم الادخار القومي ومعدل النمو الاقتصادي
- المبحث الثالث : : آثار التضخم على نمط الاستثمار
- المبحث الرابع : : آثار التضخم على ميزان المدفوعات

المبحث الأول

آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة القومية

ويتكون هذا المبحث من مطلبين :

- المطلب الأول : آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي
- المطلب الثاني : آثار التضخم في إعادة توزيع الثروة القومية

المطلب الأول

آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي

الدخل القومي عبارة عن مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها أفراد المجتمع من جراء مساهمتهم في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية محددة * عادة سنة واحدة * (١) ومعلوم أن عناصر الإنتاج طبقا للنظام الرأسمالي تُقسم إلى أربعة أقسام: الأرض وعائداتها الربح، والعمل وعائده الأجر، ورأس المال وعائده الفائدة، والتنظيم وعائده الربح. في حين أن النظام الإسلامي يحرم عائد رأس المال المحدد مسبقا في شكل فائدة (٢) ويضم رأس المال إلى عنصر التنظيم ويحصل كل منهما على ربح يتحدد طبقا لنتيجة العملية الانتاجية.

والذي يهمنا في هذا الجانب هو أن أفراد المجتمع يتحصلون على دخولهم المختلفة في صورة أجور، أو إيجارات أو ربح أو أرباح، وأخيرا الفوائد في النظام الرأسمالي ومجموع هذه الدخول يُكوّن الدخل القومي النقدي، وهو مجموع دخول أصحاب عوامل الإنتاج.

ولقد عرفنا فيما تقدم أن الغاية الحقيقية من النقود تتمثل في قدرتها على الحصول على السلع والخدمات، لذلك فإن اهتمام الاقتصاديين ينصرف إلى ما يعرف بالدخل القومي الحقيقي، وهو عبارة عن مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية. والدخل القومي الحقيقي يشير إلى مقدار الرفاهية

(١) د. عبد الرحمن يسري، اقتصاديات النقود، مرجع سابق ص ٢٦٣

(٢) انظر المبحث الخاص بتحريم الربا صفحة ١٣٣ من هذا البحث.

المادية التي يحصل عليها أفراد المجتمع . فالعبرة بنمو الدخل الحقيقي ، وليس بنمو الدخل النقدي .

ويجىء الاهتمام بالدخل الحقيقي بدلا من الدخل النقدي ، بسبب التقلبات فى مستوى الأسعار ، إن لو أن مستوى الأسعار ظل ثابتا لما حدث اختلاف بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، فارتفاع مستوى الأسعار يعنى انخفاض قيمة النقود ومن ثم تضعف قدرة قدر معين من الدخل النقدي فى الحصول على نفس القدر من السلع والخدمات . والعكس فى حالة انخفاض مستوى الأسعار .

ويمكن القول بصفة عامة - إن ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود يؤثر فى كل فرد من أفراد المجتمع ، طالما أنه يستلم دخله فى شكل نقدي (١) ولكن يختلف التأثير من فرد إلى آخر وذلك لسببين :

الاول : لأن معدلات التغير فى الدخل النقدية تختلف من فرد لآخر .
الثانى : لأن أسعار السلع المختلفة التى تشتريها الدخل تختلف فى اتجاهاتها المختلفة . فكما قلنا فإن أسعار السلع المختلفة لا ترتفع بطريقة واحدة وفى اتجاه واحد أو بنسبة واحدة (وإن كانت تشترك غالبيتها فى اتجاه واحد) ولهذا فإن الاختلاف فى سلوك أسعار السلع والخدمات ، هو الذى يظهر الآثار الحقيقية لتقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود (٢) فلو أن سعر الخدمة أو السلعة التى ينتجها الفرد ، قد ارتفع إلى الضعف مثلا ، فى حين أن بقية أسعار السلع والخدمات الأخرى ، قد ارتفعت بنفس النسبة لما حدث تأثير فى دخل هذا الشخص . إلا أن هذا فى الواقع افتراض نظرى يعيد عن الواقع ، فأسعار السلع تختلف كما قلنا ، كما أن الدخل يختلف فى قدرتها على مساهمة تغيرات الأسعار ، ولذلك ينتج

(١) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التصخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥

(٢) انظر د . محمد زكي شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك مرجع سابق ، ص ٨٩

عن تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود اضرار جسيمة لبعض الفئات في حين أن فئات أخرى تجنى من وراء هذه التقلبات فوائد كبيرة .

فارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي " الدخل في شكل سلع وخدمات " ويعود السبب في ذلك ، إلى الاختلاف الواضح الذي يحدث في مدى سرعة وتوقيت تغير دخول عوامل الإنتاج . ويمكن القول إنه كلما ارتفع معدل تغير الدخل النقدي تبعاً لتغير مستوى الأسعار كلما قل تأثير تغير الأسعار في الدخل الحقيقي ، بل وربما استفاد إذا ارتفع دخله بمعدل أكبر من الارتفاع في مستوى الأسعار ، والعكس صحيح ، ويمكن أن نرى هذا الأثر بوضوح إذا وضعنا الدخل في مجموعات وفقاً لمدى قدرتها في التغير تبعاً لتغير مستويات الأسعار .

وسنقسم الدخل إلى ثلاث مجموعات :

أولاً : أصحاب الدخل الثابتة :

* يعتبر أصحاب الدخل الثابتة أكثر الفئات تضرراً من ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود ، لأنهم يجبرون على تحمل وطأة كل الارتفاع في مستوى الأسعار وفي تكاليف المعيشة ، دون أدنى تعويض ، وبالتالي معاناة أشد درجات الانخفاض في الدخل الحقيقية .

ويمثل أصحاب الدخل الثابتة ، أرباب المعاشات ، والاعانات الاجتماعية والتي تعتبر من قبيل الدخل التي تقرر مدى الحياة ، وكذلك أصحاب الدخل من الإيجارات طويلة الأجل . وفي النظام الربوي أصحاب ودائع التوفير ، وبوالص التأمين الذين يحصلون على فائدة ثابتة تمثل مصدراً لدخلهم النقدية .

فهذه الفئات نظراً لثبات دخلها النقدي تتأثر تأثيراً كبيراً من ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود ، وذلك لأن هذه الدخل لا تتغير تبعاً لتفسير

مستويات الأسعار ، ولذلك فعند ارتفاع مستوى الأسعار ، وانخفاض قيمة النقود تنخفض مقدرة دخولهم في الحصول على السلع والخدمات . لنفترض أن أحد المتقاعدين عن العمل كان يحصل على معاش مقداره مائة ريال شهريا . وان هذا المعاش هو المصدر الوحيد لدخله . ولنفترض أن مستوى الأسعار قد ارتفع بمقدار ٥٠ ٪ مما يعني أن قيمة النقود الحقيقية قد انخفضت إلى النصف ، لذلك فلن يستطيع هذا الشخص أن يحصل إلا على نصف ما كان يحصل عليه من السلع والخدمات . أى وكأنه أصبح حقيقة يحصل على معاش مقداره خمسون ريالاً ، طبقاً لمستوى الأسعار السابق .

ولا شك أن هذا يُظهر الدور الذي تلعبه تغيرات قيمة النقود في ضياع حقوق الأفراد وإن بالرغم من التزام الدولة لأصحاب الدخل الثابتة بمعاشات ، تقسيم حياتهم ، إلا أن تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود تسلبهم هذا الحق بطريق غير مباشر .

ثانياً : أصحاب الدخل بطيئة التغير " المرتبات والأجور " .

يمكن القول بصفة عامة إن الأجور لها القدرة على لتغير في اتجاه مستوى الأسعار أكثر من المرتبات التي يحصل عليها موظفو الدولة كالمدرسين والموظفين والكتبة وغيرهم ، ذلك لأن العمال وخاصة في الدول المتقدمة ، قد تعلموا من تجارب التضخم المتكررة الاختلاف بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، ولذلك فقد سعوا جاهدين لتكوين نقابات قوية تمارس ضغوطاً مختلفة على أصحاب الأعمال ، وذلك في سبيل أن يظل الدخل الحقيقي ثابتاً . ولذلك نجد أن العمال في تلك الدول يحصلون عادة على زيادات تساوى أو ربما تفوق أحياناً الزيادة في مستوى الأسعار .

أما أصحاب المرتبات فيحصلون عادة على زيادات في الدخل النقدية عند ارتفاع مستوى الأسعار مثل علاوة غلاء المعيشة ، وغير ذلك . ولكن الزيادة التي

تحدث في مستوى الأسعار غالباً ما تكون أكبر بكثير من الزيادة التي تحدث في
المرتبات وعلى ذلك تتضرر هذه الفئة ضرراً بليغاً من ارتفاع مستوى الأسعار ، وانخفاض
قيمة النقود . لنفترض أن موظفاً يحصل على راتب شهري مقداره اربعمئة ريال . فإذا
حدث أن ارتفع مستوى الأسعار إلى الضعف مثلاً ، في حين أن هذا الموظف قد
حصل على زيادة بدل غلاء معيشة خلال الفترة المذكورة مقدارها مائة ريال ، أي أن
دخله النقدي أصبح بعد الزيادة خمسمئة ريال شهرياً ، إلا أنه نظراً للارتفاع في
مستوى الأسعار والانخفاض في قيمة النقود ، فإن القيمة الشرائية لدخله ستتخفض
إلى النصف نظراً لارتفاع مستوى الأسعار إلى الضعف ، ويصبح الدخل الحقيقي لهذا
الموظف مساوياً لنصف دخله الحقيقي قبل الارتفاع في مستوى الأسعار .

وكما قلنا فإن العمال ، وهم الذين يحصلون على الأجور فإن وضعهم النسبي يكون
أفضل في ظل النظام الرأسمالي ، ويرجع ذلك إلى قوة النقابات العمالية التي يمكن
أن تتخذ أي قرار في صالح العمال مهما كان ضرره على المجتمع والاقتصاد . أما في
ظل الدول النامية ، فإن أوضاع العمال فيها لا تختلف عن الموظفين ، ويعود ذلك
بصفة أساسية إلى سببين : الأول هو اتساع القطاع العام في هذه الدول مما يجعل
العاملين في القطاع العام بمثابة موظفي الدولة في القطاعات الأخرى .

أما السبب الثاني : فهو اختفاء أو ضعف النقابات العمالية ، الأمر الذي لا يعطيها
القدرة على المساومة كما هو الحال في الدول المتقدمة .

ورغم أن العمال يحصلون على زيادات في أجورهم مما يجعل أوضاعهم أفضل حالاً ،
إلا أنه يجب ملاحظة أمر مهم ، وهو أن الزيادة في الأجور التي يحصل عليها العمال
قد تتباطأ عن الارتفاع الذي يحدث في مستوى الأسعار ، ذلك أن الارتفاع الذي
يحدث في مستوى الأسعار يحدث تدريجياً ، ثم إنه تمضي فترة من الزمن حتى تتم
المفاوضات بين العمال وأصحاب الأعمال . وفي هذه الحالة يتضرر العمال من جراء

ارتفاع مستوى الاسعار ، خاصة إذا ظل مستوى الأسعار يتزايد بسرعة ، إذ كلما يحاول العمال اللحاق بارتفاع مستوى الأسعار ، يرتفع مرة أخرى ، وهكذا .
وهنا يجب أن نسجل ثلاث ملاحظات مهمة :-

الأولى :

أن ما يحدث لأصحاب الدخل المختلفة من أضرار من جراء تغيرات قيمة النقود ، سينعكس بصورة أو بآخرى في إنتاجية هؤلاء العمال ، وذلك لأن ما يحصلون عليه من دخل يضيع معظمه نتيجة لتغيرات قيمة النقود .

الثانية :

أن تأكل دخل الفئات المختلفة في غمار فترة ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود ، سينعكس على سلوك الأفراد الاجتماعي ، وهذا ما يفسر انتشار الرشوة والفساد الإداري ، وذلك كوسيلة لتعويض ما فقدوه عن طريق تغيرات قيمة النقود .

الثالثة :

أن الوسيلة التي تستطيع فئة معينة أن تحافظ بها على دخلها الحقيقي تتمثل في الاضراب عن العمل ، بما يمثله من أضرار مختلفة على المجتمع وفرد يتنعم بخروجاً على سلطة الدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي .

ثالثاً : أصحاب الدخل المتغيرة ، المنظمون وأرباب الأعمال :

رأينا أن معظم الفئات السابقة تتضرر من الانخفاض الذي يحدث في قيمة النقود وأن بعض الفئات تستطيع وفقاً لظروف معينة أن تحافظ على مستوى دخلها الحقيقي وهذه بالطبع أفضلها وأحسنها حالا .

أما الفئة الثالثة من أفراد المجتمع ، وهي فئة المنظمين وأرباب الأعمال ، فالمعروف أنها تجني أرباحاً كبيرة خلال فترة ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود . ويعود

السبب في هذا إلى أن دخل هذه الفئة ناشئ من الأرباح التي تتزايد بمعدلات كبيرة تفوق نسبة الارتفاع في مستوى الأسعار . وذلك لأن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي إلى ارتفاع أسعار المخزون السلعي والذي سبق وأن أنتج بتكاليف معينة في فترة سابقة .

وبعبارة أخرى فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات الكلية، ونظراً لأن التكاليف الكلية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع مستوى الأسعار ، وإنما تأخذ فترة من الزمن حتى ترتفع بنسبة ارتفاع الأسعار ، فإن المنظمين ورجال الأعمال يجدون أن القيمة النقدية لمخزونهم السلعي تتزايد باستمرار نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار ، وعدم ارتفاع تكاليف الإنتاج الكلية بنفس نسبة ارتفاع مستوى الأسعار .

ويرجع السبب في عدم مقدرة التكاليف الكلية في مجازاة الارتفاع في مستوى الأسعار إلى أن التكاليف تحدد مسبقاً ، فالاجور والإيجارات تتحدد قبل ظهور الإنتاج ونزوله إلى الأسواق ، في حين أن أسعار المنتجات تباع وفقاً للأسعار الجارية ، أي أن التكاليف تتحدد على أساس أسعار الأوس ، بينما يباع الإنتاج بأسعار اليوم . ويضاف إلى ما تقدم أنه ليس من السهولة تعديل التكاليف مع كل تغير يحدث في قيمة النقود ، أي أن التكاليف بصورة عامة تعتبر بطيئة التغير . ولما كان الربح هو عبارة عن الفرق بين التكاليف الكلية والإيرادات الكلية ، لذا فإن ارتفاع حجم الإيرادات بصورة أسرع من التكاليف يؤدي إلى ارتفاع نسبة الأرباح التي يجنيها المنظمون وأرباب الأعمال إبان فترة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود . ويشترك مع المنظمين حملة الأسهم الذين توزع عليهم الأرباح الكبيرة التي تحققها المشروعات التي أسهموا فيها^(١).

(١) اعتمدت في كتابة هذا الجزء على المراجع التالية :
أ- د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق ص ٨٢ - ٨٥
ب- د . عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ٢٦٣ وما بعدها
ج- د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سابق ص ٦٢٦ - ٦٣٢
د- د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٤٧٦ وما بعدها
هـ- د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، مرجع سابق ص ٤٦ وما بعدها

وعلى هذا يتضح أن التغيرات فى قيمة النقود التى هى انعكاس لتقلبات المستوى العام للأسعار تعمل على التأثير فى الدخول الحقيقية للفئات الاجتماعية المختلفة فهى تعمل على توزيع الدخل الحقيقى لصالح الفئات التى تستطيع أن ترفع من مستوى دخلها النقدى بمعدل الارتفاع فى مستوى الأسعار ، والفئات التى تستطيع أن تحافظ على زيادات فى دخلها متناسبة مع ارتفاع مستوى الأسعار . أما الفئات الاجتماعية التى تتميز بدخولها بالثبات أو ببطء التغير ، فإن دخلها الحقيقية تتناقص فى فترات انخفاض قيمة النقود لصالح الفئة الأولى .

ولا شك أن الطريقة التى يتوزع بها الدخل القومى خلال فترة ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود تعتبر طريقة "عشوائية" ، وإن أنها لا تستند على أسس موضوعية ، فلو أن هذه الدخول توزع طبقا لنتاجية العمال ، لأمكن نظرياً قبول هذا التوزيع .

ومن ناحية أخرى فإن أسس العدالة الاجتماعية تنتفى وتتضاءل فى ظل تقلبات وتغيرات قيمة النقود ، وإن نجد أن أضعف الفئات الاجتماعية هى التى ينساب الدخل الحقيقى منها لصالح الفئات الأكثر قوة ، ولهذا كثيراً ما قيل بأن التضخم أو ارتفاع الأسعار بصورة عامة عبارة عن ضريبة عكسية تأخذ من الفقراء لتصب فى جيوب الأغنياء^(١) وسنرى إن شاء الله أن هذا المنهج لا يوافق إطلاقاً أحكام الشريعة الإسلامية التى تقوم على أسس تتحقق فيها العدالة الاجتماعية فهى المقام الأول وإن لم تتجاهل مجهودات الأفراد المختلفة .

(١) انظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سابق ص ٦٤

المطلب الثانى

آثار التضخم فى إعادة توزيع الثروة القومية

هناك ثلاثة أشكال تكون عليها الثروة المادية لكل فرد :

- أ - الثروة الحقيقية ، وهى عبارة عن السلع كالالات والمباني والذهب . . الخ
- ب - الديون ، وهى جزء من ثروة الدائن ، فى حين أنها تمثل خصوم بالنسبة للمدين ويدخل ضمنها الديون النقدية كالودائع الجارية والأسهم .
- ج - الثروة النقدية ، وهى الرصيد النقدى الذى يمتلكه الفرد من دخول حصل عليها فى فترات زمنية سابقة ، وقد تتكون من أوراق العملة التى تتمتع بالقبول العام فى الوفاء بالالتزامات وفى التحول إلى سلع وخدمات وقد تتكون من نقود و عملات أجنبية قابلة للتحويل .

ووفقا لهذا التقسيم فإن ما يطرأ على قيمة النقود من تغيرات يؤدى إلى إعادة توزيع الثروة فتنقل من فئة اجتماعية إلى أخرى ، إلا أنه يجب ملاحظة أن تغيرات قيمة النقود لا تؤثر على كل أشكال الثروة السابقة بنفس الاتجاه ، إن يختلف تأثيرها من شكل لآخر وتبعاً لنوع التغير الحادث فى قيمة النقود فبالنسبة للثروة الحقيقية نجد أنها تتناسب عكسياً مع تغير قيمة النقود ، ففي حالة ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود ، ترتفع قيمتها الحالية ويحدث العكس فى حالة انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود .

أما بالنسبة للديون والثروة النقدية فإن تأثير تغيرات قيمة النقود تتناسب معها طردياً (باستثناء الديون التى تدرك عائداً كالأسهم) ، ومن هنا فإن تأثير تغير قيمة النقود على توزيع الثروة ينصب بصفة أساسية على الديون أو الالتزامات المالية المترتبة فى ذمة الغير التى تأخذ فترة زمنية من لحظة التعاقد إلى لحظة التسليم .

وتنشأ الالتزامات المالية فى ذم الأفراد أحياناً بصورة اختيارية ، كالقروض الحسنة التى يقدمها الإنسان لمن يحتاج إليها ، كما قد تنشأ نتيجة لالتزام تعاقدى جرى العرف على تأخيرها كما هو الحال فى المهر المؤجل فى المجتمعات الإسلامية ، حيث يتحدد المهر وهو حق شرعى للزوجة ، ولكن يجرى الاتفاق بين الزوجين على ألا يدفع

إلا عند الطلاق أو الموت ، وغير هذا من الديون التجارية والقروض بين المصارف وودائع الأفراد لدى المصارف . . . إلى غير ذلك .

ولم يكن لتغير قيمة النقود أثر يذكر على الثروة حينما كان العالم يستخدم النقود الذهبية والفضية ، وذلك لأن قيمة هذا النوع من النقود يعتبر ثابتاً نسبياً لما يحتويه من قيمة ذاتية

أما في ظل النقود الورقية حيث انفصلت العلاقة بين القيمة الاسمية للنقود وبين ما تصنع منه ، ظهر الاختلاف بين القيمة الحقيقية للنقود وبين القيمة الاسمية لها من خلال تقلبات الأسعار . ونفس الأمر ينطبق وبصورة أكثر حدة على النقود الائتمانية وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

توزيع الثروة القومية في حالة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود :

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود إلى إعادة توزيع الثروة القومية بنفس الطريقة العشوائية التي يتوزع بها الدخل القومي الحقيقي في ظل تقلبات الأسعار ، ويرجع ذلك لعاملين أساسيين :

أولهما : الارتباط بين الثروة والدخل ، فالثروة ما هي إلا دالة في الدخل الحقيقي (١)

فزيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الثروة ، في حين أن نقص الدخل الحقيقي يؤدي إلى نقص الثروة .

ولقد رأينا كيف أن تغيرات قيمة النقود تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي لصالح الفئات القادرة على زيادة دخولها النقدية بدرجات أعلى من الارتفاع في مستوى الأسعار كأصحاب الدخل الناتجة من الأرباح وهم ملاك المشروعات والمنظمين وأصحاب الأجور في حالات خاصة .

(١) انظر د. رمزي زكي مشكلة التصخم في مصر ، مرجع سابق ص ٥٨٤

أما الفئات التي لا تستطيع أن تغير من مستوى دخلها النقدي ليجارى ارتفاع مستويات الأسعار تجد أن دخلها الحقيقية قد تناقصت ، ونظراً لأن كل فرد يكون عادة قد تعود على نمط استهلاكى معين ، ومن الصعوبة تغييره فى الأجل القصير ، لذا فإن تغيرات الدخل الحقيقى بسبب تغيرات الأسعار ، قد تدفع الفرد إلى التصرف فى ثروته الحقيقية بالبيع للوفاء بالتزاماته وسلوكه الذى اعتاد عليه . (١)

وهذا ما يحدث حقيقة فى فترة التضخم ، وانخفاض قيمة النقود ، حيث تلجأ الأسر إلى بيع جزء من ثروتها التى ارتفعت قيمتها النقدية اثناء فترات التضخم كالحلى من الذهب ، والدور السكنية وغيرها فى سبيل المحافظة على مستوى المعيشة الذى اعتادت عليه الأسرة ولم يعد دخلها الحقيقى يفى بذلك ، وهذا يؤدى إلى انتقال الثروة الحقيقية من الفئات التى تناقصت دخلها الحقيقية إلى الفئات التى تمكنت من زيادة دخلها الحقيقية .

ثانيهما :

التزام المدين عند سداد الدين بالقيمة النقدية للدين (٢)
وبعبارة أخرى فإن المدين يسدد للدائن عدد الأوراق النقدية التى اقترضها منه أو ترتبت فى ذمته بفض النظر عن قيمتها الحقيقية . ولقد اتضح لنا أن قيمة النقود الحقيقية (فى شكل سلع وخدمات) تنخفض نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار ولذلك فعند سداد المدين لدينه فإنه يعطى الدائن ما يساوى قيمة دينه اسمياً ، إلا أنه حقيقة يكون أقل بمقدار الانخفاض فى مستوى الأسعار .

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ٢٦٩

(٢) نفس المرجع السابق ص ٢٧

لنفترض على سبيل المثال أنه قد ترتب في ذمة أحد الأفراد مبلغاً وقدره ١٠٠٠ وحدة نقدية ، وكان الرقم القياسي لنفقات المعيشة يساوي (٥٠ ر.ق) وجرى الاتفاق على أن يسد هذا الشخص دينه في فترة ثلاث سنوات ، وحدث في هذه الأثناء ارتفاع في مستوى الأسعار بنسبة ٥٠ ٪ أي أن مستوى الأسعار أصبح يساوي ١٠٠ ٪ . ففي هذه الحالة سيُدفع للدائن ما مقداره ١٠٠٠ وحدة نقدية ، إلا أنه نظراً لارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود فإن قيمتها الحقيقية تعادل قيمة ٥٠٠ وحدة نقدية تبعاً للقيمة السابقة ، ولذا فإن الدائن يكون قد خسّر نصف مقدار ما أقرضه في حين أن المدين قد اكتسب هذا المقدار بالرغم من أنه قد أبرأ ذمته قانوناً .

وبناءً على ما تقدم فإن تقلبات الأسعار وما يصاحبها من تغيرات في قيمة النقود تجري في فترات التضخم لصالح المدينين ، الذين يربحون من ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود لأنهم يسددون ديونهم بقيمتها الاسمية ، وهي تقل عن قيمتها الحقيقية عن تلك التي سبق لهم وأن حصلوا عليها من دائنيهم ، أي أنهم عند سداد ديونهم يتخلون عن مقادير من السلع والخدمات أقل كميّاً من تلك التي كان يتحتم عليهم التخلي عنها فيما إذا لم يرتفع مستوى الأسعار وتنخفض قيمة النقود ، أو فيما إذا كانت الديون تسجل في شكل قيم حقيقية مثل أوزان من الذهب أو كميات من السلع^(١) .

(١) راجع في هذا الصدد :

أ- د . عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ص ٢٧٠-٢٧١

ب- د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، ص ٤٦٧-٤٦٩

ج- د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٩٠ - ٩٢

المبحث الثانى

آثار التضخم فى حجم الادخار القومى ومعدل النمو الاقتصادى

يعتبر الادخار المحور الأساسى لعملية النمو الاقتصادى وتكوين رأس المال ، وذلك لأن الادخار هو الوجه الآخر للاستثمار . ولهذا فإن الدول المختلفة تهتم اهتماما واسعا بكيفية تعبئة المدخرات ، وخاصة الدول النامية ، التى هى فى حاجة كبيرة إلى تكوين عنصر رأس المال اللازم للنهوض بها اقتصاديا ، والخروج بها من حلقة التخلف التى تعيش فيها . وعلى ذلك فإننا يجب أن ننظر إلى ما يمكن أن ينجم عن التغيرات فى قيمة النقود بالنسبة للادخار .

وقبل أن ندخل فى تحليل أثر التغيرات فى قيمة النقود على الادخار نود أن نناقش ما يسمى باستراتيجية التمويل التضخمى ، أو الادخار الاجبارى ، وهـذا الاستراتيجية عبارة عن ارتفاع متعمد للأسعار من قبل السلطات النقدية ، فى سبيل تكوين المدخرات اللازمة لعملية النمو الاقتصادى . ولما كان ارتفاع المستوى العام للأسعار يعنى خفض قيمة النقود ، لذا فإن نظرية الادخار الاجبارى تقوم على فكرة مؤداها أن خفض قيمة النقود ، يمكن أن يكون وسيلة نافعة لتكوين المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية اللازمة للنهوض بالاقتصاديات النامية .

واستراتيجية التمويل التضخمى أو الادخار الاجبارى بالمعنى المتقدم تحتاج إلى مناقشة حتى يمكن اثبات أن نفى المسلمة التى تقوم عليها ، لذا فإننا سنقوم بمناقشتها لاعتبارين أساسيين :

الاعتبار الأول :

استراتيجية التمويل التضخمى تعتبر إحدى الوسائل التى تلجأ إليها الدول النامية بصورة واسعة فى العصر الحديث . ولما كانت الدول الإسلامية تقع جميعها ضمن الدول النامية ، فإن مناقشة هذه الاستراتيجية من حيث مشروعيتها ، ومن حيث جدواها الاقتصادية ، يوضح لنا جانباً من السياسة الاقتصادية التى يمكن أن تتبع فى النظام الاقتصادى الإسلامى .

الاعتبار الثانى :

المبدأ الذى تقوم عليه هذه الإستراتيجية يرتبط ارتباطا وثيقا بقضية التغيرات فى قيمة النقود . ولذا فإن مناقشتنا ستنصب على تأثير التغيرات فى قيمة النقود على زيادة حجم المدخرات ثم الكيفية التى تستخدم بها هذه المدخرات ، وذلك لأن الترابط بين الإثنين يعتبر أمرا فى غاية الأهمية لأنه يؤثر فى معدل النمو الاقتصادى واتجاهاته .

إستراتيجية الادخار الجبارى (التمويل التخصى)

ظهرت إستراتيجية الادخار الجبارى كسلوب من الأساليب المقترحة لحل مشكلة البلاد النامية ، المتمثلة فى رغبتها الجامحة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخروج من مأزق التخلف الاقتصادى الذى تعيش فيه .

وتعود أهمية هذه الإستراتيجية إلى أن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مدخرات كافية لتمويل الاستثمارات ، ومن خصائص البلدان النامية انخفاض مستوى الادخار ، ويرجع هذا فى المقام الأول لانخفاض مستوى الدخل ، وارتفاع الميل للاستهلاك الأمر الذى يولد حلقة مفرغة فى عملية تكوين رأس المال ، إذ أن انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار ، ويؤدي انخفاض الادخار إلى انخفاض الاستثمار ويؤدي انخفاض الاستثمار إلى انخفاض الدخل . (١)

ويضاعف من حدة الحلقة المفرغة السابقة ضعف الأجهزة المالية المسئولة عن تجميع المدخرات ، والأوعية اللازمة لاستيعابها ، الأمر الذى يؤدي إلى انخفاض حصيلته

(١) انظر الدكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، دار

المدخرات الاختيارية (١) بدرجة لا ترتقى وطموحات هذه البلاد فى تنمية سريضة ، هذا بالاضافة الى عدم انسياب رؤوى الأموال الأجنبية بشكل كافٍ وبمعدلات مناسبة ، مما يفتح عنه عدم توفر المدخرات الأجنبية الكافية لتأمين فجوة الادخار الاختيارى فى الدول النامية .

واستراتيجية الادخار الاجبارى كما قلنا عبارة عن إعادة توزيع للدخل القومى الحقيقى تستحدث عن طريق زيادة مؤقتة فى أسعار السلع الاستهلاكية تترتب عن التوسع فى الإئتمان المصرفى أو لإصدار النقدى الجديد ، وذلك لتمويل اتجاهات اضافية أو جديدة للسلع الرأسمالية ، على حساب انتاج السلع الاستهلاكية . (٢)

ويعنى التعريف المتقدم أن الادخار الاجبارى هو وسيلة تتخذ من ارتفاع مستوى الأسعار " خفض قيمة النقود " أداة لخفض مستوى الاستهلاك الحقيقى ، بحيث يترتب على ذلك توفير قدر من المدخرات توجه للاستثمار فى القطاع الرأسمالى (٣) أى زيادة متعمدة للطلب الكلى النقدى عن العرض الكلى للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار الجارى .

والمنطق الذى تقوم عليه نظرية أو إستراتيجية الادخار الاجبارى تقوم على مسلمتين :

الاولى :

أن الدول المتخلفة بها قدر كبير من الموارد الانتاجية المعطلة لعدم وجود الموارد المالية اللازمة لتوظيفها ومن أمثلتها الموارد البشرية المتعطلة فى شتى القطاعات وأهمها القطاع الزراعى .

الثانية :

أن توزيع الدخل القومى فى الدول النامية يكون عادة فى صالح الطبقات الفقيرة مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الادخار الاختيارى .

(١) يقصد بالمدخرات الاختيارية ، ما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك لكل قطاعات الاقتصاد القومى والتى تشمل القطاع العائلى ، والقطاع الخاص ، والقطاع الحكومى أو العام .

(٢) يتصرف من ماركوس مامالاكس ، الادخار الاجبارى فى البلاد غير المتقدمة ، ترجمة على صبرى ، مقال منشور فى (مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى)

الناشر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٦٨ ص ١١٣

(٣) يقصد بالقطاع الرأسمالى القطاع الخاص بإنتاج السلع الرأسمالية والتى تتكون من قطاع الآلات والمعدات ، وقطاع الإنشاءات والتى تشمل (أ) المباني السكنية (ب) ومباني المصانع (ج) رأس المال الاجتماعى كالطرق والكبارى . . . الخ

وعلى ضوء هاتين المسلمتين ، فإنه إذا أمكن صياغة إستراتيجية للإدخار على أسس

جديدة فإنه يمكن الاستفادة من الموارد العاطلة وتحقيق التنمية الاقتصادية (١)

والنقطة المهمة في هذا الصدد هي أنه لا بد من إعادة توزيع الدخل القومي من

الطبقات الفقيرة التي تتميز عادة بارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، لصالح الطبقات

الغنية التي تتميز بارتفاع ميلها الحدي للإدخار . يقول آرثر لويس في هذا المعنى

" ان الحقيقة الأساسية في عملية النمو الاقتصادي هو أن توزيع الدخل القومي يتغير

لصالح الطبقة ذات الميل المرتفع للإدخار (٢) ولا يُشترط أن يكون توزيع الدخل

القومي لصالح الطبقة الرأسمالية ، إذ من الممكن أن يكون لصالح الدولة كما هو الحال

في الاقتصاديات النامية التي تتميز بتدخل الدولة الواسع في النشاط الاقتصادي .

وحتى تستطيع الدولة أن تُنفذ إستراتيجية التمويل التضخمي ، فإنها يمكن أن

تزيد من عرض النقود عن طريق زيادة الإصدار النقدي بما يتعدى الحدود الكفيلة

بالمحافظة على استقرار الأسعار . أو السماح للنظام المصرفي بتزويد المشروعات

الخاصة أو العامة بالائتمان بمعدل يزيد عن المعدل الذي يتلاءم مع استقرار الأسعار ،

مع توجيه هذه الزيادة في الكمية النقدية للصناعات الانتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار

السلع الاستهلاكية ، وذلك في الواقع يعود إلى سببين :

أولهما :

أن زيادة الكمية النقدية تعني زيادة الدخل النقدي الكلي نتيجة لزيادة ما

يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج من دخول نقدية . وزيادة الدخل النقدي

الكلي تعني زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات . .

(١) انظر آرثر لويس ، التنمية الاقتصادية مع وجود كميات غير محدودة من عنصر العمل ،

ترجمة جلال أمين ، مقال منشور في (مقالات مختارة في التنمية والتخطيط الاقتصادي)

المرجع السابق ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ص ٦٣

ثانيهما :

أن توجيه الزيادة في الكمية النقدية لإنتاج السلع الرأسمالية يعنى انكماش تيار السلع الاستهلاكية والخدمات الشخصية المعروضة وبعبارة أخرى نقص العرض الكلى من السلع والخدمات الاستهلاكية . (١)

ويرى أصحاب الإستراتيجية أن ارتفاع الأسعار بما يصاحبه من انخفاض فى القوة الشرائية للنقود من الممكن أن يساهم فى دفع عجلة النمو الاقتصادى وذلك من خلال تفسيرين أساسيين :

التفسير الاول :

وهو التفسير المشتق من النظرية الكينزية ، ومفاد هذا التفسير أن ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود سيؤدى إلى إعادة توزيع الدخل من العمال والفلاحين - الذين يفترض أن يكون ميلهم الحدى للإدخار والاستثمار منخفضاً - ، لصالح المنظمين والرأسماليين أو الدولة الذين يفترض ارتفاع ميلهم الحدى للاستثمار والإدخار : (٢)

أما التفسير الثانى :

وهو تفسير مشتق من النظرية التقليدية أو نظرية كمية النقود ، ومفاده أن التوسع النقدى بما يصاحبه من ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود سيؤدى إلى إعادة توزيع الأرصدة النقدية التى يحتفظ بها الأفراد ، وذلك لأن تناقص قيمة

(١) انظر د . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، ص ١٠ ، وانظر د . رمزى زكى ، مشكلة التصخم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٧٥

(٢) انظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، فصل من كتاب ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعات

النقود فى غمار فترة التضخم ، سيؤدى (إلى نقل جزء من القوة الشرائية الحقيقية المدخرة لدى الأفراد إلى الحكومة - أى نقل ما يعادل ذلك من موارد حقيقية يضطر المحتفظون بالأرصدة النقدية إلى التنازل عنها فى محاولة منهم للحفاظ على القيمة الحقيقية لأرصدتهم النقدية . ويتم ذلك بخفض تلك الأرصدة مقابل السلع وتقليص طلبهم على النقود - أى تقصر فترات دفعاتهم وزيادة سرعة التداول النقدي لديهم والاحتفاظ بتخزين متزايد من السلع بدلا عن النقود) (١)

وتفسير كمية النقود يقوم على أن التضخم يعنى فرض ضريبة مستمرة على من يحتفظ بأرصدة نقدية ، وفىسمى الأفراد لتخاض هذه الضريبة ، سيتخلصون من الأرصدة النقدية وذلك لاستعادة القيمة الحقيقية لأرصدتهم النقدية . فإذا استعملت هذه الموارد بشكل فعال فى أغراض الاستثمار الرأسمالى سيؤدى هذا إلى زيادة عملية النمو الاقتصادى . (٢)

ويقوم التحليل الكينزى على فرض تفسيرى ، وهو أن فئة المنظمين أو الدولة هى الفسنة الوحيدة التى تتحقق من حدوث عملية التضخم وما يصاحبها من إعادة توزيع للدخول الحقيقية ، بينما أن بقية الفئات داخل الاقتصاد لا تتحقق من هذه الحالة إلا بعد مرور فترة طويلة من الوقت يكون الاقتصاد قد استكمل بناء صناعاته الانتاجية وبدأ الإنتاج فى الظهور فتعود الأسعار مرة أخرى إلى الانخفاض . وأساس هذا التفسير ينبع من حقيقتين :

الاولى : أن الاجور وهى أهم عنصر من عناصر التكلفة التى تعمل على تخفيض الأرباح ، ليست لها المقدرة فى ظل الاقتصاديات النامية على مسايرة ارتفاع الأسعار لما تتمتع به من جمود نسبى لضعف النقابات العمالية .

(١) انظر د . عبد المنعم السيد على ، دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٥ م ، ص ١١٠

(٢) انظر د . عبد المنعم السيد على ، المرجع السابق مباشرة ص ١١٠ ، وانظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، فصل من كتاب التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق

الحقيقة الثانية:

وهي انتشار ظاهرة (الخداع النقدي أو الوهم النقدي) (١) وهي تعنى أن ارتفاع مستوى الأسعار الذى ينجم عن زيادة الدخول النقدية للعمال يوهمهم بأن مستوى المعيشة قد ارتفع ، فى حين أن الحقيقة هي ارتفاع أجورهم النقدية فحسب ، بينما أن الأجور الحقيقية (الأجور فى شكل سلع وخدمات) قد تكون انخفضت . وحتى يتنبه العمال لهذه الحقيقة تكون فئة أرباب الأعمال قد تمكنت من بناء رأس المال الإنتاجى وبدأ الإنتاج فى الظهور مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأسعار مرة أخرى .

هذا هو جوهر استراتيجية الادخار الجبارى ، من حيث منطقتها الاقتصادية ، وهذه الاستراتيجية رغم أن المؤيدين لها من الاقتصاديين يعتبرون قلة ، إلا أنها قد لاقت تأييدا كبيرا خلال الخمسينات وبداية حقبة الستينات من هذا القرن ، ولا زالت العديد من الدول النامية تلجأ إليها ، رغم أن التجربة العملية التى خاضتها بعض الدول النامية فى هذا الصدد قد سببت تراخيا كبيرا . ذلك أن جبهة الاقتصاديين يرون أن استقرار الأسعار ومن ثم الاستقرار فى قيمة النقود يعتبر أفضل وسيلة للنمو الاقتصادى ولتحقيق مصالح مجتمعاتها النامية . وبمعنى آخر فإن الغالبية العظمى من الاقتصاديين ترى أن الاستقرار فى القوة الشرائية للنقود يعتبر - مع بعض الشروط - أمرا ضروريا لتكوين المدخرات الاختيارية اللازمة للاستثمار المنتج . ومن ثم يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق نمو اقتصادى مستمر وفعال . ولهذا فقد اعترضوا على الأدلة النظرية التى قدمها مؤيدو استراتيجية الادخار الجبارى .

فمن الناحية النظرية تقوم الاستراتيجية على أن حجم الادخار الاختيارى منخفض فى الدول النامية . نظرا لانخفاض مستوى الدخل الفردى . وهذا القول ترد عليه

(١) انظر د . نبيل الروبى ، التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ص ٢٦١ ، وانظر د . رمزي زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، المرجع السابق ص ٥١٨ ، وانظر د . عبد الرحمن يسرى ، فصلة من كتاب التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٠٠

فى الواقع عدة تحفظات يجب أن نشير إليها . منها أن الدول النامية قد تتمكن من رفع معدلات الادخار الاختيارى عن طريق المزيد من تعبئة مدخرات الطبقة الوسطى والطبقات الرأسمالية ، والملاك الزراعيين ، وذلك عن طريق ترشيد الإنفاق الاستهلاكى والقضاء على ظاهرة تقليد الطبقات الغنية فى الدول المتقدمة والتي تنتج من تأثير الإعلان والدعاية . وهذا يشير إلى ما نوهنا إليه عند بحثنا لأسباب التفسيرات فى قيمة النقود ، وهو أن الاختلالات السلوكية التى ظهرت فى المجتمعات الحديثة هى أحد الأسباب الأساسية للاضطرابات الاقتصادية بصورة عامة .

ومن التحفظات التى تثار فى هذا الصدد أيضًا، أن الدول النامية من الممكن أن تزيد من كفاءة الأجهزة المالية والنقدية المستولة عن تعبئة مدخرات القطاع العائلى وصغار المدخرين ، وأهم نقطة فى هذا الصدد هى أن المؤسسات المناط بها تحقيق هذا الهدف يجب أن تكون مصممة بطريقة تستطيع أن تجذب هذه المدخرات . وهنا يجب أن نشير أيضًا إلى أن النظام المصرفى الرأسمالى القائم لا يولى فى العادة اهتماما بودائع الأفراد الصغيرة بقدر اهتمامه بالسودائع الكبيرة ، الأمر الذى أدى إلى ضياع قدر كبير من الموارد المالية المتمثلة فى شكل مدخرات للقطاع العائلى . (١)

وإذا سلمنا بأن مستوى الادخار الاختيارى منخفض فى الدول النامية فإن إستراتيجية التمويل التضخمى يمكن أن تنتقد فى فرضها المفسر ، وهو أن ظاهرة الخداع النقدى

(١) يجب التنبيه إلى أن تجربة المصارف الإسلامية تعطى أهمية كبيرة للودائع الصغيرة بل وإن أولى تجارب المصارف الإسلامية وهى تجربة "ميت غمر" كانت تقوم بالأساس على فكرة جذب مدخرات القطاع العائلى ، وقد حققت التجربة نجاحا واسعا مما يثبت ما نذهب إليه من أن الدول النامية يمكن أن تزيد من حجم المدخرات الاختيارية ليس عن طريق الادخار الإجبارى وإنما عن طريق المزيد من التوعية السلوكية وتطوير الأجهزة . انظر د . أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى ، الباب الثالث

سوف تساعد على ثبات الأجر الحقيقي في الأجل القصير ، ومن ثم تتمكن الدولة أو القطاع الرأسمالي من بناء الصناعات الرأسمالية . فهذا الفرض في الواقع عشوائي غير مؤيد بالتجربة العملية (١) وذلك أن هذا الشرط لا يكون صحيحاً إلا في حالة توافر نوعين من الظروف . الأول : من الممكن أن لا يفتن المواطنون لظاهرة الخداع النقدي في المرحلة الأولى فقط من عملية التنمية الاقتصادية حيث لا تزال الثقة متوفرة في استقرار قيمة النقود . وهذا ما دعا كثيراً من الاقتصاديين إلى انتقاد نجاح تجربة الهند في خططها الأولى للتنمية الاقتصادية (١٩٥١/٥٠ - ١٩٥٦/٥٥ م) والتي تعتبر الناجحة في مجال التمويل التضخمي حيث نجحت الهند في تمويل ١٤٪ من استثمارات القطاع العام عن طريق عجز الميزانية وهي نسبة كبيرة بلا شك ، ويزيد من هذا أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٢٦٪ في نهاية الخطة (٢) ورغم ذلك لم ترتفع الأسعار .

ويتشمل انتقاد هذه التجربة في مجال التمويل التضخمي في أن الظروف التي مهدت لنجاح هذه التجربة هي ظروف عشوائية ومن النادر أن تتكرر ، وما يدل على ذلك زيادة الإنتاج الزراعي زيادة كبيرة نتيجة لتحسن الظروف الجوية في السنوات التي سبقت الخطة (٣) مما يعني أن مستوى المعيشة لدى غالبية السكان كان في وضع ممتاز لا يجعلهم يفتنون إلى تأثير الانخفاض في القوة الشرائية للنقود . وعلى كل حال فإن هذه الحالة يفرض تحققها ، فإنها لن تدوم طويلاً كما يرى عدد من الاقتصاديين (٤)

(١) د . عبد الرحمن يسري ، فصل من كتاب التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٠٠

(٢) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ص ٥١٨

(٣) المرجع السابق مباشرة ص ٥١٩

(٤) انظر د . عبد المنعم السيد علي ، دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية

أما الطرف الثانى : أن تقترب سياسة الادخار الاجبارى بسياسات حكومية أخسرى مساندة تعمل على تقبيل الأجور ، والفوائد فى النظام الربوى ، وهى تمثل بنوداً أساسية فى نفقات الانتاج . أى أن تتحول الدولة إلى أداة قسرية تمنع الأفراد من المطالبة بحقوقهم المشروعة وهذا ما حدث فى التجربة الروسية التى اتسمت بدكتاتورية عنيفة ، وقفت أمام كل من يحاول أن يطالب بحق ، غير أن الواقع يشير إلى أن الدول النامية غالباً ما ترضخ تحت الضغوط المختلفة ، وتعمل على زيادة الأجور ، وهذا يعنى فشل الفرض الأساسى الذى تقوم عليه الاستراتيجية . (١)

ونخلص مما تقدم إلى أن الفروض النظرية التى تقوم عليها إستراتيجية الادخار الاجبارى تعتبر غير صحيحة فى ظل ظروف البلدان النامية . وإذا ثبت أن الفروض النظرية التى تقوم عليها إستراتيجية الادخار الاجبارى غير صحيحة فى حالة البلدان النامية ، فلنا أن نتساءل بعد هذا فى مدى امكانية استخدام المدخرات المتحققة إجبارياً ، الاستخدام الذى يزيد من حجم الصناعات الرأسمالية ؟ وحتى يمكن أن نجيب على هذا السؤال يجب أن نشير إلى أن الادخار الاجبارى يفرض تحققه إذا لم يستخدم الاستخدام المنتج سيؤدى دون أدنى شك إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية ومن ثم يضر بعملية النمو الاقتصادى . وحتى يمكن أن يستخدم الادخار الاجبارى استخداماً منتجاً فإنه يجب أولاً أن تتوفر الفرص الاستثمارية فى الدول النامية على أن تتوفر فيها الصفات التالية :

- أ- أن يكون عرض الفرص الاستثمارية وفيراً
- ب- أن تكون متعلقة بالإنتاج فقط
- ج- أن تكون هناك رغبة دائمة فى استغلالها (٢)

(١) انظر د . عبد الرحمن يسرى فصلة من كتاب التنمية الاقتصادية ، المرجع السابق ص ٢٠١

(٢) انظر ماركوس مالاكس ، الادخار الاجبارى فى البلاد غير المتقدمة ، مرجع سابق

فمن حيث وفرة الفرص الاستثمارية في الدول النامية ، يمكن القول بأنها وفيرة وذلك لأن محدودات الفرص الاستثمارية متوفرة في هذه البلاد نسبيا مثل الموارد الطبيعية المتعطلة ، وحجم السكان ، وتقدم الفن الإنتاجي . رغم أن هذا الأخير ضئيل نسبيا إلا أنه يمكن أن ينقل من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة ، وأخيرا من محسودات الاستثمار حجم الاستثمارات المتكونة فعلا فانخفاض هذه النسبة تشير إلى اتساع فرص الاستثمار (١) . ورغم ذلك فإن الميل للاستثمار يعتبر منخفضا في الدول النامية ، نظرا لعدم توفر الأبنية الأساسية كالطرق والكبارى والسدود ووسائل النقل والمواصلات ، وكذلك عدم توفر الصناعات الأساسية ، هذا بالإضافة إلى ضعف السوق الداخلية بسبب انخفاض الدخل في الدول النامية . وبالجمله فإن الهيكل الاقتصادي في الدول النامية يتسم بضآلة مرونة العرض الكلى ، مع ارتفاع الأهمية النسبية للزراعة وندرة رأس المال بصورة عامة مع تركيز البطالة ، ولهذا فإن اتباع استراتيجية التمويل التضخمي من شأنها أن تعمل على زيادة العرض الكلى للنقود ، وإلى زيادة الطلب الكلى على السلع والخدمات ، ومع ضعف طاقة العرض فإنه لا يتوقع أن تحدث الزيادة المطلوبة في السلع مما يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار . ذلك لأن مشكلة البلاد المتخلفة أو النامية ليست متعلقة بنقص الطلب حتى يمكن رفعه عن طريق زيادة الدخل النقدية ، بل إن مشكلتها هي في العرض الفعلى . (٢) أعنى أن توفر الفرص الاستثمارية من الناحية الكمية يحدد هذه الخصائص الأساسية للدول النامية .

(١) انظر في تفصيل هذا . رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مرجع سابق ص ٢٤٥

(٢) انظر المرجع السابق مباشرة ص ٢٤٦-٢٤٧ ، وانظر ماركوس مامالاكس ، الار خاسر الاجبارى في البلاد غير المتقدمة ص ١٣٧

(٣) انظر . نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ، المرجع السابق ص ٣١٥-٣١٦

أما الخاصية الثانية ، وهى أن تكون فرص الاستثمار متعلقة بالنشاط الانتاجى ،
فغير ملحوظة فى الدول النامية ، وذلك لأن ارتفاع الأسعار الناشئ عن نظام التمويل
الاجبارى يمهّد الطريق لاتجاه جزء كبير من الزيادة فى الأرباح المتحققة نحو الاستثمار
فى المضاربات والأصول غير الإنتاجية . حيث إن افتراض إعادة استثمار الأرباح فى الأنشطة
الإنتاجية بعيد التصور فى الدول النامية ، (فشهوة النجاح)^(١) التى يفترضها آرثر لويس
لا نعتقد أنها تجد التطبيق فى الاقتصادات النامية ، وذلك لأن ربحية القطاعات غير
الإنتاجية ، سريعة ومرتفعة ولذلك فسيكون من المنطقى أن تتجه إليها الاستثمارات كما
سنرى بعد قليل عند ما نتعرض لآثار التضخم فى نمط الاستثمار .

أما الخاصية الثالثة وهى أن تتوفر الرغبة لإعادة استثمار الأرباح فى القطاعات الانتاجية
فيحد منها ارتفاع انتاجية الأصول غير الإنتاجية فى فترة التضخم ، ذلك أن الحافز على
الاستثمار فى القطاعات الانتاجية يتأثر عكسيا بمعدل العائد من الاستثمارات غير الإنتاجية ،^(٢)
وحيث أننا أثبتنا ارتفاع معدل عائد الأصول غير الإنتاجية فى فترة التضخم فإنه لا يتوقع
استثمار أرباح الرأسماليين فى الأصول المنتجة كما يفترض .

نستطيع إذن أن نصل إلى نقطة مهمة فى هذا التحليل ، وهى أن الشروط اللازمة
لنجاح إستراتيجية الادخار الاجبارى لا تتوافر فى ظروف البلدان النامية ومن ثم فإن لجوء
الدول لهذا النوع من التمويل يشكل خطورة حقيقية على النمو الاقتصادى ، وهذا أمر لا يخالف
فيه حتى الاقتصاديون أنصار إستراتيجية التمويل التضخمى ، ولذا نجدهم يشترطون عدة
شروط حتى لا ينقلب ارتفاع الأسعار المتعمد إلى تضخم جامح يقضى على كل إمكانيات النمو
المستقبلية ، ومن هذه الشروط ضرورة أن يكون ارتفاع الأسعار وثيقاً أى بدرجات مناسبة ،
وأن تكون للدولة وسائل فعالة للسيطرة عليه .^(٣)

(١) أنظر آرثر لويس ، التنمية الاقتصادية مع وجود كميات غير محدودة من عنصر العمل ،

مرجع سابق ص ٧٩

(٢) ماركوس مامالاكس ، الادخار الاجبارى فى البلاد غير المتقدمة ، المرجع السابق ص ١٣٤

١٣٥

(٣) انظر . محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، ص ١٠١ - ١٠٢

ولكن ما الذى يضمن عدم تحول التضخم الخفيف إلى تضخم جامح ، فتجارب الدول تدل على أن التضخم ما إن يبدأ حتى يسرى فى ارتفاع مستمر ، يقول ملتون فريد مان زعيم المدرسة الكمية الجديدة ، وهو من معارضى سياسة التمويل التضخمى (إن التضخم كالمخدر الذى يسرى رويدا رويدا فهو يبدأ بمعدل ٢٪ ليرتفع إلى ٤٪ ثم إلى ٦٪ وقد يصل إلى ١٠٪ ولكن السير فى ركابه بدلا من محاربته هو تأجيل لليوم العصيب ولكن على حساب جعل الشفاء الأخير منه أكثر إيلا^(١) ما). ويبدو أن فريد مان قد كتب هذا القول فى وقت متأخر حيث أن نسب التضخم قد وصلت فى بعض البلدان فى العصر الحاضر إلى نسب مرتفعة تزيد كثيرا عن نسبة ١٠٪ ، ولهذا فلن ما يقوله أنصار الادخار الاجبارى من أن التضخم فى هذه الحالة يعتبر "ذاتى التصفية" يقضى بنفسه على نفسه قول مشكوك فى صحته وتجارب الدول توحى دائما بأنه فى تصاعد مستمر^(٢).

نتائج استراتيجية الادخار الاجبارى فى مجال النمو الاقتصادى :

ونأتى أخيرا إلى النقطة الأساسية فى هذا التحليل وهى بيان أثر التغيرات فى قيمة النقود على معدل النمو الاقتصادى ، فلقد اتضح لنا مما سبق أن الادخار الاجبارى لا تتوافر شروطه فى الاقتصاديات النامية بصفة عامة ، والتى تقع جميع الدول الإسلامية من ضمنها . وإذا كان ذلك فإن الدولة حينما لا تتمكن من إعادة استثمار الأرباح فى القطاع الانتاجى ، فإن ذلك سيؤدى إلى المزيد من رفع الاسعار إلى أعلى ، ثم إلى زيادة التدهور فى قيمة النقود ، الأمر الذى يعيق النمو الاقتصادى وذلك من خلال ثلاث طرق رئيسية :

الأول : أن الدولة حينما تلجأ إلى نظام الادخار الاجبارى ، فإنها ستؤثر فى مستوى معيشة الطبقة العاملة التى تشكل غالبية أفراد الأمة ، وإذا تفاضينا عن الأثر الاجتماعى فى هذه المرحلة من التحليل^(٣) ، فإن الدولة دون أدنى شك ستقع تحت ضغط سياسى

(١) نقلا عن د . رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، المرجع السابق ، ص ٦١٥
(٢) أنظر د . عبد الرحمن يسرى أحمد ، فصلة من كتاب التنمية الاقتصادية المرجع السابق

ص ١٩٦

(٣) ولا شك فى أهمية الآثار الاجتماعية خاصة فى النموذج الإسلامى ، ولكننا نغفلها هنا لأغراض التحليل

واسع من القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق شيوع الفوضى في الاقتصاد واقدام الأفراد والنقابات على الاضراب عن العمل ، والنتيجة من ذلك أن الدولة ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى ارضاء أفراد المجتمع إما عن طريق زيادة الأجور ، أو فرض الرقابة على أسعار الغذاء وعلى رسوم خدمات النقل ، أو إلى اتخاذ اجراءات لدعم السلع الغذائية (١) . والنتيجة الحتمية من اقدام الدولة على هذه الاجراءات هي زيادة العجز في ميزانية الدولة وأن العائد المتوقع من الإلاد خارج الإلجبارى سيضيع فى مساندة الاستهلاك لبعض فئات المجتمع .

ثانياً : تنتشر خلال فترة التضخم استثمارات المضاربة ، وذلك سعياً وراء الأرباح السريعة ، كما وأن انتشار ظاهرة الجرى وراء الأرباح السريعة من شأنه أن (يعبث تماماً بامكانية عمل تقديرات رشيدة لهوامش الربح الصغيرة وتقلل من شأن الجهود المستمرة التى تبذلها المشروعات فى الأحوال العادية من أجل خفض التكاليف وتحسين الأداء ، ومن المعروف أن هذه الجهود المنتظمة المستمرة هى أساس الارتفاع المنتظم والمستمر فى مستوى الإنتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة) (٢)

ثالثاً : يترتب على ارتفاع الأسعار فى فترات التضخم الناشئ عن إستراتيجية الإلاد خارج الإلجبارى اتجاه متزايد نحو انخفاض قيمة النقود الخارجية مما يزيد من حدة الإختلال فى ميزان المدفوعات ، ومن المعروف أن الدول النامية بصفة عامة تتعرض لاختلالان مستمرة فى ميزان المدفوعات ، وفى هذه الظروف ستجد الدول النامية أنه لا مناص أمامها من اللجوء إلى نظام الرقابة على الصرف ، وذلك بهدف السيطرة على حجم المندفقت من العملات الأجنبية ورشيد استخدامها . وربما لا تنجح الرقابة على الصرف فى علاج اختلال ميزان المدفوعات مما يضطر الدولة إلى تخفيض قيمة العملة الخارجية بهدف النجاح هذه السياسة بل قد تلجأ الدولة إلى اتباع سياسة انكماشية ، وما يترتب عليها من آثار سيئة على حالة النشاط الاقتصادى فى الأجل الطويل والقصير .

والخلاصة التى نخرج بها من العرض المتقدم هى أن التضخم - ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود - يؤدى إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة فى ظل أوضاع الاستقرار ، كما أنه يؤدى إلى سوء استخدام المدخرات الإلجبارية مما يؤثر فى معدل النمو الاقتصادى خاصة فى ظل أوضاع البلدان النامية .

(١) أنظر د . عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق ص ٢٠٦

(٢) المرجع السابق مباشرة ، ص ٢٠٧

المبحث الثانى

آثار التضخم على نمط الاستثمار

لاحظنا فى المبحث السابق أن التضخم يمارس أثرا سلبيا على معدل النمو الاقتصادى وذلك لتأثيره على الاستثمار وعلى الادخار القوميين ، ونود أن نشير هنا إلى الآثار السيئة التى تنتج عن التضخم فيما يختص باتجاهات الاستثمار القومى ، أو نمط الاستثمار القومى .

ففى غمار فترة التضخم وانخفاض قيمة النقود تترتب عدة نتائج ، تحدد قرارات المستثمرين والمدخرين ، فكما نعلم أن المستوى العام للأسعار عبارة عن متوسط تجميعى لأسعار مختلف السلع والخدمات التى تتباين فى سلوكها فمنها ما يرتفع ، ومنها ما ينخفض ومنها ما يظل ثابتا ، ولذلك فإن السلع التى يكون الارتفاع فى أسعارها سريعا تستطيع أن تجذب المستثمرين ، نظرا لما تحققه من هوامش ربحية مرتفعة مقارنة بنظيراتها . (١) فى حين أن السلع التى لا ترتفع أسعارها بنفس السرعة لا تكون مجالا ربحيا للاستثمار لأن من أهداف المستثمر تحقيق معدل ربح مرتفع فى معظم الأحيان .

وعلى ضوء ما تقدم فإنه حينما ترتفع الأسعار ، وتصبح سمة لصيقة بالاقتصاد القومى ويتوقع المستثمرون اتجاهاها ، فإن هذا ينعكس على نوعية الاستثمارات التى يقدمون عليها واستطاع الاقتصاديون أن يبينوا أن فترات التضخم يفضل المستثمرون مجالين أساسيين من مجالات الاستثمار :

المجال الأول :

هو الاستثمار الذى يتميز بسرعة دوران رأس المال وارتفاع واضح فى معدل ربحيته ، ومن أمثلة ذلك تكوين المخزونات السلعية والمضاربة عليها أى تخزينها لفترات زمنية معينة

(١) مصطفى رشدى شيحة ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، مرجع سابق ص ٥٦

وإعادة بيعها ، خاصة السلع الاستهلاكية التي تتميز بارتفاع الطلب عليها (١) - وكذلك الاستثمار في السلع الكمالية والخدمات كالاستثمار السياحي والاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة . فهذه الأنواع من مميزات أنها لا تحتاج الى إغراق رأس المال في أصول إنتاجية لآجال طويلة . ونظرا لارتفاع معدل الأرباح في هذه القطاعات في فترة التضخم، فإن ذلك يؤدي إلى أن تحقق هذه القطاعات معدلات نمو تفوق تلك التي تحققها المجالات التي تزداد فيها كافة رأس المال، وتحتاج إلى "فترة تفريخ" طويلة نسبيا حتى تؤتي ثمار أرباحها . ولهذا فإن الاستثمار في قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأساسية كالزراعة لا تكون مرغوبة للمستثمرين (٢) لأن المستثمرين يتحاشون مخاطر عدم اليقين التي تكثف اتجاهات تكاليف الإنتاج في ظل التضخم .

وقد لا يفضل المستثمرون في فترات التضخم الاستثمار في إنتاج السلع الأساسية لاحتمال تدخل الحكومة تحت ضغط المطالب الشعبية ، وتسعير هذه السلع أو لانخفاض الدخول الحقيقية لغالبية أفراد المجتمع ، وذلك لأن هذه السلع تزداد أهميتها بالنسبة للأفراد المنتمين إلى فئات الدخول المنخفضة حيث إنهم يعانون أثناء التضخم بشكل أكبر من غيرهم من انخفاض المقدرة الشرائية الحقيقية .

والنتيجة مما تقدم أن الاستثمار ينزح في ظل ارتفاع مستوى الأسعار من القطاعات الأساسية ، مما يعنى أن النمو المتحقق في القطاعات الأساسية يكون بدرجات أقل من ذلك الذي يتحقق في القطاعات الخدمية وغير الأساسية . كما أن الأرباح التي تحققها القطاعات الأساسية ستكون منخفضة نسبيا، مما يؤثر في تكوين الفوائض اللازمة لادخال التحسينات التقنية وحلال آلات جديدة مكان الآلات المستهلكة .

ولاشك أن هذا يمثل انحرافا في هيكل الإنتاج ونمط الاستثمار تظهر آثاره السيئة في الاقتصاد . فالبطء في نمو الصناعات الأساسية من شأنه أن يؤثر سلبيا على معدل النمو في الأجل الطويل . وفي الأجل القصير نجد أن نجاح القطاعات غير الأساسية مثل

(١) د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٥٥٥

(٢) أنظر د . محمد زكي مقدمة في النقود والبنوك ، المرجع السابق ص ١٠ ؛

وأنظر د . مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، المرجع السابق

ص ٥٦٢ ؛ وأنظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ص ٥٥٦

الخدمات . . . الخ من شأنه أن يعمل على توليد آثار متلاحقة تزيد من حدة ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود . فارتفاع الأرباح التجارية بما يزيد عن الأرباح الصناعية يساعد على تعدد الوسطاء وارتفاع نفقات التسويق ، فيتولد بذلك ما يعرف بالقطاع التجارى الطفيل^(١) الذى لا يضيف لحجم السلع قيمة مضافة حقيقية ولكنه يعمل على رفع مستوى الأسعار^(٢) ولعل الفرد العادى يستطيع أن يلحظ هذا فى الدول النامية التى ترتفع فيها نسب التضخم . ويترتب على ذلك أن التضخم سيكون وسيلة لزيادة نسبة البطالة المقنعة فى هذه الاقتصاديات .

المجال الثانى :

أما المجال الثانى الذى يفضلهُ المستثمرون فى فترات التضخم وانخفاض قيمة النقود هو الاستثمار فى شراء الأراضى وبناء المنازل والعمائر الفاخرة ، حيث يمثل شراء الأراضى وبناء المنازل وسيلة للاحتياط وتكوين الثروة فى الأجل الطويل ، ومثله شراء الذهب والفضة بالنسبة لصغار المدخرين تفاديا لتآكل قيمة مدخراتهم الحقيقية فى ظل فترات التضخم وانخفاض قيمة النقود .

ويمثل الاستثمار فى الأراضى وبناء المنازل السكنية الفاخرة طائفة تستخدم عادة كسكن شخصى فقط . انحرافا فى هيكل الانتاج ونمط الاستثمار خاصة فى الاقتصاديات النامية التى تحتاج الى ترتيب أولويات النمو الاقتصادى حتى تحقق تنمية اقتصادية سريعة . وليس هذا فحسب بل من الممكن أن نرى الزيد من الآثار السيئة نتيجة للاستثمار فى هذه المجالات ، حيث إن انتشار ظاهرة الاستثمار فى الأراضى والمضاربة عليها من شأنه أن يزيد من أسعار السطح النهائية المرتبطة بها ، وذلك لأن أراضى البناء ما هى إلا سلعة وسيطة لمنتج نهائى هو المنازل ، ولذلك فارتفاع أسعار الأراضى يؤثر سلبيا على إيجارات المساكن مما يؤثر سلبيا على الفئات الفقيرة التى لا يزداد دخلها بنسبة ارتفاع الأسعار وغالبا ما ينخفض . وقد ينعكس ارتفاع أراضى البناء على أثمان الاراضى الزراعية خاصة المجاورة للمدن^(٢) مما يؤدى الى

(١) أنظر د . مصطفى رشدى شريحة الاقتصاد النقدى والمصرفى ، المرجع السابق ص ٥٦٢

(٢) أنظر د . محمود عبد الفضيل ، مشكلة التضخم فى الاقتصاد العربى ، مركز دراسات

الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٢م ص ٨٣ ، و ص ٨٥

ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خاصة الغذائية منها عن طريق نظرية الربح المعروفة .

وعلى كل فان تجارب الدول النامية تؤكد على أن التضخم يؤدي إلى تشويه واضح في نمط الاستثمار ، على نحو ما أوضحنا سلفا ، وهذا التشويه ما كان يحدث لو أن هناك استقرارا في مستوى الأسعار وفي قيمة النقود ، ذلك أن التضخم بما يمارسه من تأثير سيء على نمط توزيع الدخل القومي ، يؤدي إلى زيادة طلب الفئات التي يزداد طلبها على السلع الترفية والخدمية مما يولد طلبا فعالا يحفز المستثمرين على تلبية عن طريق الاستثمار في مجالات هذا الطلب .

أما السلع الضرورية والاساسية ^{نقرا} فانه لتدخل الحكومة في تسعير هذه السلع عادة ، فانها لا تفرى المنتجين على الاستثمار فيها . (وهكذا فمن المفارقات غير المعقولة التي يلحظها المرء في البلاد المتخلفة ، المصابة بالتضخم الشديد ، هو أنه في الوقت الذي ينمو فيه قطاع الخدمات ويستأثر بنسبة عظيمة من اجمالي الاستثمار ويزداد فيها إنتاج (واستيراد) السلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة فانها تعاني من تفاقم مشكلة الغذاء وتلبية الحاجات الأساسية بالنسبة للسكان (١) .

وهناك سبب ثانٍ يؤدي إلى تشويه تركيبة الاستثمار في ظل التضخم وهو ارتفاع تكلفة الاستثمار مثل الأراضي والمباني . ومعدات الانتاج ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة المدخرة ونتيجة ذلك أن يكون الخيار أمام أرباب الأعمال محصورا في غالب الأحوال بين ثلاثة أمور وهي : .

(أ) الميل نحو زيادة الاستهلاك الجارى بزيادة استهلاك السلع الكمالية والترفية وهذا يظهر جليا في الميل الواضح نحو استخدام السيارات الفاخرة والأدوات المنزلية المستوردة .

(ب) الاقبال على اكتناز الذهب أو العملات الأجنبية للتخلص من استخدام العملة الوطنية كمستودع للثروة .

(١) أنظر د . رمزي زكي مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ص ٥٥٧

(ج) الاستثمار في قطاعات الخدمات ذات المردود السريع كالتجارة الخارجية والسياحة أو اللجوء إلى المضاربات المالية والعقارية وأعمال السمسرة ، أو المضاربة على أسهم الشركات القائمة فعلا ^(١) .

ويتضح مما تقدم مدى خطورة الآثار المترتبة على التضخم ، أو الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار والانخفاض في قيمة النقود ، إذ على ضوءه تتحدد القرارات الانتاجية وتتحدد الأنشطة التي تكون مجالا للاستثمار ، حيث تكون القرارات الانتاجية مرتبطة في الغالب بالأجل القصير ، والنتيجة من ذلك هي ضرر الاقتصاد في الأجل القصير والطويل معا . هذا فضلا عن الآثار الاجتماعية السيئة على الطبقات الفقيرة من ذوي الدخل البطيئة والثابتة . فالتنمية الاقتصادية يجب أن تستهدف - فيما تستهدف من غايات - الارتفاع بمستوى معيشة الطبقات الفقيرة أو المحدودة الدخل والتجربة الرأسمالية لا تضع لهذا الاعتبار مكانا .

(١) انظر د . رمزي زكي مشكلة التضخم في مصر ، المرجع السابق ص ٥٥٧ - ٥٥٨ ؛

وانظر د . مصطفى رشدى الاقتصاد النقدي والمصرفي مرجع سابق ص ٥٦٣ ؛

وانظر د . محمد زكي شافعي ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثاني ، المرجع

المبحث الرابع

آثار التضخم على ميزان المدفوعات

من الآثار الاقتصادية التي تلازم ظاهرة التضخم في اقتصاد معين ، حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات (١) إذ يؤثر التضخم في توازن ميزان المدفوعات وذلك من طريقين :

أولهما : يقترب مع التضخم زيادة في الدخول النقدية نتيجة للتوسع في إصدار النقود أو التوسع في الائتمان . وتتبع زيادة الدخول النقدية في شكل زيادة في الطلب على السلع والخدمات ، فإذا استطاع الاقتصاد أن يوفر الزيادة في الطلب الحادثة بسبب التضخم ، فلن يحدث اختلال ميزان المدفوعات . أما إذا لم يستطع الاقتصاد أن يفي بالزيادة في الطلب ، فإنه إن لم تكن هناك رقابة على الواردات فإن جزءا كبيرا من الزيادة في الدخول النقدية ستصرف إلى زيادة في الطلب على الواردات من السلع الأجنبية . وذلك لأن السلع الوطنية إما أن تكون غير موجودة أصلا بسبب ضعف طاقة العرض الإنتاجية - كما هو الحال في الدول النامية - ولما أن تكون موجودة ولكن بأسعار عالية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية - نظرا لارتفاع تكاليفها الإنتاجية في ظروف التضخم - مما يؤدي إلى تزايد الطلب على المنتجات الأجنبية ، فيزيد الميل الحدي للاستيراد وتنفق قدرة الدولة على التصدير مما يتسبب في حدوث عجز في ميزان المدفوعات يقضي على احتياطات الدولة من موارد ها الأجنبية واحتياطياتها من النقد الدولي . (٢)

ثانيهما : زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات ، نتيجة لارتفاع الدخول النقدية في غمار التضخم يؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات المحلية المعدة للتصدير فيعمل ذلك على خفض الكميات التي يمكن أن تصدر إلى الخارج من ناحية ، ورفع أسعارها بحيث تقل فرصتها في المنافسة في الأسواق العالمية من ناحية أخرى .

(١) ميزان المدفوعات عبارة عن سجل محاسبي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين الأشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد

الأخرى (انظر . محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية الطبعة الثالثة ١٩٧٠ م ص ٦١)

(٢) انظر . مصطفى رشد شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ص ٥٦٤

وعلى هذا فنقص كميات الصادرات وزيادة الواردات قد يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات خاصة اذا اقترن ذلك بهروب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في دول أخرى (١). وقد أكدت تجارب الدول التي لجأت الى صندوق النقد الدولي الى طلب المعونات لسد العجز في موازين مدفوعاتها أنها في الغالب تعاني من ضغوط تضخمية شديدة (٢).

والجدير بالذكر أن زيادة الميل الحدي للواردات في غمار فترة التضخم تكون له عدة انعكاسات على مستوى الأسعار الداخلي . فقد ينجم عنه ارتفاع في مستويات الأسعار المحلية خاصة إذا اقترن ذلك بارتفاع نسبي في مستويات الأسعار العالمية وكانت السلع المستوردة من السلع الأساسية التي يصعب الاستغناء عنها ، كالمواد الغذائية أو السلع الانتاجية اللازمة لدفع عجلة النمو الاقتصادي . فالسلع المحلية سوف تسير في نفس اتجاه أسعار السلع المستوردة (٣) ، وبذلك يزداد التضخم حدة . ولا يخفى أن الدول النامية - والتي تقع الدول الإسلامية ضمنها - تعاني من اختلال ميزان المدفوعات أكثر من غيرها . وذلك لأن الدولة تستطيع أن تتلافى العجز المؤقت في ميزان المدفوعات عن طريق السحب من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية ، أو السحب من احتياطياتها من صندوق النقد الدولي ، أو الاقتراض من الخارج بما يسد الخلل في ميزان المدفوعات . غير أن هذه الوسائل لا تتوفر للدول النامية (٤) التي لا تمكنها احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية من الصمود أمام أي عجز في ميزان المدفوعات لمدة تساوي ستة أشهر (٥)

(١) انظر د . مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ، ص ٥٦٤ ؛ وانظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٩٠ .

(٢) انظر د . رمزي زكي ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٤٩٠ .

(٣) انظر د . مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، مرجع سابق ، ص ٥٦٦ .

(٤) باستثناء بعض الدول البترولية التي لها فائض من العملات الأجنبية

(٥) جاء في أحد تقارير الأمم المتحدة في عام ١٩٥٨ م ، أن مستوى الأرصدة الدولية السائلة بالبلاد النامية عموماً خلال فترة ما بعد الحرب لم يواز قيمة الواردات خلال فترة تتراوح بين أربعة أشهر وستة أشهر (انظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، حاشية (١) ص ١٦٨)

وفى ظل هذه الأوضاع يتدور سعر صرف العملة الوطنية ، وذلك لما نعلمه من أن زيادة الطلب على الواردات يعنى زيادة الطلب الداخلى على العملات الأجنبية ، ومع نقص عرضها - نتيجة لنقص حصيلة الصادرات - يرتفع سعر صرفها بالنسبة للعملة المحلية .

وبالعكس يترتب على نقص الطلب على الصادرات المحلية ، نقص فى الطلب الخارجى على العملات المحلية فيؤدى - مع زيادة عرضها - إلى انخفاض سعر صرفها بالنسبة للعملات الأجنبية ما بحيث يصبح فى داخل الاقتصاد الذى يفرض الرقابة على الصرف سعران لسعر العملة المحلية. سعر تتعامل به السلطة الرسمية ، وسعر يتم التعامل به فى الخفاء ، فتضطر الدولة لتخفيض قيمة العملة لعلاج هذا العجز وتسوية سعر الصرف الرسمى مع سعر الصرف الحقيقى . غير أن تجارب الدول تشير إلى فشل سياسة تخفيض قيمة النقود الخارجية كوسيلة لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات وذلك يعود لعدد من الأسباب لا مجال لتفصيلها - ولكنها ترتبط بطبيعة الصادرات التى تصدرها ^{الدول} النامية ، وكذلك طبيعة الواردات التى تستورد ها . (١)

وبالطبع يترتب على انخفاض سعر صرف العملة الوطنية تدور ثقة أفراد المجتمع فى النقود ، وتفقد النقود بالتالى إحدى وظائفها باعتبارها مخزناً للقيمة. وقد يدفع هذا بالأفراد إلى زيادة الاستهلاك ذلك لأنه ما دامت قيمة النقود آخذة فى الانخفاض والتدور فإن الأفراد يبادرون بالانتفاع بما لديهم من نقود قبل أن تنهار قيمتها تماماً . ولا شك أن التضخم على هذا النحو يعمل على تغذية قوى الاستهلاك والطلب الكلى مما يؤدى إلى ازدياد حدة ارتفاع الأسعار وازدياد الانخفاض فى قيمة النقود .

(١) يتوقف نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية على درجة مرونة طلب العالم للسلع الوطنية ، وكذلك على درجة مرونة الطلب الوطنى للسلع المستوردة . فإذا كان طلب العالم للسلع الوطنية يتميز بضاآلة المرونة ، فى حين أن الطلب الوطنى للسلع الأجنبية يتميز بدرجة عالية من المرونة ، فإن سياسة التخفيض لا تعطى النتائج المطلوبة . وتشترك مرونة العرض فى تقرير هذه النتيجة . فإذا كانت مرونة عرض الصادرات ضئيلة أو مرونة عرض الواردات كبيرة ، فإن تخفيض قيمة العملة يزيد مركز الدولة سوءاً . وهذه الخصائص تتوفر بدرجة كبيرة فى حالة الدول النامية ، ولهذا غالباً ما يفشل تخفيض قيمة العملة فى علاج الخلل الحادث فى موازين مدفوعاتها لتفاصيل أكثر انظر الدكتور محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، المرجع السابق ، ص ١٥٦ وما بعدها

وتجدد الإشارة في ختام هذا الفصل إلى أن الآثار الاقتصادية المختلفة للتضخم والتي تعرضنا لها ، تصاحبها عادة تغيرات كبيرة في سلوك الأفراد الاجتماعى والسياسى ، من ذلك :

١- هبوط المعايير الأخلاقية في فترة التضخم ، وذلك لأن رجال الأعمال تكون لديهم الفرص لاتباع الطرق غير المشروعة في سبيل تحقيق الأرباح ، وتظهر في هذه السفترات الأسواق السوداء ، وعرض السلع الرديئة وتسويقها وتحقيق أرباح كبيرة من ذلك ، ولهذا ينتشر الضجر والاستياء بين أفراد المجتمع الذين يجدون أن الأفراد غير الملتزمين قلياً يكافئون بينما يعاقب الحريصون على النزاهة والأخلاق بانخفاض في دخولهم .

٢- يؤدي التضخم بما يمارسه من إعادة لتوزيع الدخل والثروات - لصالح الأغنياء غالباً - إلى تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، ومن ثم إلى ظهور النزعة الطبقية لدى فئة الأغنياء والتي تظهر بوضوح في السلوك الاجتماعى والاستهلاكى لهذه الفئة .

٣- نتيجة لانخفاض دخل موظفى الدولة فإن بعضاً منهم يلجأ إلى الرشوة كأسلوب تعويضى ومصدر للدخل .

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية للانكماش

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية للانكماش

• انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود •

ويتكون هذا الفصل من بحثين :

المبحث الأول : آثار الانكماش في توزيع الدخل الحقيقي والثروة القومية

المبحث الثاني : آثار الانكماش في مجرى النشاط الاقتصادي

المبحث الأول

آثار الانكماش في إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثرثرة القومية

تبين لنا في الفصل السابق ، أن التضخم - أو الارتفاع في مستوى الأسعار والانخفاض في قيمة النقود - يعمل على إعادة توزيع كل من الدخل الحقيقي والثرثرة القومية بطريقة "عشوائية" لا تستند على أى أسس موضوعية ، وذلك لصالح الفئات التى تستطيع دخولها أن تجارى الارتفاع الذى يحدث فى المستوى العام للأسعار .

غير أن الأمر يختلف حينما ينخفض المستوى العام للأسعار ، وترتفع قيمة النقود ، إذ نجد فى هذه الحالة ، أن خريطة توزيع الدخل الحقيقي تتغير لصالح الفئات التى تستطيع أن تحافظ على مستوى دخلها السابق ، وتستطيع أن تقاوم أى انخفاض محتمل فيه . ويطلق تعبير الانكماش على الانخفاض فى مستوى الأسعار ، غير أنه عند ما يبلغ مرحلة خطيرة فإنه يطلق عليه "الكساد" . ولقد شهد العالم أسوأ صورة من صور الكساد فى الفترة ما بين (١٩٢٩ - ١٩٣٣ م) وهى التى تعرف " بالكساد الكبير " . وكل من الانكماش والكساد له آثار كبيرة على توزيع الدخل القومى الحقيقى ، وعلى توزيع الثرثرة القومية ، ويرجع ذلك إلى الآثار التى تترتب على الناتج القومى . إذ ينخفض الناتج القومى فى هذه الفترة ، نتيجة للانخفاض فى الطلب الكلى على السلع والخدمات .

وفى فترة الكساد تنخفض تكاليف المعيشة بصورة عامة ولهذا نجد أن الأفراد الذين يستطيعون أن يزيدوا من دخلهم النقدى أو يحافظوا عليه سيحققون فوائد كبيرة . فمثلا كان نتيجة للكساد الكبير فى الولايات المتحدة أن انخفضت تكاليف المعيشة فى الفترة ما بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ م بمقدار ٢٥ ٪^(١) ولذلك فقد ربح كل من

(١) انظر بومول وجساندلى ، علم الاقتصاد ، الجزء الأول ، ص ١٩١ ؛ وانظر ن . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثانى ، مرجع سابق ص ٤٦٢

ارتفع دخله النقدي أو ظل ثابتا على حاله أو انخفض بنسبة أقل من نسبة انخفاض مستوى الأسعار ، ومن ضمن هؤلاء الذين يتوزع الدخل الحقيقي لصالحهم ، العمال الذين يستطيعون المحافظة على أعمالهم سواء بسبب كفاءتهم أو لأسباب اجتماعية أخرى ، وكذلك المتقاعدون عن العمل الذين يحصلون على مرتبات التقاعد وغيرهم من أصحاب الأراضي والعقارات الذين يتمكنون من الحصول على مستحقاتهم كاملة .

وإذا كانت هذه الفئات هي التي ينتقل الدخل الحقيقي لصالحها في فترات ارتفاع قيمة النقود ، فإن الغالبية العظمى من أفراد المجتمع تتضرر ضررا واسعا خلال فترات الكساد وذلك بسبب انتشار البطالة ، وعدم وجود فرص لتوظيف غالبية أفراد المجتمع، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عدد العمال العاطلين في سنة ١٩٣٣ حوالي ١٣ مليوناً أي حوالي ٢٥٪^(١) من حجم القوى العاملة ، وحتى الذين يعملون كان بعضهم يعمل جزئاً من الوقت فقط . وأكثر من ذلك تنتشر خلال فترة الكساد عوامل المحسوبية والرشوة وذلك من أجل أن يحصل الفرد على عمل . ففئات العمال والموظفين تعتبر من الفئات التي تتضرر خلال فترات الكساد ، وحتى خلال فترات الانكماش العادية فإن كثيراً من العمال يعانون من البطالة ، وإن أن السمة البارزة خلال فترات الانكماش والكساد هي انتشار البطالة بصورة واسعة .

ومن الفئات التي يؤثر فيها الانكماش والكساد ، فئات الخريجين الجدد الذين يسعون للحصول على عمل ، فهم إما ألا يحصلوا على عمل ومن ثم يعيشون فترات من التعاسة واليأس ، وإما أن يجدوه بأجر منخفض جدا ، بحيث لا يكاد يفي بمتطلبات الحياة .

أما أرباب الأعمال والمنظمون فإنهم يعتبرون أكثر الفئات تضررا من انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود ، وذلك لانخفاض مستوى الأرباح في فترات الانكماش والكساد .

(١) انظر بومول وجاندلر ، علم الاقتصاد ، المرجع السابق ص ١٩١

ويعود ذلك الى الهبوط الذى يعم النشاط الاقتصادى بصفة عامة ، إن تنخفض الدخول والإنتاج ويسهبط الطلب بالتالى ويظهر " قصور الطلب " بصورة واضحة .

والسبب فى الخسائر الفادحة التى يتكبدها أرباب الأعمال خلال فترات الكساد هو أنهم يتحملون التكاليف التى تتحدد مسبقا وخاصة الأجور والإيجارات (١) لذا فإنه مع انخفاض حجم المبيعات فى فترات انخفاض الأسعار تكون التكاليف الكلية أكبر من أو تساوى على الأقل الإيرادات الكلية ، وفى هذه الحالة تُحقق مؤسسات الأعمال خسائر وأفضلها تلك التى تستطيع أن تحقق أرباحا عادية . ففي الولايات المتحدة الأمريكية حققت الشركات المساهمة فى عام ١٩٢٩ م أرباحا صافية مجموعها أكثر من ١٠ بلايين دولار ، غير أنها فى عام ١٩٣٣ م كانت خسائرها الصافية تساوى بليونين دولار ، كما انخفضت الدخول الصافية للمشاريع غير الشركات إلى أكثر من ٦٠٪ (٢)

ومن الفئات التى تنخفض دخولها خلال فترات الكساد والانكماش الفئات المهنية كالمهندسين المعماريين والأطباء المتخصصين والمحاسبين . . . الخ الذين يعتمدون فى دخولهم على مستوى دخول الأفراد المتعاملين معهم ، ونظرا لانخفاض الذى يعم مستوى دخول أفراد المجتمع عامة ، فإن مستوى دخل هذه الفئة ينخفض بدرجة كبيرة . أما المزارعون فانهم يقاسون فى خلال فترات الكساد ، ليس بسبب انخفاض فى الكفاءة الإنتاجية وإنما بسبب الانهيار الذى يصيب أسعار المنتجات الزراعية نتيجة لانخفاض دخول أفراد المجتمع وهبوط الطلب على تلك المنتجات .

وجملة القول أن انخفاض مستوى الأسعار ، وارتفاع قيمة النقود يؤدى إلى توزيع الدخل الحقيقى لصالح أصحاب الدخول التى تستطيع أن تثبت على مستواها لأصحاب الدخول الثابتة وبعض العمال والموظفين الذين يستطيعون أن يحافظوا على أعمالهم .

(١) انظر د . محمد زكى شافعى ، مقدمة فى النقود والبنوك ، مرجع سابق ص ٩٥

(٢) بومول وجاندلر ، علم الاقتصاد ، المرجع السابق ، ص ١٩٥

هذا في حالة إذا لم يتحول الانكماش إلى حالة كسادية تنتشر فيها البطالة ويكسبون الحصول على عمل أو التمسك به أمراً في غاية الصعوبة أو قد يمس كرامة الإنسان نفسها كما يحدث عادة خلال هذه الفترات .

ويتضح أيضاً أن الطريقة التي يتوزع بها الدخل الحقيقي خلال فترة الانكماش أو الكساد ، إنما هي طريقة عشوائية - مثل ما يحدث في فترات التضخم - ولا تستند إلى أسس الكفاءة الإنتاجية ، أو المجهود الحقيقي الذي يبذل في أداء الأعمال ، وإنما تستند إلى ظروف غير محددة تختلف من وقت لآخر ومن فئة لأخرى .

أثر الانكماش في إعادة توزيع الثروة القومية :

لا تختلف الفكرة النظرية عن كيفية تأثير الانكماش والكساد في إعادة توزيع الثروة القومية عنها في حالة التضخم، وإن كان ذلك بصورة عكسية. فلقد اتضح لنا في الفصل السابق أن هناك سببين يؤيدان إلى إعادة توزيع الثروة، إبان فترة التقلبات في مستوى الأسعار : أولهما : الارتباط بين الثروة والدخل ، فالثروة ما هي إلا دالة بالنسبة للدخل ، إن تؤدي زيادة الدخل إلى زيادة الثروة والعكس صحيح .

ثانيهما : التزام المدين بسداد الدين بقيمته الاسمية والتي تزيد أو تنقص عن القيمة الحقيقية التي اقترضها تبعاً لتغيرات الأسعار .

فانخفاض دخول غالبية أفراد المجتمع في فترة الكساد والانكماش يؤدي إلى تدهور ثروة المجتمع بصورة عامة ، وتدهور ثروات الأفراد الذين انخفضت دخولهم بمهنة خاصة .

على أن أوضح صورة لإعادة توزيع الثروة، تظهر في العلاقة بين الدائنين والمدينين إن تنتقل الثروة في فترة الكساد من فئات المدينين لصالح الدائنين ، وذلك لأن المدين يضطر في فترة انخفاض مستوى الأسعار وارتفاع قيمة النقود، إلى أن يسدد قيمة الدين - الذي ترتب في ذمته بنقود قوتها الشرائية أعلى بكثير من قيمة النقود التي اقترضها .

حيث إنه في هذه الحالة يتنازل عن مقدار من السلع والخدمات أكبر بكثير من تلك التي اقترضها حقيقة ، وقد يؤدي هذا إلى أن يفقد المدين كل ثروته في سبيل تغطية ديونه السابقة في حين أن الدائنين يكسبون من جراء هذا التسديد أموالاً طائلة لم تكن لتأتيهم لولا الانخفاض الذي حدث في مستوى الأسعار والارتفاع في قيمة النقود .

ولنضرب لما تقدم مثالا : لنفترض أن أحدا اقترض مبلغ ١٥ ألف ريال لإقامة منزل تكلفته ٣٠ ألف ريال في عام ١٩٨٠ م حيث كان الرقم القياسي للأسعار يساوي ١٠٠ على أن يسدد هذا في عام ١٩٨٣ م . فإذا حدث أن انخفض الرقم القياسي للأسعار إلى (٥٠ رقم قياسي) بسبب ظهور حالة انكماشية أو كسادية في الاقتصاد ، فإن هذا المدين سيسدد ١٥ ألف ريال للدائن غير أن قيمتها الحقيقية تعادل قيمة ٣٠ ألف ريال ، أي تعادل قيمة المنزل بكامله ، وبذلك فلو باع المدين المنزل بكامله لسداد قيمة الدين يكون بذلك قد خسر كل ما دفعه من ماله عند شراء المنزل نظرا لهبوط الأسعار إلى النصف فيما بين وقت الاقتراض ووقت حلول الدين .

والصورة المتقدمة قد برزت بوضوح إبان فترة الكساد الكبير ، حيث وجد كل مدين أن عليه أن يدفع جُلَّ ثروته إن لم يكن كلها سدادا لدينه ، ونتج عن ذلك كثير من الاضطرابات والقلق وخاصة في قطاعات المزارعين الذين كانوا يدفعون أحيانا كل أملاكهم لصالح دائنيهم ، ومع ذلك يظلون مدينين . (١) غير أن بعض الدائنين يتضررون أحيانا في فترات الكساد وذلك بسبب افلاس المدينين وعجزهم عن السداد ، وتصبح ديونهم بالتالي في عداد المعدومة .

(١) انظر د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ص ٤٦٤

ويتضح مما تقدم أن فترات تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود ، تؤدي إلى إعادة توزيع كل من الدخل الحقيقي والثروة القومية ، غير أن التوزيع الذي يتم خلال هذه الفترات لا يستند إلى أى أسس ، وإنما هو أسلوب عشوائى ، يكون مصدر غنى لفئات اجتماعية معينة قد لا تبذل فى سبيله أدنى مجهود* وإنما تمطر سماء تقلبات الأسعار عليها زهبا " . فى حين أنه يُفقر فئات اجتماعية بذلت جهدا وعرقا فى تكوين ثروتها المسلوية .

المبحث الثاني

آثار الانكماش في مجرى النشاط الاقتصادي

يختلف وقع الانكماش على النشاط الاقتصادي ، عن وقع التضخم ، ومن ثم فإن الآثار التي تنجم عن الانكماش تبدو معاكسة تماما للآثار التي تنجم عن التضخم وان كانا يلتقيان في نقطة أساسية وهي أنهما ظاهرا اختلافا تضر بمصالح الأفراد ومصالح المجتمع الكلية المتمثلة في سعية نحو حياة طيبة .

وآثار الانكماش في مجرى النشاط الاقتصادي متداخلة ومترابطة بحيث يصعب فصلها ومناقشة كل واحد منها على حدة ولذلك فسنجملها ونناقشها بصورة مجتمعة .

ونقطة البداية في هذا الصدد هي أن الانكماش يؤثر في حجم الاستثمار وذلك لأن اتجاه الأسعار نحو الانخفاض يؤدي إلى انخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال (١) ومن ثم تنخفض توقعات المستثمرين وتزداد مخاطرهم بسبب أن الائتمان التمسى يباع بهما الانتاج الجديد ستكون أقل من الائتمان التي كانت متوقعة عند التفكير للقيام بالمشروع لأول مرة ، وفي هذه الحالة تنخفض مستويات الأرباح التي يحققها المستثمرون ، وقد يحققون خسائر إذا كانت التكاليف المتوقعة أكبر من التكاليف المتحققة . ويرجع ذلك إلى أن التكاليف لا تنخفض بنفس السرعة التي تنخفض بها مستويات الأسعار .

وفي ظل هذه الظروف فإن المستثمرين يسعون جاهدين لتحقيق أقل خسارة ممكنة ولهذا فإنهم يخفضون من حجم الانتاج وذلك عن طريق التخلص من بعض العمال أو تشغيل المصانع بأقل من طاقتها مما يؤدي إلى زيادة البطالة وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم الطلب على السلع والخدمات فتتخفض الأسعار مرة أخرى .

على أنه يجب ملاحظة أن الانخفاض في مستوى الانتاج الذي يصاحب فترة الانكماش ينصب بدرجة أكبر على السلع الانتاجية عنه في السلع الاستهلاكية ، وذلك يرجع إلى

(١) انظر د . محمد يحيى عويس ، التعليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ص ١٢٥ -

طبيعة الاستثمار الرأسمالى ان أنه يقوم على شقين كبيرين هما : صيانة وتجديد
المصانع القائمة ، ثم إنشاء المصانع لزيادة العدد والآلات اللازمة لزيادة عرض المنتجات
الاستثمارية . (١)

ففى ظروف الانكماش فان المصانع القائمة فعلاً تستهلك وتبلى باستمرار وتنخفض كفاءتها
الانتاجية ، وللمحافظة على هذه المصانع لابد من تخصيص بدل اهلاك سنوياً لصيانتها
واحلال آلات جديدة محلها . غير أن انخفاض الطلب الذى يصاحب فترة الانكماش يؤدى
إلى أن تصاب المؤسسات بخسائر مادية كبيرة تعجزها عن القيام بأعمال الصيانة وحجز
مخصصات اهلاك لمصانعها القائمة ، ومن ثم فان كثيراً من المؤسسات والشركات سوف
تقنع فى فترة الانكماش بمعداتها القديمة التى ما كانت لتبقى عليها فى فترات السـمـراج
الاقتصادى (٢) .

أما الشق الثانى من الانتاج الاستثمارى وهو اقامة المصانع اللازمة لزيادة انتاج السلع
الاستثمارية أو الاحتفاظ بالقوة الانتاجية على مستواها فانه يتعطل (٣) نظراً لانخفاض حجم
الطلب الكلى على هذه المنتجات فى ظل ظروف الانكماش الشديد أو الكساد .

أما السلع الاستهلاكية فهى ليست بأوفر حظاً من السلع الاستثمارية فى ظل الكساد
والانكماش، ويعود ذلك بصفة أساسية إلى ازدياد العطالة وانخفاض مستويات الدخل
الأمر الذى ينجم عنه انخفاض شديد فى حجم الطلب الاستهلاكى ، وذلك لأن المستهلكين
فى ظل هذه الظروف يتوقعون المزيد من الانخفاض فى مستوى الأسعار ، ومن ثم يؤجلون
كثيراً من خطط الشراء حتى تنخفض الأسعار بدرجة أكبر ، فى حين تزداد الروح التشاؤمية
لدى المستثمرين، بل قد يبالغون فى التشاؤم ويحاولون بكل الأساليب التخلص من مخزونهم
السلعى ولذلك فإن الغالبية منهم تريد أن تبيع ، وتتبع كل الأساليب لاغراء المستهلكين
على الشراء ، غير أن القلة من المستهلكين هى التى تشتري ، فيزداد التنافس بين

(١) انظر ج . د . هـ . كول ، البطالة ووسائل التوظيف الكامل ، مرجع سابق ص ٦٨

(٢) انظر المرجع السابق مباشرة ص ٦٩

(٣) المرجع السابق مباشرة ص ٦٩

البائعين مما يؤدي إلى انخفاض مستمر في مستوى الأسعار ، وانخفاض في حجم الاستثمار وبصورة مضاعفة بتأثير المضاعف " العكسي " فتزداد البطالة مرة أخرى ، وينخفض مستوى الدخل والطلب . . . وهكذا .

وتزداد في ظل الظروف السابقة الميل الاكتنازية لدى المستهلكين والمستثمرين على حد سواء . فالمستهلكون يجدون أن النقود هي أفضل وسيلة للاحتفاظ بالثروة طالما أن قيمتها ترتفع يوما بعد يوم (١) أما المستثمرون فإن هناك عددا من الأسباب التي تدفعهم إلى الميل نحو الاكتناز ، أو تفضيل السيولة نجملها فيما يلي -

أ- الرغبة في تصفية المخزون السلعي والتخلص من الأوراق المالية ، وذلك في سبيل انتقاذ ما يمكن انتقاذه قبل أن تنهار الأسعار بصورة كاملة

ب- تزداد حاجة المنظمين في هذه السفرة إلى نقد . حاضرا لمواجهة التزاماتهم في الوقت الذي تنخفض فيه المتحصلات من المبيعات . (٢)

ج- إذا كان الاستثمار يحقق خسارة محققة ، في حين أن الاحتفاظ بالنقود يحقق ربحا صافيا متساويا نسبة ارتفاع قيمة النقود الحقيقية ، فمن باب أولى أن يفضل الفرد الاحتفاظ بالنقود عن الدخول في مخاطر الاستثمار .

ويترتب على تفضيل الأفراد للسيولة (الاكتناز) اتجاه واضح في ازدياد نسبة سحب الودائع النقدية من المصارف ، والاحتفاظ بها في شكلها المكتنز ، وهذا يشل من حركة النشاط المصرفي ويعرقل نموها بل وقد يعرضها إلى خسائر مادية كبيرة ، وهذا يرجع في الواقع إلى أن كثيرا من المدينين لهذه المصارف يتعرضون إلى الإفلاس (٣) هذا إلى جانب أن الأموال التي لدى هذه المصارف لا تجد من يرغب في اقتراضها أو استثمارها .

(١) انظر الدكتور محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادي الكلي ، المرجع السابق ص ١٧٧

(٢) انظر المرجع السابق مباشرة ص ١٧٦

(٣) انظر د . أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الثاني ، ص ٤٦٤-٤٦٥

ويتضح مما تقدم كيف يعمل الانكماش على الاضرار بكل مقومات النشاط الاقتصادي ابتداءً من انخفاض الدخل وانخفاض في حجم الاستثمار وانخفاض في حجم التوظيف ، بالرغم من أن الاقتصاد قد تكون معظم موارده الانتاجية عاطلة أو غير موظفة .

على أن آثار الانكماش في تخفيض حجم الانتاج والدخل القومي ، لا تقاس بآثاره في عنصر العمل ، فلقد رأينا كيف أن انكماش حجم الانتاج يؤدي إلى أن تتخلص مؤسسات الأعمال من كثير من عمالها بحيث تنتشر البطالة بصورة سافرة .

ويروى لنا التاريخ الاقتصادي صوراً مختلفة لمعاناة العمال من البطالة ، إن كان الملايين منهم يزحفون نحو مؤسسات الضمان الاجتماعي في سبيل حصولهم على المكافآت التي تساعد هم على رفع الفاقة والفقير عن أسرهم ، كما تجمهر الكثيرون أمام أبواب المصانع يطلبون العمل غير أن المصانع تصدهم نظراً لعدم رغبتها في التوظيف (١) وانتشرت السرقة تبعاً لذلك بصورة واسعة ، وأصبحت المظاهرات والاحتجاجات شيئاً مألوفاً في مثل هذه الظروف .

فهذه الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي ترافق تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود ، توضح بـجلاء أن هذه الظواهر إنما هي ظواهر اختلالية ، وأن الآثار الناشئة عنها لا توافق المجتمعات التي تنشأ التطور المقرون بالعدالة . وهذا ما سنناقشه في الفصل القادم .

(١) انظر بومول وجاندلسر ، علم الاقتصاد ، مرجع سابق ص ١٩٨

الفصل الثالث

تفويهم آثار التغيرات في قيمة النقود
وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية

الفصل الثالث

تقويم آثار التغيرات فى قيمة النقود وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية

ناقشنا فى الفصول السابقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات فى قيمة النقود
واتضح من المناقشة :

١- أن التغيرات فى قيمة النقود تعمل على إعادة توزيع الدخل القومى الحقيقى بطريقة عشوائية .

٢- أن التغيرات فى قيمة النقود تعمل على إعادة الثروة القومية بغير أسس موضوعية .

٣- أن التغيرات فى قيمة النقود تضر بالنشاط الاقتصادى فى مجمله وتعيق عملية النمو الاقتصادى .

ولنا الآن أن نقوم هذه الآثار بمعايير الشريعة الإسلامية التى تمثل المنهج الأساسى لنظام الاقتصاد الإسلامى . ونود أن نوضح قبل أن ندخل فى تقويم هذه الآثار أننا سنوجه اهتمامنا بدرجة أكبر لآثار التضخم وذلك للأسباب :

الأول : يمثل التضخم مشكلة العصر التى تعاني منها غالبية اقتصاديات الدول الإسلامية

الثانى : يشير اتجاه الاقتصاد العالمى إلى ضآلة احتمال ظهور الكساد مرة أخرى .

الثالث : تمثل سياسة الدولة الاقتصادية فى العصر أحد أسباب ظهور التضخم فى

النشاط الاقتصادى . إذ تعتمد الدولة اتباع أساليب التمويل

التضخمى بحجة أنها تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادى . ولهذا فإن

هذا التقويم يمثل بعض القواعد الأساسية التى يجب أن تراعيها الدولة فى ظل

النظام الاقتصادى الإسلامى .

وفى البداية نقرر أن تقويمنا لآثار التغيرات فى قيمة النقود سيكون وفقا لنقاط

خمس :

النقطة الأولى :

الاضرار بمصلحة المجتمع :

جاءت الشريعة الإسلامية - كما ثبت من تتبع الأحكام الشرعية واستقراء عللها لتحقيق مصالح الناس وذلك بجلب النفع لهم ودفع الضرر عنهم (١) ولهذا فقد وضعت القواعد العامة والمبادئ الأساسية وفصلت فيما يحتاج إلى تفصيل ولا يتغير بتغير الأزمنة ، وتركت كثيرا من الأمور لتنظم في كل عصر بحسب الأحوال والمقتضيات ووفق المصالح الحقيقية للأفراد أو الجماعات .

ومصالح المجتمع في المجال الاقتصادي تتمثل في مقدرة المجتمع في الوصول إلى حياة كريمة يتمتع فيها كل فرد بالمستوى اللائق للمعيشة ولأجل هذا فإن الدولة في النظام الإسلامي يقع عليها العديد من المسؤوليات في المجال الاقتصادي منها :

١- العمل على أن يقوم الناس بفروض الكفاية في الجانب الاقتصادي ، وذلك عن طريق الاهتمام بالنشاطات الاقتصادية من صناعة أو زراعة أو تجارة ، وغيرها من النشاطات التي يكون في إهمالها ضرر على الدولة وعلى الأمة الإسلامية .

٢- مراقبة النشاط الاقتصادي للأفراد ليكون ملتزما بقواعد الشريعة .

٣- تحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع ، بحيث يجد كل فرد منهم نصيبه العدل فيما يتحقق من ناتج كلى في ظل أمن واستقرار اجتماعي .

٤- محاربة صور الفقر والحاجة في المجتمع وضمان الحاجات الأساسية لكل رعاياها من غذاء وكساء وعلاج ومسكن وتعليم . . . الخ وذلك عن طريق تطبيق ما قرره الشريعة من قواعد (٢) .

هذه الوظائف وغيرها تمثل ما يمكن أن يطلق عليه بتعبير اليوم العمل على الوصول بحياة الأفراد إلى مرحلة الرفاهية المادية المنضبطة بقواعد الشريعة الإسلامية وذلك لا يتحقق

(١) الشاطبي ، الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ج ٢/٦

(٢) لتفاصيل أكثر حول هذه النقاط يرجى الرجوع إلى د . عبد السلام داوود العبادي ،

الملكية في الشريعة الإسلامية ، القسم الثاني ، ص ٢٤١-٢٥٣

إلا بالاهتمام بما يؤثر في المتغيرات الاقتصادية الكلية من ادخار واستثمار وما يؤثر في تحقيق أعلى درجات التوظيف .

ولعلنا رأينا عند مناقشتنا لآثار التغيرات في قيمة النقود على مجرى النشاط الاقتصادي ، أنها تؤثر على الادخار القوي ، وعلى الاستثمار القومي ، وعرفنا أن التأثير على هذين المتغيرين يعرقل مسيرة النمو الاقتصادي وبذلك فإن التغيرات في قيمة النقود تمثل ضرراً حقيقياً على مصلحة المجتمع . ذلك لأنها تضر أولاً وقبل كل شيء بالوسائل المفضية إلى تحقيق مصلحة المجتمع . يقول ابن القيم (لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطرق تقضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها مقيدة بها) (١) ومن القواعد الشرعية قوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " (٢) وأيضاً من القواعد الضرورية بقدر الامكان فالضرر يدفع بكل الوسائل الممكنة قبل وقوعه ، ومن القواعد الشرعية (الضرر يزال) .

ولما كان التخلف يمثل ضرراً حقيقياً على أفراد الأمة فإنه يجب أن لا يزال بضرر مثله مع العلم بأن التغيرات في مستويات الأسعار تعمق الضرر وتزيده . والشريعة الإسلامية ما جاءت إلا لتحقيق سعادة الناس في الدنيا والآخرة ، ولهذا فإن الدولة أن تسعى لتحقيق سعادة رعاياها بالسبل الكفيلة بتحقيق تلك السعادة . يقول الماوردي في الأحكام السلطانية (فالإمامة يعم نظرها في مصالح الملة وتدبير الأمة) (٣)

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن تقلبات الأسعار مع ما يصاحبها من تغيرات في قيمة النقود ، تقضي إلى الأضرار بمصلحة عموم المسلمين عن طريق أضرارها بالوسائل التي تؤدي إلى تحقيق غاياتهم الاقتصادية وكل ما يؤدي إلى الأضرار بمصلحة المسلمين يمنع بناءً على قوله صلى الله عليه وسلم " لا ضرر ولا ضرار " وبناءً على مقاصد الشريعة الإسلامية التي جاءت لتحقيق مصالح العباد ودفع الضرر عنهم .

(١) ابن القيم ، أعلام الموقعين عن رب العالمين ، مكتبة الكليات الأزهرية ، حسين محمد البابي الميناوي ، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م ج ٣ / ط ١٤٧

(٢) أخرجه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت وعن ابن عباس ، في كتاب الأحكام ، انظر سنن ابن ماجه ٢ / ص ٧٨٤-٧٨٥ ؛ وانظر نيل الأوطار ج ٥ / ٢٩٢

(٣) الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص ٢٠

التقطة الثانية :

التغيرات فى قيمة النقود وقعننية الاخلاق بالملكية الخاصة والعلاقات الشرعية المالية بين أفراد الأمة الإسلامية

أثبتت الشريعة الإسلامية حق الملكية الخاصة (و هذا أمر ليس فيه أدنى شبهة فهو يصح أن يقال فيه أنه ما يعلم بالدين بالضرورة) ^(١) بل ولقد عمل الإسلام على صيانة الملكية الخاصة من كل ما يخذلها بغير وجه حق ، لذا فقد حرم الإسلام السرقة ، وأمر باقامة الحد على السارق فى قوله تعالى * والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم * (٢) كما حرم الغصب وأمر برد المال لصاحبه ، وأمر بتعزير الغاصب . كما نهى عن كل الأساليب التى تؤدى إلى أكل مال الغير بالباطل قال تعالى " لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " (٣) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه " (٤)

ولقد تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية من أجل حماية حق الملكية الفردية من صور الغش والاحتيال . كما اعتبرت حفظ المال من الضروريات الخمس التى جاء الإسلام لكفالة حفظها ، وهى حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ العقل وحفظ المال ، وعليه فإن حفظ المال يدخل فى ضمن الأمور الضرورية ومن هنا شرع الحق عز وجل الأساليب الكفيلة بهذا الحفظ (٥)

ولو نظرنا إلى طبيعة التغيرات فى قيمة النقود لوجدنا أنها تعمل بطريقة غير مباشرة للاخلال بقضية الملكية الخاصة ، وذلك واضح عن طريق تأثيرها فى الدخل الحقيقى لفرد الذى يشل الثروة المستقبلية له ، وعن طريق تأثيرها فى الثروة الواقعة بين الدائنين والمدينين فتعمل التغيرات فى قيمة النقود على نقل الثروة من فئة لأخرى ،

(١) عبد السلام داوود العبادى ، الملكية فى الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ٢/ ص ٤٠٣

(٢) سورة المائدة الآية ٣٨

(٣) سورة النساء الآية ٢٩

(٤) أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ، انظر السنن الكبرى ٩٧/٦

(٥) الشاطبى ، الموافقات فى أصول الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ٨/ ٢٤

بحيث أنها تعمل على غنى بعض الأفراد على حساب افقار بعضهم الآخر .
والوسائل التى يتم بها هذا الانتقال للثروة من فئة لأخرى رغم أنها وسائل مشروعة
كالبيع والشراء والإجارة وغيرها ، مما يعنى أن من تنتقل إليهم الثروة من فئات المنظمين
والتجار لا ذنب لهم طالما أنهم قد التزموا بقواعد الشريعة الإسلامية - وإنما تقع
المسئولية على ولى الأمر الذى يجب عليه العمل على تحقيق العدالة بين الأفراد والتى
لا تتم إلا باتخاذ الوسائل التى تضمن استقرار الأسعار ، حيث إنه لا توجد وسيلة غير
مباشرة تعمل على افشاء الظلم ، ونقل ثروات الأفراد - بطريقة لا حول لهم تجاهها
ولا قوة - مثل ما يحدث فى فترات التقلبات العنيفة لمستويات الأسعار ولقد أمر
الله سبحانه وتعالى بتحقيق العدل بين الرعية قال سبحانه وتعالى " يا داود إنا
جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله " (١)
ويقول سبحانه وتعالى " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم
الناس بالقسط . . " (٢) " إن الله يأمر بالعدل والأحسان وإيتاء ذى القربى " (٣)
ولتحقيق هذه العدالة المنشودة فى إطار المعاملات ، فلقد كره الفقهاء للإمام أن
يضرب نقودا من شأنها أن تؤدى إلى الإضرار بحقوق الأفراد ، يقول النووى فى المجموع
(قال الشافعى والأصحاب رحمهم الله يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة للحديث
الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من غشنا فليس منا "
ولأن فيه إفسادا للنقود وإضرارا بذوى الحقوق ، وغلاء الأسعار وانقطاع الأحلاب وغير

ذلك من المفاسد (٤)

- (١) سورة ص الآية ٢٦
(٢) سورة الحديد الآية ٣٥
(٣) سورة النحل الآية ٩٠

(٤) النووى ، المجموع شرح المذهب ، ١٠/٦ قال النووى فى الحديث " أخرجه البخارى
ومسلم غير أن البخارى فى الصحيح لم يخرج سوى الجزء الأول من الحديث وهو " من
حمل السلاح علينا فليس منا " انظر صحيح البخارى كتاب الديات ٣٧/٨ وكتاب
الفتنة ٩٠/٨ ، وأخرجه مسلم فى كتاب الايمان كاملا " من حمل السلاح علينا فليس منا
ومن غشنا فليس منا " انظر صحيح مسلم ٩٩/١ ، وأخرجه الترمذى فى كتاب البيوع
بلفظ " من غشنا فليس منا " انظر سنن الترمذى ٦٠٦/٣ ، وأخرجه الإمام أحمد فى
مسنده بلفظ مسلم ، انظر مسند الإمام أحمد ٤١٧/٢

ويقول شيخ الإسلام بن تيمية فى الفتاوى (ولهذا ينبغى للسلطان أن يضرب لهم فلوسا تكون بقيمة العدل فى معاملاتهم من غير ظلم لهم ^(١)) وقد يفهم من كلام ابن تيمية أن التغيرات التى تحدث فى قيمة النقود وتؤدى إلى انتقال الثروات هى من أبواب الظلم فيقول فى ذلك (. . .) فإذا اختلفت مقادير الفلوس صارت ذريعة إلى أن الظلمة يأخذون صفارا فيصرفونها وينقلونها إلى بلد آخر ، ويخرجون صفارا فتفسد أموال الناس . . . فإذا كانت مستوية المقدار . . . حصل بها المقصود من الثمنية) (٢) واستواء مقادير النقود المعدنية من شأنه أن يعطيها قيمة تبادلية متساوية فيتحقق العدل من ذلك .

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن المنهج الذى يجب أن يسير عليه نظام الاقتصاد الإسلامى هو ذلك المنهج الذى يحقق العدالة المالية بين أفراد المجتمع فى معاملاتهم ومبادلاتهم وكل منهج يجرى طياته ظلما صريحا أو مستترا لا شك فى أنه يناقض قواعد الإسلام ومبادئه وفى الحديث القدسى عن أبى نر عن النبى عليه الصلاة والسلام فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال (يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا . . .) (٣)

النقطة الثالثة : التغيرات فى قيمة النقود ومبدأ تركيز الثروة :

إذا نظرنا إلى الاتجاه العام للتغيرات فى القيمة الحقيقية للنقود منذ الثلاثينات من هذا القرن لا تضح لنا أنها عبارة عن انخفاض مستمر فى قيمة النقود أو ارتفاع فى المستوى العام للأسعار وذلك لأن العالم قد تحيز منذ تلك الفترة نحو التضخم (٤) مع بعض الاستثناءات فى فترات محدودة .

(١) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ٤٦٩/٢٩

(٢) المرجع السابق مباشرة ٤٦٩/٢٩ - ٤٧٠

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب البر والصلة والآداب ، انظر صحيح مسلم ١٩٩٤/٤

(٤) فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦

ومنذ الثلاثينات من هذا القرن بدأ العالم يتحرر من نظام الذهب وأصبح يتبع نظام العملات الورقية غير القابلة للتحويل والتي في ظلها تكسرت القيود المفروضة على عملية إصدار النقود وأصبح الذهب لا يمثل إلا جزءاً من عناصر التغطية اللازمة للإصدار ولهذا فقد استسهلت الدول عملية إصدار النقود وساعد اتساع نطاق التجارة الخارجية بين دول العالم - نتيجة لتطور المواصلات على انتقال هياكل الأسعار بين الدول .

والذي نود أن نوضحه أن مفكرى الرأسمالية منذ بداية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يروا بأساً من عملية تركيز الثروة بل رأوا أن فيها نفعاً مؤكداً للمجتمع حتى يساعد ذلك في رأيهم على دفع عجلة النمو الاقتصادي ، ولقد نشأت في تلك الفترة النظريات المشهورة مثل نظرية "الأجور الحديدية" والتي في ظلها يتحقق للرأسمالى أكبر ربح ممكن وهو ما يساعده على إنشاء الصناعات اللازمة للنمو الاقتصادي ، ولقد اعترض المفكرون الاقتصاديون في النظام الرأسمالى على كل الوسائل التى تتخذها الدولة وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على عملية تركيز الثروة ولذلك عارض "شومبيتر" فيما أسماه "بالمناخ الاجتماعى" عمليات تدخل الدولة في توزيع الدخل القومى لأن ذلك في نظره يفسد المناخ اللازم للمنظم وهو محور النمو الاقتصادي (١)

فالنمو الاقتصادي في نظر المدرسة الرأسمالية يعتمد بصفة أساسية على عنصرين هما التراكم الرأسمالى ، وتقدم الفن الإنتاجى. والذي يسمنا هنا أن التراكم الرأسمالى قد جعله الرأسماليون دالة بالنسبة لمستوى الأرباح بحيث أن $\Delta = R = D$ (ب) أى أن الاستثمار (ث) وهو يمثل الزيادة الصافية فى رأس المال (ΔR) يعتبر دالة لمعدل الأرباح (ب) . فزيادة الأرباح تساعد على التراكم الرأسمالى ، والذي يساعد على تقدم الفن الإنتاجى . (٢)

(١) د . عبد الرحمن يسرى ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية

القاهرة ١٩٧٣ ص ١٣٤ - ١٣٥

(٢) المرجع السابق مباشرة ص ٩٥ - ٩٦

وخلصت المدرسة الرأسمالية في صورتها التقليدية إلى أن كل عامل يساعد على زيادة أرباح الرأسماليين من شأنه أن يساعد على النمو الاقتصادي وفقا للدالة السابقة .
ونفس الفكرة انتقلت في العصر الحاضر عن طريق نظرية التمويل التضخمي القائم على فكرة تراكم رأس المال ، عن طريق تقلبات الأسعار ، والتي في ظلها يستطيع المنظّمون أن يجنوا أرباحا نظرا لعدم مقدرة النفقات الكلية أن تتزايد بنفس معدلات زيادات الأسعار وبذلك يتمكن الرأسماليون والمنظّمون من بناء الصناعات الرأسمالية التي تعتبر العنصر الأساسي لقضية النمو الاقتصادي .

إذن نستطيع القول إن جوهر السياسات الاقتصادية في العصر الحاضر الذي نرى فيه ارتفاعا مستمرا في الأسعار يحقق الفكرة الرأسمالية التقليدية التي ترى في تراكم الثروة أداة نافعة للنمو الاقتصادي ، فسياسة الادخار الاجباري وفقا لهذا الرأي هي أداة لتركيز الثروة لدى طبقة المنظمين ورجال الأعمال ولهذا الطبقة المقدرة على تحقيق النمو الاقتصادي لما تتصف به من مميزات خاصة منها (شهوتهم للنجاح على حد تعبير آرثر لويس) (١)

ولا شك أن التنمية الاقتصادية تعتبر إحدى القضايا الرئيسية التي يناقشها علم الاقتصاد الإسلامي باعتباره جزءا من الشريعة الإسلامية التي جاءت لتحقيق مصالح العباد في الحياة الدنيا والآخرة . وبذلك فكل وسيلة تساعد على تحقيق التنمية يمكن الأخذ بها ولكن بعد تجريد ها من كل ما يخالف احكام الشريعة الإسلامية .
فالأحكام الشرعية المستجدة التي لا نمص فيها من كتاب أو سنة تيسنى وفقا لمصلحة العباد ولقد اشترط الفقهاء شروطا تحدد المصلحة حتى لا تكون أساسا خاطئا للاستدلال ومن هذه الشروط :

(١) آرثر لويس ، التنمية الاقتصادية مع وجود كميات محدودة من العمل ، مرجع سابق

(١) أن تكون المصلحة حقيقية غير موهومة وهى التى لا تعارضها مصلحة أهم منها أو مثلها .

(٢) أن تكون مصلحة عامة تهم مجموع المسلمين .

(٣) أن تكون مصلحة يحتاج إليها لرفع حرج لازم عن مجموع المسلمين .

(٤) أن تكون من جنس المصالح التى جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيقها وإن لم يشهد لها دليل خاص بالاعتبار ، فلا تصادم أدلة الشريعة المقررة إنما تتفق معها وتلائمها (١)

فإذا كانت هذه هى ضوابط المصلحة التى يجب الأخذ بها فهل يمكن القول بأن قضية التراكم الرأسمالى القائم على نظرية الادخار الاجبارى يندرج تحت هذه الضوابط بحيث يجوز الأخذ به كوسيلة للتنمية الاقتصادية ؟

إذا طبقنا هذه الضوابط على منهج التقلبات فى الأسعار فإن الإجابة على هذا السؤال تكون بالنفى وذلك للآتى :

أولاً :

إن المصلحة المتحققة من تقلبات الاسعار تعتبر مصلحة موهومة وليست حقيقية بل إننا نستطيع أن نقول إنها معدومة حيث دلت تجارب الدول أنه ليس هناك علاقة بين التغيرات فى قيمة النقود أو التقلبات فى مستويات الأسعار ، والنمو الاقتصادى ، بل لقد أثبتت كثير من التجارب الاحصائية أن تقلبات الأسعار تعتبر من الأمور العائقة للنمو الاقتصادى (٢) وفى نفس الوقت تعارض هذه المصلحة مع فرض تحقيقها مصلحة أهم منها وهى حفظ حقوق الأفراد . فلقد اهتمت نصوص الشريعة الإسلامية بوجوب حفظ المال ، وهو أحد

(١) د . عبد السلام داوود العبادى ، الملكية فى الشريعة الإسلامية ، القسم الثانى ص ٢٧٢

وانظر الاعتصام للإمام الشاطبى ، ج ٢ ص ١٢٩

(٢) هذه الدراسات : الدراسة التى قام بها فليب بيزوز والتى شملت كلا من شيلسى وكولمبيا وكوبا ، وتبين له من الدراسة أن التضخم فى هذه الدول لم يؤد إلى زيادة التكوين الرأسمالى ، بل بالعكس قلل منها . كما قام كل من فريدمان وشوارتز بدراسة عن الاقتصاد الأمريكى فى الفترة (١٨٦٧-١٩٦٠) واتضح منها أن هذا الاقتصاد قد نما بمعدلات مرتفعة أو منخفضة سواء فى فترات التضخم أو الانكماش ، مما يعنى عدم موجود علاقة منتظمة بين التضخم والنمو الاقتصادى . راجع فى هذا الصدد د . نبيل الروبى التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة - مرجع سابق ، ص ٣٢٩ - ٣٣٤

الضروريات الخمسة التي جاءت الشريعة لتحقيقها وحفظها ، وبذلك تكون السياسات التي يترتب عليها ضياع أموال الناس وحقوقهم منافية لمقاصد الشريعة الإسلامية .

ثانيا :

تعتبر تقلبات الأسعار إحدى الوسائل التي تحقق نظرية تراكم الثروة وهذه يعارضها قول الحق عز وجل (كفى لا يكون دولة بين الاغنياء منكم . .)^(١) فالإسلام يقوم على مبدأ تحقيق العدالة الاقتصادية بين الأفراد والجماعات التي تعيش في ظله وكل ما يتجاوز مبدأ العدل إلى الظلم فهو ليس من الشريعة في شيء ، يقول ابن القيم " . . . فإن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد ، وهي عدل كلها ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة ، وعن الحكم إلى العبث ، فليست من الشريعة وإن دخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده ، ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالة عليه وعلى صمدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها (١)

ثالثا :

إذا قلنا إن تقلبات الأسعار تعتبر مصلحة يحتاج إليها لرفع الحرج عن المسلمين فذلك غير صحيح ، حيث أثبت التجارب أن استقرار الأسعار يمكن أن يحقق نتائج أفضل في النمو الاقتصادي ، إضافة إلى أنه يحافظ على المال الذي قصدت الشريعة الإسلامية المحافظة عليه فليس هناك حرج يستدعي الأخذ بسياسة كلها ضرر على المسلمين في مجموعهم وفي بعض أفرادهم وتتعارض كلياً مع مبادئ ومقاصد الشريعة الإسلامية .

وعلى ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول إنه ليس للحاكم المسلم اتباع سياسة التقلبات في مستويات الأسعار سواء كان ذلك عن طريق اتباع نظرية الادخار الاجباري أو غيرها من السياسات التي تضر بمصلحة المجتمع .

(١) سورة الحشر الآية ٧

(٢) إعلام الموقعين ٢/٣

النقطة الرابعة :

تقويم أثر التغيرات فى قيمة النقود على أصحاب الدخول الثابتة
وبطيئة التفسير :-

سبق أن أوضحنا أن تقلبات الأسعار مع ما يسعقها من تغيرات فى قيمة النقود ،
تضر بأصحاب الدخول التى لا تستطيع أن تجارى الارتفاع فى مستوى الأسعار ، خاصة
أصحاب الدخول البطيئة والدخول الثابتة .

ولا شك أن أصحاب الدخول بطيئة التغير " الموظفين والعمال إلى حد ما " يعتبرون
العنصر المحرك لعملية التنمية الاقتصادية ، ولقد نشأت نظريات فى التنمية الاقتصادية
توصى بضرورة الاهتمام بالطبقة الوسطى ، إن هى الطبقة التى لهما ما يعرف " بدافع
الإنجاز " .

والتغيرات فى قيمة النقود ، مع ما يلزمها من انخفاض فى الدخل الحقيقى للعمال
ولأصحاب الدخول بطيئة التغير ، تعمل على قتل روح الإنجاز فى هذه الفئة من المجتمع
وهذا الأمر واضح فى البلاد التى عايشة التضخم ، حيث تنتشر ظاهرة اللامبالاة ،
وعدم الحرص على العمل ، أو عدم الانتظام فيه وعدم الجدوية فى إنجاز مهامه ، وقد
يتهرب البعض من الأعمال الرسمية فى سبيل الحصول على عمل إضافى لتغطية فروقات
الدخل الحقيقى فكل هذه المساوئ تنشأ فى ظل التقلبات فى مستويات الأسعار .
ولأجل هذا كان من أهداف الإسلام ضرورة الإهتمام بأصحاب الدخول المتوسطة
والثابتة ، فبالإضافة إلى مسئولية الدولة المباشرة تجاه كل فرد من أفرادها ، حتى تتوفر
له المعيشة الكريمة هناك ما يشير إلى ضرورة أن تكون السياسة الاقتصادية مهمة بمصلحة
هذه الفئات أكثر من اهتمامها بالفئات الغنية ، ومما يدل على ذلك تلك السياسة
التي أوصى بها الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله عنه مولاه " هنى " حينما استعمله على
الحج ، فقال له : (يا هنى اضم جناحك على المسلمين ، واتق دعوة المظلوم ،
فإن دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريمة ، ورب الغنيمة ، وإياى ، ونعم

ابن عوف ، ونعم ابن عفان ، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع ورب الصرّيمة ورب الغنّيمة إن تهلك ماشيتهما يأتينى ببينة : يقول يا أمير المؤمنين أفطاركهم أنا لا أبالك؟ فالماء والكلاء أيسر على من الذهب والورق . والله إنهم ليرونى أنى قد ظلمتهم إنها لبلاذهم قاتلوا عليها فى الجاهلية وأسلموا عليها فى الإسلام ، والذي نفسى بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شئيا (١)

فهذا التوجيه من الخليفة عمر بن الخطاب يشير إلى ضرورة الاهتمام بأصحاب الثروات الصغيرة رب الصرّيمة ، ورب الغنّيمة وضرورة الانتباه لحالهم .

ولا شك أن عدم العناية بهذه الفئات تترتب عليه نتائج وخيمة على الاقتصاد وعلى نفسية العامل ، حيث أنه سيشعر بالظلم والغبن ، ولذلك فقد لا يخلص فى العمل ، وهذا ما يحدث حقيقة فى فترات تقلبات الأسعار ، يقول ابن خلدون موضحاً هذا الأثر الاقتصادى على تقدم المجتمع فيقول (ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال أو الملك من يد مالكه من غير عوض ولا سبب كما هو المشهور بل الظلم أعم من ذلك وكل من أخذ ملك أحد أو غصبه فى عمله أو طالبه بغير حق ، أو فرض حقا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه ، فجباة الأموال بغير حق ظلمة والمتعدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة والمانعون لحقوق الناس ظلمة وغصاب الأملاك على العموم ظلمة . .) ويوضح ابن خلدون أن من شأن شيوع الظلم المستتر والظلم الظاهر أن يؤدى إلى خراب العمران فيقول (وويل ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها) (٢)

والسبب فى ذلك كما يوضح ابن خلدون أن التعدى على أموال الناس يتناسب عكسيا مع الجهد اللازم لتحصيلها فيقول :

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الجهاد والسير ، انظر صحيح البخارى ٣٣ / ٤ ؛ وأخرجه البيهقى فى السنن الكبرى ، النظر السنن الكبرى للبيهقى ١٤٦ / ٦ ، والصرّيمة هى القطيع القليل من الابل .

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٢٨٧

(اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بأمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونها حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتسابها من أيديهم وإذا ذهبت أموالهم في اكتسابها وتحصيلها انقضت أيديهم عن السعي في ذلك ، وعلى قدر الاعتماد ونسبته يكون انقباض الرعايا عن السعي وعن الاكتساب) (١)

وهذا في نظرنا أحد الأسباب الرئيسية وراء انخفاض إنتاجية العمال في الدول النامية نظرا لارتفاع نسب التضخم فيها . حيث إن دخول الحقيقية منخفضة فضلا عن تأكلها مع مرور الأيام في ظل ارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود .

ويضاف إلى ما تقدم أن التغيرات في قيمة النقود تؤدي إلى ما يعرف بظاهرة (هجرة العقول) حيث إن كثيرا من الباحثين والفنيين الذين يسقطون عملهم ويلتزمون بالنزاهة الخلقية يضطرون إلى الهجرة خارج أوطانهم لضمان عيشة كريمة ، لأن الفرد كلما زاد تخصصه كلما ضاق مجال عمله ، وبسبب تناقص الدخل الحقيقي إبان فترة تقلبات الأسعار وانخفاض قيمة النقود فإن ذوي التخصصات العالية غالبا ما يجدون دخولهم الحقيقية قد تناقصت ولم تعد تكفي معيشتهم ولهذا تراهم يهاجرون إلى البلاد التي تتمتع بقدر من استقرار الأسعار (٢)

النقطة الخامسة : أثر التغيرات في قيمة النقود على السلوك الإسلامي لملاّفين أراد

إن من أهم وظائف الدولة في النظام الإسلامي (العمل على إحكام صلة الناس بخالقهم بكل الوسائل والأساليب مما يهذب نفوسهم ويدفعهم إلى الالتزام بأحكام الشريعة والحرص على تقوى الله ويحقق لهم الأمن والطمأنينة والإقبال على إعمار الأرض بما يرضى الله سبحانه وتعالى () (٣)

(١) مقدّمات ابن خلدون - المرجع السابق ص ٢٨٦

(٢) د . عبد الرحمن يسري ، اقتصاديات النقود ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦

(٣) العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، القسم الثاني ص ٢٤٠

وهذه الوظيفة تستوجب أن تحرص الدولة على اتباع كل الأساليب التي تمكن الأفراد من الالتزام بمبادئ الشريعة ، وتحرص في نفس الوقت على الابتعاد من كل ما من شأنه أن يؤثر على هذه السلوكيات .

ومن الآثار الاجتماعية المحرمة التي تنتشر في فترات تقلبات قيمة النقود ظاهرة الرشوة وانتشار الفساد الإداري حيث إن موظفي الدولة الذين تتناقص دخولهم الحقيقية في فترات التضخم يستغلون سلطاتهم في سبيل الحصول على زيادة في دخولهم عن طريق الرشوة ، جاء في أحد التقارير التي درست ظاهرة التضخم في إحدى الدول (. . .) والضرر الاجتماعي هنا لا يقتصر فقط على من يتلقون الرشوة وإنما يمتد إلى من يقدمونها فالذي يبدأ بتقديم الرشوة لانجاز خدمة مشروعة يمكن أن يقدم الرشوة لانجاز مصالح غير مشروعة ويتحول ذلك إلى نمط سلوكي عام . ويانتشار هذا السلوك يرتفع حجم الراشيين والمرتشين معا ويصبح قاعدة عامة ترقى إلى معيار اجتماعي مقبول عمليا ويصبح المواطن في هذه الحال أمام أحد خيارات ثلاثة إما المحافظة على أمانته وبالتالي يتدهور مستواه الطبقي ، أو التضحية بأمانته للمحافظة على وضعه الطبقي ، أو العمل الإضافي خارج الوظيفة الحكومية للمحافظة على أمانته (١) ومستواه المادي والاجتماعي (٢)

ولاشك أن هذه الخيارات التي يوضع فيها الموظف أو العامل تتنافى مع واجب الدولة الذي يفترض أن توفر له وضعا اقتصاديا يتناسب مع مجهوده ويبرأ له دينه ، فالرشوة مما حرمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله (لعن الله الراشي والمرتشى) (٣) ولهذا


(١) ، (٢) نقسلا عن : د . محمد عبد الفضيل ، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي مرجع سابق ص ٩٠

(٣) أخرجه الترمذى في كتاب الأحكام ، انظر سنن الترمذى ٦٢٣/٣ ، وقال الترمذى (حديث حسن صحيح)

فقد أمر سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولا ته بعدم ظلم الأفراد فى حقوقهم حتى لا يدفعهم ذلك إلى الكفر ، يقول (... ألا لا تضربوا المسلمين فتدلوهم ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفرهم ...) (١)

وبعد؛ فيتضح من النقاط الخمس السابقة ، وهى الإضرار بمصلحة المجتمع العامة ، فى النهوض وتحقيق مستوى معيشى لائق ، والاخلال بقاعدة الملكية الخاصة المصونة فى الشريعة الإسلامية ، وظاهرة تركيز المال التى تنافى قصد الشارع وتتعارض مع قوله عز وجل (كئلا يكون دولة بين الاغنياء منكم) والتأثير على أصحاب الدخول الثابتة والملكيات الصغيرة ، وأخيرا التأثير فى سلوك الأفراد الملتزم بالشريعة الإسلامية ، من هذه النقاط كلها يتضح لنا أن التغيرات فى قيمة النقود تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ثم يجب على ولى الأمر مثلا فى أجهزته المالية والنقدية أن يتبع سياسة من شأنها أن تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية ، حتى يتحقق المبدأ الإسلامى "إن تصرفات الإمام على الرعية منوطة بالمصلحة".

(١) الخراج لأبى يوسف ، ص ٢٤٢



الباب الثالث

منهج معالجة أسباب آثار
التغيرات في قيمة النقود

الباب الثالث

منهج معالجة أسباب وآثار التغيرات في قيمة النقود

الباب الثالث

منهج معالجة سباب وآثار التغيرات في قيمة النقود

تمهيد :-

اتضح لنا من الباب الثاني من هذا البحث ، أن التغيرات في قيمة النقود تترتب عليها آثار خطيرة تضر أولاً بالنشاط الاقتصادي ، ويمدى فعاليتها في تحقيق درجات من النمو الاقتصادي الذي يساعد على وضع الخطى اللازمة لتوفير حياة كريمة لأفراد أى مجتمع من المجتمعات . كما يترتب عليها ثانياً ، توزيع عشوائى لكل من الدخل والثروة القومية ، حيث يتم توزيع كل من الدخل والثروة لصالح بعض فئات المجتمع بطريقة لا تستند لأى عنصر موضوعى ، مما يؤدى إلى اهدار الجهود الموضوعية اللازمة لتكوين الثروة والإضافة إليها عبر الزمن .

وعلى ضوء ذلك فإن المنهج اللازم لمعالجة التغيرات في قيمة النقود لابد وأن يتضمن

قسيتين أساسيتين :-

القضية الأولى :

كيف يمكن التحكم في الأسباب المفضية إلى التغيرات في مستوى الأسعار ومن ثم فى قيمة النقود فى ظل اقتصاد إسلامى يلتزم بقواعد التعامل الإسلامى . وبعبارة أخرى ما هى قواعد السياسة الاقتصادية التى يمكن للسدولة الإسلامية عن طريقها ، أن تمنع من ظهور التقلبات الحادة فى مستوى الأسعار وكيف لها أن تسيطر عليها بفرض حد وثما .

القضية الثانية :

كيف يمكن السيطرة على ، أو الحد من التوزيع العشوائى لكل من الدخل الحقيقى والثروة القومية ، بحيث يكون توزيعها عاكساً للجهود الشرعية المبذولة لتحصيلها .

وبناء على هاتين القضيتين ، فإن هذا الباب يتكون من فصلين :

الفصل الأول : منهج معالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود

الفصل الثاني : منهج معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود

الفصل الأول

منهج معالجة أسباب التغيرات
في قيمة النقود

الفصل الأول

منهج معالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود

ويتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ^{أسباب} المنهج المقترح لمعالجة التغيرات في قيمة النقود (أساسه ،
وفعاليتيه الاقتصادية .)

المبحث الثاني : أهمية الاستقرار في قيمة النقود في الفقه الإسلامي

المبحث الثالث : السياسات الاقتصادية اللازمة لتنفيذ المنهج المقترح

المبحث الأول

المنهج المقترح لمعالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود

يقوم هذا المنهج على نتيجة توصلنا إليها عند تحليلنا للأسباب المحتملة للتغيرات في قيمة النقود في نموذج الاقتصاد الإسلامي ، حيث قلنا إن النموذج الإسلامي وفقا لأسسه العامة التي تتمثل في :

أ- تحريم الربا واحلال نظام المشاركة والمضاربة كبديل عنه ، يلغى تقلبات الأسعار الناشئة عن تقلبات أسعار الفائدة ، وما ينتج عنها من تقلبات في حجم الاستثمار وكذلك يلغى تقلبات الأسعار الناشئة عن اكتناز النقود انتظارا لأسعار الفائدة .

ب- تحريم الاحتكار واحلال المنافسة في التعامل الاقتصادي ، يساعد على التخفيف من حدة تقلبات الأسعار الناشئة عن سلوك البائعين والمشتريين عن طريق اخفاء السلع أو تقليل إنتاجها للحصول على الأرباح الاحتكارية .

ج- وجوب الزكاة وغيرها من الصدقات التطوعية ، يعمل على تغذية الطلب بصفة مستمرة مما ينفي احتمالات الانكماش الحاد أو الكساد .

د- محاربة الاكتناز عن طريق الزكاة يهيئ السبل الصحيحة لاستثمار الثروة .

هـ- الضوابط السلوكية في الإنفاق الاستهلاكي تعمل على تقليل أو الحد من تقلبات الأسعار الناشئة عما يعرف بتضخم جذب الطلب . (١)

فوفقا لهذه الأسس استنتجنا أن العامل المتغير الأساسي الذي يمكن أن تنتج عنه تقلبات الأسعار في النموذج الإسلامي - الملتزم بهذه القواعد - هو كمية وسائل الدفع بالنسبة لحجم السلع والخدمات . فزيادة كمية وسائل الدفع أو نقصانها عن الاحتياجات الفعلية للاقتصاد ينتج عنه التقلبات في المستوى العام للأسعار ومن ثم التغيرات في قيمة النقود ، ويتبع هذا بالطبع التوسع أو الانكماش في الإنفاق النقدي إن يترتب عليه نفس الأثر إذا لم يكن متناسبا مع طاقة العرض . وهذا يمثل الافتراض الأول الذي يقوم عليه المنهج المقترح .

(١) انظر المبحث الخاص بالأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار في الاقتصاد الإسلامي من ص ٢٠٥ الى ص ٢١٢ من هذا البحث

أما الافتراض الثاني ، فيتمثل في العامل الثاني الذي نعتقد أنه قد يكون أحد أسباب تقلبات الأسعار في الاقتصاد الإسلامي ، وهو أجور العمال . ولقد سبق وأن حددنا الضوابط الإسلامية التي تنظم علاقة الأجير برب العمل وعلاقته بمصلحة المجتمع الكلية^(١) ، إلا أنه برغم ذلك فإن الأجور تعتبر جزءاً من تكاليف الإنتاج بل إنها الجزء الأساسي المؤثر في تكاليف الإنتاج ، ثم إنها متغيرة خلال العملية الإنتاجية طبقاً لعوامل العرض والطلب وربحية المشروعات والحالة الاقتصادية بصفة عامة ، ولهذا فإن زيادة الأجور إذا لم تكن مرتبطة بزيادة الإنتاجية فسيكون ذلك أحد أسباب تقلبات الأسعار وظهور التضخم وما يعقبه من انخفاض في قيمة النقود . كما أن انخفاض الأجور عن المستوى اللازم لتنشيط الطلب قد ينتج عنه ركود اقتصادي ينشأ عن قصور الطلب عن طاقة الاقتصاد الإنتاجية مما يؤدي إلى هبوط الأسعار وقد يتحول إلى حالة كسادية تقضي على كل آمال النمو الاقتصادي . ولهذا فإن المنهج المقترح يضع في اعتباره أن تغيرات الأجور أحد الأسباب المحتملة لتقلبات الأسعار في الاقتصاد الإسلامي ، وما يترتب على ذلك من تغيرات في قيمة النقود .

أهداف المنهج المقترح :

ويجدر بنا أن نشير إلى بعض الأهداف التي يسعى هذا المنهج إلى تحقيقها وهي :

أولاً : الهدف الأساسي لهذا المنهج هو السيطرة والتحكم في تقلبات الأسعار وما يعقبها من تغيرات في قيمة النقود .

ثانياً : يعمل المنهج على استيعاب الطاقات الإنتاجية داخل الاقتصاد والنهوض بها ، وذلك عن طريق تهيئة المناخ الصالح للمساهمة الايجابية لأفراد المجتمع ، وأيضا تعبئة الطاقات الادخارية ثم استثمارها من خلال القنوات الاستثمارية بما يحقق توظيف الموارد الاقتصادية توظيفا أمثلا .

(١) راجع ص ١٥٥ من هذا البحث

ثالثاً : يهدف المنهج إلى تأصيل بعض الوسائل والأدوات التي تنسجم انسجاماً تاماً مع التصور الشامل الذي جاءت به الشريعة الإسلامية في كلياتها وجزئياتها .

ورغم أن هذه الأهداف لا مجال لتفصيلها في هذا الحيز ، إلا أن الذي نود أن نشير إليه هو أن يكون المنهج لا يتعارض مع هذه الأهداف ويدعمها دعماً حقيقياً .

الأساس النظري للمنهج المقترح :

من خلال تقويم آثار التغيرات في قيمة النقود وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ———
بيد وأن أفضل منهج يمكن أن يتبعه النظام الاقتصادي الإسلامي هو سياسة تثبيت قيمة النقود .

وسياسة تثبيت قيمة النقود تعنى أن الدولة تتحكم في كمية النقود الفاعلة في النشاط الاقتصادي ، بحيث تكون وفقاً للحاجة في كل مرحلة من مراحل نمو الاقتصاد وتطوره (١) ويتم ذلك عن طريق اختيار رقم قياسي للأسعار يكون هادياً ومرشداً للسياسة النقدية ، فإذا ارتفع هذا الرقم عن مستواه في فترة الأساس مما يشير إلى انخفاض قيمة النقود اتخذت السلطات النقدية عدة وسائل انكماشية لإعادة مستواه الأول . أما إذا انخفض الرقم القياسي عن سنة الأساس ، فتقوم السلطات النقدية بزيادة كمية النقود لتشجيع الارتفاع في مستوى الأسعار ومن ثم انخفاض قيمة النقود إلى مستواها السابق .

وعلى هذا ففي نطاق تثبيت قيمة النقود ، أو تثبيت مستوى الأسعار يكون للمصرف المركزي وأجهزة الدولة المختلفة رقابة على أثمان السلع ، كما يناط بهاد راسة الحركات المستقبلية للأسعار واتخاذ الاجراءات لمنع العوامل المختلفة من التأثير في الأسعار مما يساعده على القضاء على الأزمات الدورية . (٢)

(١) انظر د . أحمد عبدالعزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، مرجع سابق ص ١٤٠

(٢) انظر د . عبد الحكيم الرفاعي ، تثبيت الأثمان بواسطة السياسة النقدية ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية ، العدد الثاني ، ذوالقعدة ١٣٥٠ هـ ١٩٣٢ م ص ٤١٦

وسياسة " تثبيت قيمة النقود " على النحو المتقدم ، تفي بكل الشروط التي يشترطها الفقهاء المسلمون في النقود من حيث إن قيمة النقود ستظل ثابتة عبر كل فترة من الزمن ، وبذلك تنتفي كل المساويء التي تنشأ في ظل تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود .

غير أن هذه السياسة رغم أنها مقنعة نظرياً ، ورغم أنها تفي بكل الشروط التي توافق النظام الاقتصادي الإسلامي إلا أنه تنفق أمامها من الناحية التطبيقية عدة صعوبات تجعل الفائدة منها ضئيلة جداً ، من هذه الصعوبات :

أولاً :- تتطلب هذه السياسة اختيار رقم قياسي للأسعار يتم تثبيته وتكون حركات الأسعار بالنسبة إليه هي أساس التوسع في الإصدار النقدي والائتمان المصرفي . ولقد اتضح لنا عند عرض معايير قياس التغيرات في قيمة النقود " (١) أنه يوجد ثلاثة معايير : معيار نفقات المعيشة ، ومعيار الجملة ، ومعيار العمل . وقيمة النقود بالنسبة لكل واحد من هذه المعايير لها دلالة معينة تختلف عن الأخرى ، فأى رقم من هذه الأرقام يمكن اختياره حتى يكون مرشداً للسياسة النقدية ؟ (٢)

ثانياً : تعتبر الأرقام القياسية للأسعار رغم التطور الذي شهده العالم في مجال الحسابات الآلية وغيرها - تعتبر هذه الأرقام متوسطات ، يشوبها ما يشوب المتوسطات بصفة عامة ، فهي لا تعبر سوى عن اتجاه عام ، ومن ثم فإن هذا الاتجاه لا تتوفر فيه الدقة الكافية فهي في الواقع ليست إلا مقاييس تقريبية ، وعلى ذلك فلا يمكن الاستناد على أحد هذه الأرقام لتقرير حركة نمو النشاط الاقتصادي ، وإن قد يترتب على عدم دقتها حدوث هزات عنيفة تضر بالنشاط الاقتصادي . (٣)

(١) راجع المبحث الخاص بمعايير قياس التغيرات في قيمة النقود ص ١٦٨ وما بعدها من هذا البحث .

(٢) انظر د . أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي ، مرجع سابق ص ١٤٠ ؛ وانظر د . نبيل الروبي ، التضخم فـسـى الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ص ٤١٨ ؛ وانظر د . عبد الحكيم الرفاعي ، تثبيت قيمة النقود بواسطة السياسة النقدية ، مرجع سابق ص ٤١٩

(٣) انظر د . عبد الحكيم الرفاعي ، المرجع السابق ، ص ٤٠٩

ثالثاً : فى ظل هذه السياسة يتدخل المصرف المركزى بوسائله المختلفة لمنع انخفاض الأسعار كما يتدخل لمنع ارتفاعها ، غير أن انخفاض الأسعار قد يكون فى بعض الأحيان ناتجاً عن تحسن الكفاءة الإنتاجية وليس عن انخفاض فى كمية النقود . (١)

ولقد تم تطبيق هذه السياسة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ما بين ١٩٢٣ و ١٩٢٨ (٢) غير أن التجربة لم تكن ناجحة ، ويعتبرها البعض سبباً من الأسباب التى أدت إلى حدوث الكساد العالمى (٣) الذى ابتدأ فى سنة ١٩٢٩ م واستمر حتى سنة ١٩٣٣ م .

وعلى ضوء ما تقدم فإننا نقترح أن تستفيد السياسة النقدية فى النموذج الإسلامى من نظرية تثبيت مستوى الأسعار كأحد الوسائل المرشدة الهادفة إلى تحقيق الثبات فى قيمة النقود ، دون أن تعتبرها المعيار الوحيد فى هذا المجال ، على أن يكون منهجها فى هذا الصدد قائماً على مبدأ الاستقرار النسبى فى مستوى الأسعار والذى يعنى تفادى ظهور اتجاه عام طويل الأجل ارتفاعاً أو انخفاضاً ، أو تقلبات حادة قصيرة الأجل فى المستوى العام للأسعار . (٤)

وسياسة استقرار قيمة النقود وإن كانت لا ترقى إلى درجة سياسة تثبيت قيمة النقود ، إلا إنها ممكنة التطبيق عملياً ، كما سنرى فى المباحث القادمة إن شاء الله .

الفعالية الاقتصادية لسياسة استقرار قيمة النقود :

لقد حددنا فى بداية هذا المبحث الأهداف التى يجب أن يحققها المنهج المقترح لعلاج التغيرات فى قيمة النقود والتى تتلخص فى :

(١) انظر د . نبيل الروبى ، التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ص ٤١٩ وانظر د . أحمد عبدالعزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ١٤١

(٢) انظر د . عبد الحكيم الرفاعى ، تثبيت الأثمان بواسطة السياسة النقدية ، مرجع سابق ، ص ٤١٣

(٣) انظر المرجع السابق مباشرة ص ٤٢١

(٤) انظر د . فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدى ، مرجع سابق

أ - تحقيق العدالة بين الأفراد عن طريق عدم اهدار جهودهم وشراوتهم نتيجة لتقلبات الأسعار .

ب - المحافظة في نفس الوقت على معدل نمو مستمر يحقق مصلحة المجتمع الإسلامي ويضمن تطوره باستمرار

ج - زيادة العناصر الحيوية في عملية النمو الاقتصادي ، ونعني بذلك القوى التي تدفع الأفراد نحو العمل ، وكذلك القوى التي تعمل على زيادة المدخرات في المجتمع والسؤال الآن : هل يحقق استقرار قيمة النقود هذه الأهداف ؟

أولاً : العدالة الاجتماعية :

لا نعني بالعدالة الاجتماعية في هذا المجال ، السياسات والجراءات التي تتخذها الدولة بصورة مباشرة في سبيل تقليل الفوارق المادية بين طبقات المجتمع المختلفة " كالزكاة والاعانات . . . الخ " وإنما نعني بها العدالة الناشئة عن التوزيع الوظيفي لعناصر الانتاج عند مشاركتها في العملية الانتاجية من ناحية ، وكذلك العلاقة بين الدائنين والمدينين . فلقد رأينا كيف أن هذه العدالة تنتفي في ظل التقلبات في مستوى الأسعار والتغيرات في قيمة النقود ، ذلك أنه رغم ثبات الدخول النقدية للأفراد إلا أن تقلبات الأسعار تؤثر في الدخول الحقيقية فتتغير حالة ارتفاع الأسعار ، وترتفع في حالة انخفاض مستوى الأسعار ، مما يترتب على ذلك اضرار على العاملين في الحالة الأولى ، وعلى المنتجين في الحالة الثانية .

كما أن فئات الدائنين والمدينين يتضررون نتيجة لتقلبات الأسعار نظراً

لالتزامهم بالقيمة الاسمية للديون التي تتغير خلال عملية تغيرات قيمة النقود .

وعلى هذا فإن استقرار قيمة النقود يحقق العدالة بين الدائنين والمدينين

كما أنه يحقق العدالة لأصحاب الدخول الثابتة والمتغيرة (١) ، ذلك أنه في ظل

(١) د . أحمد عبدالعزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في الإسلام ،

استقرار قيمة النقود ، يختفى الاختلاف بين القيمة الاسمية للنقود والقيمة الحقيقية لها ، ولذلك فإن الأجور النقدية تقترب من التساوى مع الأجور الحقيقية " سلع وخدمات " كما أن قيمة النقود المقترضة لا تختلف اختلافا محسوسا مع قيمتها المستردة .

ولا تخفى الفوائد الواسعة التي يجنيها الاقتصاد نتيجة لهذا الاستقرار فى مستوى الأسعار ، فمن ناحية يعقب هذا الاستقرار فى مستوى الأسعار ، استقرار اجتماعى وسياسى ، حيث تختفى صور الاضرابات العمالية التي تظهر فى كل فترة وأخرى نتيجة لتأثير تقلبات الأسعار على قيمة الأجور الحقيقية (١) .

ومن ناحية أخرى تختفى الاحباطات النفسية التي تعتور العمال أثناء أدائهم لعملهم نتيجة لتآكل دخولهم الحقيقية فى فترات ارتفاع مستوى الأسعار ، وبذلك يكون الجو مهيئا لمطالبتهم بزيادة الانتاجية وهذا ما سنوضحه عند عرضنا للسياسة الأجرية فى هذا المنهج .

ثانيا : قدرة المنهج فى المحافظة على درجات عليا من التشغيل وزيادة معدلات النمو الاقتصادى

يساعد استقرار الأسعار على زيادة النمو الاقتصادى من عدة زوايا :
فمن ناحية يساعد استقرار الأسعار على زيادة الاستثمار ، وثبات معدلاته ، ذلك أن المستثمر يستطيع أن يقدّر مستوى الربحية التي تتحقق له من عملية إنتاجية معينة ، حيث إن استقرار مستوى الأسعار يتيح له فرصة الرؤية المستقبلية ودراسة الطلب على منتجاته باعتبار أن الأسعار التي يبيع بها منتجاته شبه ثابتة أو مستقرة . غير أن بعض الاقتصاديين يرون أن استقرار قيمة النقود " استقرار مستوى الأسعار " يؤدي إلى تخفيض الاستثمار ، نتيجة لنقص الاستثمارات المضاربة التي تتخذ من تقلبات الأسعار وسيلة لتحقيق ارباح غير عادية نظرا لارتفاع أسعار المنتجات التي يبيعونها من ناحية ، وعدم مقدرة التكاليف مجازاة ذلك الارتفاع . فى مستوى الأسعار .

(١) بيار برجيه ، العملة ودورها فى الاقتصاد العالمى ، ترجمة على مقلد ، منشورات

والحقيقة أن النقص الذي قد يعترى الاستثمار كمتيجة لاستقرار مستوى الأسعار "سوف لا يصيب سوى تلك الاستثمارات المضاربة فقط حيث إن إستراتيجية الاستثمارات الأخرى وسلامتها تعتبر أهم أثراً وأكبر حجماً من هذه الاستثمارات المضاربة" (١) ومن المعتقد أن الاستثمارات المضاربة التي تجد المناخ الملائم في ظل تقلبات الأسعار، تضر بالنمو الاقتصادي أكثر مما تفيد، نظراً لاضرارها بالنشاطات الإنتاجية المنتجة. (٢)

كما يفيد استقرار مستوى الأسعار استمرارية النمو الاقتصادي عن طريق تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي الذي أصبح في العصر الحاضر، إحدى الوسائل المهمة، لدفع عملية النمو الممكن وفقاً لخطط اقتصادية مدروسة، ذلك أن استقرار مستوى الأسعار يتيح للدولة وللشروعات تقدير التكاليف والأرباح (٣) المتوقعة خلال مدى الخطة الاقتصادية. كما يضاف إلى ذلك أن ثبات مستوى الأسعار بما يعنيه من استقرار التوقعات عن المستقبل، من شأنه أن يساعد الاقتصاد على تفادي عواملها من العوامل التي تؤدي إلى ظهور الحلقات التضخمية في الأسعار والأجور (٤)

وهناك فئة من الاقتصاديين وهم أعضاء المدرسة الهيكلية، يرون أن استقرار الأسعار لا يتماشى مع حالة البلاد النامية، لما تجابهه اقتصاديات هذه الدول من جمود الأنظمة المالية وعدم تطورها، وتخلق القطاع الزراعي مما يعرضها إلى الإزمات الغذائية. وعلى هذا فإن إجراءات تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة، واستقرار مستوى الأسعار عن طريق التحكم في عرض النقود لا يتحقق في هذه الدول، دون أن يرافق ذلك بطالة أو ركود اقتصادي أو إبطاء عجلة التنمية (٥) وتخلص المدرسة الهيكلية إلى أنه لا مناص من التضخم وارتفاع الأسعار في أولى المراحل التنموية الاقتصادية.

وأن ذلك من الممكن أن يكون له آثار حميدة في زيادة الاستثمار والادخار (٦)

- (١) د. أحمد عبد العزيز النجار، المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، ص ١٤٠
- (٢) بيار برجيه، العملة ودورها في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق ص ٨٦
- (٣) د. عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، مرجع سابق ص ٤٠
- (٤) د. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٦٥
- (٥) و (٦) انظر د. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، مرجع سابق ص ٦٣٨

ومن المتفق عليه أن الدول الإسلامية كلها ضمن الدول النامية ، ورغم ذلك فإننا لانسلم بما ذهب اليه المدرسة الهيكلية ونعتقد أن النمو الاقتصادي الذي يتحقق في اطار الاستقرار أكبر من ذلك الذي يمكن تحقيقه في ظل تقلبات الأسعار ، كما ثبت ذلك من الدراسات التي أجريت في هذا الشأن . (١) كما ينصح خبراء صندوق النقد الدولي بأهمية الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود باعتباره إحدى الوسائل المهمة لتحقيق تنمية اقتصادية سريعة ومستمرة . (٢)

وإذا كان استقرار الأسعار - ومن ثم قيمة النقود - لا يتعارض مع أهداف النمو الاقتصادي فإنه يعاب من ناحية واحدة وهي أنه قد يلزمه قدر من البطالة في قطاع العمل ، غير أننا نعتقد أن الدول الإسلامية في العصر الحاضر تعاني من أشكال مختلفة من البطالة لعل أشهرها البطالة المقنعة التي تنتشر في كثير من قطاعات النشاط الاقتصادي ، ولذلك فمن المتوقع أن يساهم تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار - مع اتباع الخطط الاقتصادية اللازمة - في تقليل حجم البطالة بدلا من زيادتها .

ومن ناحية أخرى تقوم الزكاة بدور كبير في هذا المجال ، إذ يمكن وتحقيقاً للمصلحة العامة ، القبول بنسبة معقولة من البطالة ، مع كفالة العاملين عن طريق صندوق الزكاة ، إذا كان ذلك يحقق مصلحة المجتمع الكلية . ومن الأصول الشرعية المقررة في هذا الصدد " أن المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية ، أو المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة "

أما في مجال العلاقات الخارجية فيمكن القول إن استقرار الأسعار يساعد منتجات الدول الإسلامية في أن تنافس المنتجات المشيلة ، ولا يخفى فذلك قد يساعد على زيادة الصادرات ومن ثم تقليل الضغوط التي يتعرض لها ميزان المدفوعات .

(١) انظر د . نبيل الروبي ، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ص ٣٢٢ - ٣٣٤ ، وانظر حاشية (ج) ص ٧٠ من هذا البحث

(٢) للوقوف على بعض آراء خبراء صندوق النقد الدولي ، انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٦١٨ ومسا بعدها .

ثالثا : قدرة المنهج المقترح فى زيادة المدخرات :

يساهم استقرار قيمة النقود فى زيادة المدخرات من جانبين :-^(١)

أولهما : يعنى استقرار قيمة النقود استقرار مستوى الأسعار ، واستقرار الأسعار يعطى الطمأنينة للأفراد فى اختيارهم لاحتياجاتهم المختلفة . ومن المعروف فى ظل التضخم يسعى الأفراد خوفا من ارتفاع الأسعار فى المستقبل ، إلى شراء ما يزيد عن احتياجاتهم ، وتخزين الفائض للمستقبل. وفى ظل الكساد فإن الأفراد قد يؤجلون شراء بعض متطلباتهم ، فى سبيل الحصول على أسعار أكثر انخفاضا . وعلى هذا ففى ظل الطمأنينة على ثبات الأسعار يكون الطلب مثلا للاحتياجات بصورة واقعية . حيث يلغى الطلب الناشئ عن تقلبات الأسعار ، وهذا يساعد على توفير قدر من المدخرات (٢) .

ثانيهما : تختفى فى ظل ثبات قيمة النقود الاستثمارات السلبية ، التى تنشأ فى ظل الاختلالات النقدية مستفيدة من تقلبات الأسعار ، ومن أمثلتها شراء الذهب والعملات الأجنبية بهدف إعادة بيعها ، بالنسبة لصغار المدخرين . وإذا أمكن تعبئة هذه المدخرات بواسطة القنوات المالية ، فلا شك أن ذلك يساعد على زيادة الادخار ، وتوجيهها توجيهها صحيحا يخدم أغراض النمو الاقتصادى .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نقول إن استقرار الأسعار " استقرار قيمة النقود " يحقق جزءا كبيرا من الأهداف التى رسمناها فى بداية هذا المنهج . غير أنه يبقى أمانا سؤالان أولهما ، ما هى أهمية الاستقرار فى مستوى الأسعار فى الفقه الإسلامى وثانيهما : ما هى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق الاستقرار فى قيمة النقود .

(١) انظر د . أحمد عبد العزيز النجار ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى مرجع سابق ص ١٤٠

(٢) بيار برجيه ، العملة ودورها فى الاقتصاد العالمى ، مرجع سابق ص ٧٦

المبحث الثانى

أهمية الاستقرار فى قيمة التقود فى الفقه الإسلامى

المبحث الثاني

أهمية الاستقرار في قيمة النقود في الفقه الإسلامي

إن المنهج الذي نقرحه لتثبيت واستقرار قيمة النقود في العصر الحاضر تبسّد و أهميته ليس للفوائد الاقتصادية العامة التي تترتب عليه فحسب ، بقدر ما أنه يمثل أهمية خاصة في الفقه الإسلامي ، وإن على ضوءه تتوقف صحة كثير من العقود التي نتعامل بها وأصبحت اليوم أساساً جديداً لنشأة الاقتصاد الإسلامي ومن ذلك :

أولاً : تتوقف صحة عقد المضاربة على ثبات قيمة النقود :

لعقد المضاربة أهمية خاصة في نطاق المعاملات ، وظهرت هذه الأهمية بصورة أوسع في العصر الحاضر ، إن أصبح عقد المضاربة قوام النشاط المصرفي الإسلامي الحديث. ومع ذلك ذهب غالبية فقهاء المسلمين (١) إلى عدم جوازه بالفلوس أو غيرها من النقود التي تتغير قيمتها ، معللين أن كل ما تتغير قيمته بالارتفاع أو الانخفاض فهو من قبيل العروض ومن ثم لا يصلح أن يكون رأسمال في المضاربة. جاء في المنتقى شرح الموطأ مانعه (قال مالك لا يصح القراض إلا في العين من الذهب أو الورق ولا يكون في شيء من العروض والسلع) (٢) وهذا كما قال أنه لا يجوز القراض بغير الدينار والدرهم لأنهما أصول الأثمان وقيم المتلفات ولا يدخل أسواقها تغيير فلذلك يصح القراض بها ، فأما ما يدخله تغيير الأسواق من العروض فلا يجوز القراض به (٣)

ويتضح ذلك أن قيمة الفلوس كانت تتغير تبعاً لعلاقتها مع الذهب والفضة وعلى ذلك فقد يأخذ أحد المضاربين كمية من الفلوس ليضارب بها فترتفع قيمتها بالنسبة

(١) فتح القدير ١٦٨/٦ - ١٦٩ ؛ انظر كشف القناع ٤٩٨/٣ ؛ وانظر نهاية المحتاج ٤٩٨/٣ ؛ تبين الحقائق ٥٢/٥ ؛ وانظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٧/٣ ؛ ونلاحظ في الفقه الحنفى أن الإمام محمد بن الحسن قد أجاز المضاربة بالفلوس ، انظر فتح القدير ١٦٨/٦ ؛ وفي الفقه المالكي أجاز أشهب المضاربة بها انظر المنتقى شرح الموطأ ١٥٦/٥ - ١٥٧

(٢) كل النقود من غير الذهب والفضة تعتبر عند الفقهاء عروضاً وسلعاً.

(٣) المنتقى شرح الموطأ ١٥٦/٥

للذهب والفضة ، فيستطيع أن يحقق ربحاً دون أن يعمل ، وكذلك قد تنخفض قيمتها بالنسبة للذهب والفضة فيذهب كل الربح المتحقق لجبران رأس المال ولذلك لم تجز المضاربة بها حفاظاً على حقوق الجانبين . (١)

وفي العصر الحاضر لا توجد تلك العلاقة ، وينفس التصور الذي قدمه الفقهاء إلا في حالات الصرف بالعملات الأجنبية ، وذلك لانفصال النقود الورقية عن الذهب والفضة . ورغم هذا الانفصال فإن استقرار قيمة النقود يبدو أمراً مهماً في عقد المضاربة ، وذلك لما نعلمه من أن ارتفاع الأسعار يخفض القيمة الحقيقية لرأس المال ، ومن ثم فإن الأرباح النقدية المتحققة يمكن أن تكون كلها سداداً لقيمة الانخفاض في قيمة النقود ، فيما إذا كانت تقدر تقديراً حقيقياً ، ومعنى هذا أن رب المال قد يسترد فقط رأسماله وما حققه من أرباح ما هو في الحقيقة إلا جزءاً من رأسماله الذي ضاع نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار وانخفاض قيمة النقود .

وعلى كل فإن المضاربة تبدو صحيحة حتى بالنقود الورقية المعاصرة وذلك لأنها أصبحت هي النقد السائد في التعامل (٢) ، إلا أن العبرة التي نخرج بها من اشتراط الفقهاء لصحة المضاربة أن تكون بالذهب أو الفضة ، هي أن استقرار أو ثبات قيمة النقود يعتبر أمراً مهماً في هذا الصدد ، وذلك كما يتحقق بالذهب والفضة يمكن أن يتحقق عن طريق استقرار قيمة النقود الورقية .

ثانياً : متوقف صحة عقد الإجارة على العلم بالاجرة :

من شروط عقد الإجارة المتفق عليها بين الفقهاء ، أن تكون الاجرة معلومة علماً يمنع الخصومة والتنازع بين المتعاقدين ، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم (من إستمأجر أجيراً فليعلمه أجره) . ومن ذلك ما رواه أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم (نهى عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره) (٣) . ولا شك أن العلم بالأجرة

(١) راجع المنتقى شرح الموطأ ، المرجع السابق ١٥٦/٥ - ١٥٧ ؛ وانظر شرح فتح

القدير ١٦٨/٦
(٢) جاء في حاشية الدسوقي على الشرح الكبير بشأن جواز القراض بالفلوس إذا انفرد بها التعامل . . . والفرض أن كلا من الفلوس والتبر لم ينفرد بالتعامل به لانه محل الفساد وأما لو انفرد كل بالتعامل به فالقراض صحيح . . . انظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٥١٩/٣

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٥٩/٣

والبيان لها يعنى " أن تكون الأجرة معلومة جنسا وقدرها وصفة (١) وذلك يتحقق بصفة قاطعة فى ظل الذهب والفضة ، أما فى عصر النقود الورقية فإن ذلك العلم لا يكون إلا بشرط أن تكون النقود ذات قيمة ثابتة أو مستقرة على أقل تقدير .

ولقد بدأ واضحا فى العصر الحاضر أن عدم استقرار قيمة النقود كان سبباً للتنازع والخصومة بين أرباب الأعمال والأجراء ، حيث إن العمال قد فطنوا إلى أن تحديد الأجر وفقا للقدر والجنس وحده لا يكفى ، وإن لا بد أن تكون قيمة النقود ثابتة أو مستقرة وأن ذلك التحديد لا يكون ذا جدوى . وهذا مانبه إليه المصطفى صلوات الله وسلامه عليه وفهمه فقهاؤنا منذ قرون عديدة . وعلى ذلك فإن استقرار قيمة النقود هو وحده الذى ينفى جهالة الأجر فى هذا العصر .

ثالثا : النقود مقياس للقيم وكل مقياس يجب أن يكون ثابتا :

من وظائف النقود التى نبه إليها فقهاء المسلمين منذ القدم وأشار إليهم —————
الاقتصاديون المحدثون ، وظيفة النقود باعتبارها مقياساً للقيم (٢) لتحقيق العدالة بين الأموال المختلفة يقول ابن رشد (. . .) ، إن العدل فى المعاملات إنما هو مقاربة التساوى ، ولذلك لما عسر ادراك التساوى فى الأشياء المختلفة الذوات ، جعل الدينار والدرهم لتقويمها : أعنى تقديرها (. . .) (٣) وذلك التساوى لا يتحقق إلا إذا كانت النقود تتمتع بثبات القيمة ، يقول ابن القيم فى إعلام الموقعين (الدرهم والدينار أثمان المبيعات ، والثلث هو المعيار الذى يعرف به تقويم الأموال فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض وإن لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلف لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات هل الجميع سلف ، وحاجة الناس إلى الثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة ، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة ، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة ، ولا يقوم هو بغيره إن يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد

(١) حاشيتا قليوبى وعميرة ٦٨/٣

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون ص ٣٨١ ، وانظر احيا علوم الدين ، مرجع سابق ٨٧/٤

(٣) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٩٩/٢

معاملات الناس فيقع الخلف (١)

مما تقدم يتضح لنا الأهمية النسبية لثبات قيمة النقود في الفقه الاسلامي، إذ على ضوءه تتوقف صحة كثير من العقود، وهذا ما حدا بفقهاءنا المسلمين إلى اعتبار الذهب والفضة النقدان الأساسيان لما تمتع به من ثبات نسبي في قيمتهما .

وفي العصر الحاضر تصعب المناداة بالعودة إلى نظام الذهب في سبيل تحقيق ثبات قيمة النقود، وذلك للعديد من الصعوبات التي تكتنف العودة (٢) إليه، لعل أهمها الندرة النسبية للذهب في فلا اتساع نطاق المعاملات، وكذلك التوزيع اللامتكافئ لمصادر إنتاج الذهب فهناك دولتان أو ثلاثة تسيطر على إنتاج الذهب . يضاف إلى كل هذا الصعوبات التي تجابه الدول المتخلفة والتي تتعلق بضعف تجارتها الخارجية، الأمر الذي نتج عنه أن تعاني موازين مدفوعاتها من عجز مستمر وبصفة شبة دائمة .

فكل هذه الصعوبات تشير إلى صعوبة العودة إلى نظام الذهب. ولهذا فقد نصحت لجنة " دوقلاس ١٩٥٠ م وياتمان ١٩٥٢ م " اللتان شكلتهما الحكومة الأمريكية لدراسة امكانية العودة لنظام الذهب بعدم جدوى الرجوع إلى نظام الذهب أو معيار الذهب (٣)

وإذا كان من العسير وليس من المصلحة العامة العودة إلى نظام الذهب لتحقيق ثبات قيمة النقود، فإنه من الممكن تحقيق نفس مقصد ما دعا إليه الفقهاء عن طريق مبدأ استقرار قيمة النقود وذلك لأن الإسلام لم يلزم المسلمين بشكل معين للنقود، غير أن

(١) أعلام الموقعين ٢ / ١٥٥ - ١٥٦

(٢) لتفاصيل حول هذه النقطة انظر د . محمد زكي شافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ص ١٣٥ وما بعدها

(٣) د . سيف الدين إبراهيم تاج الدين ، ثمنية الذهب في الماضي والحاضر والعلاقة بربا الفضل ، بحث مطبوع على الاستنسل ، بنك التضامن الاسلامي السوداني ١٩٨٣، ص ٧

الفقهاء قد استنبطوا أن من الخصائص التي يجب أن تتوفر في النقود أن تكون قيمتها ثابتة لما في ذلك من تحقيق للعدالة في المبادلات الاقتصادية وقطع لدواعي الظلم والاختلاف .

وعلى هذا نصل إلى أن أساس المنهج الذي ندعو إليه ينبع حقيقة من الأسس العامة التي افترضها الفقهاء المسلمون في النقود ، وذلك لأنهم كما يقول أحد الاقتصاديين " كانوا ينادون بنظرية ثبات النقود " (١) وإذا عجزنا عن تحقيق الثبات المطلق في قيمة النقود قلنا أن نحقق أقرب درجة إليه وهو استقرار قيمة النقود .

(١) د . رفيق المصري ، الاسلام والنقود ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز جدة ، سلسلة المطبوعات بالعربية (٣) ١٤٠١ -

المبحث الثالث

وسائل تطبيق منهج الاستقرار في قيمة النقود

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : السياسة النقدية

المطلب الثاني : السياسة المالية

المطلب الثالث : سياسة الأجور

المطلب الأول السياسة النقدية

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة الاجراءات التى يتخذها المصرف المركزى بهدف ضبط كمية وسائل الدفع أو التأثير فى اتجاهاتها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية^(١) ويعتبر استقرار مستوى الأسعار ، وقيمة الوحدة من النقود ، واحدا من أهم الأهداف التى تعمل السياسة النقدية على تحقيقها ، فضلا عن أهداف تشغيل الموارد بكامل طاقتها والنمو الاقتصادي المضطرب .

ويجىء الاهتمام بالسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار نظرا للوظائف المهمة ، والخطيرة فى نفس الوقت ، التى تؤديها النقود فى النشاط الاقتصادي ، إن لم يعد القول بحيادية النقود مقبولا فى العصر الحاضر ، حيث ثبت أن النقود تقوم بدورها كوسيط للتبادل فتساهم بذلك فى زيادة وتسهيل التبادلات ، وهي بهذا الدور فتساعد على زيادة الإنتاج والمال ولكنها من ناحية أخرى تعمل على رفع مستوى الأسعار أو خفضه (٢) نتيجة لتأثيرها على الأسعار النسبية للسلع والخدمات أى أن النقود تعتبر وسيلة لزيادة النمو الاقتصادي فى حدود معينة ، ولكنها قد تصبح أداة للتقلبات الاقتصادية إذا زادت عن تلك الحدود .

وعلى هذا تقوم السياسة النقدية كأداة ضابطة للتحكم فى كمية النقود واتجاهاتها بحيث تتحقق عنها الأهداف الإيجابية الدافعة للنمو الاقتصادي وتحد فى نفس الوقت من آثارها السلبية المتمثلة فى أحداث التقلبات الاقتصادية .

(١) للوقوف على تعريفات بنفس المضمون انظر د . عبد المنعم السيد على ، دراسات فى النقود والنظرية النقدية ، المرجع السابق ص ٣٦٥ ، وانظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية الكتاب الأول ، مرجع سابق ص ٢٤٩

(٢) انظر د . معبد على الجارحى ، نحو نظام نقدي وإسلامي الهيكل والتطبيق ، مرجع سابق ص ١٤

وقد احتلت السياسة النقدية المكانة الأولى في السيطرة على تقلبات الأسعار إبان سيادة الفكر التقليدي ، إلا أن دورها تضائل عقب " الثورة الكينزية " التي أولست اهتماماً أكبر للسياسة المالية عن طريق تدخل الدولة بوسائل الإنفاق العام لتحقيق استقرار الأسعار واحداث التوازن الاقتصادي بصفة عامة (١)

ونتيجة للدراسات التي قامت بها المدرسة الكمية الجديدة بقيادة " ملتون فريدمان " عادت للسياسة النقدية مكانتها بحيث أصبحت تحتل مكان الصدارة (٢) في محاولة السيطرة على تقلبات الأسعار .

وبصفة عامة - ودون الدخول في تفاصيل - فإنه رغم الاختلاف الجدلي بين الاقتصاديين المعاصرين حول مسدى فعالية أو الأهمية النسبية لكل من السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، يمكن القول إنه ومنذ الخمسينات من هذا القرن وحتى الآن تدل التجارب في الدول الرأسمالية على الأهمية النسبية للسياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الاستقرار (٣) . ولا يعنى ذلك أن السياسة المالية قد تضائل دورها ، بل إن " الكينزيين الجدد " لا زالوا يدافعون عنها ، ويعتقدون أنها الوسيلة الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة واستقرار مستوى الأسعار وقيمة النقود . وعلى كل فإننا نرى أنه لا غنى لأى من السياستين عن الأخرى ، إن لا تكفى سياسة واحدة لتحقيق كل أهداف الاستقرار الاقتصادي ، فالتكامل بين السياستين فيما نرى هو الوسيلة المثلى لتحقيق أهداف استقرار الأسعار مع المحافظة على أهداف التشغيل والنمو الاقتصادي . وقبل أن نعرض للسياسة النقدية علينا أن نعطي فكرة موجزة عن طبيعة المؤسسات القائمة على تنفيذها

(١) راجع د . عبد المنعم السيد على ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، المرجع السابق ص ٣٦٩ ، وانظر د . فؤاد هاشم عوض ، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي ، المرجع السابق ص ٢٢١ وما بعدها

(٢) انظر د . سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، مرجع سابق ٦٦٧/٢

(٣) انظر د . عبد المنعم السيد على ، المرجع السابق ص ٣٨٢

أولا : المصرف المركزي :

إن القائم على السياسة النقدية عادة هو المصرف المركزي ، الذي يتولى أعباء إدارة الشؤون النقدية كنائب عن الدولة في تنفيذ هذه المهام ، هذا فضلا عن قيامه بوظيفتي إصدار النقود وتولى إدارة شؤون الدولة المالية .

ودأبت الدول الرأسمالية على إعطاء المصرف المركزي سلطات مستقلة لتنفيذ وظائفه على أفضل صورة ممكنة ، لذا نقترح أن تعطى المصارف المركزية في الاقتصاديات الإسلامية سلطة مستقلة تمام الاستقلال عن أوامر وزارات المالية بحيث يكون وضعها النهائي أشبه بوضع القضاء في الإسلام ، إذ بالرغم من أن لولى الأمر السلطة في تعيين القضاة وعزلهم ، إلا أنه لا يملك أن يؤثر في الأحكام القضائية، وهذا المبدأ المقصود منه تحقيق أعلى مستوى من العدالة ، ونعتقد أن إقرار العدالة في الشؤون الاقتصادية عن طريق استقرار الأسعار يمكن قياسه بتحقيق العدالة في الشؤون المدنية أو الجنائية حيث إن العلة في كل منهما هي تحقيق العدل ونفي الظلم . وإذا مُنحت المصارف المركزية هذه الوضعية وهذا القدر من الحرية ستكون لها حينئذ سلطات حقيقية تمكنها من تطبيق وسائلها التي تحقق استقرار الأسعار . ودلت التجارب أن تدخل وزارات المالية في قرارات المصرف المركزي ، غالبا ما يؤدي إلى الإخلال ببرامج الاستقرار التي يرسمها ويسعى لتحقيقها .

ثانيا : الجهاز المصرفي :

سبق وأن قلنا بضرورة أن كون الجهاز المصرفي كله مملوكا للدولة ، أو أن تكون نسبة مساهمتها فيه كبيرة بحيث تستطيع أن تؤثر في كل قرار تصدره هذه المصارف وقد يتعارض مع المصلحة العامة ، وهذا القول مبني على سببين :

السبب الأول :

حاجة النشاط الاقتصادي في المجتمعات المسلمة المعاصرة للإئتمان من ناحية وضرورة توزيع هذا الإئتمان بكفاءة على قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة ، وتوزيع عوائده توزيعا عادلا على أفراد المجتمع (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) وهذا لا يتحقق

إلا إذا كانت المصارف مملوكة للدولة .

السبب الثاني :

حاجة البلاد الإسلامية إلى تحقيق تنمية اقتصادية سريعة ، وهذا لا يكون إلا بترشيد استخدام المتاح من الأموال بطريقة تدفع عجلة النمو الاقتصادي، وحتى لا تتكرر تجربة المصارف الربوية التي انحصر عملها بصفة عامة - (خاصة في الدول النامية) - في تمويل نشاط التجارة والعقارات والأوراق المالية والعملة الأجنبية وهي أعمال كلها سريعة العائد ، مما نتج عن ذلك إهمال جزئي لقطاعات الزراعة والصناعة وذلك كله يرجع إلى طبيعة هذه المصارف ، وبحشها عن الربح المضمون والسريع .

وأيا كانت وضعية الجهاز المصرفي ، فإنه تقع عليه مسئولية كبيرة في هذا المنهج ذلك أنه يناط به تعبئة أقصى قدر من المدخرات القومية والتي يتوقع تزايدها باستمرار مع نمو الدخل القومي وترشيد الانفاق الاستهلاكي طبقا للضوابط الإسلامية سابقة الذكر، وذلك يساعد هذه المصارف في تأدية وظيفتها الحقيقية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتكون تعبئة المدخرات عن طريق اغراء المسدد خرين على الاحتفاظ بمدخراتهم - ليس في شكل نقدي مكنتز - وإنما في شكل أصول مالية وودائع لدى المصارف على سبيل المثال . وهذا يتطلب ما يلي :

أولاً : أن تتكامل أجهزة الدولة المالية والنقدية في تحقيق استقرار الأسعار حتى لا يؤدي ارتفاع الأسعار إلى خفض قيمة العوائد النقدية التي يمكن أن يحصل عليها الأفراد من الاستثمارات المصرفية مما يدفعهم إلى الدخول في الاستثمارات غير المنتجة كشراء الذهب والعملات الأجنبية والعقارات . . . الخ كما رأينا ذلك عند بحث آثار التضخم على نمط الاستثمار . (١)

(١) راجع آثار التضخم على نمط الاستثمار ص ٢٣-٢٤ من هذا البحث .

ثانياً : أن يعمل المصرف المركزي على تشجيع الجهتين المصرفية على ابتكار بدائل للنقود ضمن نطاق المؤسسات النقدية والمالية الوسيطة ، طبقاً للمعايير الإسلامية وذلك من أجل توسيع نطاق الخيارات الاستثمارية (كالأسهم ، وشهادات المشاركة وشهادات الإيداع . . . الخ) أمام المدخرين ، وهذا يتطلب أن تكون هناك أسواق نقدية (ثانوية) لتبادل الأسهم والشهادات الخالية من الفائدة حتى تهيئ الفرصة لمن يريد أن يحول أوراقه المالية إلى نقد أو العكس .

ثالثاً : بالنظر إلى أوضاع البلاد الإسلامية الراهنة ، يتطلب الأمر أن تعاد صياغة تجربة المصارف الإسلامية أو ترشيدها بحيث تتلاءم مع طبيعة المجتمع القروي وشبه القروي المنتشر في البلاد الإسلامية ، وذلك عن طريق تبني نظام الوحدات المصرفية الصغيرة التي تنتشر في القرى والأرياف على أن تقوم الدولة بربط كل عشر وحدات مصرفية صغيرة بمصرف كبير نسبياً يستطيع أن يوظف الفائض الادخاري الذي قد يتوافر لدى الوحدات الصغيرة . والمهمة الأساسية للوحدات الصغيرة هي القدرة على تعبئة مدخرات الأفراد وذلك عن طريق التوعية الادخارية ، وترشيد الأنماط الاستهلاكية عن طريق تعميق الضوابط الإسلامية في هذا الصدد ، وهذا كله مما يساعد على تطوير السلوك الادخاري لدى المجتمعات القروية من ناحية ، ويساعد على الاستفادة الفعلية من كل الطاقات الادخارية الموجودة .

السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق استقرار الأسعار واستقرار قيمة النقود :

إن المقصود باستقرار الأسعار كما أشرنا هو الحد من التقلبات في الأسعار في الأجل القصير والطويل بدرجة تقترب من مرحلة تثبيت الأسعار ، وذلك حتى تختفي الآثار التوزيعية السيئة وغير العادلة للدخول والثروات ، وحتى يعمل الاقتصاد بسلاسة بعيداً عن الدورات التجارية وغيرها مما هو ملازم للنظام الرأسمالي .

وحتى يمكن للسياسة النقدية أن تكون أداة لتحقيق استقرار الأسعار ومن ثم تحقيق

الاستقرار في قيمة النقود يتوجب على المصرف المركزي : (١)

أولاً : أن يقوم بتحديد حجم الطلب على النقود والنمو المتوقع فيه ، مع الأخذ فى الاعتبار وضع هامش للخطأ عند التقديرات لتلافى الظروف الطارئة .

ثانياً : أن يضع سقفاً للإئتمان داخل الاقتصاد ككل للتأكد من أن نمو نقود الودائع لا يخل بتوازن حاجة الاقتصاد مع قدرته التشغيلية .

ثالثاً : التنسيق بين سياسة المصرف المركزى وسياسة الدولة بحيث لا يحدث أى تضارب يؤدى إلى الاخلال بمبدأ الاستقرار المنشود .

رابعاً : تطوير أدوات السياسة النقدية بين كل فترة وأخرى عن طريق الدراسات والبحوث للوصول إلى الصورة المثلى التى تحقق التوافق بين الوسائل والأهداف التى من أهمها استقرار الأسعار واستقرار قيمة الوحدة من النقد .

وضماناً لتحقيق الاستقرار الكامل فى مستوى الأسعار ، فإن على المصرف المركزى تجنب التقديرات الشخصية عند تقديره لحجم النمو المطلوب فى كمية وسائل الدفع ، ويكون ذلك عن طريق تحقيق توازن دائم بين نمو النقود ونمو الناتج القومى بمعنى أن يكون المرشد للمصرف المركزى هو الناتج القومى الصافى ، إن يرى بعض الاقتصاديين أنه إذا كانت المحافظة على التشغيل الكامل دون تقلبات فى المستوى العام للأسعار تتطلب أن ينمو الناتج الكلى الصافى لمجتمع معين فى المتوسط بمقدار ٥ - ٦ ٪ سنوياً فإن زيادة كمية المعروض من النقود بنفس النسبة سنوياً ، سيجنب المجتمع التقلبات المختلفة (١) ولا شك أن هذا الأسلوب أسهل نسبياً من تثبيت الأسعار بواسطة الأرقام القياسية الذى أشرنا إليه فى المبحث السابق . كما أنه ممكن التطبيق عملياً .

(١) هذا المبدأ ينسب إلى ملتون فريدمان زعيم المدرسة الكمية الجديدة فى النقود انظر د . سامى خليل النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الثانى مرجع سابق ص ٣٧٤ ، وانظر د . معبد على الجارحى ، نحو نظام نقدى ومالى اسلامى مرجع سابق ص ٥٦ - ٥٧

أدوات السياسة النقدية :

فى نطاق تحريم الربا فى النموذج الإسلامى ، فإن هناك عددا من أدوات السياسة النقدية المرتبطة به . لن يكون لها وجود مثل " سياسة سعر الفائدة " و " سياسة السوق المفتوحة " وعلى هذا تعتبر سياسة الرصيد النقدى هى الأهم فعالية فى النموذج الإسلامى (١) هذا بالإضافة إلى الوسائل النوعية والرقابة المباشرة . وتقسم أدوات السياسة النقدية عادة إلى :

أ - أدوات كمية تهدف إلى التأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى كمية النقود المتاحة للمصارف .

ب - أدوات نوعية تهدف إلى ترشيد استخدام النقود لتحقيق الأهداف الاقتصادية .

ج - رقابة مباشرة .

أ) الأدوات الكمية :

من الممكن أن يستخدم المصرف المركزى الأدوات التالىتين للتأثير المباشر وغير المباشر على كمية النقود المتاحة للمصارف .

أولا : سياسة الرصيد النقدى :

تعتبر سياسة الرصيد النقدى من الأدوات التى استخدمتها المصارف المركزية حديثا ، ولقد حققت نجاحا ملموسا فى اقتصاديات الدول المتقدمة والمتخلفة (٢) على حد سواء ، وإن كان نجاحها فى الدول المتخلفة أوضح نظرا لافتقار هذه الدول إلى الأسواق المالية المتقدمة .

- (١) انظر د . محمد عارف السياسة النقدية فى اقتصاد إسلامى ، مرجع سابق ص ٢٨ ؛ وانظر د . محمد عبد المنعم عفر ، السياسات النقدية والمالية ، مع إمكانية الأخذ بهما فى الاقتصاد الإسلامى ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية د . ت . ص ٨٤
- (٢) انظر د . سامى خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية ، الكتاب الأول ،

ومضمون سياسة الاحتياطي القانوني ، أن تخول السلطات للمصرف المركزي إلزام المصارف بالاحتفاظ لديه بنسبة معينة من ودائعها كاحتياطي ويكون للمصرف المركزي الحق في رفع هذه النسبة أو خفضها طبقا لنصوص القانون أو للعرف المصرفي كما هو الحال في بريطانيا (١)

وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني ، سيؤثر في مقدرة المصارف على منح الإئتمان فزيادة نسبة الإحتياطي القانوني تعنى تقليل نسبة السيولة لدى المصارف والعكس صحيح .

فإذا كانت تقديرات المصرف المركزي ، أن وسائل الدفع المتاحة أكثر مما يجب مما يشير إلى احتمال ظهور حالة تضخمية ترتفع فيها الأسعار . يقوم المصرف في هذه الحالة برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤدي مباشرة إلى تخفيض حجم سيولة المصارف التجارية . وهذا يترتب عليه احجام المصارف عن التوسع في المشاركات الجديدة والاستثمارات الجديدة ، وذلك حتى تستطيع أن توائم بين متطلبات الاستثمارات القائمة ، وحجم السيولة المتوفرة لسديها .

وفي حالة شعور المصرف المركزي أن الحالة الاقتصادية تشير بظهور بيـوادر للانكماش أو الركود الاقتصادي ، مما يتطلب زيادة عرض النقود يقوم المصرف المركزي في هذه الحالة بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني الذي تُطالب به المصارف ، مما يحرر

لها جزءا من مواردها تستطيع أن تتوسع في الاستثمارات والمشاركات .

وبالطبع إذا كانت الحالة الاستثمارية متشائمة (٢) قد لا تؤدي هذه السياسة مفعولها مما يتطلب تشجيع المصارف على الاستثمار المباشر ، أو تدخل الدولة بواسطة السياسة المالية لزيادة الإنفاق ولإعادة الجوال استثماري إلى طبيعته .

(١) انظر د . عبد المنعم السيد على ، دراسات في النقود والنظرية النقدية مرجع

سابق ص ٤٠٦
(٢) يساعده مصرف الفارمين في القضاء على الروح التشاؤمية التي تعترى المستثمرين في النظام الاسلامي ، حيث إنه يمثل صمام أمان بالنسبة إليهم — كما سنرى في الصفحات القادمة .

ومن المعتقد أن سياسة الاحتياطي القانوني عند استخدامها لمحاربة ارتفاع الأسعار ، يجب أن تقتصر بالسياسات النوعية لترشيد استخدام الائتمان . وتبرير ذلك أن رفع نسبة الاحتياطي القانوني ستؤدي إلى تقليل فرص الأرباح المتاحة أمام المصارف ، إذ كلما تعقد المصارف من صفقات متعددة ومتنوعة ، كلما انفتح المجال أمامها لتقليل فرص الخسارة وزيادة فرص الربحية . ولهذا فع رفع نسبة الاحتياطي القانوني قد تعتمد المصارف إلى رفع نسبة نصيبها من الأرباح المتوقعة في المشاركات والمضاربات والاستثمارات ، محاولة منها لتعظيم الربح بما هو متاح من أموال. وينجم عن ذلك أن تدخل المصارف في المشاركات ذات الربحية العالية ، مما قد يؤدي إلى إحداث أنواع جديدة من الاختناقات . ولهذا نقترح أن يتم أسلوب الاحتياطي القانوني في النموذج الإسلامي مقرونا بالسياسات النوعية التي تضمن سير الاقتصاد وفقا للخطة المرسومة له .

والخلاصة هي أن التحكم في نسبة الاحتياطي القانوني ، سيمكن المصرف المركزي من التحكم في كمية النقود المتاحة ، فينقصها أو يزيدها بما يساعد على تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود .

(٢) تغيير حجم ودائع المصرف المركزي الاستثمارية في المصارف التجارية (١)

الفكرة الأساسية وراء هذه السياسة ، أن هناك علاقة استثمارية تربط بين المصرف المركزي والمصارف التجارية ، حيث إن توسع المصرف المركزي في الإصدار يكون عن طريق شرائه لشهادات المصارف التجارية التي تطرحها ومن ثم يستطيع المصرف المركزي أن يستثمر في هذه الشهادات (الخالية من الفائدة) .

(١) انظر في هذه السياسة : معبد على الجارحي ، نحو نظام نقدي ومالي ، المرجع السابق ص ٣٥ ، وانظر أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، (رسالة ماجستير) مرجع سابق ص ٢٦٩

فإذا أراد المصرف المركزي أن يخفض وسائل الدفع يمكن أن يقوم ببيع هـذه الشهادات سواء للمصارف أو للجسمـهور ، وبعبارة أخرى تصفية حقه فى ملكية هـذه الشهادات بعد اجراء العمليات الخاصة بالارباح . وبذلك يستطيع أن يخفض حجم النقود لدى المصارف ويؤثر هذا فى السيولة المتوفرة للمصارف مما يجبرها على تخفيض الائتمان المقدم لمشروعات جديدة حتى تستطيع أن تفى بمتطلبات المشروعات القائمة . أما فى حالة الانكماش فيستطيع المصرف المركزي أن يـزيد من استثمارات فىـى الشهادات الاستثمارية فيزيد من سيولة المصارف ويساعدها على التوسع فى المشاركات والمضاربات عن طريق الائتمان .

ثانيا : أدوات السياسة النقدية النوعية :-

إن منهج الاستقرار فى مستوى الأسعار وفى قيمة النقود فى النموذج الاقتصادى الإسلامى يجب أن يكون مقرونا بتشغيل الموارد الاقتصادية ودفع عجلة النمو ويتطلب تحقيق هذه الأهداف أن تعمل السلطات النقدية ، على ترشيد استخدام المتاح من أموال الاستثمار حتى يتحقق التوافق الكمي والنوعي ، بين الاستثمارات المرغوب فيها ، وبين المتاح من أموال الاستثمار . ويسمى هذا التوجيه بالسياسة النقدية النوعية . فقد تلاحظ السلطات أن فروعا معينة من النشاط الاقتصادى لا تجد التمويل الكافى سواء بسبب عدم التيقن من احتمالات النجاح ، أو نتيجة الإهمال ، أو نتيجة لطول الأجل الذى يتطلبه الاستثمار فى هذه المجالات ، أو لمجرد التقليد (١) الذى يسود النشاط الاقتصادى مما يؤدى إلى حدوث نمطية فى الاستثمارات طالما أنها تضمن قدرا مناسباً من الأرباح .

وبهذا فمن الممكن أن تتخذ السلطات النقدية أنواعا معينة من السياسات بهدف تشجيع الاستثمار فى أنواع معينة من القطاعات ، والحد من أخرى ، وذلك عن طريق تصعيب الحصول على الائتمان (٢) أو تقليل فرص الربحية الخاصة فيه .

(١) د . نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مرجع سابق ص ٤٦٢

(٢) د . نبيل الروبى ، التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦

ويمكن أن تستخدم السياسة النوعية كوسيلة لعلاج حالات عدم الاستقرار التي قد تواجه بعض القطاعات (١) وقد تكون وسيلة ناجحة لمعالجة ظاهرة " التضخم الركودي " في النشاط الاقتصادي .

قد يتخذ المصرف المركزي عددا من الوسائل في هذا المجال ، فقد يخفض نسبة الرصيد النقدي للمصارف التي تستثمر في قطاعات معينة مما يشجع المصارف على تمويل تلك القطاعات .

ومن ضمن هذه الوسائل أيضا تخفيض أو رفع نسبة مساهمة المصرف في قطاعات معينة ، مثلا تخفيض مساهمة المصرف في الاستثمار العقاري إلى ١٠ ٪ ، ورفع هذه النسبة في القطاعات الزراعية إلى ٢٠ ٪ ، وهذا يستوجب أن يوفر المشارك ، نسبة عالية من ماله الخاص لتمويل القطاعات غير المرغوب فيها . (٢)

وقد يأمر المصرف المركزي برفع نسبة أرباح المصارف التجارية في قطاعات معينة فمثلا قد يرفع حصة المصرف من الأرباح المتوقعة إلى ٢٠ ٪ مما يشبط هم المشاركين والمضاربين في الدخول في هذه الاستثمارات لانخفاض مردودها .

ويتضح أن نجاح هذه السياسات يكون بصورة أكبر فيما إذا كانت المصارف مملوكة للدولة ، حتى تقتن السياسة النوعية بالرقابة المباشرة على المصارف من قبل المصرف المركزي .

الجدير بالذكر أن أهم انتقاد يوجه إلى هذه السياسة هو عدم ضمان استخدام التمويل في المجال المحدد له ، مما يؤدي إلى عدم معرفة الاستخدام الحقيقي للمال (٣) غير أن هذا الانتقاد لا مجال له في النظام الإسلام القائم على المشاركة . فالمصرف الإسلامي لا يقرض ، ولكنه يدخل في مشاركات ومضاربات بعد أن يعرف نطاقها وبعد دراسة جدواها خلافا للمصارف الربوية التي تقوم على الاقتراض . (٤)

(١) د . محمد عبد المنعم عفر ، السياسات النقدية والمالية ، ومدى امكانية الأخذ بهما في

الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ص ٩١

(٢) أحمد مجذوب ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق ص ٢٧٤

(٣) د . نبيل سدره محارب ، النقود والمؤسسات المصرفية ، مرجع سابق ص ٤٦٦

(٤) لجأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه السياسة بصورة واسعة في الفترة ١٩٢٣-١٩٢٨ حينما طبقت مبدأ تثبيت قيمة النقود غير أن النظام الربوي الذي طبقت فيه أدى إلى عدم نجاح هذه السياسة بالصورة المطلوبة راجع د . عبد الحكيم الرفاعي ، تثبيت قيمة النقود بواسطة السياسة النقدية ، مرجع سابق ص ٤٢١

وعموماً فإن السياسة النوعية تعتبر وسيلة جيدة لتحسس انحرافات جهاز السوق ،
والنظرة الشخصية للقضايا الاقتصادية القائمة على الربح ، حيث تُعتبر هذه السياسة
أداة لتحقيق النمو المتوازن بالإضافة إلى علاج قضايا تقلبات الأسعار التي قد تنشأ
نتيجة لقصور الاستثمار في قطاعات معينة. ولا شك أن التكامل بين السياسات الكمية
والنوعية سيساعد المصرف المركزي في تنفيذ برنامج الاستقرار في مستوى الأسعار الذي
ينشده .

المطلب الثاني

السياسة المالية

ظلت الدولة فى النظام الرأسمالى إلى عهد قريب تضطلع بمهام الحراسة فقط وقد أطلق عليها فى تلك الفترة الدولة الحارسة ، إن تتلخص مهامها فى القيام بوظائف الأمن والدفاع وغيرها من الخدمات ، ولا تتدخل فى النشاط الاقتصادى فى اعتقاد سائد أن قوى السوق قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادى بعيدا عن تدخل الدولة إلا أن التقلبات الدورية والأزمات الاقتصادية التى تعرضت لها هذه الاقتصاديات ، دفعت بالاقتصاديين إلى التفكير فى مدى قدرة الدولة فى التأثير على النشاط الاقتصادى وظهرت النظرية الكينزية فى الثلاثينات من هذا القرن تحمل لواء تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى عن طريق أدوات السياسة المالية ، نظرا لعجز تلقائية قوى السوق فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى .

وتتضمن السياسة المالية التكييف الكلى لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذلك التكييف النوعى لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة (١)

وأحد الأهداف الاقتصادية التى تقوم بها السياسة المالية هدف تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار ، وعلى هذا سنقوم فى هذا المطلب بتوضيح كيف يمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتحقيق هدف الاستقرار فى المستوى العام للأسعار ومن ثم فى قيمة النقود .

(١) انظر د . عبد المنعم فوزى ، المالية العامة والسياسة المالية ، منشأة المعارف
بالاسكندرية ص ٣٩

ويتطلب الأمر منا أن نوضح قضايا رئيسية يدور حولها محور السياسة المالية في النموذج الإسلامي :

أولها : كيف يمكن استخدام الزكاة كوسيلة من وسائل السياسة المالية الهادفة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود .

ثانيهما : إمكانية استخدام الإنفاق العام والضرائب ضمن وسائل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار .

الثالثها : إمكانية استخدام سياسة الدين العام .

ولا شك أن استخدام كل وسيلة من هذه الوسائل يتطلب منا أمرين :

أولهما : مشروعية الوسيلة المتخذة

ثانيهما : الناحية الفنية في كيفية استخدامها بما يحقق هدف الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة الوحدة من النقد .

وسنتناول هذه المسائل تباعاً في ثلاثة فروع كما يلي :

الفرع الأول

تعجيل وتأخير الزكاة لتحقيق استقرار الأسعار

الأصل في الزكاة الفورية إن أنها عبادة مالية قصد بها دفع حاجة الفقراء من أموال الأغنياء القادرين والمالكين للنصاب الشرعي . والفورية هي التي تحقق هذا الهدف وهو ما أخذ به جمهور فقهاء المسلمين . (١)

ورغم لزوم هذا الأصل فقد تظهر بعض الضرورات الاقتصادية التي تدعو إمام المسلمين إلى طلب تأخير أو تعجيل الزكاة تحقيقاً لمصلحة المسلمين ، ومن هذه الضرورات تحقيق الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي عامة وتجنب تقلبات مستوى الأسعار مع ما يلزمهما من أضرار على بعض أفراد الأمة الإسلامية وعلى مصلحة عموم المسلمين .

وقد ذهب بعض الفقهاء وهم المالكية إلى عدم جواز تعجيل الزكاة ، وذلك لأن الزكاة في نظرهم عبادة كالصلاة والصوم وحيث لا تجوز الصلاة قبل وقتها إجماعاً فكذلك لا يجوز إخراج الزكاة قبل موعدها (٢) كما أنهم يعتبرون حولان الحول شرطاً في الزكاة مثله مثل النصاب ، وحيث إنه لا يجب إخراج الزكاة قبل بلوغ النصاب فكذلك لا يجوز تقديم الزكاة (٣)

وفي مقابل هذا الرأي ذهب الشافعية والحنابلة والحنفية إلى جواز تعجيل الزكاة وذلك لتحقيق مصلحة عامة ، واستندوا في ذلك إلى بعض الأحاديث المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة ، فقيل : منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما نقم ابن جميل إلا أن كان فقيراً فأغناه الله ، وأما خالد فانكم تظلمون خالد فقد احتبس أدراعه

(١) انظر فتح القدير ١٥٥/٢ ، وفيه أنها واجبة على الفور وقيل على التراخي ، وانظر شرح منح الجليل ٣٧٧/١ ، وانظر الخرشي على خليل ٢٢٣/٢ ، وانظر نهاية المحتاج ١٣٤/٣ ، وانظر المغني لابن قدامة ٥٤١/٢

(٢) ابن رشد ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٢٠٠/١ ، وانظر الخرشي على خليل ٢٢٥/٢

(٣) انظر المغني لابن قدامة مع الشرح الكبير ٥٠٠/٢

وأعتاده في سبيل الله . وأما العباس فهي على ومثلها معها ، ومعنى هي على ومثلها معها أن الرسول صلى الله عليه وسلم تسلف منه زكاة عامين (١) وأدنى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز (٢)

واستدل المجوزون بتعجيل الزكاة من جهة النظر، بأن تعجيل الزكاة هو تعجيل

لمال وجد سبب وجوبه قبل وجوبه فجاز ، كتعجيل قضاء الدين قبل حلول أجله ،

وأداء كفارة اليمين بعد الحلق وقبل الحنث (٣)

ومما جاء في الأثر أيضا ما رواه أبو عبيد في " الأموال " عن اسحق عن حماد بن

زيد عن جعفر بن سليمان قال قلت للحسن : أخرج زكاة مالي في مرة واحدة سنتين ؟

قال لا بأس بذلك (٤)

أما تأخير الزكاة فإنه لا يجوز إلا لحاجة داعية أو مصلحة معتبرة تقتضي ذلك ، جاء

في نهاية المحتاج (وله تأخيرها لانتظار أحوج أو أصلح أو قريب أو جار ، لأنه تأخير

لغرض ظاهر وهو حياة الفضيلة ، وكذلك ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضر يمكن

(٥) (٠٠٠٠)

ومن المصالح المعتبرة التي اقتضت تأخير الزكاة ، ما رواه أبو عبيد في " الأموال "

عن ابن أبي زباب من أن سيدنا عمر بن الخطاب قد أخر الصدقة عام الرمادة ^{قال} فلما أحيا

الناس (نزل بهم الحيا وهو المطر) بعثنى فقال : أعقل عليهم عقالين فأقسم فيهم عقالا

واعتنى بالآخر (٦) ويقول أبو عبيد عن تأخير وتعجيل الزكاة : (فإن كان هذا هو

المحفوظ فهو مثل الحديث... في تعجيلها قبل حلها : وكلا الوجهين جائز إذا كان على

وجه الاجتهاد وحسن النظر من الإمام (٧)

(١) رواه مسلم في صحيحه ، كتاب الزكاة ، حديث رقم ٩٨٣ ، ج ٢ / ٦٧٦

(٢) انظر الكاساني ، بدائع الصنائع ٥٠ / ٢

(٣) انظر المغني لابن قدامة ٥٠ / ٢ ، وانظر المجموع شرح المذهب ١٤٤ / ٦

(٤) أبو عبيد القاسم بن سلام ، كتاب الأموال ، تحقيق خليل محمد هراس ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م ص ٧٠٣

(٥) شمس الدين الرملي ، نهاية المحتاج ، ١٣٤ / ٣

(٦) الأموال ، المرجع السابق ، ص ٤٦٤

(٧) المرجع السابق مباشرة ص ٧٠٦

ويبدو لنا أن الدولة في العصر الحديث يجب أن تلتزم بسنوية الزكاة كما هو الأصل إلا أن تكون هناك حاجة اقتصادية ملحة تدعو لإمام الدولة إلى اللجوء إلى تأخير وتعجيل الزكاة . وسبق أن قلنا إن المحافظة على استقرار الأسعار يعتبر ضمن المصالح المعتبرة لما فيه من مصلحة تعم غالبية أفراد الأمة الإسلامية ، ولذلك نعتقد بناءً على ما تقدم أنه يجوز للإمام الزام الناس بتأخير أو تعجيل الزكاة في الظروف التي تعجز فيها وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية الأخرى عن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود .

وكما نعلم فإن الزكاة تمثل تياراً نقدياً أو سلعياً يتدفق من الفئات الغنية إلى مستحقيها الذين ورد ذكرهم في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (١)

ففي فترات التضخم وارتفاع مستوى الأسعار يمكن أن تلجأ الدولة إلى تأخير الزكاة وذلك بهدف الحد من الانفاق الاستهلاكي ، وذلك إذ اتبين للدولة أن زيادة الانفاق الاستهلاكي هي السبب المباشر والرئيسي وراء ظاهرة ارتفاع مستوى الأسعار ، وقد قلنا من قبل أن ضبط الانفاق الاستهلاكي في المجتمع الإسلامي ينظمه في المقام الأول الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تنهى عن الإسراف والتبذير وعن مجرد المحاكاة والتقليد ومع ذلك فيمكن أن يكون تأخير الزكاة وسيلة مساعدة لتحقيق ضبط الإنفاق الاستهلاكي . .

أما فترات الانكماش حيث ينخفض الطلب وينخفض مستوى الأسعار يمكن للدولة أن تعجل الزكاة وتصرفها على مستحقيها وذلك بهدف انعاش الطلب الاستهلاكي ، والذي يؤثر بدوره على الانتاج والاستثمار فيحدث الانعاش الاقتصادي الكفيل بحماية الاقتصاد من الوصول إلى مرحلة الكساد .

ويمكن أن تستخدم حصيلة الزكاة بطريقة مختلفة كما اقترح البعض (١) ، إذ يمكن صرف حصيلة الزكاة لأحد المصارف الثمانية التي يمكن أن تؤثر على مجرى النشاط الاقتصادي ، ففي فترات الكساد والانكماش يمكن أن توزع جُلّ الزكاة على مصرفى الفقراء والمساكين ومصرف الفارين الذين تزداد خسائرهم في مثل هذه الفترات ، مما يحقق هدفين مزدوجين ، أولهما : أن صرف حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين يساعد على انعاش الطلب الاستهلاكي . وثانيهما : أن إعطاء مصرف الفارين يساعد هم على استعادة نشاطهم الإنتاجي ويمنحهم الثقة بتضامن المجتمع الإسلامى معهم في مثل هذه الظروف . (٢)

والتحكم في الزكاة وفقاً للتصور السابق يوافق ما قال به الفقهاء من أن نسبة توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية متروك لاجتهاد الإمام لتحقيق أقصى منفعة للمجتمع . يقول الإمام مالك فيما نقله الزرقاني في شرحه للموطأ (الأمر عندنا في قسم الصدقات أن ذلك لا يكون إلا على وجه الاجتهاد من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة والعدد أو شئ ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى . . .) (٣) وهذا مأخذ به غالبية فقهاء المسلمين (٤) . ورجحه بعض الفقهاء المعاصرين (٥)

وعلى هذا فالزكاة يمكن أن تكون إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وفي قيمة النقود ، ومع ذلك فإننا نود أن نشير إلى أن تأخير وتقديم الزكاة لتحقيق استقرار الأسعار يجب أن يكون فقط في الأحوال التي تعجز فيها الوسائل الأخرى ، وذلك لأن للزكاة هدفاً أساسياً شرعت من أجله ويجب ألا تخرج من هذا الهدف إلا لضرورة ملحة أو حاجة مقتضية .

(١) راجع أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامى ، مرجع سابق ص ٢٧٨

(٢) انظر المرجع السابق مباشرة ص ٢٧٨

(٣) محمد الزرقاني ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ، مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ ١٩٣٦ م الجزء الثانى ص ١٤٥

(٤) فتح القدير ٢/ ٢٦٥ ، المغنى ٢/ ٦٦٨

(٥) د . يوسف القرضاوى ، فقه الزكاة ٢/ ٦٩٣

الفرع الثانى
سياسة الإنفاق العام والضرائب

يعتبر الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية المتاحة للدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى بصفة عامة واستقرار مستوى الأسعار ومن ثم قيمة الوحدة من النقد . ويقصد بالإنفاق العام ما تنفقه الدولة من نفود لسد الاحتياجات العامة استهلاكية كانت أم استثمارية مباشرة أم غير مباشرة .

وقد احتل الإنفاق العام مكانة مرموقة عقب ظهور النظرية الكينزية ، باعتباره إحدى السياسات للتخلص - أو الحد من تقلبات النشاط الاقتصادى . ذلك أن الدولة تستطيع أن تكيف إيراداتها ونفقاتها بحيث تتجه فى المقام الأول لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين .

وما يهمنا فى هذه الفقرة أن الدولة الإسلامية تستطيع أن تستخدم سياسة الإنفاق العام كإحدى الأدوات المكملة التى تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادى وذلك عن طريق التحكم فى صرف إيراداتها والتى تتمثل فى :-

أ- الزكاة

ب- العشور وهى ما تفرضه الدولة على الأموال التجارية الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها .

ج- الخراج وهو ما يأخذه السلطان من وظيفة الأرض ، أى ما يوضع على رقاب الأرضيين من حقوق تؤدى عنها (١)

د- الجزية وهى ضريبة تفرض على رؤوس من دخل فى ذمة المسلمين من أهل الكتاب ، أو هى الضريبة المأخوذة من الكافر لإقامته فى بلاد الإسلام فى كل عام (٢)

(١) انظر فتح القدير ٥٨/٤ ؛ وانظر الماورى ، الأحكام السلطانية ص ١٤٦ ؛ وانظر أبو يعلى ، الأحكام السلطانية ص ١٦٤

(٢) انظر أبو يوسف الخراج ص ٢٥٣ ؛ وانظر أبو يعلى ، الأحكام السلطانية ص ١٥٣

هـ - خمس الغنائم والركاز

و - إيرادات الدولة من مشروعاتها العامة التي تتركز في استغلال الموارد الطبيعية

والمرافق العامة

ي - الضرائب

ويجدر بنا أن نشير إلى أن سياسة الإنفاق العام يقترن استخدامها مع السياسة الضريبية وذلك لأن الضريبة أصبحت تقوم في العصر الحاضر بوظائف متعددة أهمها أنها وسيلة التمويل الأولى لميزانيات معظم دول العالم ، ومن ثم فإنها تؤثر تأثيرا حقيقيا في حجم الإنفاق العام . وليس ذلك فحسب بل إن الضريبة أصبحت أداة فعالة للتحكم في حجم الإنفاق الكلي ومن ثم في معدل النشاط الاقتصادي^(١) ولهذا نجد أن كثيرا من الاقتصاديين الماليين يرون ضرورة إعطاء أهمية لدور الضريبة الوظيفي^(٢) المتمثل في كونها أداة لتحقيق الاستقرار في مستوى الإنفاق النقدي الكلي ومن ثم في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود .

وتقوم الضريبة في النظم الرأسمالية بمهمة تقليل الفوارق الاجتماعية إن يعلق عليها العمل على تصحيح الآثار السلبية الناشئة عن التوزيع السيء للدخول والثروات .

على أن الذي يهمنا في هذا الصدد هو مدى مشروعية لجوء الدولة الإسلامية إلى الضرائب للاستفادة من دورها الوظيفي المتمثل في تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ، ذلك أن الزكاة في النظام الإسلامي هي التي تتولى الوظيفة الاجتماعية التي تحاول النظم الرأسمالية تحقيقها عن طريق الضرائب .

وعلى هذا فسنناقش مشروعية الضريبة أولا ، ثم إمكانية استخدامها مع سياسة الإنفاق العام بهدف تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار .

مشروعية الضريبة :

ليس هناك ما يشير في نصوص الكتاب والسنة إلى جواز أو عدم جواز فرض ضرائب في

النظام الإسلامي ، على أنه قد ثبت أن أولى الضرائب التي لجأت إليها الدولة هي

(١) انظر د . أحمد حافظ الجعويني ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الجيل ١٩٧٤ ص ١٤٣

(٢) انظر د . عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، منشأة المعارف

بالاسكندرية د . ت ص ٢٣٦

ما فرضه سيدنا عمر بن الخطاب على الأراضى الزراعية لغير المسلمين ، وهى ما تسمى بضريبة الخراج ^(١) ، وما فرضه من ضرائب على الواردات أو ما يطلق عليه بالعشور ^(٢) .

أما إذا نظرنا إلى مسألة فرض الضرائب على المسلمين فإننا نجد بعض الاجتهادات الفقهية التى تجيز توظيف الضرائب لتحقيق بعض المصالح العامة للمسلمين ، خاصة وأن بعض الفقهاء يرى ضرورة عدم صرف الزكاة فى الخدمات العامة يقول ابن قدامة فى المغنى * ولا يجوز صرف الزكاة إلى غير من ذكر الله تعالى من بناء المساجد والقناطر والسقايات واصلاح الطرقات وسد البثوق وتكفين الموتى والتوسعة على الأضياف وأشباه ذلك من القرب التى لم يذكرها الله تعالى ^(٣) ويذهب أبو يوسف إلى ضرورة عدم خلط أموال الزكاة بالأموال العامة التى يستحقها جميع أفراد المجتمع فى حين أن للزكاة مصارفها المحددة ^(٤) .

وتحقيقا لمصالح المسلمين العامة فقد أفتى عدد من فقهاء المسلمين بمشروعية لجوء الدولة إلى توظيف الضرائب على أفراد الأمة الإسلامية بناء على المصالح المرسله ، يقول الإمام الشاطبى (إذا قدرنا إماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير الجند وحماية الطك المتسع الأقطار ، وخلابيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى ما لا يكفيهم ، فلإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا فى الحال إلى أن يظهر مال فى بيت المال . . .

(. .

ويقول أيضا (ووجه المصلحة هنا ظاهر فإنه لو لم يفعل الإمام ذلك النظام ،

بطلت شوكة الإمام وصارت ديارنا عرضة لاستيلاء الكفار ^(٥)

(١) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٥٨٠/٢ ؛ وانظر أبو يوسف ، الخراج ص ٦٧ وما بعدها

(٢) انظر أبو يوسف ، الخراج ص ٢٧١

(٣) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٥٢٧/٢

(٤) أبو يوسف الخراج ، مرجع سابق ص ١٧٦

(٥) الشاطبى ، الاعتصام ، مرجع سابق ١٢١/٢

ومن أفتى بذلك الإمام الغزالي الذي يقول في (شفاء الغليل) (فإن قال قائل توظيف الخراج ^(١) على الأراضى ووجوه الارتفاقات مصلحة ظاهرة لا تنتظم أمور الولاية في رعاية الجند والاستظهار بكثرتهم وتحصيل شوكة الإسلام إلا به ، ولذلك لم يلف عصر خال عنه ، فالملوك على تفاوت سيرهم واختلاف أخلاقهم تطابقوا عليه ولم يستغنوا عنه فلا تنتظم مصلحة الدين والدنيا إلا بإمام مطاع ووال متبع يجمع شتات الآراء ويحصى حوزة الدين وبيضة الإسلام ويرعى مصلحة المسلمين فإن كنتم تتبعون المصالح فلا بد من الترخيص في ذلك مع ظهور وجه المصلحة ؟ يقول الإمام الغزالي إجابة على هذا السؤال . . (قلنا الذي نراه جواز ذلك عند ظهور وجه المصلحة وأما النظر في بيان وجه المصلحة فـ) لو قد رنا إماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك بعد اتساع رقعته وانبساط خطته وخلا بيت المال عن المال فالإمام أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لهم في الحال إلى أن يظهر مال في بيت المال) ^(٢) وقد أجاز توظيف الضرائب عدد آخر من فقهاء المسلمين منهم العز بن عبد السلام ^(٣) والسبكي ^(٤) والمالقي من المالكية الذي يقول فيما نقله عنه صاحب (الفروق) (كما وقع للشيخ المالقي في كتاب الورع : قال توظيف الخراج على المسلمين من المصالح المرسلة ولا شك في جوازه وظهور مصلحته في بلاد الأندلس في زماننا لكثرة الحاجة لما يأخذ العدو من المسلمين سوى ما يحتاج إليه الناس وضعف بيت المال الآن عنه ، فهذا يقطع بجوازه الآن في الأندلس . وإنما النظر في القدر المحتاج إليه وذلك موكل إلى الإمام ^(٥))

(١) يعنى بتوظيف الخراج فرض الضرائب ويطلق عليها النوائب ، والوظائف ، انظر د .

يوسف القرضاوى فقه الزكاة ، مرجع سابق ٢ / ١١٠٠

(٢) انظر ابو حامد الغزالي ، شفاء الغليل ، تحقيق د . حمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد بغداد سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م ص ٢٣٥-٢٣٦ مع ملاحظة أن الإمام الغزالي قد أفتى بعدم جواز فرض الضرائب في زمانه لعدم توفر الشروط الموجبة لها انظر المرجع السابق ص ٢٣٥

(٣) انظر جمال الدين أبي المحاسن يوسف تعزى بردي الاتاكي ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، د ون تاريخ ودون طبعة ص ٧٢-٧٣

(٤) على بن عبد الكافي السبكي ، وتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ، الابهج شرح المنهاج تحقيق شعبان محمد اسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة

١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م ٣ / ١٩٤-١٩٥

(٥) القرافي ، الفروق ، دار المعرفة بيروت ١ / ١٤١

وإذا كان غالبية الفقهاء قد ركز في جواز فرض الضرائب لتوفية الاحتياجات العسكرية لحماية الدولة الإسلامية من أعدائها والمتربصين بها ، فهناك أيضا من أجاز فرض الضرائب لتوفية احتياجات التنمية والخدمات وغيرها مما يمكن أن نحصره في احتياجات الدولة الاقتصادية ، خاصة لدفع عجلة النمو الاقتصادي الذي يوفر لأفراد الأمة الإسلامية الحياة الكريمة اللائقة بهم ، يقول الإمام الرملى (وما يندفع به ضرر المسلمين والذميّين فك أسراهم وعماره نحو سور البلد وكفاية القائمين بحفظها فمؤنة ذلك من بيت المال ثم على القادرين المذكورين) (١) ومن أولئك أيضا ما أشار إليه صاحبنا (غرر الحكام) وشرحه (درر الحكام) ، حيث يريان أن إقامة المشروعات العامة واجب يصرف عليه من بيت مال المسلمين فإذا لم يكن فيه شيء فرضت ضرائب على الأغنياء جاء في الكتاب المذكور (ككرى نهر لم يملك - أى النهر العام - من بيت المال لأنه من حاجة العامة ، وإن لم يوجد في بيت المال شيء فعلى العامة ، وعلى الإمام أن يجبر الناس على كريبه لأنه نصب ناظرا وفي تركه ضرر عام . .) (٢)

ويقول ابن عابدين موضحا مسئولية الدولة الاقتصادية وامكانية فرض ضرائب عند عجز الدولة عن القيام بذلك . . (ككرى النهر المشترك ، وأجرة الحارس للمحلة المسمى بالديار المصرية (الخفير) وما وظف الإمام ليجهز به الجيوش وفداء الأُسارى بأن احتاج إلى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء توظف على الناس ذلك . .) ويقول أيضا ("وفى القنية" قال أبو جعفر البلخي ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة لهم يصير ديننا وواجبا وحقا مستحقا كالخراج وقال مشايخنا كل ما يضر به الإمام عليهم لمصلحة لهم فالواجب هكذا حتى أجرة الحراسين لحفظ الطريق واللصوص ونصب الدروب وأبواب السكك) (٣)

(١) شمس الدين الرملى ، نهاية المحتاج ، مرجع سابق ٥٠/٨
(٢) محمد بن فراموز المشهور بمنلا خسرو الحنفى ، درر الحكام شرح غرر الحكام ١٣٣٠ هـ

ج ٣٠٩/١

(٣) ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، مصطفى البابى الحلبي وأولاده ، ١٣٨٦ هـ

١٩٦٦م ج ٢ ص ٣٣٦

ويتضح مما تقدم أن الدولة الإسلامية منذ فجر التاريخ لم تكن دولة حارسة تقوم بوظائف الأمن فحسب ، بل إنها دولة متدخلة في النشاط الاقتصادي وقد بدأ ذلك جلوساً من مسئوليتها في إقامة المشروعات العامة ، ورعاية احتياجات الأمة الاقتصادية وإن تطلب ذلك فرض ضرائب عليهم ، إذ أن القاعدة هي تحقيق مصلحة المسلمين في مجموعهم ، وهو ما يعطينا الحق في إجازة لجوء الدولة في العصر الحديث للضرائب للاستفادة من دورها الوظيفي طالما أن ذلك يحقق أو يساعد على تحقيق مصلحة عامة تتصل في تحقيق الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي ، ودفع عجلة النمو وحفظ حقوق الأفراد من الضياع بغير وجه حق .

على أنه يجب ملاحظة أن هناك عدداً من الشروط التي يجب مراعاتها عند فرض ضرائب على المسلمين منها :

أولاً :

(١)

أن يكون الإمام بحيث تجب طاعته ، وذلك يعني أن تتوافر في الإمام شروط الإمامة وأن تسييره لنظام الحكم وفقاً للمنهج الإسلامي من حيث تطبيقه لأسسه ومناهجه . وهذا يضمن من حيث المبدأ ضمان عدالة الضرائب .

ثانياً :

أن تكون هناك حاجة حقيقية للمال ، وهذا يعني أنه مع افتراض غنى الدولة وتعدد مواردها خاصة من مشروعاتها العامة واستثماراتها في الموارد الطبيعية ، فلا يحق للدولة أن تفرض ضرائب ، خاصة إذا اقترن ذلك باكتمال عناصر التنمية الاقتصادية . لذا نجد أن الفقهاء قد قيدوا فرض الضرائب بما إذا لم يكن في بيت المال شيء^(٢) أو أن يكون في بيت المال شيء^(٣) ولكنه معد لمصلحة أرجح من صرفه في تلك الوجوه .

(١) انظر الشاطبي ، الاعتصام ، المرجع السابق ١٢١/٢ ؛ الفزالي ، شفاء الغليل المرجع السابق ص ٢٣٦

(٢) انظر حاشية ابن عابدين ٣٣٦/٢ ؛ المستصفي للفزالي ٣٠٣/١ ؛ شفاء الغليل ص ٢٣٥ ؛ النجوم الزاهرة ، مرجع سابق ص ٢٢-٢٣

(٣) هذا الرأي للقاضي أحمد بن قاسم العنيس من فقهاء الزيدية في كتاب التاج المذهب نقله عنه د . عبد السلام داود العبادي ، الملكية في الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، الكتاب الثاني ، ص ٢٩٦

ثالثا : — أن تتسم الضرائب بالعدالة ، والمقصود بها تكليف الناس كل بقدر طاقته هذا من ناحية ، وأن تكون الضرائب وفقا لاحتياجات الدولة وليس وفقا لهوى الحكام كما يقول الإمام الغزالي : (ثم إليه - أي الإمام - النظر في توظيف ذلك على وجوه الغلات والثمار كي لا يؤدي تخصيص بعض الناس به إلى إفجار الصدور وإحاش القلوب ويقع ذلك قليلا من كثير ، لا يجحف بهم ويحصل به الفرض) (١)

رابعا : — أن يكون فرض الضرائب عن طريق الحاكم وأصحاب المشورة من ذوي الاختصاص (٢)

استخدام الضرائب والانفاق العام كوسائل لتحقيق
استقرار مستوى الأسعار :

إذا تقرر فرض الضرائب في النظام الإسلامي ، فإنها يمكن أن تكون أداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاستقرار في مستوى الأسعار ، وفي قيمة النقود ، وهذا يعني أن الضريبة يمكن أن تستخدم كأداة للتمويل مع الاستفادة في نفس الوقت من دورها الوظيفي باعتبارها أداة لضبط الإنفاق الكلي بما يحقق استقرار الأسعار .

وعلى ذلك فإذا تبينت الدولة أن حجم الإنفاق الكلي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بالتوازن الاقتصادي مما قد يؤدي إلى حدوث نوع من الانكماش ^{فيه} تنخفض ^{فيها} مستويات الأسعار وتنتشر البطالة ، فيمكن للدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبيه من ضرائب والإيرادات الأخرى حتى تملأ الشفرة بين مستوى الدخل الكلي والإنفاق الكلي بما يحقق أعلى درجات من التوظيف ويحافظ في نفس الوقت على استقرار الأسعار .

(١) شفاء الغليل ، ص ٢٣٦

(٢) د . يوسف القرضاوي ، فقه الزكاة ، مرجع سابق ١٠٨٥/٢

أما إذا حدث وأن ارتفع مستوى الأسعار بما يشير إلى احتمال حدوث تضخم فسي
النشاط الاقتصادي فإنه يمكن للدولة أن تعمل على الحد من ذلك عن طريق خفض
الإنفاق العام الاستهلاكي وذلك بترشيد انفاقها الاستهلاكي أو زيادة الضرائب أو
إجراء الإثنين معا ، أو زيادة الضرائب مع الاحتفاظ بحجم الإنفاق الاستهلاكي العام
كما هو فيما إذا كان مرشدا ، -وهي القاعدة التي يجب أن تسير عليها الدولة في النظام
الاقتصادي الإسلامي- كما أوضحنا ذلك سابقا .

ومن الممكن أن تستخدم الدولة الضرائب بهدف تخفيض نوعية معينة من الاستهلاك
الكلي وهي الاستهلاك الكمالى ، وذلك عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على السلع
الكالمية المسموح بها شرعا بما يحقق تقييد نمط الاستهلاك على هذه السلع دون أن
يتأثر بذلك حجم الطلب الكلى الضرورى .

وبصفة عامة فإن الضرائب تعتبر أداة ناجحة نسبيا للحد من ارتفاع الأسعار وانخفاض
قيمة النقود ، غير أنه في فترات الانكماش والكساد قد لا يؤدي خفض نسبة الضرائب إلى تشجيع
الاستثمار ، إذ أن قرار الاستثمار يعتمد على الحالة النفسية لرجال الأعمال وغير ذلك من
المحددات الأخرى . وفى مثل هذه الأحوال على الدولة أن تلجأ إلى زيادة انفاقها
الاستثمارى حتى يمكن أن ترفع الطلب إلى المستوى الذى يدفع بالقطاع الخاص إلى زيادة
الاستثمار . وسبق أن ذكرنا أن احتمالات الكساد في النظام الإسلامى تبدو ضئيلة
للفاية وذلك يرجع إلى التوزيع الدورى للدخل عن طريق الزكاة فى الأجل القصير
 وإعادة توزيع الثروة عن طريق الميراث فى الأجل الطويل . ولهذا فإن الضمان الأساسى
لعلاج حالات الكساد يتمثل فى الواقع فى انتظام توزيع الزكاة على مستحقيها .

وعلى كل فإن التأثير الذى يمكن أن ينجم عن سياسة الإنفاق العام على المستوى العام
للأسعار يتوقف فى المقام الأول على طبيعة الإنفاق العام نفسه ، فهناك قاعدة مالية ترى
أن الإنفاق العام (يكون أثره على المستوى العام للأسعار أكبر كلما ترتب عليه زيادة
صافى ما فى حوزة الأفراد من أصول ، ويكون تأثيره أقل إذا ترتب عنه مجرد تغيير فى
هيكل الأصول التى يمتلكها أفراد الشعب) (١) ومن أمثلة النوع الأول من الإنفاق دفع

(١) انظر د . عبد المنعم فوزى ، المالية العامة والسياسة المالية ، مرجع سابق ص ٧٦

الزكاة إلى مستحقيها أو زيادة منح العاملين أو المعونات الاجتماعية ، وذلك لأن هذا النوع من الانفاق يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لدى الأفراد مما يدفعهم إلى زيادة الطلب (١)

وعلى صعيد آخر فإن الانفاق العام إذا وجه لزيادة الاستثمار فقد يؤدي إلى تغييرات في الأسعار النسبية للسلع والخدمات . فقد يؤدي الإنفاق العام في إنتاج السلع العامة إلى انخفاض نسبي في أسعارها نظرا لزيادة عرض الناتج على المستوى السابق مما قد يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى أسعار أقل . هذا بعكس الانفاق الاستهلاكي فإنه يؤدي إلى رفع الطلب مما ينعكس على أسعار المنتجات . أما عند استخدام الضرائب مع وسائل الإنفاق العام الهادفة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود يجب الأخذ بعين الاعتبار لعدد من القضايا المهمة :-

أولها : إن فرض ضرائب في حالة المنافسة - وهي الحالة الطبيعية للاقتصاد الإسلامي - قد يؤدي إلى خروج بعض المنتجين الحدين وذلك يرجع إلى أن التكاليف الحدية لمنتجاتهم بعد فرض الضرائب تكون أعلى من الإيرادات الحدية وقد يترتب على خروجهم نقص في عرض المنتجات الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

ثانيها : عند فرض ضرائب ، يجب أن نضع في الاعتبار التكامل بين السياسة الضريبية وسياسة الأجور والمرتبات . ذلك أن فرض ضرائب على استحقاقات العمال من أجور ومرتبات وغيرها قد يؤدي إلى التأثير في مستوى الأجور النقدية الصافية ، ومن ثم تتحقق نفس الآثار السلبية على أجور العاملين في فترات التضخم . ويتطلب هذا الأمر ضرورة مراعاة ظروف العمال وذلك عن طريق دراسة أثر تغيرات الأسعار على الأجور وأثر الاقتطاع الضريبي على المعرفة نسبة الأجور الصافية المتبقية ، ومدى قدرتها في توفية حد الكفاية للعاملين ، حتى يمكن بذلك الوصول إلى أعلى درجات العدالة والكفاية التي تحافظ على المصلحة العامة والمصلحة الخاصة دون ظلم أو شطط .

(١) انظر عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ص ٧٧

ثالثها :

قد تؤدي الضريبة في فترات التضخم إلى آثار عكسية على الإنتاج ، ذلك لأنها تشكل جزءاً من تكاليف الإنتاج ، وقد يكون ذلك التأثير على حجم المتدفق من السلع والخدمات أكبر من حجم الدخول النقدية فيترتب على ذلك رفع مستوى الأسعار بسبب لا عن محاولة الحد منها (١) ، ولهذا يجب أن يقترن استخدام الضرائب - كوسيلة لاستقرار الأسعار واستقرار قيمة النقود - بدراسات توضح آثارها على الناتج الكلي .

(١) انظر د . أحمد حافظ الجعويني ، اقتصاديات المالية العامة - مرجع سابق ،

الفرع الثالث

سياسة الدين العام

من الوسائل التي تلجأ إليها الدول في العصر الحديث ، سياسة الدين العام ، وذلك بأن تلجأ الدولة إلى الاقتراض في سبيل تمويل احتياجاتها المختلفة ، وكذلك في ضبط تقلبات الأسعار بما يحقق الاستقرار في قيمة النقود .

وهناك عدة مصادر يمكن أن تقترض منها الدولة وهي :

- أ) الاقتراض من الأفراد والمشروعات .
- ب) الاقتراض من الجهاز المصرفي .
- ج) الاصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي) .

وسبق أن تعرضنا إلى مشروعية التمويل التضخمي في النظام الاقتصادي الإسلامي ، وأوضحنا أن هذا النوع من التمويل يعارض الأسس العامة للعدالة التي هي أساس النظام الاقتصادي الإسلامي . وأوضحنا بناءً على ما يترتب عليه من آثار مضرّة بالنشاط الاقتصادي وعلى الغالبية العظمى من أفراد الأمة ، أنه لا يجوز للدولة أن تلجأ إليه إلا إذا ثبت يقيناً أن لهذا الاقتراض آثاراً إيجابية على النشاط الاقتصادي كما يحدث في فترات الكساد حيث لا يترتب عليه في مثل هذه الفترات نفس الآثار فيما عداها ، نظراً لإمكانية زيادة حجم القوة العاملة وزيادة حجم الإنتاج ، وفي هذه الحالة فإن منفعته تكون أرجح من مضاره ولذا يمكن أن تلجأ إليه الدولة .

مشروعية الاقتراض من القطاع الخاص والجهاز المصرفي :-

تقترض الدولة في النظام الرأسمالي من القطاع الخاص والجهاز المصرفي عن طريق إصدار (سندات وأذونات تحمل فوائد ربوية . والاقتراض بهذا الشكل لا شك في منعه وبطلانه في النظام الإسلامي أما الاقتراض بدون فوائد فإن الذي يبدو من أقوال فقهاء المسلمين ومن تتبع التاريخ الإسلامي ، مشروعية لجوء بيت المال أو الخزنة العامة إليه لسد الاحتياجات الطارئة . بل ويرى بعض الفقهاء ضرورة الاقتصار عليه وعدم اللجوء إلى الضرائب متى كان ذلك ممكناً .

ومن الفقهاء الذين أشاروا إلى ذلك ، الإمام الغزالي ، الذي يقول (ولسنا ننكر جواز الاقتراض ووجوب الاقتصار عليه إذا دعت المصلحة إليه) (١) ويوضح الإمام الغزالي أن الاقتراض العام أولى متى كان بيت المال يتوقع مصادر للإيرادات تغنيه عن فسر ضرائب على الأفراد أو المشروعات ، إذ يقول (. . . نعم ، لو كان له أى الإمام - مال غائب أو جهة معلومة تجرى مجرى الكائن الموثوق به فلا ستقراض أولى ونزل ذلك بمنزلة المسلم الواحد إذا اضطر في مخصصة إلى الهلاك فعلى الغنى أن يسد رفقه ويبذل من ماله ما يتدارك به حشاشته ، فإن كان له مال غائب أو حاضر لم يلزمه التبرع ولزمه الاقتراض . . .) (٢)

وتعرض الإمام السبكي لقضية الاقتراض على بيت المال فيما إذا كان له بعض النفقات التي لم يستطع القيام بها ، وضرب مثالا على ذلك بأجرة الجراد في الحدود الشرعية فقال (قلت يأخذ من الأغنياء إذا لم تكن مندوحة عن ذلك ، وهنا مندوحة فليستقرض على بيت المال إلى أن يجد سعة فإن لم يجد من يقرضه فعل ذلك) (٣) - أى فرض ضرائب -

وفي الحديث عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فنغذت الإبل " فأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آخذ من قلائص الصدقة فكت آخذ البعير بالبعيرين " (٤)

وبالجملة فإن مشروعية القرض إذا كانت جائزة في حقوق الأفراد من غير خلاف فمن باب أولى في حق الدولة ، وقد روى عن عمر بن عبد العزيز أنه لما حدثت مجاعة في عهده طالب أحد الاثرياء من التجار قضاء حوائج الناس وتسجيلها عليه ، فبلغ مرتبه عشرين ألف دينار ، فلما علم بذلك عمر بن عبد العزيز أمر بقضائها للتجار من بيت المال . (٥)

- (١) ، (٢) أبو حامد الغزالي ، شفاء الغليل ، مرجع سابق ص ٢٤٢
 (٣) انظر الابهاج على شرح المنهاج ، المرجع السابق ١٩٥/٣
 (٤) رواه الحساکم في المستدرک فی کتاب البيوع - ٥٦/٢ - ٥٧ وقال (حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه) ؛ وأخرجه الامام أحمد في المستدرك تحقيق أحمد محمد شاكر ١٠/٦٥٩٣ ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، كتاب البيوع ٢٨٨-٢٨٧
 (٥) البلاذري ، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي ، أنساب الأشراف (أورشليم ١٩٣٨ ج ٥/١١٢)

الدين العام كوسيلة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وفي قيمة النقود :-

يمكن أن تستخدم سياسة الدين العام كسياسة مساعدة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار. إن يمكن في حالة ارتفاع المستوى العام للأسعار بسبب زيادة الطلب ، أن تقوم الدولة بامتصاص جزء من القوة الشرائية لدى الأفراد عن طريق القروض العامة على أنه يجب ملاحظة مصدر الأموال المقترضة ، فإذا كانت من الأفراد ومولت عن طريق مدخراتهم فإنه لن يكون لهذه القروض أثر على حجم الاستهلاك ، أما إذا مولت عن طريق الأموال المعدة للاستهلاك ، فإن أثرها سيكون كبيرا على تخفيض حجم الاستهلاك وتخفيض الطلب الكلى . (١)

وكذلك إذا تم تمويل القروض العامة من المصارف فيجب ملاحظة مصدر تمويل المصارف لهذه القروض ، فإذا كان عن طريق الإئتمان فإن ذلك يؤدي إلى زيادة كمية وسائل الدفع مما يترتب عليه رفع مستوى الأسعار ، أما إذا تم تمويل القروض العامة عن طريق الأموال المعدة للاستثمار ، فإن ذلك سيقبل من حجم الإنفاق الاستثماري الخاص (٢)

وبصفة عامة فإن الاقتراض يكون تأثيره على مستوى الأسعار أكبر في ظل حالات التضخم ، عندما ترغب الحكومة في امتصاص الزيادة في القوة الشرائية التي كانت ستخصص للاستهلاك أو الاستثمار . أما في فترات الكساد ، فنظرا للأثر المحدود للاقتراض على الإنفاق ، فإن الحكومات غالبا لا تفضل اللجوء إليه كوسيلة لتمويل العجز في الميزانية العامة ، وذلك يعود إلى أن حجم القروض سيكون صغيرا نظرا لانخفاض حجم الدخول مما يجعل أثرها محدودا في تغطية العجز والخروج من الكساد .

(١) انظر د . عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسة المالية ، مرجع سابق ص ٣٦٩

(٢) د . محمد عبد المنعم عفر ، السياسات المالية والنقدية ، مرجع سابق ص ٢١

ولاشك أن القروض العامة في النظام الإسلامي تحتاج إلى تنظيم خاص حتى يمكن أن تكون أداة مساعدة في تمويل احتياجات الدولة ، وتحقيق استقرار الأسعار . فلقد كان المسلمون في ظل الدولة الإسلامية الأولى يقرضون الدولة حينما تحتاج إلى الأموال تبرعا وتطوعا ، وكما يقول الإمام الغزالي (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يشير إلى مياسير أصحابه بأن يخرجوا شيئا من فضلات أموالهم ، إلا أنهم كانوا يبادرون عند إيمائه إلى الإمتثال بمبادرة العطشان إلى الماء الزلال) (١)

ولا ريب أن ذلك الإمتثال الذي يصوره الإمام الغزالي قد لا يتوافر بنفس السقدر ونفس الحماس في العصر الحاضر ، ولهذا نقترح أن تحدد الدولة الإسلامية في العصر الحديث ، وعلى وجه الدقة ، نوعية احتياجاتها للقروض . فإذا كانت هذه القروض لأجل قصير مثل ما هو الآن في أدونات الخزانة ، التي تستخدم لتحقيق التوازن النقدي قصير الأجل ، يمكن للدولة أن تستخدم عنصر الإيجار للاكتتاب في شهادات يطلق عليها (شهادات الموازنة العامة) ، وذلك لتغطية الحاجات النقدية المؤقتة . ويمكن أن يصدر قانون يلزم المصارف - والتي هي مملوكة للدولة حسب افتراضنا - أن تقوم بالاكتتاب بجرء من ودائعها تحت الطلب في شهادات "الموازنة العامة" وبالطبع فإن هذه الشهادات تكون لأجل قصير جدا وبدون فائدة .

أما إذا كانت حاجة الدولة للقروض من أجل زيادة الإنفاق الاستثماري العام ، فيمكن للدولة أن تصدر "شهادات الاستثمار" بالمشاركة في الأرباح والخسائر وتشجع الاكتتاب فيها بشتى الطرق المشروعة وذلك تحقيقا للمصلحة العامة .

وحتى يمكن لشهادات الاقتراض أن تكون ذات فعالية وتحقق أثرها في سحب قدر من مدخرات الأفراد لابد أن تكون هذه الشهادات بفئات تتيح لصغار المدخرين أن يكتتبوا فيها ، كما يجب أن تكون ذات سيولة عالية وهذا يشير إلى أهمية السوق المالية كما قلنا ذلك سابقا .

(١) أبو حامد الغزالي ، شفاء الغليل ، مرجع سابق ص ٢٤١

المفاضلة بين أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامى :

من عرض أدوات السياسة المالية نعتقد أن سياسة الإنفاق العام ستكون هـى المحور الأساسى للسياسة المالية الهادفة لتحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار ، على أن تكون المفاضلة بين وسائل تمويل الإنفاق العام قائمة على أساس الحالة الاقتصادية للدولة الإسلامية ، فإذا كانت الدولة فى مرحلة من التقدم الاقتصادى ، فإن الحاجة إلى الضرائب أو تعجيل وتأخير الزكاة ستكون محدودة .

أما إذا كان وضع الدولة الإسلامية كحالة معظم دول العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر ، فإن التنسيق بين السياسة الاقتراضية والسياسة الضريبية يعتبر أمراً لا بد منه ، وذلك لحاجة الدولة إلى التمويل من ناحية ، وحاجتها إلى تحقيق استقرار الأسعار من ناحية أخرى . على أن تلجأ الدولة فى الظروف غير العادية إلى سياسة الزكاة ، بعد أن تعجز أدوات السياسة النقدية والمالية الأخرى .

وبذا نكون قد انتهينا من أدوات السياسة المالية داخل هذا المنهج المقترح ، وننتقل إلى بيان سياسة الأجور التى تتكامل مع السياستين السابقتين بهدف تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار وفى قيمة النقود .

المطلب الثالث

سياسة الأجور

قلنا إن الأجور تشكل أحد الأسباب الجوهرية في أحداث التقلبات في مستوى الأسعار ، وما يعقبه من تغيرات في قيمة النقود ، ذلك أن الأجور تعتبر عنصرا أساسيا في تكاليف الإنتاج المتغيرة ، وأوضحنا أنه وفي تقدير عدد من النظريات تؤدي زيادة الأجور إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، إذا لم تقابلها زيادة ماثلة في الناتج .

وعند تعرضنا للأسباب المحتملة للتغيرات في قيمة النقود في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي ، تبين لنا أن الأجور من الممكن اعتبارها أحد أسباب تقلبات الأسعار نظرا لأنها أحد العوامل المتغيرة . لهذا فإن الأمر يتطلب منا أن نضع تصورات للسياسة الأجرية النابعة من الشريعة الإسلامية ، والتي تتلاءم مع هدف تثبيت أو استقرار المستوى العام للأسعار الذي نسعى إليه .

ومن ناحية أخرى فإن الأجور كما أنها أحد أسباب التقلبات في مستوى الأسعار فإنها تتأثر بتقلبات الأسعار ، فهناك علاقة متناقضة بين الأجور وبين تقلبات الأسعار (١) إن أن زيادة الأجور تؤدي إلى ارتفاع الأسعار إذا لم تقترن بزيادة الإنتاجية ، كما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص القيمة الحقيقية للأجور النقدية .

وعلى هذا فإن سياسة الأجور داخل المنهج المقترح تسعى لتحقيق هدفين ؛ الأول : معالجة أثر الأسعار على الأجور ، فقد عرفنا أن الأجور الحقيقية تتأثر بتقلبات الأسعار حيث إن ارتفاع الأسعار مع ثبات الأجور أو زيادتها بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص قيمة الأجر الحقيقي .

(١) انظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٦٨١

الثانى : معالجة أثر الأجر على الأسعار ، باعتبار أن الأجر أحد الأسباب الرئيسية لتقلبات الأسعار .

أما الهدف الأول فسنخصص له مكانا آخر فى هذا البحث ، وهو الفصل الخاص بمعالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود . على أن يختص هذا المبحث بمعالجة الهدف الثانى وهو معالجة أثر الأجر على الأسعار .

سياسة الأجر كوسيلة لمعالجة أسباب التقلبات فى مستوى الأسعار :

سبق أن قلنا إن الأجر فى ظل الاقتصاد الإسلامى يتحدد وفقا لعوامل العرض والطلب فى ظل قاعدة العدالة فى المعساةوة ، إن المعاوضات كلها فى الشريعة مبنية على العدالة بين البدلين وقلنا أيضا أن لولى الأمر الحق فى التدخل حسب ما تلميه المصلحة العامة أو كما يرى بعض الفقهاء المعاصرين أن ذلك يتحقق بوضع حد أدنى للأجر يمثل ضروريات الحياة بالنسبة للعامل .

ونود أن نشير هنا إلى أن الدولة فى الإسلام مسئولة عن توفير ما يعرف بحسب الكفاية لجميع العاملين الذين يعملون ولا تكفى دخولهم لكفاية احتياجاتهم الشخصية ومن هم فى نفقتهم ، ويتم ذلك عن طريق صندوق الزكاة ، وما ورد فى هذا الصدد قال الحنابلة : إذا كان له عقار يشغله أو ضيعة تساوى عشرة آلاف درهم أو أقل أو أكثر ولكنها لا تقيمه - أى لا تقوم بكفايته - يأخذ من الزكاة . (١)

وقال الشافعية : إذا كان له عقار ونقص دخله عن كفايته ، فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ، ولا يكلف بيعه . (٢)

وقال المالكية : يجوز دفع الزكاة لمن يملك نصابا أو أكثر لكثرة عياله ، ولو كان له الخادم والدار التى تناسبه . (٣)

وقال الحنفية : لا بأس بأن يعطى من الزكاة من له مسكن ، وما يتأثت به فى منزله وخادم ، وفرس وسلاح وشباب البدن ، وكتب العلم إن كان من أهله . واستدلوا

(١) المغنى الشرح الكبير ٢/٢٥٥

(٢) المجموع ٢/٢٠٢

(٣) الخرشي على خليل ، ٢/٢١٥ ؛ حاشية العدوى على خليل ٢/٢١٥

بما روى عن الحسن البصرى أنه قال : كانوا يعطون الزكاة لمن يملك عشرة آلاف درهم من الفرس والسلاح والخادم والدار . وقوله (كانوا) كناية عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهذا لأن هذه الأشياء من الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها فكان وجودها وعدمها سواء . (١)

ويتبين مما تقدم أن توفير حد الكفاية هو من مسئولية الدولة حسب ما هو مقرر عن طريق الزكاة ، وبذلك يصبح الأجر في النظام الإسلامى خاضعا للاعتبارات التالية:

أولا : — الأجر كعائد للعمل المبدول يمكن تحديده مبدئيا بواسطة الدولة ، ثم تتفاعل عوامل العرض والطلب لتحديده فعليا، حسب الكفاءة والجهد أى على أساس العدالة بين العمل والأجر ، ونعتقد أن فرض حد أدنى للأجور يجب أن يكون مقرونا بدراسات توضح من جوانب احتياجات العامل المعيشية والصحية والاجتماعية ، وتضع من جانب آخر في اعتبارها قدرة مؤسسات الأعمال في تحمل الحد الأدنى للأجور دون ضرر، بحيث إنه لو كان الحد الأدنى للأجور في ظروف المنافسة مرتفعاً بدرجة لا تستطيع أن تتحمله مؤسسات الأعمال فإن ذلك يؤدي إلى أحد أمرين: فإما أن ترفع مؤسسات الأعمال أسعار منتجاتها في سبيل الحصول على ربح مجزى وهو احتمال لا يتحقق إلا في ظروف الاحتكار حيث إن المنتج في ظل المنافسة لا يستطيع أن يؤثر على السعر فهو (متلقٍ للسعر)

أما الاحتمال الثاني هو أن تتوقف مؤسسات الأعمال التي تزيد تكاليفها الحدية أو الهامشية ، بسبب زيادة الأجور، ولا شك أن هذا يتعارض مع مبدأ العدالة التي يجب على الدولة إرساءها بين الطرفين .

ثانيا : — إذا لم يكف الأجر كعائد بالنسبة للجهود المبذولة ، فإن الدولة تتولى عن طريق صندوق الزكاة كالة الأفراد ذوي الدخل المنخفضة بما يضمن لهم مستوى معيشي لائق بالفرد المسلم .

وعلى هذا الأساس فإن سياسة الأجور فى هذا المقام تهتم بالبند الأول وهو كيف يمكن تصور ألا تكون الأجور المدفوعة للعاملين سببا فى تقلبات الأسعار وما يلزمها من تغيرات فى قيمة النقود .

يرى الاقتصاديون المعاصرون أن سياسة الأجور يمكن أن تتخذ عددا من الأشكال :
فيرى البعض أن الدولة يمكن أن تتحكم فى الأجور عن طريق أوامرها وسلطتها فى الحد من ارتفاع الأجور ، أو تخفيضها حينما تكون مرتفعة ، بحيث تلغى أثرها فى رفع مستوى الأسعار ، أو زيادتها فى حالة انخفاضها بحيث لا يترتب على ذلك انكماش (١)
ولا شك أن هذه السياسة تقوم على افتراض أساسى وهو أن تتسم كل من الأجور والأسعار بالمرونة الكاملة .

ونعتقد أن هذه السياسة رغم امكانية تطبيقها فى النظام الاقتصادى الإسلامى إلا أنه يشوبها عدد من العيوب أهمها أن تخفيض الأجور قد يترك انعكاسا سيئا لدى العاملين الذين يكونون قد كفوا مستوى حياتهم طبقا لما وصلت إليه دخولهم .
ومن ناحية أخرى فإن تخفيض الأجور فى النظام الإسلامى يعنى أن لولى الأمر الحرية المطلقة فى التدخل فى سوق العمل ، وقد رأينا أن سلطة ولى الأمر فى النظام الإسلامى ليست مطلقة وإنما هى مقيدة بمعالجة الاختلالات السلوكية من جانب أرباب الأعمال (احتكار الشراء) أو من جانب العمال (احتكار البيع) (٢) . ومن جهة ثالثة فإن مجرد تدخل ولى الأمر بهذه الطريقة من شأنه أن يخل بظروف المنافسة التى هى أساس التعامل فى النظام الإسلامى . هذا بالإضافة إلى أن لجنة الأجور التى ستقوم بإدارة (سياسة الأجور) - وهى من اللجان التى نقترحها فى هذا المنهج - لن تقبل بمثل هذه السياسة خاصة مثلوا العمال .

(١) انظر د . محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادى الكلى ، مرجع سابق ص ٢٣٧

(٢) راجع ما تقدم ص ١٥٤ ب من هذا البحث

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن الأجور يجب أن تزيد مع كل زيادة في المستوى العام للأسعار ، لأن هذا يُمكن العمال من ملاحقة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار .

ويعاب على هذه السياسة أن ملاحقة أجور العمال للمستوى العام للأسعار على النحو المذكور قد ينعكس أثره على الإنتاج ، ذلك أن المنتجين في ظل المنافسة لن يقبلوا بإنتاج نفس الكمية التي كانوا ينتجونها إلا إذا ضمنوا بيعها بأسعار أعلى تغطي زيادة التكاليف الحدية الناتجة من زيادة أجور العمال . ولذلك فزيادة أجور العمال على إطلاقها قد تؤدي إما إلى رفع الأسعار مباشرة وفي هذه الحالة يرتفع المستوى العام للأسعار وتنخفض قيمة النقود وإما أن تؤدي إلى تقليل الإنتاج في حالة عدم ارتفاع مستوى الأسعار ، إذ أن المنتجين قد يعتمدون إلى تقليل الإنتاج في حالة سبيل ^{تقني} عرض المنتجات لترتفع الأسعار ويتساوى لإيرادهم الحدي مع تكاليفهم الحدية . وقد يترتب على تقليل عرض المنتجات الاستغناء عن بعض العمال مما يؤدي إلى زيادة البطالة (١)

ولا شك أن هذه العيوب كقيلة لرفض هذه السياسة في النموذج الإسلامي . وبالإضافة لما تقدم فإن السياسة التي تجد استحسانا لدى جميع الاقتصاديين هي تلك التي تركز على مبدأ أساسي وهو أن ترتبط زيادة الأجور بزيادة الإنتاجية (٢) ذلك أن زيادة الإنتاجية دون زيادة الأجور قد تترتب عليها نتائج مضرّة بالنشاط الاقتصادي حيث إن زيادة الإنتاجية مع ثبات الأجور تؤدي إلى قصور في الطلب الكلي ومن ثم ظهور فائض في عرض المنتجات ، ومع ثبات الطلب في الأجل القصير ينخفض مستوى الأسعار وترتفع قيمة النقود ويصاب النشاط الاقتصادي بحالة انكماش . هذا فضلا عن

(١) انظر د . محمد يحيى عويس ، التحليل الاقتصادي الكلي ، مرجع سابق ص ٢٣٥

(٢) انظر د . سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ص ٧٠٨ - ٧٠٩

؛ وانظر د . رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، مرجع سابق ص ٦٨٢ ؛ وانظر

د . محمد يحيى عويس المرجع السابق ٢٣٧

أن رجال الأعمال قد يعمدون إلى التخلص من بعض العاملين، ذلك لأن ارتفاع انتاجية العمال يعنى أن عددا أقل أصبح الآن قادرا على إنتاج نفس الكمية من الإنتاج وهذا بالطبع بافتراض عدم وجود تعامل مع العالم الخارجى .

ومن ناحية أخرى إذا افترضنا أن أجور العمال قد زادت دون أن يصاحب ذلك زيادة فى الانتاجية فإن هذا يؤدي كما قلنا إلى ارتفاع مستوى الأسعار .

وعلى هذا فإن ارتباط الأجور بالانتاجية من شأنه أن يحقق مبدأ الاستقرار فى الأسعار إذ إن زيادة الأجور بنفس نسبة زيادة الانتاجية يترتب عليه أمران :

الأول : تؤدي زيادة الانتاجية إلى زيادة العرض الكلى للسلع والخدمات .

الثانى : تؤدي زيادة الأجور إلى زيادة الطلب الكلى ، وهذان الأمران يحققان التوظيف الكامل فى النشاط الاقتصادى ، ويجنبان تعرض الاقتصاد للاختلالات

الناشئة عن أثر الأجور .

وبناء على ما تقدم فإن السياسة التى نقتربها لعلاج أثر الأجور على الأسعار فى هذا المنهج المقترح هى ربط الزيادة فى الأجور بالزيادة فى الانتاجية ، وهى السياسة التى نعتقد أنها تحقق العدالة لطرفى عقد العمل . ذلك أن أسباب الأعمال يجدون أن إيراداتهم الحدية تساوى تكاليفهم الحدية وهو أمر يمكنهم من الحصول على أرباح عادية ، إلا أن استمرار الطلب عن طريق زيادة الأجور يساعدهم على تحقيق قدر مناسب من الأرباح . أما العمال فإن جهدهم الإنتاجى يترجم فى شكل زيادة فى الأجر .

وهذه العلاقة بين الأجور والانتاجية علاقة طردية بمعنى أن كل زيادة فى الانتاجية تستوجب زيادة فى الأجر ، وفى المراحل العليا من الإنتاج من الممكن أن تترجم الزيادة فى الانتاجية فى شكل نقص فى ساعات وأيام العمل ، وذلك لتوفير وقت للراحة والعبادة والدعوة وزيادة الاصلاح . . إلى خلاف ذلك

ويجب هنا أن نوضح عدداً من الاعتبارات ذلك أن القول بربط الأجور بالإنتاجية يتطلب منا توضيحاً أكثر ، حيث إن هناك ثلاثة طرق يمكن أن تزيد بها الإنتاجية

(أ) فقد تزيد الإنتاجية نتيجة لزيادة عدد ساعات العمل التي يعملها العامل .

(ب) وقد تزيد الإنتاجية كنتيجة لادخال تقنية جديدة أو فنون إنتاجية جديدة .

(ج) وقد تزيد الإنتاجية نظراً لإعادة تنظيم العمل وضبط العمال في أدائهم لواجبهم وذلك بالقضاء على التسيب واللامبالاة أثناء العمل .

وإذا نظرنا إلى الفقه الإسلامي نجد أن العامل يستحق الأجر نتيجة للعمل كما أن عقد الإجارة يفرض على العمال شرعا ، تخصيص كل الوقت الذي تم العقد عليه لصالح رب العمل . ولهذا نجد أن الفقهاء قد رفضوا عدداً من التصرفات واعتبروها خارج عقد الإجارة ويجوز للمستأجر أن يقطع من أجر العامل نتيجة لعدم تمكنه من منفعته في كل الزمن المتعاقد عليه ، ومن أمثلة هذه التصرفات قول جمهور الفقهاء^(١) بعدم استحقاق الأجير على المدة ، الأجر في أيام العطل والإجازات . وذلك لأن الإجارة على المرة تتطلب أن يكون كل وقت العامل نحو أداء العمل ولا يستثنى من ذلك إلا أوقات الصلاة وطهارتها ويوم الجمعة للمسلمين والسبت لليهود والأحد للنصراني على رأى بعض الفقهاء^(٢) . ورغم ذلك ذهب فريق من الفقهاء إلى أن تخصيص وقت الراحة متروك للعادة والعرف^(٣) وهو الرأى الذى تأخذ به معظم دول العالم فى العصر الحاضر ، حيث ثبت أهمية العطلات في تجديد نفسية العامل مما قد يدفعه إلى زيادة إنتاجه .

والذى يهمنى فى هذا الصدد أن الوقت المخصص للعمل فى الفقه الإسلامى هو حق لرب العمل ، وهذا يعنى أن يخصص العامل كل الوقت المتفق عليه لصالح رب العمل .

(١) انظر المبسوط ١٦٢/١٥ ؛ نهاية المحتاج ٢٨٠/٥

(٢) انظر حاشيتا قليوبى وعميرة ٧٤/٣

(٣) انظر حاشية الرهونى على الزرقانى

١٧/٧ ؛ وانظر نهاية المحتاج ٢٨٠/٥

ومن جهة أخرى ذهب بعض الفقهاء إلى أن العامل لا يستحق الأجر إذا فشل أو قصر في أداء العمل ، جاء في نهاية المحتاج (لو استأجره على نسخ كتاب فغير ترتيب أبوابه فإن أمكن البناء على بعض المكتوب كأن كتب الباب الأول منفصلا بحيث يبنى عليه استحقاق بقسطه من الأجر والا فلا شيء له) (١)

والذي نستنتجه من هذه الشروط الجزئية التي اشترطها الفقهاء في عقد العمل ، أن زيادة الإنتاجية بسبب الإخلاص في العمل وأداء الواجب على النحو الذي يجنب أن يؤدي عليه شرعا ، لا توجب زيادة في الأجر ، لأن زيادة الإنتاجية في هذه الحالة هي جزء من عقد العمل وليست من عمل اضافي . وهذا لا يمنع من أن يتبرع أرباب الأعمال بزيادة الأجور ، إلا أن تلك الزيادة في هذه الحالة ليست واجبا عليهم .

أما إذا كانت زيادة الإنتاجية ناتجة عن زيادة عدد ساعات العمل ، فإن زيادة الأجر في هذه الحالة ستكون من حق العامل لأن هذا زيادة في التكلفة تتطلب زيادة في الأجر .

أما إذا كانت زيادة الإنتاجية بسبب ادخال تحسينات تقنية وفنون إنتاجية جديدة ، ففي هذه الحالة نقترح أن تكون زيادة الإنتاجية قسمة بين رب العمل وبين العمال لأن كلا منهما سيكون له نصيب في زيادة الإنتاجية ، ذلك أن ادخال التقنية الجديدة قد يحتاج من العامل مزيدا من التفكير والعمل في سبيل استيعابها. وإذا تقرر هذا فإننا نقترح ربط الأجور بالإنتاجية وفقا للتصور السابق ونقترح أيضا تكوين لجنة تسمى " لجنة الأجور العادية " على النحو الذي اقترحه الفقيه ابن حبيب المالكي في كيفية الوصول إلى عدالة التسعير في السلع ، حيث قال " ينبغي للإمام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء ويحضر غيرهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم وللعمامة سواء حتى يرضوا ، ولا يجبرون على التسعير ولكن عن رضا (قال أبو الوليد الباجي) وجه ذلك أنه بهذا يتوصل

إلى معرفة مصالح البائعين والمشتريين ويجعل للباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف للناس ، وإذا سمر عليهم من غير رضى بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس (١)

وعلى ضوء هذا فإن لجسان الأجور التي نقترحها تشمل ، ولى الأمر أو من ينييه من أهل الخبرة والاختصاص وممثلين من أرباب الصناعة ، لا بداء رأيهم حول تكاليف الإنتاج ونسبة الأجور في ذلك ، كما تشمل ممثلين للعمال في القطاع الانتاجي كما يمكن أن تضم اللجنة أطرافاً أخرى محايدة . ولكل واحد من أعضاء هذه اللجنة وظائف معينة ، في كيفية تنفيذ مبدأ ربط الأجور بالإنتاجية وذلك على النحو التالي :

الدولة :

تقع على الدولة مسئوليات متعددة لعل أهمها أن تلتزم بانتهاج سياسات اقتصادية من شأنها أن تحقق استقرار الأسعار . ويقع ^{على} عاتقها تكوين لجنة فنية لفصل النزاعات التي قد تنشأ فيما يتعلق بتحديد مقدار الزيادة في الإنتاجية ، ومصدر هذه الزيادة وذلك حتى تفصل في هذه النزاعات بالعدل . ووظيفة الدولة في هذا الشأن أن تلجأ إلى تحكيم الشريعة الإسلامية والأخلاق الإسلامية لفصل هذه المنازعات إذ أن فشل لجان الأجور في الدول الغربية في العصر الحاضر يرجع بصفة أساسية إلى عدم وجود قيم وأخلاق يمكن الاحتكام إليها ، ذلك أن المصلحة الفردية هي الحكم الأول والأخير لطرفي العقد ، وبذلك يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى رأي موحد يخدم مصلحة المجتمع . أما في النموذج الإسلامي فهناك قواعد فقهية ثابتة يمكن الارتكان إليها ومثال ذلك حث الإسلام على التعاون كقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان . .) (٢) وقوله صلى الله عليه وسلم (لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه) (٣) والقواعد الفقهية كثيرة كقاعدة لا ضرر

(١) الباجي ، المنتقى شرح الموطأ ، مرجع سابق ١٩ / ٥

(٢) سورة المائدة الآية (٢)

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الايمان ، انظر صحيح البخاري ٩ / ١

ولا ضرار ، وما يتفرع عنها كـ (الضرر يزال) و (الضرر يدفع بقصد الإمكان).

العمال :

يقع على لجنة العمال مسئولية إقناع العمال بأن حقوقهم تزداد بزيادة المجهود والاختلاص في العمل ، ومن ثم فإن مطالبتهم بزيادة الأجر مرتبطة بزيادة إنتاجيتهم . على أن يكون هذا الشرط مبدأ وعهداً بين الطرفين ، والإسلام يلزم الفرد بالإيفاء بعهد طالما أنه لا يحرم حلالاً ولا يبيح حراماً ، لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود . .) (١) ولقوله صلى الله عليه وسلم (المسلمون عند شروطهم) (٢)

أرباب الصناعة :

يقع على أرباب الصناعات مسئولية إدخال التحسينات التقنية والفنون الإنتاجية التي تساعد على زيادة الإنتاجية ، وبما لا يضر بمصلحة العمال متى كان ذلك ممكناً . ويلتزمون في الجانب الآخر بدفع الزيادة في الأجر الناتجة عن زيادة الإنتاجية لأن هذا أصبح حقاً للعمال .

وعلى هذا يتضح أن القواعد التي تستند عليها سياسة الأجور في النموذج الإسلامي تتميز بأنها نابعة من أخلاق الدين الإسلامي ، وإذا طبقت هذه السياسة فإن جميع الأطراف تحقق نفعاً بالإضافة إلى النفع العام المتمثل في قدرة الدولة في السيطرة على تقلبات الأسعار الناشئة عن دفع النفقات أو تلك التي تنشأ عن قصور الاستهلاك بسبب عدم مسايرة الأجور للإنتاجية . فربط الأجور بالإنتاجية يجعل تكلفة العمل لكل وحدة من الإنتاج ثابتة وتختفى بالتالي الزيادة في التكاليف المؤدية إلى تقلبات الأسعار أو النقصى فيها الذي يؤدي إلى هبوط الطلب .

(١) صدر سورة المائدة

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإجارة ، انظر صحيح البخاري ٥٢/٣

وبعد : ففي نهاية هذه الأسس العامة لأهم السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها للسيطرة على الأسباب المؤدية لتقلبات الأسعار ومن ثم تغيرات قيمة النقود - نود أن نشير إلى أن من الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة في السيطرة على تقلبات الأسعار ، التدخل المباشر لتسعير السلع والأجور ، غير أن تدخل الدولة للتسعير له أسباب شرعية لابد وأن تتوفر أهمها وجود الاحتكار في سوق السلع أو العمل ، وهي حالة إختلالية تخرج عن نطاق هذا البحث الذي يقوم التحليل فيه طبقاً لنموذج الاقتصاد الإسلامي المتكامل ، الذي يطبق كل ما أمرت به الشريعة الإسلامية ، وينتهي عملاً نهته عنه .

الفصل الثاني

منهج معالجة آثار التغيرات
في قيمة النفود

الفصل الثانى

منهج معالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود

فى الفصل السابق حددنا مدى قدرة النظام الاقتصادى الإسلامى فى السيطرة على الأسباب المؤدية إلى التقلبات فى قيمة النقود واتضح لنا أن النظام الاقتصادى الإسلامى يمكن أن يبتكر عدداً من الوسائل التى تتفق مع تصوره الشامل لشئون الحياة ويستطيع عن طريقها أن يسيطر على تقلبات الأسعار . فإذا أضفنا هذه الوسائل إلى الاستقرار النسبى الذى يتسم به الاقتصاد الإسلامى وفقاً لمكوناته البنائية ، فإنه من المتوقع أن يكون هناك استقرار نسبى كبير فى مستوى الأسعار ومن ثم فى قيمة النقود . ولا شك أن الاقتصاد الإسلامى إذا حقق الاستقرار فى مستوى الأسعار وفقاً لما تقدم فإن الحاجة لهذا الفصل من الناحية التطبيقية تبدو ضئيلة وذلك لأن هذا الفصل سيعالج الآثار الناشئة عن تغيرات قيمة النقود . وهو أمر تظهر أهميته بالنسبة لأصحاب الالتزامات المالية المؤجلة مثل أصحاب الديون والمهور المؤجلة ومستحقى الأجور الخ .

ولقد أوضحنا فى الباب الثانى أن هذه الفئات تتضرر من التغيرات الناشئة فى قيمة النقود ، بحيث يمكن أن تفقد جُلَّ ثروتها بسبب تغيرات قيمة النقود . ولهذا فإننا ننتقل فى هذا الفصل من افتراض أساسى وهو أن هناك تغيراً قد حدث فى قيمة النقود ، فما هى آراء فقهاء المسلمين فى معالجة آثار هذا التغير على الفئات المتضررة من ذلك .

وفى البدء نود أن نشير إلى أن فقهاء المسلمين قد بحثوا هذه القضية ضمن إطارين يرتبطان بنوعية النقود المستخدمة من ناحية ، وطبيعة التغيرات الحادثة فى النقود من ناحية أخرى . وعلى ذلك فنقسم هذا الفصل إلى بحثين :



المبحث الأول :

الرأى الفقہى فى معالجة آثار تغيرات النقود الخلقية من حيث
القيمة وغير القيمة .

المبحث الثانى :

الرأى الفقہى فى معالجة آثار تغيرات النقود الاصطلاحية من حيث
القيمة وغير القيمة والمنهج المقترح تطبيقه

المبحث الأول

الرأى الفقهى فى معالجة آثار تغيرات النقود الخلقية من حيث القيمة
وغير القيمة

ذهب فقهاء المسلمين إلى تقسيم التغيرات التى تحدث فى النقود

الخلقية إلى قسمين :

القسم الأول : تغيرات تحدث فى قيمة النقود الخلقية " ذهب فضة " وهو ما يعبرون
عنه بفلاء ورخص النقود .

القسم الثانى : تغيرات تحدث فى النقود تؤدى إلى انتفاء صفة النقدية عنها وتشمل
هذه ظواهر كساد النقد ، وانقطاعه عن التداول ، أو الفائه
بواسطة السلطة النقدية .

ولكل قسم من هذه الأقسام أحكامه وذلك على النحو التالى :

أولاً : معالجة آثار تغير قيمة النقود الخلقية :

إذا حدث تغير فى قيمة النقود الخلقية " ذهب . . فضة " المترتبة فى الذمة وهو

ما يعبر عنه الفقهاء " بفلاء ورخص النقد " فلا يلزم المدين فى هذه الحالة إلا تلك
النقود التى تم العقد بها ، لأنها نقود بالخلقة ، أى أن لها قيمة ذاتية .

ولقد حرر الفقيه الحنفى ابن عابدين هذه القضية فى رسالته " تنبيه الرقود على

مسائل النقود " وأوضح أن اختلافات فقهاء الحنفية حول ما يجب أدائه عند تغير قيمة

النقود ، إنما تتعلق بالنقود الاصطلاحية وليس بالنقود الخلقية . يقول فى ذلك (وإياك

أن تفهم أن خلاف أبى يوسف جار حتى فى الذهب والفضة كالشريفى والبندقى والمحمدى

والريال - فانه لا يلزم لمن وجب له نوع منها سواء بالإجماع فإن ذلك الفهم خطأ صريح

ناشئ عن عدم التفرقة بين الفلوس والنقود (١) ويقول ابن عابدين مدلا على هذا

(١) محمد أمين الشهير بابن عابدين ، مجموعة رسائل ابن عابدين ، دون طبعة ،

دون ناشر ، رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود ٦٢/٢

التمييز (ويدل عليه تعبيرهم بالفلاء والرخص فإنه إنما يظهر إذا كانت غالبية الغش تقوم بغيرها وكذا اختلافهم فإن الواجب رد المثل أو القيمة فإنه حيث كانت لا غش فيها لم يظهر للاختلاف معنى ، بل كان الواجب رد المثل بلا نزاع وهذا كالصریح فيما قلنا . . .) (١)

إن التفرقة التي أقامها ابن عابدین بین تغير قيمة النقود الخلقية والنقود الاصطلاحية ، تفرقة دقيقة ، تستند إلى أن النقود الخلقية من الذهب والفضة لها قيمة ذاتية ، ومن ثم فإنه لا يوجد اختلاف بين قيمتها الاسمية وبين قيمتها الحقيقية ، فإذا انخفضت قيمة الذهب كقصد فإن ذلك يعنى ارتفاع قيمة السلع الأخرى ، والتي من ضمنها قيمة الذهب كسلعة تستخدم للأغراض الصناعية " كحلى النساء والأواني . . الخ) وهذا هو جوهر نظام قاعدة الذهب ، إذ مع توفر حرية تحويل النقود " المسكوكات " إلى سبائك يستطيع كل من يحمل مسكوكات انخفضت قيمتها كقصد أن يحولها إلى سبائك ويقضى على الفرق الذى حدث بين قيمة الذهب كقصد وبين قيمته كسلعة . كما يؤدي إقدام الأفراد على تحويل مسكوكاتهم إلى سبائك ، إلى زيادة عرض الذهب فيجبر عن ذلك انخفاض سعره حتى يتوازن مع سعره كقصد ، وهو ما يعرف بالتوازن التلقائى " فى ظل قاعدة الذهب .

وعلى هذا فإن ما ذهب إليه الفقهاء من انتفاء المعنى لمناقشة أثر تغير قيمة النقود فى ظل التعامل بالنقود الخلقية هو قول سليم يوضح الفهم الصحيح للتفرقة بين النقود ذات القيمة الذاتية وبين النقود التى تقوم بغيرها .

والخلاصة أن الالتزام المالى المترتب فى ذمة الغير إذا كان عملة ذهبية أو فضية خالصة أو مغلوبة الغش^(٢) فإن المدين لا يحق له المطالبة إلا بتلك النقود التى تم بها العقد بغض النظر عن التغير الحادث فى سعرها وهذا الأمر موضع اتفاق لدى

(١) انظر تنبيه الرقود ٦٤/٢

(٢) سبق أن أوضحنا فى الباب الأول ، أن النقود الخلقية مغلوبة الغش تلحق حكماً بالنقد الخالص وذلك لأن الحكم الشرعى يتقرر باعتبار الغالب ، ويلحق الغش بالعدم ولأن الدراهم والدنانير لا تنطبع عادة إلا بقليل غش ، انظر تبیین الحقائق ٤/ ١٤٠ ١٤١ ، وانظر ص ١٧ من هذا البحث .

فقهاء المسلمين . (١)

ثانيا : معالجة آثار تغير النقود الخلقية :

أما إذا حدث تغير للنقود الخالصة أو قليلة الغش ، عن طريق إبطال السلطان لنقديتها أو " انقطاعها " عن التداول أو " انعدامها " ، فإن كانت موجودة فلا يلزم المدين في هذه الحالة إلا مثلها ، أما إذا عدت فتجب قيمتها وإلى هذا ذهب المالكية على المشهور عند هم والحنفية والشافعية والحنابلة . جاء في منح الجليل للشيخ عيش . . . (. . .) ومن ابتاع بنقد أو اقترضه ثم بطل التعامل به لم يكن عليه غيره إن وجد . والا فقيمه إن فقد ومن اقترض دنانير أو دراهم أو باع بها وهى سكة معروفة ثم غير السلطان السكة وأبدلها بغيرها فانما عليه مثل السكة التى قبضها ولذمته يوم العقد (٢) ويقول الخرشي في شرحه لمختصر خليل (إن الشخص إذا ترتبت له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى ، فإن كانت باقية فالواجب على من ترتبت عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل بها أو التغير على المشهور ، وإن عدت فالواجب على من ترتبت عليه قيمتها مما تجدد وظهر) (٣)

وفي منح الجليل (وإن انقطع ذلك النقد حتى لا يوجد لكان له قيمته يوم إنقطاعه ، إن حالا ولا في يوم الأجل لعدم استحقاق المطالبة قبله) (٤) ويذهب بعض المالكية إلى أنه إذا أبطلت السلطات النقدية التعامل بالنقود الذهبية أو الفضية بعد ترتيبها في الذمة ، فيجب الرجوع إلى قيمة العملة المطفأة

(١) انظر في ذلك أ) تنبيه الرقود ٦٢/٢

ب) الخرشي على خليل ٥٥/٥ ؛ حاشية الرهوني ١١٩/٥

ج) المغنى لابن قدامة ٣٥٦/٤ ؛ شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/٢

د) مغنى المحتاج ١١٩/٢ ؛ قطع المجادلة عند تغير المعاملة

للسيوطي ١٥١/١

(٢) منح الجليل ٥٣٤/٥

(٣) الخرشي على خليل ٥٥/٥

(٤) منح الجليل ٥٣٤/٥

من الذهب ، ويأخذ صاحب الدين القيمة ذهباً (١) وهذا القول يخالف ما ذهب إليه فقهاء المالكية في المشهور عندهم ، ونعتقد أن هذا القول مبنى على عدم وضوح التفرقة بين النقود الذهبية والفضية ، وبين النقود الاصطلاحية التي تُقَوَّمُ بغيرها ، فكما أوضحنا أن إلغاء النقود الذهبية لا يفقد لها قيمتها ومن ثم فلا معنى أن تُقَوَّم الذهب بالذهب .

أما قول فقهاء الشافعية فقَدْ جاء في نهاية المحتاج (ولو أبطل السلطان ما باع به أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم عز وجوده ، فإن فقد وله مثل وجب ، والا فقيمه وقت المطالبة) (٢)

ونذهب الحنابلة والشافعية إلى وجوب مثل النقد الذي تغير متى كان موجوداً بين التداول ، أما إذا فقد فتجب القيمة من غير جنسه ، فإن كان الدين أو ثمن البيع من الدنانير ، فتجب القيمة من الدراهم ، وذلك حرصاً على التساوى بين القيمتين . وحتى لا يترتب على عدم التماثل والتساوى ربا الفضل وهو قيد انفرد به الشافعية والحنابلة . جاء في نهاية المحتاج للرملي عن رد النقود المغشوشة إذا انقطعت عن التداول (ومتى جازت المعاملة بها ضمنت بمعاملة أو إتلاف ، فالواجب مثلها إن هي مثلية ، لا قيمتها إلا أن فقد المثل فتجب قيمتها . وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه) (٣) وفي حاشية الشبرايملى (أى حذراً من الوقوع في الربا) (٤) وفي منتهى الإرادات وشرحه للبهوتي (. . . ما لم يكن القرض فلو ساء أو دراهم مكسرة فسيحرمها السلطان - أى يمنع التعامل بها . . . ولو لم يتفق الناس على ترك التعامل بها . فإن كانت كذلك فله - أى المقرض - قيمته - أى القرض

(١) انظر حاشية الرهونى ١١٩/٥

(٢) ، (٣) نهاية المحتاج ٣٩٩/٣

(٤) حاشية الشبرايملى ٣٩٩/٣

المذكور - وقت قرض نسا لأنها تعيبت في ملكه ، وسواء نقصت قيمتها قليلا أو كثيرا وتكون القيمة من غير جنسه - أى القرض - ، إن جرى فيه - أى أخذ القيمة من جنسه - ربا الفضل ، بأن اقترضه داهم مكسرة وحرمت وقيمتها - يوم القرض أنقص من وزنها ، فإنه يعطيه بقيمتها ذهبا (١)

وفى الإنصاف للمرداوى (فيكون له القيمة وقت القرض ... اعلم أنه إذا كان مما يجرى فيه الربا فإنه يعطى مما لا يجرى فيه الربا ، فلو اقترضه داهم مكسرة فحرمها السلطان أعطى قيمتها ذهبا وعكسه بعكسه (٢)

والخلاصة أن آراء فقهاء المسلمين حول التغيرات الحادثة في النقود الخلقية سواء من حيث قيمتها أو تلك التى ترتبط ببعض الظواهر النقدية التى تنتشر فى ظل التعامل النقدى المعدنى توضح مدى دقة فقهاء المسلمين فى تحليل الظواهر النقدية المختلفة ، ذلك أن النقود الذهبية والفضية لا تؤثر فيها التغيرات الحادثة أيا كان شكلها لأنها تستمد قيمتها من معدنها ، ومن ثم فإن التزام المدين الفعلى هو بوزن المعدن الذى اقترضه ، فإذا دفعه بنفس وزنه فإنه يكون بذلك قد أبرأ ذمته شرعا بغض النظر عن التغيرات التى حدثت فيه ، أما فى حالة انعدام المعدن فإنه تجب عليه قيمته يوم ثبوتها فى الذمة .

أما النقود مغلوبة الغش فإن التغيرات التى تحدث فى قيمتها غالبا ما تكون ضئيلة نسبيا نظرا لأن نسبة الغش فى هذا النوع من النقود قليلة ، وتعتبر مهدرة شرعا لأن الحكم يلحق بالغالب (٣)

(١) شرح منتهى الإرادات ٢٢٦/٢

(٢) الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ٥/١٢٧-١٢٨

(٣) انظر الباب التمهيدى ص ١٧ وما بعدها

المبحث الثانى

الرأى الفقهى فى معالجة آثار تغيرات
النقود الاصطلاحية من حيث القيمة
وغـير القيمة

ينصرف تعبير "النقود الاصطلاحية" إلى كل نقد سوى الذهب والفضة يتفق عليه المجتمع ، أو تفرضه السلطات ، ليكون وسيطا للتبادل ومقياسا للقيم ، وأداة لتسوية الالتزامات المالية المؤجلة . ولقد أوضحنا فى الباب التمهيدى من هذا البحث أن النقود الورقية والائتمانية المعاصرة ، وأى نقد يستحدث مستقبلا يندرج تحت هذا المصطلح وتنطبق عليه الأحكام الشرعية التى تلحق بالنقود الاصطلاحية (١)

وسنقسم آراء الفقهاء حول النقود الاصطلاحية إلى مطلبين -

المطلب الأول :

معالجة آثار تغيرات النقود الاصطلاحية

ونعنى بذلك ظواهر الكساد العام والانقطاع والكساد المحلى (٢) وهذا المطلب تبدو أهميته من حيث إنه يعتبر تمهيدا لفهم آراء الفقهاء فى مسألة تغير النقود الاصطلاحية . كما أن هذه الظواهر فى حقيقتها العريضة ترتبط بتغير قيمة النقود ، فكساد النقد على سبيل المثال يعنى أن قيمة النقد قد وصلت إلى الصفر فى حين أن الكساد المحلى يشير إلى أن قيمة النقود فى بعض المناطق تساوى صفرا . . . وهكذا

المطلب الثانى :

معالجة آثار تغير قيمة النقود الاصطلاحية

وهذا هو لب موضوع البحث

(١) راجع ما تقدم فى الباب التمهيدى ص ٤١-٤٢ من هذا البحث

(٢) سنوضح هذه المصطلحات فى الصفحات القادمة

المطلب الأول

معالجة آثار تغير النقود الاصطلاحية

إذا كان النقد المترتب في الذمة من النقود الاصطلاحية ، ثم حدث تغير في

هذه النقود ، فإن الفقهاء يفرقون بين ثلاث صور (١) :

الصورة الأولى : الكساد العام للنقد :

يعنى كساد النقد في اصطلاح الفقهاء (أن يبطل التداول بنوع من العملة ويسقط رواجها في البلاد كافة) (٢) ويتحقق ذلك فيما إذا أوقفت الجهة المصدرة للنقد التعامل به (٣) وذلك عن طريق إصدار نقد جديد يحل محله ، وقد يكون ذلك بانصراف المجتمع عنه ، كما يحدث عادة عند ظهور نقد مماثل ذو مميزات أفضل ، أو في حالات التضخم الجامح حيث يصبح النقد عرفا غير مقبول في التداول وإن كانت السلطات النقدية تعتمد عليه وتلزم الناس بقانونيته ، كما حدث في ألمانيا إبان فترة تضخمها في الحرب العالمية الأولى .

فإذا حدث كساد للنقد في حين أن هناك من له نقد مترتب في ذمة الغير من بيع أو قرض أو إجارة أو نحوها من الأسباب المنشئة للالتزامات المالية المؤجلة فإن الفقهاء قد اختلفوا في ذلك إلى أربعة أقوال :

القول الأول : للامام أبي حنيفة وهو أن كساد النقد يؤدي إلى بطلان العقود والالتزامات المالية الآجلة فيفسد البيع ان كانت النقود شئا لمبيع ، ويجب رد المبيع ان كان موجهدا أو مثله إن استهلك وتبطل الإجازات التي تم التعاقد عليها بهذه النقود وللأجير أجر المثل ، أما القروض والمهور المؤجلة فيجب رد مثل النقود التي تم بها التعاقد ولو كانت كاسدة (٤)

(١) هذا التقسيم مأخوذ من البحث القيم الذي قدمه فضيلة أستاذنا الدكتور نزيه كمال حماد ، المنشور بمجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، بعنوان تغير النقود وأثره على الديون في الفقه الإسلامي ، انظر مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي العدد الثالث ، ١٤٠٠ هـ الصفحات ٦٥ - ٧٨

(٢) على حيدر شرح مجلة الاحكام العدلية ١٠٨/١ ؛ وانظر تنبيه الرقود ٦٠/٢

(٣) د . نزيه كمال حماد ، تغير النقود وأثره على الديون في الفقه الإسلامي ص ٦٨

(٤) انظر تنبيه الرقود ٥٨/٢ ك شرح فتح القدير ١٥٨/٧ ؛ تبين الحقائق ١٤٢/٤ ؛ بدائع الصنائع ٣٢٤٤/٧

وسبب بطلان العقود في رأى أبى حنيفة ، أن النقود من غير الذهب والفضة
ثمنيتها بالاصطلاح ، فإذا كسدت وترك الناس التعامل بها ، تزول عنها هذه الصفة
فيبقى المبيع بلا ثمن فيفسد البيع ، جاء في تبين الحقائق (ولأبى حنيفة أن الثمنية
بالاصطلاح فتبطل الثمنية لزوال الموجب والمقتضى لها فيبقى البيع بلا ثمن فيبطل^(١))
ويحتج أبو حنيفة لرأيه الخاص برد المثل المقرض وإن كان كاسدا بـ (أن القرض
إعارة وموجبها رد العين معنى - وذلك يتحقق برد مثله ولو صار كاسدا - لأن الثمنية
زيادة فيه ، حيث إن صحة القرض لا تعتمد على الثمنية بل تعتمد على المثل ، وبالكساد
لم يخرج من أن يكون مثلا ولهذا صح استقراضه بعد الكساد وصح استقراض ما ليس
بشئ كالجوز والبيض والمكيل والموزون وإن لم يكن ثمنا ، ولو أنه إعارة في المعنى لما صح
لأنه يكون مبادلة الجنس بالجنس نسيئة وأنه حرام ، فصار المردود عين المقبوض حكما
فلا يشترط فيه الرواج ، كرد العين المفصوبة والقرض كالغصب إن هو مضمون بمثله^(٢))
وواضح أن ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة ليس مسلما ، ذلك أن من يقترض النقود
الاصطلاحية لا يقترض عينها بغض النظر عن ثمنيتها ، إذ أن العين بلا ثمنية تخرج النقود
عن صفتها الاصطلاحية ، وتجعلها سلعة كغيرها من السلع الأخرى ، فالاصطلاح هو
الذى ينفى على النقود قيمة زائدة على قيمتها الأصلية كما أن الاصطلاح هو الذى
يعطى النقود السلطة المطلقة تجاه كل السلع والخدمات الأخرى . وسيوضح عدم صحة
هذا القول إذا نظرنا إلى أدلة أصحاب القول الثانى .

القول الثانى :

وهو لأبى يوسف (٣) والمالكية فى غير المشهور (٤) والحنابلة على الراجح
عندهم (٥) وهو أن كساد النقد بعد ترتبه فى الذمة لا يوجب فساد المعاملات كما

- (١) تبين الحقائق ١٤٢/٤
- (٢) تبين الحقائق ١٤٤/٤
- (٣) شرح فتح القدير ١٥٨/٧ ؛ تنبيه الرقود ٦٤/٢ ؛ تبين الحقائق ١٤٢/٤
- (٤) حاشية الرهونى ١٢٠/٥ ؛ حاشية ابن المدنى ١١٨/٥
- (٥) كشف القناع ٣١٥/٣ ؛ المغنى لابن قدامة ٣٦٥/٤ ؛ الانصاف للمرداوى ١٢٧/٥

ذهب إليه أبو حنيفة لأن العقد قد صح عند التعاقد ، ولكن تعذر تسليم الثمن فيرجع حينئذ إلى قيمته . واستدلوا لرأيهم بما يلي :

أولا : بأن إيقاف التعامل بنقد معين من قبل الدولة يعنى إبطالا للاصطلاح الذى أضفى على النقود صفة الثمنية وجعلها مقبولة بين الناس . وإبطال صفة الثمنية يعنى إبطال صفة المالية المترتبة على هذه الثمنية. وبذلك يكون الإبطال بمثابة إلتلاف ، فتجب قيمة المتلف - وليس مثله - (بناء على قاعدة الجوابر) (١)

ثانيا : لأن الدائن قد دفع مالا مقوما منتفع به عند التعاقد ، فكيف يظلم باعطائه مالا ينتفع به ؟ (٢) فشرط المماثلة ينتفى بانتفاء الثمنية من النقود الكاسدة . وتجب القيمة عند أصحاب هذا الرأي يوم ثبوتها فى الذمة . (٣)

القول الثالث : لمحمد بن الحسن الشيبانى (٤) وبعض الحنابلة (٥) وهو أن على المدين أن يدفع القيمة ، وليس المثل ، ولكن تجب فى آخر يوم انتقلت فيه النقود من مرحلة كونها نقدا إلى كونها ليست بنقد أى (قيمتها فى آخر نفاقها وهو آخر ما تعامل الناس بها لأنه وقت الانتقال إلى القيمة ، إذ كان يلزمه رد مثلها ما دامت نافقة فإذا كسدت انتقل إلى قيمتها حينئذ) (٦) جاء فى حاشية الشلبى ما نصه (قال أبو الحسن الكرخى لم تختلف الرواية عند أبى حنيفة فى قرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثلها ، قال بشر وقال أبو يوسف عليه قيمتها من الذهب يوم وقع القرض فى الدراهم التى ذكرت لك أصنافها ، وقال محمد عليه قيمتها إذا كسدت فى آخر وقت نفاقها قبل أن تكسد) (٧)

(١) انظر تغير النقود وأثره على الديون فى الفقه الاسلامى ، ص ٧٠

(٢) المرجع السابق ص ٧٠

(٣) انظر تبين الحقائق ١٤٤/٤ ؛ تنبيه الرقود ٥٩/٢ ؛ المغنى ٣٦٥/٤

(٤) تبين الحقائق ١٤٢/٤ ؛ شرح فتح القدير ١٥٨/٧ ؛ وجاء فى حاشية الشلبى على تبين الحقائق وفى المحيط والتممة والحقائق ، وبه يفتى رفقا بالناس ، انظر

١٤٢/٤

(٥) انظر الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨/٤

(٦) د . نزيه حماد ، تغير النقود وأثره على الديون فى الفقه الاسلامى ص ٧٠

(٧) حاشية الشلبى على تبين الحقائق ١٤٣/٤ ؛ وانظر نفس المعنى فى تنبيه الرقود

٥٨/٢ ؛ وانظر فتح القدير ١٥٨/٧

القول الرابع : للشافعية (١) والمالكية على المشهور عندهم (٢) وهو أن كساد النقد الاصطلاحي بعد ثبوته في الذمة لا يجب فيه إلا رد المثل ، سواء في القروض أو الإيجارات أو في أثمان المبيعات .

ففي المدونة الكبرى يروى سحنون عن أبي القاسم عن الامام مالك ما نصه :
(قلت) أ رأيت إن استقرضت فلوسا ففسدت الفلوس فما الذي أ رد على صاحبى ؟
(قال) قال مالك ترد مثل تلك الفلوس التى استقرضت منه وإن كانت قد فسدت .
(قلت) فإن بعته سلعة بفلوس ففسدت الفلوس قبل أن أقبضها ؟
(قال) قال مالك ، لك مثل فلوسك التى بعت بها السلعة الجائزة بين الناس يومئذ وإن كانت الفلوس قد فسدت فليس لك إلا ذلك) (٣)

وفى منح الجليل للشيخ عليش (من لك عليه فلوس من بيع أو قرض فأسقطت أى ترك التعامل بها لم تتبعه إلا بها .) (٤)

ومما قاله الشافعية ما جاء فى نهاية المحتاج للرملى (ويرد المثل فى المثلى لأنه أقرب إلى حقه ، ولو فى نقد بطلت المعاملة به ، فشمّل ذلك ما عمت البلوى فى زمننا فى الديار المصرية من إقراض الفلوس الجدد ثم إبطالها وإخراج غيرها وإن لم تكن نقدا) (٥)
وحجة أصحاب هذا القول :

- أن النقود مثليات ويجب رد المثل فى المثلى ، وإن كسد
- ما حدث فى النقود من كساد يعتبر كجائحة نزلت بالدائن وعليه بالصبر . (٦)

-
- (١) قطع المجادلة عند تغير المعاملة ١٥١/١
 - (٢) انظر حاشية الرهونى ١٢٠/٥ - ١٢١
 - (٣) المدونة الكبرى ٣ / ٤٤٤ - ٤٤٥
 - (٤) منح الجليل ٢ / ٥٣٤
 - (٥) نهاية المحتاج ٤ / ٢٢٣
 - (٦) انظر حاشية الرهونى ١٢٠/٥ ؛ وانظر تغير النقود وأثره على الديون فى الفقه الاسلامى ، مرجع سابق ص ٢٠

هذا مجمل آراء الفقهاء حول ظاهرة كساد النقد ، ويتضح للمتأمل أن هذه الظاهرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام النقود المعدنية حيث كان تدفق المعدن يمثل الأساس لزيادة كمية النقود ، فتدفق الفضة بكميات كبيرة قد يؤدي إلى كساد الفلوس من النحاس ، والعكس صحيح ، ولهذا كانت هذه الظاهرة تمثل إحدى المشاكل النقدية في العصور الماضية ، كما أن الولاة والحكام كانوا يتخذون في بعض الفترات من تغيير النقود وسيلة للاسترياح ، وهذا واضح مما قاله الرملى من أن الولاة في الديار المصرية كانوا يبطلون نقدية الفلوس ويخرجون غيرها مما يؤدي إلى ضرر بعض الأفراد . (١)

وفي العصر الحاضر تبدت ظاهرة كساد النقد ممكنة في بعض صورها ، وإن غالباً ما تلجأ الدول عند تغير الحكومات أو في فترات الأزمات المالية الشديدة ، إلى إلغاء النقود المتداولة واستبدالها بنقود جديدة ، والقاعدة المتبعة حالياً هي أن تعلن الدولة عن فترة إسهال للأفراد ليتقدموا بنقودهم القديمة لاستبدالها بنقود من النوع الجديد ، وبذلك تصبح القضية أخف وطأة عنها في العصور الماضية ، فإذا حدث وأن ألغى الحاكم النقد الورقي المتداول ، وأصدر نقداً جديداً بنفس القيمة الاسمية للنقد الملغى فإنه لن يحدث تنازع بين الدائنين والمدينين .

أما إذا كان النقد المصدر حديثاً ذا قيمة اسمية مختلفة عن النقد الكاسد ، كأن تصدر الحكومة الجنيه الجديد مساوياً لخمس جنيهاً من النوع القديم ، ففي هذه الحالة يكون التقويم قد صدر من قبل الدولة وكل من يحمل جنيهاً من النوع القديم يستطيع أن يحصل على خمس جنيهاً جديدة ولا يكون هناك مجال للتنازع والاختلاف اللهم إلا في حالة اختلاف القيمة الحقيقية للجنيهاً الجديدة عن الجنيهاً القديمة وهذا موضوع آخر سنتعرض له بعد قليل .

(١) انظر نهاية المحتاج ٤ / ٢٢٣

الصورة الثانية : الكساد المحلى للنقد :-

(١) ومعنى الكساد المحلى أن يكون النقد مقبولا فى بعض المناطق دون بعض وفى هذه الحالة يكون الدائن بالخيار بين أن يأخذ ذلك النقد الذى أقرضه أو باع به وبين أن يأخذ قيمته من نقد يتمتع بالقبول العام فى جميع البلاد - جاء فى تبیین الحقائق فى الكلام عن الفلوس (فإن كانت تروج فى بعض البلاد لا يبطل البيع لكنه يتعيب إذا لم ترح فى بلد هم فيتخير البائع إن شاء أخذه وإن شاء أخذ قيمته) (٢) ويبدو أن صورة الكساد المحلى من الصور نادرة الحدوث فى التاريخ الإسلامى إن لم تتعرض لبيان أحكامها كل المذاهب ، وهى تبدو واضحة فى الفقه الحنفى وحده . ومن الممكن أن نتخيل أسباب الكساد المحلى فى أن اتساع الدولة الإسلامية فى العصور الماضية ربما دفع بحكام الدولة الإسلامية إلى إعطاء سلطات لحكام الأقاليم لسك نقود مماثلة أو تختلف من منطقة لأخرى ، مما أدى لأن تكون هناك نقود مقبولة فى بعض المناطق دون بعض .

وفى العصر الحاضر لا يمكن تصور الكساد المحلى ، ذلك لأن الدول أصبحت تحدّها حدود سياسية ، وأصبحت لكل دولة سيادة على أراضيها بحيث تمنحها تلك السيادة أن تكون النقود التى تختارها مبررة للذمة قانونا فى كل أراضيها وبالتالى لا يحق لأى إقليم أن يرفض قبول تلك النقود ما دامت معتمدة من قبل السلطات النقدية فى البلاد .

أما إذا تم التعاقد خارج الحدود السياسية للدولة أو فى داخلها ولكن بنقود دولة أخرى ، فإن النقود التى تم التعاقد بها هى الواجبة فى ذمة المدين . ونذهب أستاذنا الدكتور نزيه إلى القول بأن صور الرقابة على الصرف التى تفرضها بعض الدول على عملاتها بحيث تمنع خروجها من حدودها ، أو تمنع دخولها بعد أن تخرج تشكل

صورة من صور الكساد المحلى التى عبر عنها الفقهاء . (٣)

(١) انظر تبییه الرقود ٢ / ٦٠ ؛ وانظر حاشية الشلبى على تبیین الحقائق ٤ / ١٤٣ ؛ وانظر

تغیر النقود وأثره على الديون فى الفقه الإسلامى ، ص ٢١

(٢) تبیین الحقائق ٤ / ١٤٣

(٣) د . نزيه كمال حماد ، تغیر النقود وأثره على الديون فى الفقه الإسلامى ، مرجع

سابق ص ٧١ - ٧٢

وفي الحقيقة تعتبر الرقابة على الصرف صورة من صور الكساد المحلي ، ذلك أن المدين لا يستطيع أن يفي بدينه خارج حدود الإقليم الذي اقترض فيه النقد ، وحتى بفرض أنه استطاع أن يفي بدينه بنفس النقود ، فإن الدائن لا يستطيع أن يدخل هذه النقود إلى بلاده . غير أننا يجب أن نلاحظ أن مفهوم " النقد الرائج في كل البلاد " الذي يقول به الفقهاء لا يوجد في العصر الحاضر إلا عرفا ، فالعملات الارتكازية كالدولار والإسترليني . . . الخ لا تعتبر مبررة للذمة قانونا خارج نطاق دولها إلا أن ينص على ذلك ، ولكن القوة الاقتصادية للدول المضيرة لهم هذه العملات أكسبتها قوة شرائية مرتفعة وثابتة نسبيا مما أدى عرفا لأن تقبل وفاء للالتزامات هذا فضلا عن إمكانية تحويلها إلى أي نوع آخر من العملات .

الصورة الثالثة : انقطاع النقد :-

أما الصورة الثالثة من صور التغيرات التي تحدث على النقود الاصطلاحية فهي ما يطلق عليه بانقطاع النقد ، والتي تعني عدم وجود النقود في التداول بصورة ميسورة وإن وجدت عند الصيارفة أو عند بعض الأفراد ، جاء في مجلة الأحكام العدلية (الانقطاع هو عدم وجود مثل الشيء في الأسواق ولو وجد ذلك المثل في البيوت ، فإن لم يوجد في الأسواق فيعد منقطعا) (١)

واختلف الفقهاء في هذه الصورة حول ما يؤديه من ترتب في ذمته نقد بسبب من الأسباب وإنقطع قبل أن يؤديه ، إلى أربعة أقوال تقارب كثيرا أقوالهم في صورة الكساد العام ، مع وجود بعض الاختلافات وهي :

القول الأول : للإمام أبي حنيفة وهو أن الانقطاع كالكساد يؤدي إلى فساد البيع ويجب رد المبيع إن كان موجودا ومثله إن كان مثليا وإلا فتجب قيمته . (٢)

(١) على حيدر ، شرح مجلة الأحكام العدلية ١٠٨/١

(٢) انظر تنبيه الرقود ٥٩/٢ ؛ تبين الحقائق ١٤٢/٤ ؛ فتح القدير ١٥٦/٧

القول الثاني : لأبي يوسف ، وهو وجوب قيمة النقد المنقطع يوم ثبوته في الذمة وهو

يوم الاقتراض في القرض ، ويوم البيع في ثمن المبيع (١)

القول الثالث : لمحمد بن الحسن الشيباني ومعتد المذهب الحنفي (٢) وقول

الحنابلة (٣) وهوان على المدين بنقد منقطع أداء ما يساويه في القيمة في آخر يوم

قبل انقطاعه وذلك لتعذر تسليم مثله فيرجع إلى بدله وهو القيمة . (٤)

القول الرابع : للشافعية (٥) والمالكية (٦) وفيه يفرق بين إمكانية الحصول على ذلك

النقد المنقطع من عدمه ، فإن أمكن وجوده فيجب دفع الالتزام بمثله ، وإلا فتجب قيمته

على اختلاف في الوقت .

- فعند الشافعية تجب وقت المطالبة قال الرملي في نهاية المحتاج * فان فقد وله

مثل وجب ، وإلا فقيمه وقت المطالبة * (٧)

- أما عند المالكية ففي أبعد الأجلين عند تخالف الوقتين جاء في الخرشي (٨) وإن عدمت

فالأوجب على من ترتبت عليه قيمتها مما تجدد وظهر وتعتبر قيمتها وقت أبعد الأجلين

عند تخالف الوقتين من العدم والاستحقاق (٨)

ولا يخفى أن صورة انقطاع النقد من التداول كظاهرة الكساد ترتبط بالنقود

المعدنية حيث كان إصدار النقود أو سكها يتوقف تماما على ما تمتلكه الدولة من المعدن

المعين ، وحيث أمكن أن تغل بعض المعادن المستخدمة كنقود من التداول لدرجة

اختفائها تماما سواء كان ذلك بخروجها من حدود الإقليم أو نتيجة لانطباق قانون

(جريشام) الذي ينص على أن النقد الرديء يطرد النقد الجيد من التداول ، الأمر

(١) انظر تنبيه الرقود ٥٩ / ٢ ، تبين الحقائق ١٤٢ / ٤ ، فتح القدير ١٥٦ / ٧

(٢) انظر حاشية الشلبي على تبين الحقائق ١٤٢ / ٤ ، تنبيه الرقود ٥٩ / ٢

(٣) انظر الشرح الكبير على المقنع ٣٥٨ / ٤

(٤) انظر تغير النقود وأثره على الديون في الفقه الإسلامي ، ص ٧٢

(٥) نهاية المحتاج ٣٩٩ / ٣

(٦) الخرشي على خليل ٥٥ / ٥

(٧) نهاية المحتاج ٣٩٩ / ٣

(٨) الخرشي على خليل ٥٥ / ٥

الذى يؤدى إلى أن يفضلها الناس ويحتفظون بها ، أو كان ذلك بسبب استخدامها بصورة مجدية فى الأغراض الصناعية . أما فى عصر النقد الورقى الحاضر فإن هذه الظاهرة تفقد قيمتها كمشكلة من المشاكل التى تواجه الشئون النقدية ، ذلك لأن إصدار النقود الورقية والائتمانية لم يعد يعتمد على كمية معينة من المعادن ، منذ خروج العالم بأسره من نظام الذهب واتباعه لنظام النقود الورقية الإلزامية ، حيث أصبح إصدار النقود يعتمد على أسس مختلفة تماما عن نظام المعادن الأمر الذى مكن الدول من التوسع فى إصدار النقود بكميات كبيرة لا يتصور انقطاعها حتى ولو لم تتوفر عناصر النقدية الذهبية (١) وترتب على ذلك بالطبع اختفاء ظاهرة انقطاع النقد التى بحثها فقهاء المسلمين بناء على ظروف زمانهم .

(١) القاعدة أن كل وحدة نقدية تصدرها الدولة لابد لها من تغطية ، إلا أن عناصر التغطية تختلف فهى تتراوح بين الذهب والعملات الأجنبية خاصة الارتكازية كالدولار والسترليني واليوان اليابانى . أو قد تكون سندات حكومية وغير حكومية مصنونة أو قد تكون من الأوراق التجارية بشروط محددة . وينسب الاختلاف بين الدول على نسبة تمثيل هذه العناصر فى إجمالى الغطاء النقدى .

المطلب الثاني

معالجة آثار تغير قيمة النقود الاصطلاحية

تعتبر التغيرات في قيمة النقود الاصطلاحية أكثر هذه الصور أهمية في العصر الحاضر وذلك يرجع إلى أن العالم كله يتعامل الآن بهذا النوع من النقود ، كما أن التغيرات في قيمة النقود أصبحت تشكل أبعاداً خطيرة على قطاعات المجتمع المختلفة كما رأينا ذلك عند بحث الآثار المترتبة على التغيرات في قيمة النقود .

ومن جهة أخرى فإن بيان الحكم الشرعي في معالجة الآثار المترتبة على التغيرات في قيمة النقود يعتبر من القضايا التي تعددت فيها الآراء والاجتهادات وهي من المسائل التي (اضطرب فيها المتقدمون والمتأخرون) كما نقل ذلك الإمام الرهوني في حاشيته (١)

مفهوم التغيرات في قيمة النقود في الفقه الإسلامي
وإمكانية الأخذ به في العصر الحاضر :-

يعبر الفقهاء عما يحدث لقيمة النقود من تغيرات (بغلاء ورخص النقد) وهم يرمزون بذلك إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة النقد الاصطلاحى بالنسبة للذهب أو الفضة (٢) وبمعنى أكثر دقة هبوط أو ارتفاع سعر صرف العملات الاصطلاحية بالنسبة للنقود الخلقية من الذهب والفضة، وذلك لأن الذهب والفضة يعتبران عند فقهاء المسلمين ثمنافى كل حال، أما ما عداهما من العملات فهي تعتبر ثمنافى عند ما تجد القبول العام وتفرض من قبل الدولة

(١) حاشية الرهوني ١٢٠/٥

(٢) د . نزيه كمال حماد ، تغير النقود وأثره على الديون في الفقه الإسلامي ص ٧٤

وهو ما يعبرون عنه (بروج النقد) . جاء في مجلة الأحكام العدلية (وقد اعتبر
الذهب والفضة هما المقياس الذي تقدر بالنظر إليه أثمان الأشياء وقيمها ويعدان ثمتا
أما النقود النحاسية والأوراق النقدية (البنكوت) فتعد سلعة ومتاعا، فهي وقست
رواجها تعتبر مثلية وثمتا ، وفي وقت الكساد تعد قيمة وعروضا (١)

وإذا كانت آراء الفقهاء المسلمين في هذا الشأن تتعلق بانخفاض أو ارتفاع قيمة
النقود الاصطلاحية بالنسبة للذهب والفضة ، أو ما يعبر عنه اليوم بسعر صرف العملات
بالنسبة للذهب ، فهل يشير ذلك في زمانهم إلى ارتفاع أو انخفاض قيمة النقود
الاصطلاحية بالنسبة للسلع والخدمات - أعني هل ما يعبر عنه الفقهاء في زمانهم يشير
إلى ظاهرة التضخم والانكماش المعاصرتين ؟

في الواقع حتى نصل إلى هذه العلاقة يجب أن نميز بين حالتين :

الحالة الأولى : إذا كان الذهب والفضة يستخدمان كنقود

الحالة الثانية : إذا كان الذهب والفضة سلعا من مجموع السلع كما هو الحاضر .

الحالة الأولى :

إذا كان الذهب والفضة يستخدمان كنقود جنبا مع النقود الاصطلاحية فإن ارتفاع
أو انخفاض قيمة النقود الاصطلاحية بالنسبة للذهب أو الفضة يشير وبالضرورة إلى ارتفاع
أو انخفاض أسعار السلع والخدمات ، ذلك أن العلاقة النسبية بين قيمة الذهب معبر عنها
بالنقود الاصطلاحية " كالفلوس مثلا " وبين قيم السلع والخدمات معبر عنها بالنقود
الاصطلاحية ستظل ثابتة .

ويتضح هذا الأمر لو عرفنا أنه لو ارتفع سعر الذهب بالنسبة للفلوس مثلا وهو ما
يعبر عنه الفقهاء " برخص الفلوس " في حين أن العلاقة النسبية بين السلع الأخرى
والفلوس ظلت كما هي ، سيؤدي هذا الأمر إلى أن يدفع الأفراد حساب مبيعاتهم بالفلوس
ويحتفظون بالذهب نظرا لأنهم سيحصلون على نفس الكمية من السلعة بكمية أقل من النقود .

(١) على حيدر ، شرح مجلة الأحكام العدلية ، مرجع سابق ١ / ١٠١

ويتضح الأمر أكثر لو ضربنا مثالا :

لنفترض أن العلاقة بين قيمة الدينار الذهبى وقيمة الفلوس هى ٤:١ ، ولنفترض أن ثمن كتاب معين يساوى دينارا أو أربعين فلسا . فإذا حدث أن ارتفع سعر الذهب بالنسبة للفلوس بحيث أصبحت العلاقة بينهما ٥:١ ، ففي هذه الحالة ينتظر أن يرتفع ثمن الكتاب مقدرا بالفلوس ليصبح خمسين فلسا حتى تظل العلاقة بين ثمنه معبرا عنها بالدينار مساوية تماما لقيمته معبرا عنها بالفلوس، وإلا فإن الأفراد سيدفعون ثمن الكتاب - فى حالة عدم ارتفاعه بالفلوس (٤ فلسا فى المثال) بدلا عن الدينار الذهبى ويحققون ربحا مقداره عشرة أفلس مع الحصول على نفس السلعة . وهذا أمر غير منطقي مما يدل على أن ارتفاع أو انخفاض قيمة الفلوس وما شابهما من النقود الاصطلاحية بالنسبة للذهب والفضة إذا كانا نقدين يؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أو انخفاض أسعار السلع والخدمات .

الحالة الثانية : إذا لم يكن الذهب نقدا وإنما كان سلعة من السلع ، ففي هذه الحالة إن ارتفاع أو انخفاض النقود الاصطلاحية بالنسبة إليه لا يدل بالضرورة على ارتفاع أو انخفاض القوة الشرائية للنقود المقدرة طبقا للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات. حيث إن ارتفاع أو انخفاض أسعار الذهب النسبية لا يشكل إلا جزءا يسيرا من أسعار آلاف السلع التى تدخل فى تركيب المستوى العام للأسعار باعتباره رقما قياسيا مجمعا ومرجحا وفقا لأوزان نسبية لأسعار جميع السلع والخدمات .

غير أننا نعلم أن العالم بأسره لم يخرج عن نظام قاعدة الذهب والتعامل الذهبى إلا

بعد الثلثة الأول من القرن العشرين الميلادى . ولقد أثبتنا فى الباب التمهيدي لهذا البحث أن الفلوس قد استخدمت كقصد مستقل فى بعض الفترات التاريخية ، غير أن ذلك لا ينفى وجود الذهب والفضة كقصد ، غاية الأمر أنهما بكميات قليلة بالنسبة للفلوس التى أصبحت أكثر انتشارا .

كما يلاحظ أيضا أن الفترات التي سادت فيها الفلوس ، هي فترات متأخرة نسبيا عن عصور الاجتهاد ومرحلة تكون المذاهب الفقهية (١) مما يدل على أن الحالة التي بحثها الفقهاء هي الحالة الأولى ، أي حالة وجود الذهب والفضة كعملات وليس كسلع . وعلى ضوء ما تقدم فإن آراء الفقهاء المسلمين في العلاقة بين النقود الخلقية

والنقود الاصطلاحية تشير إلى أمرين متلازمين :

أولهما : علاقة النقود الاصطلاحية بالذهب والفضة .

وثانيهما : علاقة النقود الاصطلاحية بالنسبة للسلع والخدمات .

فالأمران متلازمان ولا يمكن بحث أحدهما منفصلا عن الثاني إلا إذا كان الذهب والفضة سلعا من ضمن مجموعة السلع كما هو الحال في العصر الحاضر ، وهذا الأمر يعطينا الحق في الاسترشاد بآراء الفقهاء في مسألة " غلاء ورخس " النقود لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة بارتفاع أو انخفاض قيمة النقود المعاصرة .

الرأي الفقهي في معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود :

اختلف الفقهاء المسلمون فيما يجب على المدين أدائه ، سدادا لما ترتب في

ذمته من نقود تغيرت قيمتها " بالغلاء أو الرخص " عن قيمتها حين اقتراضها وذلك إلى ثلاثة أقوال نورد ها مع محاولة استخلاص أدلة كل منها وهي :

القول الأول :

المدين ملزم بدفع نفس القدر من النقود التي تم التعاقد بها بغض النظر عما اعتراها من تغير في قيمتها . ذهب إلى هذا القول كل من أبي حنيفة (٢) والمالكية

(١) من الفترات التي انتشرت فيها الفلوس عام ٦٣٠ هـ وكذلك الفترة ما بين (٧٨٤-٧٩١ هـ) مما يشير إلى أن هذه الفترات متأخرة نسبيا عن تكون المذاهب ، راجع د . عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، المرجع السابق ص ١٠٧ وكذلك ص ٧٦-٧٥ ، وانظر المقرئ كتاب النقود القديمة الإسلامية ، مرجع سابق ص ٦٩ وراجع الصفحات ٢٨ - ٢٩ من هذا البحث .

(٢) انظر حاشية الشلبي على تبیین الحقائق ١٤٢/٤ - ١٤٣ ؛ وانظر تنبيه الرقود ٦٠/٢

على المشهور (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) وكان القاضي أبو يوسف يذهب إلى
هذا القول ثم رجع عنه (٤)

أدلة أصحاب القول الأول :

من الممكن استخراج الأدلة التي يستند عليها أصحاب هذا القول على النحو

التالي :

الدليل الاول :

وهو الدليل الأساسي الذي يعتمد عليه من يقول بوجوب رد قدر النقود التي
ترتبت في الزمة بغض النظر عن تغييرها . ويقوم هذا الدليل على أن النقود نوع من
أنواع المثليات (٥) والمثلي هو ما لا تتفاوت آحاده تفاوتاً يعتد به (٦) ، ويتوفر في الأسواق
ويستعمل على اعتبار النقود نوع من أنواع المثليات عدة أمور :

(١) القرض الصحيح يرد فيه المثل مطلقاً ، وهذا محل اتفاق جميع الفقهاء لأن القرض
هو تسليم شيء (مسا) على أن يرد بدله (٧) ولهذا اشترط في صحته عدد من الأمور
أهمها أن يكون الشيء المقرض ما ينضبط بالصفة حتى يكون قضاؤه مماثلاً له ، جاء في
المغنى لابن قدامة (إذا اقترضت راهاً أو دنائراً غير معروفة الوزن لم يجز لأن القرض فيها
يوجب رد المثل فإذا لم يعرف المثل لم يكن القضاء ، وكذا لو اقترضت مكيلاً أو موزوناً لم
يجز ذلك) (٨) .

-
- (١) انظر منح الجليل على مختصر خليل ٥٣٥/٢ ؛ وانظر حاشية الرهوني ١٢١/٥
(٢) انظر قطع المجادلة عن تغير المعاملة للسيوطي ١٥١/١ ؛ وانظر نهاية المحتاج
٣٩٩/٣
(٣) انظر كشف القناع عن متن الاقناع ٣١٥/٣ ؛ وانظر المغنى مع الشرح الكبير ٣٦٥/٤
(٤) انظر تنبيه الرقود ٦٠/٢
(٥) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٣٦٥/٤ ؛ كشف القناع ٣١٤/٣ ؛ قطع المجادلة
عند تغير المعاملة ١٥٠/١ ؛ نهاية المحتاج ٣٩٩/٣ ؛ حاشية ابن المدني ٥/
١١٨ ؛ الخرشى على خليل ٥٥/٥
(٦) انظر على حيدر شرح مجلة الأحكام العدلية ١٠٥/١
(٧) انظر حاشية الرهوني ١٦١/٥
(٨) المغنى مع الشرح الكبير ٣٥٦/٤

والعلة في ضرورة ضبط الشيء المقرض أيا كان ، تتمثل في أن القرض لا يشمل

الزيادة أو النقصان في عوضه (١) لما يترتب على ذلك من ربا الفضل وهو حرام .

(ب) إذا تقرر وفقا لهذا الرأي أن النقود مثلية ، فإن ما يحدث لها من تغير في قيمتها يقاس على ما يحدث للمثليات من تغير في سعرها . وحيث إنه لا يجوز لمن أقرض عددا من الجوز أو البيض أن يطالب بتعويض عن انخفاض أسعار الجوز أو البيض ، فكذا الحال لا يجوز لمن أقرض عددا من الفلوس أو النقود الورقية أن يطالب بتعويض لما يحدث لها من انخفاض في قيمتها (غلو القيمة أو نقصانها لا يسقط المثل) (٢) وفي المغنى (. . .) وأما رخص السعر فلا يمنع رد ها سواء كان كثيرا مثل أن كانت عشرة بدائق فصارت عشرين بدائق أو قليلا لأنه لم يحدث فيها شيء فأشبه الحنطة إذا رخصت أو غلت (٣) .

وجاء في مختصر خليل وشرحه للخرشي (وإن بطلت فلوس فالمثل أو عدمت فالقيمة

يعنى أن الشخص إذا ترتب له على آخر فلوس أو نقد من قرض أو غيره ثم قطع التعامل بها أو تغيرت من حالة إلى أخرى فإن كانت باقية فالواجب على من ترتب عليه المثل في ذمته قبل قطع التعامل أو التغير على المشهور) (٤)

وفي الفقه الشافعي يقول الرملي في نهاية المحتاج (ولو أبطل السلطان ما باع به

أو أقرضه لم يكن له غيره بحال نقص سعره أم زاد أم عز وجوده) (٥)

وفي قطع المجادلة للسيوطي (. . .) القرض الصحيح يرد فيسه المثل مطلقا فإذا

اقترض من نفسه رطل فلوس فالواجب رد رطل من ذلك الجنس سواء زادت قيمته أو نقصت (٦)

(١) المغنى مع الشرح الكبير ٣٥٤/٤

(٢) انظر الدرر السنية ١١١/٥

(٣) المغنى مع الشرح الكبير ٤٦٥/٤

(٤) الخرشي على خليل ٥٥/٥

(٥) نهاية المحتاج ٣٩٩/٣

(٦) قطع المجادلة عند تغير المعاملة ١٥١/١

ومن أقوال الحنفية جاء في بدائع الصنائع في الكلام عن تغير قيمة دين القرض وما يجب فيه قال الكاساني (ولولم تكسد ولكنها رخصت أو غلت فعليه رد مثل ما قبض)^(١) وهذا يمثل رأى الإمام أبي حنيفة .

الدليل الثانى :

يقوم الدليل الثانى لأصحاب هذا القول على مقدمات الدليل الأول ، وهو أن النقود مثلية . فإذا تقرر هذا فإن ما يحدث لقيمتها من تغير لا يعتبر عيبا ، طالما أن الهيئة المثلية (الصورة) موجودة لم تتغير إذ لو كان ما حدث عيبا لوجب القيمة لأن المثلى إذا تعيب تجب قيمته إذا لم يوجد المثل المطابق . وسنرى أن هذا القول يعتبر أحد أدلة المعارضين . جاء في المغنى (المستقرض يرد المثل فى المثليات سواء رخص سعره أو غلا أو كان بحاله ، ولو كان ما أقرضه موجودا بعينه فرده من غير عيب يحدث فيه لزم قبوله سواء تغير سعره أو لم يتغير وإن حدث به عيب لم يلزمه قبوله) (٢) وفى كشف القناع (وإذا كان القرض مثليا ورد له المقرض بعينه لزم المقرض أخذه ولو تغير سعره ولو بنقص ما لم يتعيب كحنطة ابتلت أو عفت فلا يلزمه قبولها لأن عليه فيه ضرا) (٣)

الدليل الثالث :

وهو تخريج للشافعية وله وجه عند المالكية ويرتكز التخريج على تعليل حالتى ارتفاع وانخفاض قيمة النقود . ففي حالة ارتفاع قيمة النقود المقرضة فتقاس على زيادة قيمة المسلم فيه فى عقد السلم ، فحيث لا توجب زيادة قيمة المسلم فيه زيادة فى رأس مال السلم ، فكذلك لا تجوز زيادة أو نقص مثلية القرض (٤)

(١) بدائع الصنائع ٣٢٤٥/٧

(٢) المغنى مع الشرح الكبير ٣٦٥/٤

(٣) كشف القناع ٣ / ٣١٤

(٤) قطع المجادلة عند تغير المعاملة ١٥١/١

أما في حالة نقص قيمة النقود المترتبة في الذمة فتقاس على رأى الشافعية فيما إذا أبطل السلطان النقد المتداول ، ورأيهم الذى تعرضنا له سابقا أنه لا يلزم من ترتب في ذمته نقد وأبطله السلطان ، سوى ذلك النقد بغض النظر عن إبطاله أو كساده . وبناء عليه فإذا لم يجز الرجوع إلى القيمة في حالة بطلان النقد بواسطة السلطان ، فمن باب أولى لا يجوز الرجوع إلى قيمة نقود القرض إذا تغيرت . يقول السيوطى في رسالته قطع المجادلة عند تغير المعاملة (. . .) وقد تقرر أن القرض الصحيح يرد فيه المثل مطلقا ، فإذا اقترض منه رطل فلوس فالواجب رد رطل من ذلك الجنس سواء زادت قيمته أم نقصت . أما في صورة الزيادة فلأن القرض كالسلم . . . وأما في صورة النقص فقد قال فى الروضة من زوائده ولو أقرضه نقدا فأبطل السلطان المعاملة به فليس له إلا النقد الذى أقرضه نص عليه الشافعى رضى الله عنه ، فإذا كان هذا مع إبطاله فمع نقص قيمته من باب أولى (١)

وعلل المالكية بالعلة الأولى التى علل بها الشافعية ، وهى أنه إذا لم يجز الرجوع إلى القيمة عند ابطال التعامل بالنقود الاصطلاحية ، فمن باب أولى عند تغير قيمتها . جاء فى مختصر خليل وشرحه للشيخ عليش (وإن بطلت فلوس فالمثل لما بطل التعامل به على من ترتبت في ذمته ، وأولى إن تغيرت قيمتها مع استمرار التعامل بها) (٢)

ملاحظات حول أدلة الفريق الأول :

الملاحظة الأولى :

لقد بدا واضحا أن الأساس الذى يقوم عليه هذا القول مبنى على أن النقود الاصطلاحية مثلية ولا تمايز بينها وبين النقود الخلقية . ثم إن ما يحدث لقيمة النقود الاصطلاحية من تغير في قيمتها لا يعتبر عيبا يضر بالمقرض أو المقرض . ولا شك أن المساواة بين النقود الخلقية والنقود الاصطلاحية واعتبار كليهما مثليا لا تتفاوت أحاده يحتاج إلى مناقشة ، حتى نستطيع أن نقف من خلاله على حكم النقود الورقية والائتمانية التى حلت مكان النقود الحقيقية من الذهب والفضة .

(١) قطع المجادلة عند تغير المعاملة ١٥١/١

(٢) منح الجليل ٥٣٤/٢

فالذى يبدو أن قول الفقهاء بأن النقود على إطلاقها مثلية ، مبنى على نظرتهم للنقود الذهبية والفضية والفلوس - أى النقود المعدنية التى كانت سائدة فى التعامل فى عصور الاجتهاد وإلى وقت قريب . ومعلوم أن النقود المعدنية تستمد قيمتها فى الغالب من القيمة الذاتية للمعدن الذى سكت منه ، مما يجعل قيمتها متساوية من حيث معدنها الذى يشكل جوهر قيمتها . وبناء على ذلك فكل المثليات لا تختلف عن بعضها البعض من حيث قيمتها الذاتية اختلافا يعتد به ، ومن أمثلتها سائر السلع المثلية التى تصنعها الآلة فى هذا الزمان والذهب والفضة المضروبان فهما مثليان بلا خلاف (١)

وإذا حاولنا أن نضع ضابطا للمثلى فإن الفقهاء متفقون على أنه كل ما لم تتفاوت أجزأه ولم تختلف أجزأوه ويتوفر فى الأسواق سواء كان مما يقاس بالوزن أو الحجم أو الطول أو العدد . ووفقا لهذا المعيار أعتبرت النقود المعدنية مثليات نظرا لأن معيارها هو الوزن . جاء فى حاشية قليوبى (ومعيار المثل هنا - يعنى فى القرض - كالتسليم كيلا فى المكيل ووزنا فى الموزون) (٢) وفى المغنى (حقيقة المثل توجد فى المكيل والموزون) (٣)

وعلى هذا فمفهوم المثلية الذى يقول به الفقهاء فى النقود ، إنما يجسد طبيعة النقود المعدنية السائدة آنذاك والتى تحمل قيمة ذاتية تعرف وتقاس عن طريق الوزن أو الكيل .

وتعتبر النقود الورقية المعاصرة مثلية (٤) بناء على أن قيمتها التبادلية فى اللحظة الواحدة لا تتفاوت ، بمعنى أن وظيفتها كمقياس للقيم العاجلة ووسيط للتبادل لا تختلف فى نفس اللحظة ، ولكنها بلا شك تختلف إذا نظرنا إليها من خلال الزمن ، الأمر الذى ينغى صفة التماثل التى ترتبط بها فى اللحظة الواحدة . ذلك أن صفة التماثل التى يعنيهـا

(١) انظر قطع المجادلة عند تغير المعاملة ١٥٠/١

(٢) حاشية قليوبى على منهاج الطالبين ٢٥٩/٢

(٣) المغنى مع الشرح الكبير ٣٦٥/٤

(٤) على حيدركا شرح مجلة الأحكام العدلية ١٠١/١

الفقهاء في الأشياء المماثلة ، ترتبط جميعها بما له قيمة ذاتية يمكن وصف الشيء بها ولهذا نجد الشرواني يوضح صفة المثلية التي تجيز القرض فيقول (المراد بالمثلية في القرض مماثلة الشيء المقرض حقيقة أو صورة) (١) وانبنى على هذا أن الفقهاء لم يجوزوا قرض كل ما لا ينضبط حقيقة واعتبروا القيمة فيما لا ينضبط بالصفة جاء في الإقناع وشرحه (وتعتبر قيمة ما لا يصح السلم فيه من جواهر وغيرها مما لا ينضبط بالصفة يوم قبضه لأنها تختلف قيمتها في الزمن اليسير باعتبار قلة الراغب وكثرته فتتقص فينضر المقرض وتزيد زيادة كبيرة فينضر المقرض) (٢)

جملة القول في هذا الصدد أن مفهوم المثلية الذي يقصده الفقهاء ، إنما يتعلق بالصفات الجوهرية والذاتية التي توجد في ذات الشيء . وهي التي يمكن وصفها بقياسها ولهذا جعل المكيال والميزان أساسا لتقويم هذه المثليات ، وأبيح في العدديات المتقاربة التي لا تتفاوت كالبيض والجوز (لأن العددي المتقارب معلوم القدر مضبوط الوصف) (٣). وعلى ذلك فإننا نسلم بأن النقود الورقية المعاصرة التي تستمد قيمتها من قدرتها الشرائية مثلية في اللحظة الواحدة أو طالما أن قيمتها الحقيقية ثابتة خلال الزمن - أعني من لحظة اقتراضها إلى لحظة سدادها - غير أنه مع اختلاف قيمة النقود خلال الزمن فإن هذه المماثلة تبدو غير واضحة .

الملاحظة الثانية :

تتعلق ملاحظتنا الثانية في أدلة أصحاب القول الأول ، بمفهوم العيب في المثل فلقد رأينا أن عيب المثل يوجب القيمة (٤) طالما أنه لم يوجد المثل المطابق . والمثال على ذلك ما يقول به الفقهاء من أن الحنطة إذا ابتلت أو عفنت تجب قيمتها ، لأن ما حدث يعتبر

(١) حاشية الشرواني ٣٧/٥

(٢) كشف القناع ٣١٥/٣

(٣) شرح فتح القدير ٧٤/٧

(٤) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٤/٣٦٥

عيبا يؤدي إلى ضرر المقرض . يقول البهوتي في كشف القناع (إذا كان القرض مثليا ورد به المقترض بعينه لزم المقرض أخذه ولو تغير سعره ما لم يتعيب كحنطة ابتلت أو عفنت فلا يلزمه قبولها لأن عليه فيه ضررا) (١)

ويجب أن نلاحظ أن ابتلال الحنطة أو تعفنها لا يؤثر في شكلها فحسب وإنما يؤثر في قيمتها الذاتية أو الحقيقية . وذلك يجيز لصاحبها الحصول على حنطة مماثلة تماما لما اقترض وإلا فتجب عليه قيمتها وإن زادت عن قيمتها يوم الاقتراض .

وإذا نظرنا للنقود الورقية في العصر الحاضر ، فإننا لا نجد لها قيمة ذاتية فهي قصاصات من الورق ، تستمد قيمتها الحقيقية من قدرتها على التبادل . وعلى ذلك فهل يمكن قياس القيمة الحقيقية للنقود على القيمة الحقيقية للحنطة ؟ على كل تعتبر الملاحظات السابقة تمهيدا لفهم القولين الثاني والثالث من أقوال الفقهاء في مسألة تغير قيمة النقود .

القول الثاني :

ذهب أصحاب هذا القول إلى أن من ترتب في ذمته نقد ثم تغيرت قيمته بعد ثبوتها ، أن ما يجب عليه سداد هو قيمة النقد المتغير يوم ثبوتها في الذمة . فإذا كانت النقود التي تغيرت قيمتها ثمنا لمبيع فتجب قيمتها يوم العقد ، وإن كانت قضا عن قرض فتجب قيمتها يوم القبض . ذهب إلى هذا كل من القاضي أبي يوسف وعليه الفتوى عند الحنفية (٢) .

جاء في تنبيه الرقود لابن عابدين (وفي المنتقى إذا غلت الفلوس قبل القبض أو رخصت قال أبو يوسف قولي وقول أبي حنيفة في ذلك سواء وليس له غيرها ثم رجع أبو يوسف وقال عليه قيمتها من الدراهم يوم وقع البيع ويوم وقع القبض) (٣)

(١) كشف القناع ٣ / ٣١٤

(٢) انظر تنبيه الرقود ٦٠ / ٢ - ٦١

(٣) انظر تنبيه الرقود ٦٠ / ٢ - ٦١

وقال التمرتاشى فى رسالته بذل المجهود فى مسألة تغير النقود فيما نقله عنه ابن عابدين فى تنبيه الرقود (وفى البرازية معزيا الى المنتقى غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الأول^(١) والثانى^(٢) أولا ليس عليه غيرها . وقال الثانى^(٣) ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه الفتوى وهكذا فى الذخيرة والخلاصة بالعزو الى المنتقى . وقد نقله شيخنا فى بحره وأقره فحيث صرح به بأن الفتوى عليه فى كثير من المعتمرات فيجب أن يعول عليه افتاء وقضاء^(٤))

دليل صاحب القول الثانى :

الدليل الذى يقوم عليه هذا القول هو تخريج منا لما ذهب اليه القاضى أبو يوسف ذلك أنه لم يصرح فى قضية تغير قيمة النقود ، ولكنه علل لوجوب قيمة النقود الكاسدة بعلّة نعتقد هى الأساس الذى بنى عليه رأيه فى هذه المسألة . وتتلخص علسته فى وجوب قيمة النقود الكاسدة ، فى أن اقتراض النقود الاصطلاحية باعتبارها مثلية يختلف عن اقتراض غيرها من المثليات ، إذ أن المثلية فى النقود الاصطلاحية قد تختلف فيما اذا كسدت هذه النقود - أو تغيرت قيمتها - أى أن معنى المثلية مع كساد النقود أو تغير قيمتها لا ينطبق مع معنى المثلية مع رواج النقود وثبات قيمتها ، وذلك لأن النقود الاصطلاحية قد تعلق بها وصف خارج عن ذاتها ، وحيث ان الأوصاف فى الديون معتبرة ، إذ انها الأساس الذى تعرف به ، فتجب القيمة بناء على ذلك وليس المثل ، لأنها الأقرب الى تحقيق العدالة . جاء فى شرح فتح القدير تخريجا لقول أبو يوسف فى مسألة كساد النقد التى استخرجنا منها هذا التعليل ما نصه (أى محمد وأبى يوسف - انه لما بطل وصف الثمنية تعذر ردّها كما قبضها فيجب رد قيمتها ، وهذا لأن القرض وان لم يقتض وصف الثمنية لا يقتضى سقوط اعتبارها ، اذا كان المقبوض قرضا موصوفا بها لأن

(١) أى أبى حنيفة

(٢) أى أبى يوسف

(٣) أى أبى يوسف

(٤) انظر تنبيه الرقود ٦٠ / ٢

الاصاف معتبرة فى الديون لأنها تعرف بها ، بخلاف الأعيان المشار اليها وصفها لغسوا
لأنها تعرف بذاتها (١)

وعليه فان ما يذهب اليه أبو يوسف يوضح أمرين :

الأول :

ضرورة التمييز بين الأشياء المقترضة وتحمل قيمة ذاتية تعرف بها كالذهب
والفضة وبين اقتراض الأشياء التى تتعلق بها أوصاف خارجة عنها ، فالأولى يجب فيها
المثل بلا خلاف أما الثانية فتجب فيها القيمة متى ما تغيرت عن وضعها الذى اقترضت فيه .

الثانى :

ان النقود الاصطلاحية أيا كان شكلها تتمثل قيمتها الحقيقية فى مقدارها
فى المبادلة بالسلع والخدمات . وهذه الثمنية والقدرة على التبادل صفة حادثة عليها
تستمد ها من تواضع الناس عليها ، وفرض السلطة لها وليس من مادتها المصنوعة منها ان
أن قيمة المادة لوحد ها لا تساوى قيمة المادة مضافا اليها الثمنية . ويترتب على ذلك
أن ما يثبت فى ذمة المدين يكون ضامنا له هو القيمة بوصفها ، وليس الشكل المادى
- بغض النظر عن الوصف أو الاصطلاح الذى يمنحها القدرة على التبادل . وبلغت
العصر أن ما يثبت فى ذمة المدين هو القيمة الحقيقية للنقود وليس القيمة الاسمية للنقود
وبذلك يجب رد هذه القيمة وليس المثل ، لأن المثل ، لأن المثل المجرد عن الثمنية^(٢)
فى حالة الكساد أو المختلف عنها ساعة الاقراض - فى حالة تغير القيمة - ليس فى معنى
المثل المرتبط بالثمنية أو المساوى لها . ويكون هذا من باب الضمان (٣)

(١) فتح القدير ١٥٨/٧ وبناء على هذا التخرج فان الامام محمد يكون أيضا قد
قال بالقيمة رغم أننا لم نجد ذلك فى كتب الحنفية .

(٢) شرح العناية على الهداية ١٥٨/٧

(٣) شرح العناية على الهداية ١٥٨/٧

القول الثالث :

والقول الثالث هو القول غير المشهور عند المالكية ، ومفاده أنه يجب التمييز بين التغيرات الفاحشة في قيمة النقود ، والتي يترتب عليها فقدانها لوظيفتها كقياس للقيم المؤجلة ومخزن للقيمة ، وبين التغيرات اليسيرة أو الطفيفة التي تظل فيها النقود اصطلاحية محتفظة بوظائفها دون اجحاف يذكر بين الدائنين والمدينين . وعلى ذلك فإن كان التغير في قيمة النقود فاحشا فيجب سداد المدفوعات المؤجلة قيمة وليس مثلا . أما ان لم يكن التغير فاحشا فلا بأس من سداد المدفوعات المؤجلة بالمثل^(١) ويستدل أصحاب هذا القول بما يلي :

الدليل الأول :

إن الزام الدائن بقبول مثل النقود التي دفعها حتى وإن تغيرت قيمتها يشكّل ظلما له ، لأنه دفعها لأذا منفعة معينة ، ليستردّه بنفس منفعته التي كانت فيه ، فإذا أعطى مال ثقل منفعته عن ما دفع يكون قد ظلم لأنه دفع ما ينتفع به ، واسترد ما لا ينتفع به . جاء في حاشية الرهوني (. . .) ظاهر كلام غير واحد من أهل المذهب وصريح كلام آخرين منهم أن الخلاف محله إذا انقطع التعامل بالسكة القديمة وأما إذا تغيرت بزيادة أو نقص فلا (٢) وهذا هو الرأي المشهور عند المالكية الذي عرضنا له في القول الأول . قال الرهوني (قلت : وينبغي أن يقيد ذلك بما إذا لم يكثر ذلك جدا حتى يصير القابض لها كالقابض لما لا كبير منفعة فيه لوجود العلة التي عمل بها المخالف) (٣) وفي حاشية ابن المدني (... لزوم المثل في هذا - يعني

(١) انظر حاشية الرهوني ١٢٠/٥ ، وانظر حاشية ابن المدني ١١٨/٥

(٢)(٣) حاشية الرهوني ١٢٠/٥

الانقطاع والتغير - متفق عليه ، لكن ينبغي جريان الشان فيه حيث كثر التغير جدا حتى يصير القابض لها ، كالقابض لما لا كبير منفعة فيه لوجود العلة التي علل بها (المخالف) (١) أي التي استدل بها أصحاب القول المشهور في مسألة كساد النقد ، وهي أن الدائن قد دفع شيئا منتفعا به لأخذ منتفع به ، فلا يظلم باعطائه مالا ينتفع به (٢)

الدليل الثاني :

استدل بعض المالكية على وجوب سداد قيمة النقد الذي تغيرت قيمته بالقياس إلى تضمين ناظر الوقف الذي يؤخر صرف ريعه حتى تتغير قيمة النقود ، حيث إن ناظر الوقف إذا تعمد عدم صرف الربيع حتى تغيرت قيمة النقود يكون ضامنا وعليه يجبر النقص الذي حدث في قيمة النقود ، لأنه بهذا يكون متعديا ويعتبر هذا من المسائل التي لم يختلف فيها كما يقول الإمام الرهوني . (٣)

وعلى ذلك فإذا كان ناظر الوقف يضمن تعويض النقص في قيمة النقود مع أنه أمين فمن باب أولى يكون المدين لأنه ضامن لما استدان ، جاء في حاشية الرهوني (وإذا قبض ناظر ريع الوقف وأخر صرفه عن وقته المشروط صرفه فيه مع إمكانه فتغيرت المعاملة بنقص فإنه يضمن النقص من ماله . . . وإذا كان هذا في الناظر مع أنه أمين فأولى المدين) (٤)

(١) حاشية ابن المدني ١١٨/٥

(٢) انظر حاشية الرهوني ١٢٠/٥ ؛ وانظر حاشية ابن المدني ١١٨/٥

(٣) انظر حاشية الرهوني ١٢١/٥

(٤) حاشية الرهوني ١٢١/٥

مناقشة القولين الثانى والثالث والرأى المختار :

يتضح لنا من عرض الآراء الثلاثة فى كيفية معالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين القولين الثانى والثالث ، إذ أن أصحاب القول الثالث متفقون من حيث المبدأ مع أصحاب القول الثانى ولن كانوا يقيدون الرجوع إلى القيمة حينما تكون التغيرات فى قيمة النقود كبيرة بحيث تكون أضرارها ظاهرة . فأساس القولين واحد وهو دفع الضرر عن المقرض ، وتحقيق العدالة فى المبادلات المالية بين الأطراف الدائنة والمدينة . غير أن هذه العدالة التى يسعى إليها أصحاب القولين الثانى والثالث معارضة بما فهمه بعض المعاصرين من أن ما يقول به أصحاب القولين الثانى والثالث من شأنه فتح باب الربا على مصراعيه (١) إذ أن الرجوع إلى القيمة الحقيقية للنقود يعتبر فى نظر هؤلاء من قبيل الربا الذى حرمه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأجمع على حرمة علماء هذه الأمة خلفا عن سلف . ولهذا فنقطة البدء لنا قبل كل شيء أن نثبت أو ننفي علاقة الربا بالرجوع إلى القيمة الحقيقية للنقود أو ما يمكن أن نسميه (بالتعويض) عن تغيرات قيمة النقود ، فإذا ثبت أن هذا التعويض من قبيل الربا فهذا كفىل بأن يسقط كل ما يقول به أصحاب القولين الثانى والثالث ذلك لأن القاعدة الفقهية تقول (دفع المفسد مقدم على جلب المصالح) .

علاقة التعويض بالربا :

الأمر الذى لا جدال فيه أن النقود الورقية المعاصرة من الأموال الربوية وذلك لأن علة تحريم الربا فى النقود هى الثمنية والأموال الربوية لا تقبل الزيادة أو النقصان فى أعواضها (٢) . ومن هنا نبعت العلاقة المفترضة بين تعويض الدائنين أو المدينين عن

(١) انظر مثلاً محمد عارف السياسة النقدية فى اقتصاد إسلامي لا ربوى مرجع سابق ص ٢٤ ، وأنظر أحمد مجذوب أحمد ، السياسة النقدية فى الاقتصاد

الإسلامي مرجع سابق ص ١٣٨

(٢) انظر ص ٤١ من هذا البحث

(٣) انظر المغنى مع الشرح الكبير ٤ / ٣٦٣

تغيرات قيمة النقود . فالذى يذهب إليه هؤلاء أن تعويض الدائن هو زيادة على

أصل القرض ، فيكون كقرض جر نفعا وهو حرام اتفاقا .

والذى يبدو لنا أن فقهاء المسلمين الذين منعوا التعويض لم تكن علة المنع

عندهم افضاؤه إلى الربا ولكن لعدم ثبوت موجب ضمانه ، ولنا على ما نقول أدلة

وشواهد :

أولها : من المعلوم أن آراء الفقهاء التى وردت بهذا الصدد إنما كانت فى النقود

الاصطلاحية بصفة عامة ، والفلوس بصفة خاصة حيث كانت تمثل النقد الاصطلاحى الكامل

فى تلك العصور فهى أول مرحلة للتحرر من الذهب والفضة . وهذه النقطة بالذات

تقربنا كثيرا من الحقيقة .

فأصحاب القول الأول الذين منعوا الرجوع إلى القيمة والزموا الدائن بالمثل هم

المالكية على المشهور والشافعية والحنابلة . غير أننا نعلم من الباب التمهيدى لهذه

الدراسة أن كل هؤلاء لا تعتبر الفلوس عندهم من الأموال الربوية (١) فالمالكية على

المشهور عندهم لا تعتبر الفلوس من الأموال الربوية (٢) وكذلك الشافعية (٣) والحنابلة

على الصحيح . (٤)

وعليه فإذا لم تكن الفلوس من الأموال الربوية وفقا لأصول هذه المذاهب ووفقا

للعلة التى خرجوها لجريان الربا فى النقود ، فكيف ندعى أن أصحاب هذا القول

لم يجوزوا التعويض خوفا من الربا ؟ وما هو مستند من يقول بهذا ؟

(١) راجع تفصيل آراء الفقهاء فى الباب التمهيدى من هذه الدراسة ص ٣٠ وما بعدها

(٢) انظر حاشية العدوى على كفاية الطالب الربانى ١١٢/٢ ؛ وانظر حاشية العدوى

على مختصر خليل ٥٦/٥

(٣) انظر نهاية المحتاج ٤١٨/٣ ؛ وانظر الأمل للشافعى ٩٨/٣

(٤) انظر كشف القناع ٢٥٢/٣ ؛ وانظر الإنصاف ١٤/٥

ثانيها :

إذا نظرنا لأصحاب القول الثانى والثالث

فسنجد أنهم جميعا من من يرى أن الفلوس

من الأموال الربوية .

فالقاضى أبو يوسف كأبى حنيفة يشترط لمبادلة فلس بفلسين أن يكونا معينين أى

أن تقول هذا الفلس بهذين الفلسين وهى القاعدة العامة فى المذهب الحنفى (١)

ومن ثم فرد الدين الثابت فى الذمة لا يدخل تحت هذا التعيين ، نظرا لأن من يقترض

فلوسا لا يستطيع الالتزام برد عينها ، وذلك لأن النقود لا تتحقق المنفعة منها إلا

بأهلاكها . وهذا ينفى انطباق شرط التعيين فى حالة الديون . ومن ثم تعتبر

الأموال المدينة خارجة كلها عن نطاق التعيين الذى هو شرط من شروط عدم جريان

الربا فى الفلوس فى المذهب الحنفى . وهذا يثبت أن الفلوس فى حالة الديون وفقا

للمذهب الحنفى تعتبر من الأموال الربوية .

أما المذهب المالكى فوفقا للقول غير المشهور تعتبر الفلوس من الأموال الربوية

ويجرى فيها الربا كالذهب والفضة (٢) .

وعلى هذا فإذا كان أصحاب القولين الثانى والثالث هم الذين يرون جريان الربا

فى الفلوس فحرى بهم أن يمنعوا التمويض فى الفلوس نظرا لأن ذلك يستعارض مع

الأصول الفقهية التى يقيمون عليها آراءهم . وهذا يدل دلالة واضحة على أن نقطة

(١) انظر شرح فتح القدير ٢٠/٧ ، وراجع لتفاصيل أكثر الباب التمهيدى من هذا

البحث ص ٣١ وما بعده

(٢) انظر حاشية العدوى على مختصر خليل ٥٦/٥

الاختلاف بين الفقهاء في هذا الصدد لا تتعلق بالربا ، ولكنها تتعلق بقضية الضمان
أعني ماذا يترتب في ذمة المدين في حالة النقود الاصطلاحية؟ هل هو الشكل الصوري
أم أنه القيمة الحقيقية التي يتبادل على ضوءها هذا الشكل؟

ثالثها :

إذا قلنا إن سداد الديون وفقا للقيمة الحقيقية للنقود يعتبر من قبيل الربا
فإن سدادها وفقا للقيمة الاسمية للنقود يعتبر أيضا من قبيل الربا، إذ أن الزيادة أو
النقصان يتساويان من حيث الحكم في حالة الربا ، يقول ابن قدامة في المغني (وإن
شرط في القرض أن يوفيه أنقص ما أقرضه ، وكان ذلك مما يجري فيه الربا لم يجز لأفضائه
إلى فوات المماثلة فيما هي شرط فيه . . ولنا أن القرض يقتضي المثل فشرط النقصان
يخالف مقتضاه فلم يجز كشرط الزيادة) (١) وعلى هذا فانتفاء المماثلة سواء في حالة
النقصان أو الزيادة مفضية إلى الربا ذلك أن المعروف عرفا كالمشروط شرطا . فتعارف
الناس على رد الفلوس وفقا لقيمتها الاسمية في فترات التضخم ، رغم أنها أقسى
أوردها وفقا لقيمتها الاسمية في فترات الكساد رغم أنها أكثر يعتبر من قبيل الربا
وذلك لأن المعروف عرفا كالمشروط شرطا . وهذا ما لم يشر إليه الفقهاء ، فالقضية عند
الفقهاء تتعلق بقضية الضمان أو بعبارة أخرى ماذا يترتب في ذمة المدين في حالة
النقود الاصطلاحية هل هو الشكل (الصوري) أم أنه القيمة الحقيقية للنقود المقترضة .
فأصحاب القول الأول كما أوضحنا عند عرض آرائهم ينطلقون من نقطة أساسية
وهي أن النقود على إطلاقها مثلية في العاجل والآجل ومن ثم ينطبق عليها الحكم
في المثليات عموما وهو أنها تضمن بشئها ، وهم لا يرون تغير قيمة النقود بالفلاء أو
الرخص من العيوب الموجبة للضمان بناء على أن قيمة النقود تماثل تماما أسعار السلع

(١) انظر المغني مع الشرح الكبير ٤ / ٦٣

المثلية ، وحيث إنه لا يجب ضمان انخفاض أسعار السلع المثلية كالحنطة والقمح فكذلك لا يجب ضمان انخفاض أو ارتفاع قيمة النقود . ولأجل هذا فقد جاءت عباراتهم — (....يرد المثل فى المثل لأنه أقرب إلى حقه) (١) (...) فالواجب على من ترتبت عليه المثل فى ذمته قبل قطع التعامل أو التغير ...) (٢)

أما أصحاب القولين الثانى والثالث فإن تصورهم للنقود الاصطلاحية ينطلق من نقطة أساسية وهى أن النقود الاصطلاحية رغم أنها تعتبر مثلية بلا خلاف فـ المبادلات العاجلة - أعنى وظيفتهما كوسيط للتبادل ومقياس للقيم العاجلة - ، إلا أنه يجب التمييز بين المبادلات العاجلة والآجلة ، بناء على أن النقود الاصطلاحية تستمد ماليتها من اصطلاح المجتمع ومن ثم يجب أن تضمن بماليتها التى ترتبط ارتباطا كليا بقدرتها التبادلية - سواء بالنسبة للذهب أو الفضة فى الماضى أو بالنسبة للسلع والخدمات فى العصر الحاضر - وعلى هذا فإذا حدث وأن تغيرت قيمة النقود فإن ذلك يعتبر أحد العيوب الموجبة للضمان ، وذلك لأن عيبها الأساسى هو نقصان قيمتها ..

ولعلنا نذكر أن هذا التمييز بين وظائف النقود الاصطلاحية قد أشار إليه الإمام مالك رضى الله عنه حيث إن أقواله بشأن الفلوس قد ترددت بين معاملتها معاملة الذهب والفضة وبين إعطائها وضعاً خاصاً بناء على أنها لا تتمتع بنفس القيمة الذاتية التى يتمتع بها كل من الذهب والفضة . فاعتبرها فى حالة الصرف كالذهب

(١) نهاية المحتاج ٤ / ٢٢٣

(٢) الخرشي على خليل ٥٥ / ٥

والفضة (١) ومنع بيعها جزافا كالذهب والفضة^(٢) وأجاز بدلها إذا صرفها ووجد فيها رديئا^(٣) مع أن هذا ينقض الصرف في مذهب الإمام مالك (٤) .
كما ذهب الإمام مالك إلى تضمين الوكيل إذا باع بها إلا في السلع يسيرة الثمن (٥) ولم يجوز المضاربة بها بناء على أنها تؤل إلى الفساد والكساد (٦) وبالجمله فهي ليست كالدنانير والدرهم في جميع الاشياء (٧)
وسبق أن أشرنا إلى أن هذا التمييز من الإمام مالك دقيق غاية الدقة ذلك أن قيمة النقود في اللحظة الواحدة تتساوى وإن لم تكن تحمل قيمة ذاتية إلا أنها تختلف خلال الزمن ، وفي هذه الحالة فإن النقود التي تحمل قيمة ذاتية كالذهب والفضة تحتفظ بقيمتها بناء على معدنها ، أما النقود التي لا تحمل قيمة ذاتية فإن نقصان قيمتها يعنى ضياع جزء من ماليتها المترتبة في الذمة والتي قد استفاد منها المدين فعلا ، وهذا هو أساس الضمان الذي يذهب إليه أصحاب القولين الثانى والثالث .
وبعد فإن الادلة المتقدمة تثبت أنه لا علاقة لقضية التعويض التي قسـال بها بعض فقهاءنا المسلمين بقضية الربا فما يبحثه الفقهاء في هذا المجال هو ماذا يثبت في ذمة المدين ويكون ملتزم به ؟ هل هو القيمة الاسمية للنقود الاصلاحية ؟ أم أنه القيمة الحقيقية لها ؟

(١) حاشية الرهونى ٩١/٥

(٢) (٣) المرجع السابق مباشرة ٩١-٩٢

(٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ١٤٩/٢

(٥) حاشية الرهونى ٩٢/٥

(٦) حاشية الرهونى ٩٤/٥

(٧) حاشية الرهونى ٩١/٥

وبعد فرغم أن الأدلة السابقة تثبت أن محور نقاش فقهاء المسلمين في هذه القضية يرجع الى قضية الضمان ، فذلك لا ينفي علاقة التعويض بالربا ، وذلك من حيث أن النقود أحد أموال الربوية التي لا تقبل الزيادة أو النقصان في أعواضها ، والتساهل في هذه المسألة قد يؤدي الى الوقوع في عين الربا الذي حرّمته الشريعة بنصوص الكتاب والسنة .

ومما يدل على ذلك هذا الفهم الخاطي الذي وقع فيه بعض الباحثين في الاقتصاد الاسلامي ، ان انهم أخذوا ما قاله القاضي أبو يوسف ونفذوا من خلاله مباشرة الى اباحة الفائدة على رأس المال المحددة مسبقا دون أن يعلموا أن ذلك احلال لما هو محرم بكتاب الله وسنة رسوله . يقول الدكتور محمد شوقي الفنجري في كتابه (نحو اقتصاد اسلامي) (تحت عنوان ليست كل فائدة من قبيل الربا) وقد تكون الفائدة لمواجهة النقص الذي يلحق بأصل الدين بسبب التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقد) (١)

ونذهب الدكتور أحمد صفى الدين عوض ، في كتابه (بحوث في الاقتصاد الاسلامي) الى اباحة الفائدة على رأس المال ، بناء على ما قاله علماء الشافعية

(١) د . محمد شوقي الفنجري ، نحو اقتصاد اسلامي ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م ص ١٢٤ - ١٢٥

من عدم جريان الربا فى الفلوس ، وبناءً على ما قال به القاضى أبو يوسف عن ضرورة جبر الضرر الناشئ عن انخفاض قيمة النقود ، وتوصل إلى (أن قيام بنك تعمل بالفائدة لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية الفراء وأن تحديد أسعار الفائدة أمر تقدرى يراعى فيه الفبن للأطراف المعنية) (١) ويقول (أنه يجب ألا يزيد سعر الفائدة التى يأخذها البنك عن القروض التى تأخذ مصروفات شخصية مفاجئة أو استثنائية مثل المرض أو الوفاة أو الزواج على المقدار الذى يحفظ للنقود قوتها الشرائية ويغضى خد مات البنك للمقترض . . . أما فيما يختص بالأموال المودعة لدى البنك فإنه يجب أن يكون الحد الأدنى لسعر الفائدة عليها ألا يقل بحال من القدر الذى يحفظ لها قوتها الشرائية) (٢)

ونحن فى الواقع نتفق مع الاستاذين فى بعض ما قالوا به ونختلف معهم فى كثير منه . فموطن الاتفاق هو ^{الصلح} فيما قال به القاضى أبو يوسف وشيخ الإسلام ابن تيمية أما موطن الاختلاف فهو النفاذ من هذا الترجيح إلى إباحة الفائدة على رأس المال ، ذلك أننا على قناعة تامة أن النقود الورقية من الأموال الربوية ، وتحديد الفائدة عليها مسبقاً يعتبر من قبيل الربا المحرم بالكتاب والسنة (٣)

فمبدأ التعويض الذى قال به الفقهاء لا يعنى على الإطلاق جواز تحديد نسبة محددة تدفع نظير الانخفاض المتوقع فى قيمة النقود حيث إن اللجوء إلى التعويض لا يتحدد شرعاً إلا بعد إتمام عملية الاقتراض ومعرفة نتيجة التغيرات التى حدثت فى قيمة النقود ، فقد تظل قيمة النقود ثابتة خلال الفترة المذكورة ، وفى هذه الحالة لا يجب دفع أى تعويض لأن ذلك سيكون من قبيل الربا نظراً لتساوى قيمة المالىين . وقد ترتفع قيمة النقود ، وفى هذه الحالة يطالب المدين الدائن . وقد تنخفض قيمة

(١) (٢) د . أحمد صفى الدين عوض ، بحوث فى الاقتصاد الإسلامى ، وزارة الشؤون الدينية والوقف ، جمهورية السودان الديمقراطية ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ص ٣١ - ٣٢

(٣) انظر ص ١٤٤ وما بعدها من هذا البحث

النقود وفى هذه الحالة فقط يطالب الدائن المدين . وبعبارة أخرى أن مبدأ التعويض يقرر : أن نتيجة التعويض قد تكون سلباً أو إيجاباً أو صفراً ، وذلك لا يتحدد إلا بعد دراسة ما طرأ للمستوى العام من تقلبات خلال الفترة من لحظة الاقتراض إلى ساعة السداد (١)

وعلى هذا فاعتبار مبدأ التعويض - الذى أقره الفقه الإسلامى - كوسيلة لتحقيق العدالة بين الاعراض المالية - أساساً لا باحة الفائدة على رأس المال (الربا) مرفوض شكلاً وموضوعاً ، ذلك لأن مجال عمل الفكرتين مختلف تمام الاختلاف ، ففكرة التعويض مبنية على الضمان الذى لا يجوز إلا بعد تحقق موجبه وهو حدوث التغير ، فى حين أن الفائدة المحددة مسبقاً والمبنية على التوقعات تحمل فى طياتها جهالة بالتمائل فقد يرتفع مستوى الأسعار بنفس النسبة وقد لا يرتفع إطلاقاً ، وقد يحدث فيه انخفاض ولهذا فإن جهالة التماثل فى هذه الأحوال تقضى إلى الربا (٢)

ومن ناحية أخرى فإن الربا فى جميع أحواله زيادة للدائن فى حين أن نتائج التعويض قد تكون زيادة له أو نقصاناً وقد لا تكون هناك ثمة زيادة ولا نقصان فى حالة ثبات القيمة الحقيقية للنقود .

ونخلص إلى أن مبدأ التعويض لا يتضمن ما ذهب إليه الاستاذان من امكانية تعيين أسعار فائدة تحدد مسبقاً وتدفع نظير الانخفاض المتوقع فى قيمة النقود فهذا التفكير نابع من النظريات الرأسمالية المبررة للفائدة (الربا) على أساس أنها نظير انخفاض قيمة النقود ، كما أنه نابع من الوضع الاقتصادى السائد الآن الذى يشير إلى ارتفاع مستمر فى مستوى الأسعار وبالتالى انخفاض فى قيمة النقود . والقواعد الإسلامية قواعد ثابتة تراعى تحقيق العدالة للدائن أو المدين فى كل الأحوال .

(١) لا يشترط أن يكون المقياس المستوى العام للأسعار كما سنرى

(٢) انظر تكملة المجموع للسبكي ٤٠٩/١٠

المنهج المقترح لتطبيق مبدأ التعويض
كأسلوب لمعالجة آثار التغيرات في قيمة النقود

نظرا لأهمية هذه القضية واختلاف آراء فقهاء المسلمين تجاهها فان الباحث يقترح هذا المنهج كأسلوب لتحقيق العدالة بين الأموال المترتبة في الذمة والأعواض البديلة عنها من ناحية . والابتعاد عن مغبة الربا المحرم من ناحية أخرى .
ويقوم هذا المنهج المقترح على أساسين فقهيين : -

أولهما :

النظر فيما قال به القاضي أبو يوسف ، وفيما أشار إليه

المالكية في غير المشهور عندهم ، من ضرورة الرجوع إلى قيمة النقود الاصطلاحية حينما تختلف قيمتها من فترة لأخرى ، وذلك تحقيقا للعدالة بين النقود المؤداة والأموال المترتبة في الذمة .

ثانيهما :

أن الرجوع إلى قيمة النقود التي تغيرت يدخل في نطاق ضمان المدين
الصورة والمعنى لما أخذ باعتبار أن يد المدين يد ضمان .

وانطلاقا من هذين الأساسين الفقهيين ، ونظرا للصعوبات التي تكثف تكوين الأرقام القياسية للأسعار ونظرا للاختلافات في مدى دلالتها على قيمة النقود فإن الباحث يقترح اختيار (وحدة) ثابتة تستخدم للحاسب الآجل يطلق عليها (الدينار الإسلامي) على أن تساوى هذه الوحدة الحسابية وزن معين من الذهب وليكن (واحد جرام) ولا يشترط الوجسود المادي لهذه الوحدة الحسابية ، وإنما تتم المبادلات الآجلة على أساس النسبة الموجودة بين سعر الذهب وسعر العملة الورقية وقت الوفاء بالدين ، على النحو التالي :

أولا : العلاقة بين الدائنين والمدينين :

تتم الديون والقروض بأنواعها المختلفة على أساس (الوحدة الحسابية) وتسدد على أساس نسبة سعر الذهب بالنسبة للعملة الورقية المستخدمة فإذا تعاقد فرد مع آخر على أن يعطيه مائة ريال لمدة عامين ، وكان الدينار الإسلامي وحدة الحاسب -

(واحد جرام عيار ٢٤ مثلا) يساوى يوم العقد خمسة ريالات ، فإن المدين يلتزم بأن يدفع للدائن مبلغا من المال تعادل قيمته تماما للمبلغ الذى يمكن أن يشتري ٢٠ جراما من الذهب يوم الوفاء بالدين .

ثانيا : العلاقة بين العالمين وأرباب الأعمال :

أما فى مجال العلاقة بين العالمين وأرباب الأعمال فيتم التعاقد أيضا على أساس "الوحدة الحسابية" على أن يلتزم رب العمل أن يسد الأجر على أساس نسبة سعر الذهب بالنسبة للعملة الورقية المستخدمة . فمثلا إذا تعاقد زيد مع على ليعمل عنده بأجر شهرى مقداره خمسمائة ريال وكان الدينار الإسلامى يوم التعاقد يساوى خمسة ريالات سعودية ، أوعبارة أخرى أن قيمة الأجر تساوى مائة دينار إسلامى ، أو تساوى قيمة مائة جرام من الذهب عيار ٢٤ . فإذا حدث وأن ارتفع سعر الذهب بحيث أصبح سعر الجرام يساوى عشرة ريالات بدلا من خمسة ريالات ، فإن صاحب العمل ملزم بدفع ما تساوى قيمته قيمة مائة جرام من الذهب أى مائة دينار إسلامى . ويحدث العكس فى حالة انخفاض أسعار الذهب .

ومن المعتقد أن هذه الطريقة أكثر ارتباطا بالمنهج الإسلامى وذلك للآتى :

أولا : تنطبق على أصل ما قال به الفقهاء ، حيث إنهم نظروا إلى العلاقة بـالنقود الاصطلاحية وبين أصل ثابت هو الذهب والفضة .

ثانيا : تقضى هذه الطريقة على المحاولات الهادفة إلى إلباحة الفائدة بحجة التفسيرات فى قيمة النقود .

ثالثا : تخرجنا من الاختلاف حول مدى دقة أو عدم دقة نتائج الأرقام القياسية إذ أن الأساس الثابت فى الدقة يتعلق بأصل ثابت .

رابعاً : أسهل من حيث التطبيق العملى حيث من الممكن نشر أسعار الذهب يومياً
واتمام كل المبادلات السابقة واللاحقة على أساسها خلافاً للارقام القياسية
حيث من الصعوبة إعدادها يومياً .

غير أننا نود أن نشير إلى أن تطبيق هذا المنهج قد تترتب عليه بعض الآثار
فيما يتعلق بعمل المصارف ومدى قبولها للودائع تحت الطلب مع ضمانها لقيمتها
الحقيقية وهذا يحتاج فى الواقع إلى دراسة نظريية تطبيقية أوسع ، نسأل الله
أن يوفقنا و يوفق غيرنا للقيام بها .

وبعد :

فإننا نصل بهذا إلى السى ختام المنهج المقترح لمعالجة أسباب وآثار التغيرات
فى قيمة النقود . وبختامه نصل إلى نهاية هذا البحث الذى نسأل الله أن يكون
خالصاً لوجهه وأن يتفجع به كل المسلمين إنه نعم المولى ونعم النصير .

اللهم لك الحمد فى البدء والانتها . لك الحمد حمداً يوافى نعمك
ويكافى مزيدك . لك الحمد لذاتك حمداً يوافى مرضاتك وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

خاتمة البحار

الخاتمة وأهم نتائج البحث

بعد أن ناقشنا قضايا أسباب وآثار ووسائل معالجة التغيرات في قيمة النقود

ففيما يلي ملخصاً لأهم النقاط التي تناولها البحث والنتائج التي توصل إليها :

أولاً :

ناقشنا في الباب التمهيدي لهذه الدراسة ، حقيقة النقود الورقية الإلزامية

وماهية التغيرات في قيمتها ، ولقد ظهرت لنا من خلال المناقشة النتائج التالية :

١- ظل المسلمون في صدر الإسلام وحتى سنة ٧٦ هجرية يتعاملون بالدينار والدرهم

غير أن مفهوم لفظ الدينار والدرهم ، كان ينصرف إلى وزنها وليس إلى عملة

محددة كما يتبادر للذهن ، إذ أن مفهوم الدينار كان ينصرف في العصر

النব্য وما بعده إلى كل وزن يساوي مثقالاً ولا يدل على عملة محددة العيار

أو النقش .

٢- رغم وجود تشابه كبير بين حقيقة النقود الورقية المعاصرة وبين النقود المفضوشة

من حيث إن كلاهما نقد إئتماني ذو قيمة تبادلية أكبر من قيمته الذاتية

إلا أننا لا نستطيع أن نقيس عليها أحكام النقود الورقية الإلزامية وذلك

لأن الأحكام الشرعية في النقود المفضوشة تنصرف عند غالبية المذاهب إلى ما

فيها من ذهب أو فضة . كما أن الوجود النسبي للذهب والفضة في النقود

المفضوشة ينفي العلاقة بينها وبين النقد الورقي الإلزامي المعاصر .

٣- تبين للباحث أن الفلوس رغم أن نشأتها كانت كقعد مساعد يستخدم لبيع وشراء

توافه السلع ، إلا أنها احتلت في بعض الفترات التاريخية مكانة رفعتها إلى

مرتبة النقدين بحيث أصبحت النقد الأساسي الذي تنسب إليه أثمان سائر

السلع والخدمات .

٤- تبين للباحث أن فقهاء المسلمين انقسموا بشأن أحكام الفلوس إلى فريقين :

فريق ربط أحكامها الشرعية بأصلها ومعدنها، واعتبر الثمنية فيها شيئاً عارضاً يجب ألا يرفعها إلى مكانة النقدين، ومن ثم لم ير جريان الربا فيها، وأستحقاق الزكاة فيها . وفريق ثان نظر إلى وظيفتها فاعتبرها نقداً ، طالما أنها تقوم بوظائف النقود الشرعية . وقد تبين للباحث بعد المناقشة رجحان ما قال به الفريق الثاني الذي يرى أن الفلوس تجرى عليها أحكام النقود الشرعية وذلك :

أ- لأن الإسلام لم يلزم الناس بنقد معين ، وتفضيل المسلمين للذهب والفضة كان لما فيهما من خصائص ومميزات جعلتهما يفيان بالشروط المطلوبة فسي النقود ، غير أن ذلك لا يعنى أن غيرها لا تنطبق عليه الأحكام الشرعية .

ب- تعتبر الفلوس فى حقيقتها القاعدة العامة للنقود الاصطلاحية فـسـى المجتمعات الإسلامية إذ تمثل نقطة التحول والتحرر من الذهب والفضة . وإذا كان الذهب والفضة قد قاما بوظائف النقود فسي فترة من الفترات التاريخية خير قيام وتأسست الأحكام الشرعية بهما فلا يعنى ذلك بالضرورة لزوم الاقتصار عليهما .

٥- توصل الباحث بعد ترجيحه لعللة الثمنية التى قال بها بعض فقهاءنا المسلمين إلى أن النقود الورقية فى العصر الحاضر نقود اصطلاحية يجرى فيها الربا كجريانه فى الفلوس كما تجب فيها الزكاة وكل أحكام النقود الشرعية غير أنها تختلف عن النقدين فى بعض الجزئيات منها :

أ- لا تعتبر النقود الورقية مالا بذاتها ، ولكنها مال بالقياس إلى غيرها والدليل على ذلك أن الدولة لو أحرقت منها الملايين لا تكون قد فقدت من ثروتها ، إلا بقدر تكاليف طبعها وقيمة الأوراق المصنوعة منها .

ب- إذا لم تكن مالا بذاتها فإنها تضمن بماليتها المصطلح عليها .

ثانيا :

ناقشنا في الباب الأول من هذا البحث أسباب التغيرات في قيمة النقود واستعرضنا أهم النظريات النقدية، وتوصلنا إلى أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين مختلف النظريات التي ناقشت أسباب التغيرات في قيمة النقود ، خاصة فيما يتعلق بوضع البلدان النامية . إذ تتفق هذه النظريات في أن كمية وسائل الدفع تعتبر محددا أساسيا لأسباب التغيرات في قيمة النقود ، وقد يؤثر حجم الانفاق أو حجم الطلب في إحداث التغيرات في قيمة النقود غير أنه لن تتوفر أسباب زيادة الانفاق بدرجة محسوسة ما لم تكن هناك زيادة في عرض النقود أو سرعة تداولها بالنسبة إلى العرض الكلي للسلع والخدمات عند مستوى الأسعار السائد . وأثبت البحث أن الخلل الناشئ سواء بين كمية وسائل الدفع، أو بين حجم الانفاق وبين العرض الكلي للسلع والخدمات يعود في ظل الأنظمة الربوية إلى ثلاثة أسباب جوهرية .

أولها : البنيان الاقتصادي القائم على الربا كوسيلة للتمويل

ثانيها : سيادة نظام الإنتاج الاحتكاري .

ثالثها : انحراف هيكل الطلب بسبب انتشار انماط الإنتاج والاستهلاك الترفي .

وخلصنا بعد مناقشة هذه الأسباب إلى أن جزءا كبيرا من أسباب التغيرات في قيمة

النقود في هذا العصر، يعود في الواقع إلى وجود خلل سلوكي جاء نتيجة لعدم وجود

قيم وقواعد يرتكز إليها في التعامل الاقتصادي .

ثالثا :

ناقشنا في الفصل الثاني من الباب الأول دور البناء الاقتصادي الإسلامي في استقرار

قيمة النقود وتبين لنا من المناقشة ما يلي :

أ- أن تحريم الربا كوسيلة للتمويل وإحلال نظامي المشاركة والمضاربة، يدعم استقرار مستوى الأسعار عن طريق تأثيره في القضاء على الروح السلبية التي يحدثها نظام سعر الفائدة في قرارات المدخرين والمستثمرين ، إذ يعمل نظام المشاركة على تضيق الفجوة بين قرار الادخار وقرار الاستثمار . كما أن عدالة توزيع الناتج في ظل نظام المشاركة تضمن عدم تركيز الثروة عند فئة قليلة من المجتمع مما قد يعرض الاستثمار للتقلب من فترة لأخرى ، ومعلوم أن تقلب الاستثمار تترتب عليه تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود .

ب- إن تحريم الاحتكار - ونعني به " التصرف المضر بمصلحة المجتمع الناشئ عن التحكم في السلع أو الخدمات إنتاجاً أو توزيعاً " - في كل من سوقى السلع والخدمات ، يساعد على تجنب الاقتصاد الإسلامى ويلات تقلبات الأسعار وتغيرات قيمة النقود الناشئة بسبب دفع النفقات كما هو مشاهد فى سوقى الاقتصاديات الربوية المعاصرة .

ج- تحقق ضوابط الاستهلاك الكمية والنوعية فى الاقتصاد الإسلامى عدداً من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، العمل من أهمها محافظتها على التوازن الاقتصادى، وبذلك تجنب الاقتصاد الإسلامى الاختلالات المفاجئة فى دالة الطلب الاستهلاكى سواء بسبب زيادة الدخول أو بسبب تغير التفضيلات الاستهلاكية .

د- تبين لنا من البحث أن الاكتناز باعتباره إحدى الوسائل التى تؤدى إلى سحب جزء من القوة الشرائية وتعطيلها من الدورة الاقتصادية ، تنهى عنه الشريعة الإسلامية ، كما أنه يتعارض مع مصالح الأمة الإسلامية ، وذلك النهى يعتبر إحدى الوسائل التى تهذب سلوك الأفراد وتجعلهم يتجنبونه استـجـراءً

لدينهم . كما أن الزكاة تعتبر من الناحية العملية من أفضل الوسائل التي تقضى على ظاهرة الاكتناز كما أشارت إلى ذلك دراسات سابقة . وبذلك فإن تضيق فرص الاكتناز في المجتمع الإسلامي يساعد على استقرار الأسعار من حيث إن الدولة تستطيع أن تقدر على وجه التقريب كمية النقود الفاعلة في النشاط الاقتصادي، ومن ثم تستطيع تقدير حجم الإضافات المطلوبة حتى يمكن المحافظة على استقرار قيمة النقود .

هـ - أن سلطة إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي إنما هي سلطة سيادية تختص بها الدولة ولا يجوز تبعاً لذلك للأفراد أو القطاعات أن تمارس هذه السلطة، لأن ذلك يعتبر نوعاً من الافتئات على الإمام الذي هو أدرى الناس بمصلحة الرعية ، ولأن تصرفاته منوط بها تحقيق المصلحة . وقررنا تبعاً لذلك أن تكون جميع المصارف مملوكة للدولة وأنه يجوز لها أن تمنح الإئتمان تحت سيطرة ورقابة المصرف المركزي .

و - من عرض جميع المكونات البنائية السابقة توصلنا إلى نتيجة هي الأساس الذي عقدنا من أجله هذا الفصل ، وهي أن الاقتصاد الإسلامي الملتمزم بكل الضوابط التي أشرنا إليها آنفاً - يتميز باستقرار نسبي في مستوى الأسعار ومن ثم في قيمة النقود يفوق بذلك النظام الربوي بدرجات كبيرة ، وأن فرص الكساد والانكماش تبدو ضئيلة للغاية وذلك يعود في الواقع إلى التوزيع الدوري للثروة عن طريق الزكاة في الأجل القصير ، والميراث في الأجل الطويل . كما استنتجنا مما تقدم أن أسباب التغيرات في ظل الاقتصاد الإسلامي تنحصر في الآتي :

١- تعتبر كمية وسائل الدفع العامل المتغير الأساسي الذي قد تنتج عنه تقلبات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود . وهذا قد يفسر لنا الاهتمام الواسع الذي أولاه فقهاء المسلمين لقضية إصدار النقود إن إنهم قصروها على الإمام أو من ينييه ، كما أنهم ذهبوا إلى تعزيز كل من يتدخل في سلطات ولي الأمر، لأن ذلك يخل بمصلحة كلية تمس حياة المجتمع واستقراره ومن ثم فهو نسوع من أنواع الفساد في الأرض .

٢- من الممكن أن تؤثر الأجور في إحداث تقلبات الأسعار حتى في ظل النموذج التنافسي الذي يعمل فيه الاقتصاد الإسلامي ، وذلك فيما إذا كانت الأجور تزيد أو تنقص بنسبة تختلف عن نسبة زيادة الانتاجية .

وقد ناقشنا بعض النماذج من التاريخ الإسلامي ، وتوصلنا إلى أن الإطار النظري الذي قد مناه يتوافق إلى حد كبير مع بعض التجارب التاريخية .

رابعاً :

ناقشنا في الباب الثاني من هذا البحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتغيرات في قيمة النقود ، وكما تشير الدراسات الاقتصادية المعاصرة فإن التغيرات في قيمة النقود تؤدي إلى :

- إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة القومية بطريقة عشوائية لا تستند على أي أساس شرعي أو منطقي .
- كما أنها تؤثر تأثيراً سلبياً في الإادخار القومي ومعدل النمو الاقتصادي .
- كما أنها تشوه نمط الاستثمار في المجتمع ، إذ تعمل على نزوح الاستثمار من القطاعات الأساسية إلى القطاعات الثانوية وغير المفيدة لتقدم الاقتصاد ونموه .
- إضافة إلى ذلك فإن التغيرات في قيمة النقود تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات ويشكل ذلك في الواقع استنزافاً لموارد الدولة لصالح الدول الأخرى .

وبعد مناقشة وافية لهذه النقاط توصلنا إلى أن الآثار المترتبة على التغيرات

في قيمة النقود تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خمس نواحي :

الناحية الأولى : تؤدي التغيرات في قيمة النقود إلى الإضرار بمصلحة المجتمع الكلية ،

إن أنها تؤثر في قدرة الأمة في النهوض والتطور والأخذ بأسباب

القوة وذلك بتأثيرها السيء على الوسائل المادية التي تساعد على

النمو والتطور ، وعلى ذلك فهي تدخل في نطاق الضرر العام الذي

يجب أن يمنع بناءً على قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)

الناحية الثانية : تؤدي التغيرات في قيمة النقود إلى الإخلال بقضية الملكية الخاصة

المصونة في الشريعة الإسلامية ، إن يترتب عليها انتقال الثروة

والدخل الحقيقي من فئات اجتماعية إلى أخرى ، فهي في واقعها

سرقة خفية وأكل لأموال الناس بالباطل .

الناحية الثالثة : تؤدي ظاهرة التضخم في العصر الحاضر إلى تحقيق المبدأ الرأسمالي

التقليدي الذي يدعو إلى تركيز الثروة عند فئة الرأسماليين ، فالتمويل

التضخم في العصر الحاضر ما هو إلا وسيلة لتركيز الثروة عند

الدولة أو عند الرأسماليين ، بحجة أن ذلك وسيلة للنمو الاقتصادي .

وقد أثبتنا بالتحليل والتجربة فساد هذا الرأي خاصة في الدول

النامية . وأثبتنا أنه لا يجوز شرعا للدولة الإسلامية أن تنتهج هذا

النهج في التنمية لأنه لا تنطبق عليه شروط المصلحة . إن أنه

يعارض مصالح ورد بها النص الشرعي ، كما أن وجه المصلحة فيه

موهوم إن لم نقل معسوم ، كما أنه لا يعتبر وسيلة لرفع حرج

عن المسلمين ، فقد دلت التجارب على أن الاستقرار في مستوى الأسعار

- مع بعض الشروط - يعتبر أفضل مناخ للنمو الاقتصادي المقرون بالعدالة .

الناحية الرابعة: تؤثر التغيرات فى قيمة النقود تأثيرا سيئا فى أصحاب الدخول الثابتة والمتغيرة ، ومن وظائف الدولة فى الإسلام ترشيد سياستها الاقتصادية بحيث تهيب ، لهذه الصفات حياة كريمة . كما دلت التجارب أن انتشار الظلم الاجتماعى فى فترة تقلبات الأسعار يؤدى إلى تخفيض إنتاجية العمال .

الناحية الخامسة: تؤثر التغيرات فى قيمة النقود فى سلوك الأفراد الملتزم بالشريعة الإسلامية ، ومن وظائف الدولة فى الإسلام العمل على إحكام صلة الناس بخالقهم بكل الوسائل والأساليب .

واستنتجنا من هذه النقاط الخمس أنه لا يجوز لولى الأمر اللجوء إلى أى سياسة من شأنها أن تؤدى إلى التغيرات فى قيمة النقود ، كما يجب عليه الحيلولة دون كل الأسباب المفضية إليها حفاظا على مصلحة المجتمع فى الحياة الدنيا والآخرة .

خامسا :

ناقشنا فى الفصل الأول من الباب الثالث كيف يمكن للدولة الإسلامية أن تحول دون حدوث تقلبات فى مستوى الأسعار تؤدى إلى تغيرات فى قيمة النقود ، وكيف يمكن أن تسيطر عليها بفرض حدودها . وأثبتنا فى هذا الصدد ما يلى :

١- تعتبر سياسة تثبيت قيمة النقود أفضل سياسة تفى بالمقاصد الشرعية التى يجب توفرها فى التعامل النقدي ، غير أن صعوبة تطبيق هذه السياسة من الناحية العملية ، دفع بنا إلى اقتراح تطبيق سياسة استقرار قيمة النقود ، والتى فى ظلها تسعى الدولة بكل وسائلها منع ظهور اتجاه واضح لارتفاع الأسعار فى الأجل الطويل أو تقلبات حادة فى الأجل القصير .

وقد اقترحنا منها لت تحقيق استقرار قيمة النقود - على النحو المتقدم - يستند

على ما يلى :

أ- السياسة النقدية : تتركز السياسة النقدية على مبدأ أساسى وهو أن تكون نسبة الزيادة فى كمية النقود مرتبطة بنسبة الزيادة فى حجم الناتج القومى الصافى .

ب- السياسة المالية : تقوم السياسة المالية على الإنفاق العام كمحور ارتكازى ، وللدولة أن تلجأ إلى الضرائب والدين العام كأدوات مساعدة - كما أن لها أن تلجأ إلى تأخير وتقديم الزكاة بهدف تحقيق الاستقرار فى قيمة النقود ، غير أننا اشترطنا ألا تلجأ الدولة إلى تعجيل وتأخير الزكاة ، إلا عند الضرورة ، إن أن للزكاة أهدافا اجتماعية شرعت من أجلها فيجب ألا تنصرف عنها ، إلا لضرورة شرعية أو حاجة مقتضية .

ج- سياسة الأجور : أثبت الباحث أن أفضل سياسة للأجور تتلاءم مع قواعد الشريعة الإسلامية هى ربط الأجور بالإنتاجية ، وأوضحنا أن ربط الأجور بالإنتاجية بالإضافة إلى أنه يحقق العدالة لجميع الأطراف ، فإنه يساهم فى استقرار الأسعار ومن ثم استقرار قيمة النقود ، كما أثبتنا أن ربط الأجور بالإنتاجية هو مبدأ إسلامى أصيل تشير إليه قواعد الإجارة التى فضلمها الفقهاء .

واقترحنا لتطبيق هذه السياسة لجنة أطلقنا عليها لجنة 'الأجور العادلة' على غرار لجنة الأسعار التى قال بها الفقيه المسلم ابن حبيب المالكى . وتتكون اللجنة من ولى الأمر أو من ينييه ، وممثلين لأرباب الأعمال وممثلين للعمال . وتتم المفاوضة بين أرباب الأعمال والعمال لتحديد نسبة الزيادة فى الإنتاجية التى تستحق زيادة فى الأجر ، بتحكيم ولى الأمر ولجانته المختصة وتحكيم الأخلاق الإسلامية ، مع مراعاة تقديم مصلحة المجتمع الكلية على المصالح الجزئية عند التعارض . وتكون هذه اللجان بدلا عن النقابات غير الملزمة بمنهج معين ، والتى بسبب تعنتها وتحكم أرباب الأعمال ضاعت مصالح المجتمعات .

سادسا :

أثبت الباحث أن الاستقرار في قيمة النقود الذي اقترحه يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية واسعة ، بالإضافة إلى أنه يعتبر شرطا ضروريا لصحة عقد المضاربة الذي تستند عليه معظم المعاملات الشرعية في هذا العصر ، كما أنه شرط لصحة عقد الإجارة إذ تتوقف صحة الإجارة على العلم بالأجرة وذلك يكون بقدرها وجنسها وصفتها ، ولا يتحقق ذلك إلا حينما تكون قيمة وحدة النقد ثابتة أو مستقرة خلال الزمن .

سابعا :

ناقشنا في الفصل الأخير من هذه الدراسة الآراء الفقهية في كيفية معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود بفرض حدوثها في المجتمع الإسلامي ، وتوصلنا إلى النتائج التالية :

١- يقرر الباحث كما قال الفقهاء وكما أثبتت دراسات سابقة في هذا المجال ، أن التغيرات في قيمة النقود الذهبية والفضية لا يجب فيها إلا المثل . وذلك لتمتع هذه النقود بقيمة ذاتية تجعلها لا تفقد من جراء التغيرات الحادثة في قيمتها شيئا يذكر .

وهذا الحكم ينطبق على الظواهر النقدية التي تعثر بها كالكساد والانقطاع والإبطال ، فحيث وجدت فإنه لا يلزم المدين إلا مثلها ، فإن لم توجد تجب قيمتها .

٢- يثبت الباحث أن الظواهر النقدية (كالكساد والانقطاع . . .) التي كانت تعثر النقود الاصطلاحية في العصور الماضية ، تفقد أهميتها النسبية في العصر الحاضر وذلك لأن تلك الظواهر سر ترتبط بقاعدة النقود المعدنية والتي خرج عنها العالم بتطبيقه لقاعدة النقود الإثمانية . وحتى بفرض حدوث بعضها فإن العرف السائد يجعل أمر معالجتها ميسورا .

ثامناً :

تناولنا في المبحث الأخير من هذه الدراسة الرأي القمى في معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود بالنسبة لأصحاب الالتزامات المالية المؤجلة وتوصلنا إلى أن للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة أقوال :

القول الأول : على المدين الوفاء بمثل النقود التي ترتبت في ذمته بغض النظر عن تغيرها .

القول الثانى : أن على المدين الالتزام بدفع قيمة النقود إذا كانت فلساً كما ذهب إلى هذا أبو يوسف .

القول الثالث : يلتزم المدين بدفع المثل إذا كانت التغيرات في النقود يسيرة بينما عليه الالتزام بالقيمة إذا كانت التغيرات فاحشة .

وبعد أن استنبطنا - وبحمد الله - أدلة كل قول من هذه الأقوال ومناقشتها مناقشة وافية ثبت ما يلى :

١- أن أساس الاختلاف بين الفقهاء في هذه المسألة يعود إلى ضمان المدين لما أخذ ، فأصحاب القول الأول يرون أن التغيرات في قيمة النقود لا تعتبر عيباً من العيوب الموجبة للضمان ، وذلك لأن تغيرات قيمة النقود تقاس عند هم بتغيرات أسعار السلع المثلية .

أما أصحاب القول الثانى فهم يرون أن تغيرات قيمة النقود تعتبر أحد العيوب الموجبة للضمان ، ذلك لأن الأعيان لا يتصور عيبها إلا بنقصان قيمتها وحيث إن يد المدين يد ضمان فعليه يقع ضمان الصورة والمعنى

« اقترح الباحثُ صهيلاً للتعويض وهو اختيار وحدة للتحاسب الآجل
أطلقنا عليها الدينار الإسلامي » ، ولا يشترط لهذه الوحدة وجود مادي ، ولكن
يتم التحاسب على أساس النسبة الموجودة بين سعر الذهب وسعر العملة الورقية
وقت الوفاء بالدين .

وبعد :

فإن هذا البحث لا يزيد عن كونه قطرة في خضم هذا الموضوع ، بذلنا فيه أقصى
مانطقه من جهد ، فإن وفقنا فالحمد لله ، وإن كانت الأخرى فنسأل الله أن يعطينا
أجراً ثارة هذا الموضوع فالإشارة تعنى المناقشة المستترة تستدعي التفكير ، والتفكير
بداية للبحث عن الحق .

” رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ” (١)
” رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ
مِنْ قَبْلِنَا ، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَأَغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ، أَنْتَ مَوْلَانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ” (٢)
والحمد لله في البدء والانتها ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

(١) سورة آل عمران الآية ٨

(٢) سورة البقرة الآية ٢٨٦

رضا ورجوع احمد
بیرون

القرآن الكريم

- ١- كتب التفسير وأحكام القرآن
- ٢- كتب السنة وشروحها
- ٣- كتب اللغة
- ٤- كتب أصول الفقه
- ٥- كتب الفقه الحنفي
- ٦- كتب الفقه المالكي
- ٧- كتب الفقه الشافعي
- ٨- كتب الفقه الحنبلي
- ٩- مراجع عامة في الشريعة الإسلامية
- ١٠- مراجع حديثة في الشريعة الإسلامية
- ١١- مراجع في التاريخ والنقود الإسلامية
- ١٢- مراجع في علم الاقتصاد الإسلامي
- ١٣- مراجع في علم الاقتصاد الوضعي
- ١٤- مراجع في الإحصاء
- ١٥- الدوريات والمجلات والبحوث
- ١٦- مراجع باللغة الإنجليزية

لقد تم ترتيب كل مجموعة ترتيباً هجائياً باسم المؤلف مع مراعاة الآتي :

أ- اعتماد اسم الشهرة أو الاسم الثالث أساساً للترتيب الهجائي

ب- اعتبار كلمتي أبو وابن في الترتيب الهجائي

ج- اغفال أداة التعريف (ال) من الترتيب، إلا إذا كانت جزءاً من الاسم يصعب

اغفالها مثل (إلياس)

د- الأسماء المركبة والثنائية تعتبر ثلاثية وتدخل في الترتيب . مثل أحمد عبد

العزيز يدخل تحت : عبد العزيز : أحمد . ومثل حازم البيلوي يدخل تحت :

البيلوي : حازم

وبالله التوفيق ،،،

أولا : التفسير وأحكام القرآن

- ١- ابن العربي - أبو بكر محمد بن عبد الله (٥٤٣هـ)
أحكام القرآن - تحقيق على محمد البجاوي - د . ر
المعرفة بيروت - الطبعة الثالثة - ١٩٧٢م
- ٢- الألوسي - شهاب الدين السيد محمد (١٢٧٠هـ)
روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني -
دار الفكر - بيروت - طبعة جديدة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- ٣- الرازي - فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي
الطبرستاني (٦٠٦هـ)
التفسير الكبير - دار الكتب العلمية - طهران - الطبعة
الثانية
- ٤- الزمخشري - جلال الدين محمود بن عمر الخوارزمي (٤٦٧-٥٣٨هـ)
الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه
التأويل - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر - د . ت
- ٥- الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠هـ)
جامع البيان في تأويل آي القرآن - دار المعارف - د . ت
- ٦- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١هـ)
الجامع لأحكام القرآن - دار إحياء التراث الإسلامي -
بيروت - لبنان - ١٩٦٥م
- ٧- الكيا الهراس - عماد الدين محمد الطبري (٥٠٤هـ)
أحكام القرآن - تحقيق موسى محمد علي ، والدكتور عزت علسي
عيد عطية - دار الكتب الحديثة لصاحبها توفيق عفيفي عامر
- القاهرة - د . ت

ثانيا : السنة وشروحهم

- ٨- ابن حجر - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)
فتح الباري شرح صحيح البخاري - تحقيق محمد فؤاد
عبد الباقي - نشر وتوزيع رئاسة ادارات البحوث العلمية
والافتاء والدعوة والإرشاد - بالمملكة العربية السعودية
- الرياض ١٣٧٩ هـ
- ٩- ابن حنبل - الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢٤١هـ)
مسند الإمام أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي للطباعة
والنشر - بيروت - الطبعة الثانية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م
- ١٠- ابن ماجه - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧-٢٧٥هـ)
سنن ابن ماجه - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - عيسى
الباي الحلبي وشركاه
- ١١- أبو داود - سليمان ابن الأشعث السجستاني الأزدي (٢٠٢-٢٧٥)
سنن أبي داود - راجعه وضبطه محمد محي الدين عبيد
الحميد - دار إحياء السنة النبوية (د. ت)
- ١٢- الباجي - أبو الوليد سليمان بن خلف بن أيوب الاندلسي
المنتقى شرح الموطأ - دار السعادة بمصر - الطبعة
الأولى ١٣٣٢هـ
- ١٣- البخاري - أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (١٦٤-٢٥٦هـ)
صحيح البخاري - دار الطباعة العامرة - إستانبول -
١٣١٥ هـ
- ١٤- البيهقي - أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي (٤٥٨هـ)
السنن الكبرى - دار صادر - بيروت - طبعة مصورة عن الطبعة
الأولى ١٣٤٤هـ بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية
بخيدراباد .

- ١٥- الترمذى - أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩-٢٧٩هـ)
سنن الترمذى - تحقيق أحمد محمد شاكر وإبراهيم
عطوة ومحمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربى
- بيروت لبنان (د . ت)
- ١٦- الحاكم - أبو عبد الله محمد المعروف بالحاكم النيسابورى (٤٠٥هـ)
المستدرک على الصحيحين فى الحديث - دار الفكر
- بيروت - لبنان - ١٣٩٨-١٩٧٨م
- ١٧- الزرقانى - الشيخ محمد (١١٢٢هـ)
شرح الزرقانى على موطأ مالك - مطبعة مصطفى البابى
الخلبي ١٣٥٥-١٩٣٦م
- ١٨- الشوكانى - محمد بن على بن محمد (١٢٥٠هـ)
نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار
- دار الجيل - بيروت - لبنان - ١٩٧٣م
- ١٩- الصنعانى - محمد بن إسماعيل الكحلانى (١١٨٢هـ)
سبل السلام - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي
وأولاده بمصر - محمود نصار الحلبي وشركاه - خلفاء -
الطبعة الرابعة ١٣٧٩ - ١٩٦٠م
- ٢٠- مسلم - أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى
(٢٠٦-٢٦١هـ)
صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء
الكتب العربية - عيسى البابى الحلبي وشركاه - الطبعة
الأولى - ١٣٧٤ - ١٩٥٥م

- ٢١- النوى
- محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)
شرح صحيح مسلم - دار احياء التراث العربى - بيروت
لبنان

ثالثا : كتب اللغة

- ٢٢- ابن فارس
- أبو الحسين أحمد بن فارس ابن زكريا (٣٩٥هـ)
معجم مقاييس اللغة - تحقيق عبد السلام محمد هارون
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر
- الطبعة الثانية ١٣٩٢^{هـ} - ١٩٧٢م
- ٢٣- ابن منظور
- جمال الدين محمد بن مكرم الانصارى (٦٣٠-٧١١هـ)
لسان العرب - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والانباء
والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة - طبعة
مصورة عن طبعة بولاق

- ٢٤- الجوهري
- إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)
الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية - تحقيق أحمد
عبد الغفور عطار (دون ناشر) الطبعة الثانية
١٤٠٢ - ١٩٨٢م

رابعا : كتب أصول الفقه

- ٢٥- السبكي
- علي بن عبد الكافي (٧٥٦هـ) ولده تاج الدين عبد
الوهاب بسن علي السبكي (٧٧١هـ)
الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم
الأصول للقاضي البيضاوى (٦٨٥هـ) - تحقيق د .
شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية -
القاهرة - ١٤٠٢ - ١٩٨٢م

- ٢٦- الشاطبي - أبو اسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي (٧٩٠ هـ)
 الاعتصام - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت -
 لبنان - د . ت
 * الموافقات في اصول الشريعة الإسلامية - تحريـر
 وتخريج وتعليق عبد الله د راز - المكتبة التجارية الكبرى
 - القاهرة .
- ٢٧- الفزالي - أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي (٥٠٥ هـ)
 * شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالـك
 التعليل - تحقيق د . حمد الكبيسي - مطبعة الإرشاد
 - بغداد - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م
 * المستقصى من علم الأصول - المطبعة الأميرية ببـولاق
 مصر المحمية - الطبعة الأولى ١٣٢٢ هـ
- ٢٨- القرافي - شهاب الدين أبو العباس الصنهاجي
 الفروق - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان

خامسا : كتب الفقه الحنفي

- ٣٠- ابن عابدين - محمد أمين (١٢٥٢ هـ)
 * تنبيه الرقود على مسائل النقود - رسالة مطبوعة ضمن
 مجموعة رسائل ابن عابدين - د ون ناشر - د ون تاريخ -
 الجزء الثاني
 * حاشية رد المحتار المعروفة
 بحاشية ابن عابدين (على الدر المختار شرح تنوير
 الابصار - شركة مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي
 وأولاده بمصر - الطبعة الثانية - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م

- ٣٢- ابن نجيم - زين العابدين بن محمد بن محمد بن بكر (٩٧٠هـ)
البحر الرائق شرح كنز الدقائق - دار المعرفة للطباعة
والنشر - بيروت لبنان - الطبعة الثانية (د. ت)
- ٣٣- ابن الهمام - كمال الدين محمد بن عبد الواحد السوايسي ثم السكندري
(٦٨١هـ)
شرح فتح القدير على الهداية شرح بمداية المبتدى
تأليف برهان الدين علي بن أبي بكر الميرغاني (٥٩٣هـ)
دار الفكر - الطبعة الثانية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م
- ٣٤- البابرتي - أكمل الدين محمد بن محمود (٧٨٦)
شرح العناية على الهداية - مطبوع مع شرح فتح القدير
لابن الهمام - دار الفكر - الطبعة الثانية ١٣٩٧ - ١٩٧٧م
- ٣٥- حيدر - علي -
درر الحكام شرح مجلة الأحكام العدلية - تعريب المحامي
فهمي الحسيني - منشورات مكتبة النهضة - بيروت - بغداد
د. ت
- ٣٦- الزيلعي - فخر الدين عثمان بن علي (٧٤٣هـ)
تبين الحقائق شرح كنز الدقائق - وبهامشه حاشية الشلبي
علي تبين الحقائق - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت
لبنان - الطبعة الثانية (تصوير عن الطبعة الأولى الأميرية
ببولاق ١٣١٢هـ)
- ٣٧- السرخسي - شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل (٤٩٠هـ)
المبسوط - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة
الثانية

- ٣٨- الشرنبلالي - حسين بن عمار بن علي الوفاي (١٠٦٩ هـ)
غنية ذوي الأحكام في بغية درر الحكام - مطبعة أحمد
كامل الكائنة في دار السعادة ١٣٢٩ هـ
- ٣٩- الكاساني - علاء الدين أبو بكر بن مسعود (٥٨٧ هـ)
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع - دار الكتاب العربي
بيروت لبنان - الطبعة الثانية (١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م)
- ٤٠- منلا خسرو - محمد بن فراموز (٨٨٥ هـ)
درر الحكام شرح غرر الحكام - وبها مشه غنية ذوي الأحكام
في بغية درر الحكام - للمشيخ حسن بن عمار بن علي
الوفاي الشرنبلالي - مطبعة أحمد كامل الكائنة في دار
السعادة ١٣٢٩ هـ

سادسا : كتب الفقه المالكي

- ٤١- ابن رشد - أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد (الشهير
بابن رشد الحفيد) (٥١٤-٥٩٥ هـ)
بداية المجتهد ونهاية المقتصد - دار الفكر - د . ت
- ٤٢- ابن المدني - أبو عبد الله محمد
حاشية المدني على كتون - مطبوع مع حاشية الرهوني على
شرح الزرقاني لمختصر خليل - دار الفكر - بيروت ١٣٩٨ هـ
١٩٧٨ م تصوير عن الطبعة الأولى ١٣٠٦ هـ ببلاق
- ٤٣- الخطاب - أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي
المغربي (٣٣٤ هـ)
مواهب الجليل لشرح مختصر خليل - وبها مشه التاج الاكليل
لمختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن يوسف الشهير
بالمواق (٨٩٧) مكتبة النجاح - طرابلس ليبيا

٤٤- الخرشى

- أبو عبد الله محمد بن عبد الله (١١٠١ هـ)
الخرشى على مختصر خليل - وبها مشه حاشية العدوى على
مختصر خليل - للشيخ على العدوى الصعدي - دار
صادر بيروت - لبنان - د . ت

٤٥- الدسوقي

- شمس الدين الشيخ محمد عرفة (١٢٣٠ هـ)
حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي
أحمد الدردير - وبها مشه تقارير للشيخ عليش - دار
الفكر للطباعة والنشر - د . ت

٤٦- الرهونى

- محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف
حاشية الرهونى على شرح الشيخ عبد الباقي الزرقانى -
وبها مشه حاشية ابن المدنى على كون - دار الفکر
بيروت لبنان ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - تصوير عن الطبعة
الاولى - ١٣٠٦ هـ بالمطبعة الأميرية - بولاق - مصر المحمية

٤٧- العدوى

- على الصعدي (١١٨٩ هـ)
* حاشية العدوى على كفاية الطالب الربانى لرسالة ابن
أبى زيد القيروانى - عبد الحميد أحمد حنفى - مصر د . ت
* حاشية العدوى على مختصر خليل - مطبوع بها مش
الخرشى على مختصر خليل - دار صادر بيروت د . ت

٤٨- عليش

- محمد بن احمد بن محمد (١٢٩٩ هـ)
شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل وبها مشه حاشيته المساه
تسهيل منح الجليل - مكتبة النجاح - طرابلس - ليبيا

٤٩- مالك

- الامام أبو عبد الله ابن أنس الأصبحى (١٧٩ هـ)
المدونة الكبرى - رواية سحنون بن سعيد التتوخى عن عبد
الرحمن بن قاسم العتقى - دار صادر بيروت - لبنان د . ت

٥٠- الونشريسي

- أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد (١٤١٤ هـ)
المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية
والاندلس والمغرب - دار الغرب الإسلامي - بيروت
١٤٠١ - ١٩٨١ م تحقيق جماعة من الفقهاء بإشراف
د . محمد حجي

سابعاً : كتب الفقه الشافعي

٥١- الرملي

- شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن
شهاب الدين الشهير بالشافعي الصغير (١٠٠٤ هـ)
نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - ومعه حاشية أبي
الضياء نور الدين علي الشبرايملي (١٠٨٢ هـ) وبهامشه
حاشية أحمد عبد الرازق بن محمد بن أحمد المعروف
بالمغربي الرشيد (١٠٩٦ هـ) - المكتبة الإسلامية
لصاحبها رياض الشيخ - د . ت

٥٢- السبكي

- تقي الدين علي بن عبد الكافي (٧٥٦ هـ)
تكملة المجموع شرح المذهب - المكتبة السلفية - المدينة
المنورة - د . ت

٥٣- السيوطي

- جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد (٩١١ هـ)
قطع المجادلة عند تغير المعاملة - مطبوع ضمن كتابه الحاوي
للفتاوى تحقيق وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد - مطبعة
السعادة بمصر - الطبعة الثانية ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٣ م

٥٤- الشافعي

- الإمام أبو عبد الله محمد بن إدريس (٢٠٤ هـ)
الأم - دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - الطبعة
الثانية - د . ت

- ٥٥- الشيراملسي - نور الدين علي بن علي (١٠٨٢هـ)
حاشية أبي الضياء الشيراملسي - مطبوع مع نهائية
المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملي - المكتبة
الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ - د . ت
- ٥٦- الشربيني - محمد الخطيب (٩٩٢هـ)
مفنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج - علي
متن المنهاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - دار
إحياء التراث العربي - بيروت لبنان - مصطفى البابي
الحلي - ١٩٥٨م
- ٥٧- الشرواني - الشيخ عبد الحميد
حاشية الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف
شهسب الدين أحمد بن حجر الهيتمي - ومعه حاشية
العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج - دار صادر
بيروت - لبنان . د . ت
- ٥٨- الشيرازي - أبو إسحق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي (٤٥٦هـ)
المهذب في فقه الإمام الشافعي - عيسى البابي الحلبي
وشركاه بمصر
- ٥٩- العبادي - أحمد بن قاسم
حاشية العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن
حجر الهيتمي مطبوع مع حاشية الشرواني - دار صادر
بيروت .

٦٠ - قليوبى

شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة (١٠٦٩هـ)
حاشية قليوبى على شرح جلال الدين محمد بن أحمد
المحلى (٨٦٤) على منهاج الطالبين للنووى (٦٧٦هـ)
ومعه حاشية شهاب الدين أحمد البرلسى الملقب
بعميرة (٩٥٧) شركة مكتبة ومطبعة أحمد بن سعد
بن نبهان وأولاده - الطبعة الرابعة - ١٣٩٤ - ١٩٧٤

٦١ - النووى

- أبو زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦هـ)
المجموع شرح المذهب - مع تكملة للإمام أبى الحسن على
عبد الكافى السبكى - وتكملة نجيب المطيعى - المكتبة
السلفية - المدينة المنورة - ٥٠٠ ت

٦٢ - الهيشى

- شهاب الدين أحمد بن حجر (٩٧٤هـ)
تحفة المحتاج بشرح المنهاج - مطبوع بهامش حواشى
التحفة للإمامين الشيخ عبد الحميد الشروانى والشيخ
أحمد بن قاسم العبادى - المكتبة التجارية الكبرى -
لصاحبها مصطفى محمد (٥٠٠ ت)

ثامنا : كتب الفقه الحنبلى

٦٢ - ابن تيمية

- تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم (٧٢٨)
مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية - جمع وترتيب
عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - بمساعدة ابنه محمد
- مكتبة المعارف - الرباط - المغرب - ٥٠٠ تاريخ -
٥٠٠ طبعة

٦٣ - ابن قدامة

- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد (٦٢٠هـ)
المغنى على مختصر أبى القاسم عمر بن الحسين بن عبد
الله بن أحمد الخرقى - ويليهِ الشرح الكبير على مستن
المقنع تأليف شمس الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن أحمد
بن قدامة المقدسى (٦٨٢هـ) دار الكتاب العربى للنشر
والتوزيع - بيروت لبنان ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م

٦٥- ابن القيم

- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (٧٥١هـ)
أعلام الموقعين عن رب العالمين - راجعه وقدم له وعلق
عليه - طه عبد الرووف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية
حسن محمد البابي المنيأوى - القاهرة ١٣٨٨ -
١٩٦٨م

٦٦- البهوتى

- منصور بن يونس بن إدريس (١٠٥١هـ)
* شرح منتهى الإرادات - المسمى دقائق أولى النهى
لشرح المنتهى - عالم الكتب - بيروت - لبنان - د . ت
* كشف القناع عن متن الاقتناع - راجعه وعلق عليه هلال
مصيلحى مصطفى هلال - دار الفكر للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م

٦٨- القحطاني

- عبد الرحمن بن قاسم العاصى النجدى
الدرر السنية فى الأجوبة النجدية (جمع) - من مطبوعات
دار الافتاء بالمملكة العربية السعودية - الطبعة الثانية
١٣٨٥ - ١٩٦٥م

٦٩- المرادوى

- علاء الدين أبو الحسن على بن سليمان (٨٨٥هـ)
الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام
المبجل أحمد بن حنبل - صححه وحققه محمد حامد
اللقى - مطبعة السنة المحمدية - القاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦م

تاسعا - مراجع عامة فى الشريعة الإسلامية

٧٠- ابن تيمية

- تقى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الطيم (٧٢٨)
الحسبة فى الإسلام - قصى محب الدين الخطيب - القاهرة
الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ

- ٧١- ابن سلام - أبو عبيد القاسم (٥٢٢٤هـ)
كتاب الأموال - تحقيق وتعليق محمد خليل هراس - دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت لبنان - ١ ل طبعة الثانية - ١٣٩٥ - ١٩٧٥ م
- ٧٢- ابن القيم - شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي - الدمشقي (٧٥١هـ)
الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - المؤسسة العربية للطباعة والنشر - القاهرة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١ م
- ٧٣- أبو يعلى - محمد بن الحسين الفراء الحنبلي (٤٥٨)
الأحكام السلطانية - صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نبهان - سروبايا أندونيسيا الطبعة الثالثة ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م
- ٧٤- أبو يوسف - يعقوب بن إبراهيم (١٨٢هـ)
الخراج - تحقيق محمد إبراهيم البنا - دار الإصلاح د . ت
- ٧٥- الفزالي - محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الطوسي (٥٠٥)
إحياء علوم الدين - دار القلم - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - د . ت
- ٧٦- الماوردي - أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي (٤٥٥هـ)
الأحكام السلطانية والولايات الدينية - شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - محمد محمود الحلبي وشركاه - خلفاء - الطبعة الثالثة ١٣٩٣ - ١٩٧٣ م

عاشرا : مراجع حديثة فى الشريعة الإسلامية

- ٧٧- أبو زهرة - محمد
بحوث فى الربا - دار الفكر العربى - القاهرة د. ت
- ٧٨- الدورى - قحطان عبد الرحمن
الاحتكار وآثاره فى الفقه الإسلامى - مطبعة الأمة -
بغداد - الطبعة الأولى - ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م
- ٧٩- العبادى - د. عبد السلام داود
الملكية فى الشريعة الإسلامية - طبيعتها ووظيفتها وقيودها
دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية - مكتبة الأقصى
عمان - الأردن - الطبعة الأولى - ١٣٩٤ - ١٩٧٤ م
- ٨٠- القضاوى - د. يوسف
فقه الزكاة - مؤسسة الرسالة - بيروت لبنان - الطبعة الرابعة -
١٤٠٠ - ١٩٨٠ م
- حادى عشر : مراجع فى التاريخ والنقود الإسلامية
- ٨١- ابن خلدون - عبد الرحمن بن محمد (٨٠٨ هـ)
مقدمة ابن خلدون - دار الرائد العربى - بيروت لبنان
الطبعة الخامسة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٨٢- البلاذرى - أحمد بن يحيى بن جابر البغدادى (٢٧٩ هـ)
كتاب النقود - منشور ضمن كتاب النقود العربية وعلم النميات
للأب انستاس الكرملى - محمد أمين دمج - بيروت لبنان د. ت
- ٨٣- فهيم - د. عبد الرحمن
النقود العربية ماضيها وحاضرها - المؤسسة المصرية العامة
للتأليف والطباعة والنشر القاهرة - ١٩٦٤ م

- ٨٤- الكرملی - الأب انستاس
النقود العربية وعلم النُمّیات - محمد أمين دمج - بيروت
لبنان - ١٩٣٩
- ٨٥- المقریزی - تقی الدین أحمد بن علی بن عبد القادر (٧٦٦-٨٤٥هـ)
* کتاب النقود القديمة الاسلامیة ، منشور ضمن کتاب
النقود العربیة وعلم النُمّیات (انظر الكرملی)
- ٨٦- * إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاریخ المجاعات فی مصر
دار ابن الولید - د . ت . وودون قرید ولمان النشر
- ٨٧- النقشبندی - ناصر السید محمد
الدینار الاسلامی - مطبعة الرابطة بغداد - ١٩٥٣م
- ثانی عشر : مراجع فی علم الاقتصاد الاسلامی
- ٨٨- ابن منیع - عبد الله بن سلیمان
الورق النقدي - حقیقته - تاریخه - قیمته - حکمه - مطابع
الفرزدق التجاریة - الرياض الطبعة الثانية ١٤٠٤ -
١٩٨٤م
- ٨٩- أحمد - د . عبد الرحمن یسری
الأولویات الأساسية فی المنهج الاسلامی للتنمية الاقتصادية
والتقدم الاجتماعی - المركز العالمی لأبحاث الاقتصاد
الاسلامی - جدة ١٤٠٢ - ١٩٨٢م
- ٩٠- الجارحی - د . معبد علی
نحو نظام نقدي ومالی إسلامی - الهیکل والتطبیق -
المركز العالمی لأبحاث الاقتصاد الإسلامی جدة -
١٤٠١ - ١٩٨١م

- ٩١- صقر - د . محمد أحمد
الاقتصاد الإسلامى - مفاهيم ومرتكزات دار النهضة
العربية - القاهرة - الطبعة الأولى ١٣٩٨-١٩٧٨ م
- ٩٢- عارف - د . محمد
السياسة النقدية فى اقتصاد إسلامى لا ربوى (طبيعتها
ونطاقها) ترجمة د . نبيل الروبى - مراجعة د . حسين
عمر - المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى - جدة
١٤٠٢ - ١٩٨٢ م
- ٩٣- عفر - د . محمد عبد المنعم
* السياسات المالية والنقدية - ومدى امكانية الأخذ بها
فى الاقتصاد الإسلامى - الاتحاد الدولى للبنوك
الإسلامية - القاهرة - د . ت
٩٤- * نحو النظرية الاقتصادية فى الإسلام - الأثمان والأسواق
الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية القاهرة - ١٩٨٠ م
- ٩٥- عوض - د . أحمد صفى الدين
بحوث فى الاقتصاد الإسلامى - وزارة الشؤون الدينية
والأوقاف - بجمهورية السودان الديمقراطية ١٣٩٨-١٩٧٨ م
- ٩٦- الفجرى - د . محمد شوقى
نحو اقتصاد إسلامى - شركة مكاتب عكاظ للنشر والتوزيع -
الطبعة الأولى - ١٤٠١ - ١٩٨١ م
- ٩٧- متولى - د . أبو بكر الصديق عمر - د . شوقى إسماعيل شحاته
اقتصاديات النقود فى الفكر الإسلامى - دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣ م
- ٩٨- المصرى - د . رفيق
الإسلام والنقود - المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى
جدة - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

-٩٩- النجار

- د . أحمد عبد العزيز

المدخل إلى النظرية الاقتصادية في المنهج الإسلامي
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة - الطبعة الثانية
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م

ثالث عشر - مراجع في علم الاقتصاد الوضعي

- ١٠٠ - أحمد

- د . عبد الرحمن يسرى

* اقتصاديات النقود - دار الجامعات المصرية الإسكندرية ١٩٧٩

- ١٠١ -

* دراسات في التنمية الاقتصادية - معهد البحوث والدراسات العربية

- ١٠٢ -

* فصل من كتاب التنمية الاقتصادية - دار الجامعات

المصرية الإسكندرية ١٩٧٩

- ١٠٣ - الببلاوى

- د . حازم

* النظرية الاقتصادية مقدمة إلى نظرية الاقتصاد التجميعي

مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧١

- ١٠٤ -

* نظرية النقود - منشأة المعارف الاسكندرية - جلال حزى

وشركاه . د . ت

- ١٠٥ - برجية

- بيار

العملة و دورها في الاقتصاد العالمى - منشورات عويدات

بيروت لبنان - ترجمة على مقلد - د . ت

- ١٠٦ - بشاى

- د . كامل فهمى

دور الجهاز المصرفي في التوازن المالى - المهيئة المصرية

العامة للكتاب القاهرة ١٩٨١ م

- ١٠٧ - بومول

- وليم جاك - لستر فرنن جاندلر

علم الاقتصاد - العمليات والسياسات الاقتصادية - ترجمة

سعيد السامرائى وآخرين - مراجعة حمد القيسى - مكتبة

دار المتنبي - بغداد - الجزء الأول . د . ت

- ١٠٨ - بيرنز - آرثراد وارد ، الفرد نيل د . س . واطسون
علم الاقتصاد الحديث - الجزء الأول - ترجمة برهان
الدجاني وعصام عاشور - دار صادر للطباعة والنشر
ودار بيروت للطباعة والنشر - بيروت ١٩٦٠ م
- ١٠٩ - جامع - د . أحمد جامع
النظرية الاقتصادية الجزء الثاني - التحليل الاقتصادي
الكلى - دار النهضة العربية - القاهرة - الطبعة الثالثة
١٩٧٦ م
- ١١٠ - الجعوينى - د . أحمد حافظ
* التحليل الاقتصادي الكلى - مكتبة شمس د . ت
* اقتصاديات المالية العامة - دار الجيل للطباعة
والنشر - القاهرة - الطبعة الثانية ١٩٧٤ م
- ١١٢ - خليل - د . سامى
* النظريات والسياسات النقدية والمالية - شركة كاظمة
للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت - الطبعة الأولى ١٩٨٢ م
* مبادئ الاقتصاد الكلى - مؤسسة الصباح - الكويت - ١٩٨٠ م
* النظرية الاقتصادية - تحديد أسعار السلع والخدمات
المطبعة المصرية الكويت - ١٩٧١ م
- ١١٥ - الروبى - د . نبيل
التضخم فى الاقتصاديات المتخلفة ودراسته تطبيقية للاقتصاد
المصرى - دار الثقافة الجامعية - الإسكندرية - د . ت
- ١١٦ - زكى - د . رمزى
مشكلة التضخم فى مصر - أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح
لمكافحة الغلاء - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة
الطبعة الأولى ١٩٨٠ م

- ١١٧- شافعى - د . محمد زكى
* التنمية الاقتصادية - الكتاب الثانى - دار النهضة
العربية - القاهرة ١٩٨٠ م
- ١١٨- * مقدمة فى النقود والبنوك - دار النهضة العربية
- القاهرة - الطبعة التاسعة - ١٩٨١ م
- ١١٩- * مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية - دار النهضة
العربية - الطبعة الثالثة - ١٩٧٣ م
- ١٢٠- شيحة - ر . د . مصطفى رشدى
الاقتصاد النقدى والمصرفى - الدار الجامعية للطباعة
والنشر - بيروت ١٩٨١ م
- ١٢١- عبد الفضيل - د . محمود
مشكلة التضخم فى الاقتصاد العربى - مركز دراسات
الوحدة العربية - بيروت الطبعة الاولى - ١٩٨٢ م
- ١٢٢- عبد المهدى - عادل
التضخم العالمى والتخلف الاقتصادى - معهد الإنماء
العربى - طرابلس ليبيا - الطبعة الاولى ١٩٧٨ م
- ١٢٣- عجمية - د . محمد عبد العزيز - د . عبد الرحمن يسرى احمد
التنمية الاقتصادية - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية
١٩٧٥ م
- ١٢٤- على - د . عبد المنعم السيد
* دور السياسة النقدية فى التنمية الاقتصادية - معهد
البحوث والدراسات العربية القاهرة - ١٩٧٥ م
- ١٢٥- * دراسات فى النقود والنظرية النقدية - مطبعة العانى
بغداد - الطبعة الأولى ١٩٧٠ م

- ١٢٦- عوض - د . فؤاد هاشم
اقتصاديات النقود والتوازن النقدي - دار النهضة
العربية القاهرة ١٩٨١ م
- ١٢٧- عويس - د . محمد يحيى
التحليل الاقتصادي الكلى - مكتبة عين شمس القاهرة
١٩٧١ م
- ١٢٨- الغزالي - د . عبد الحميد - د . محمد خليل برعى
مقدمة فى الاقتصاديات الكلية - مكتبة القاهرة الحديثة . ت
- ١٢٩- فوزى - د . عبد المنعم
المالية العامة والسياسة المالية - منشأة المعارف بالاسكندرية
جلال حذى وشركاه - د . ت
- ١٣٠- قريصة - د . صبحى تادرس . د . مدحت محمد العقاد
* النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية - دار
النهضة العربية - بيروت لبنان ١٩٨١
* النقود والبنوك - دار المعارف بمصر - الطبعة الثانية
(معدلة) ١٩٦٤
- ١٣١- كسول - ج . د . ه .
البطالة ووسائل التوظيف الكامل - ترجمة مصطفى كمال
فايد - دار الفكر العربى - بيروت . د . ت
- ١٣٢- لويش - آرثر
التنمية الاقتصادية مع وجود كميات غير محدودة من العمل
ترجمة د . جلال أحمد أمين - منشور ضمن (مقالات مختارة
فى التنمية والتخطيط الاقتصادى) - الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع - القاهرة ١٩٦٨

١٣٤- مامالاكس

-ماركوسى

الادخار الاجبارى فى البلاد غير المتقدمة - ترجمة د .
على صبرى يسى - منشور ضمن (مقالات مختارة فى
التنمية والتخطيط الاقتصادى) الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والاقتصاد والتشريع - القاهرة ١٩٦٨

١٣٥- محارب

- د . نبيل سدره

النقود والمؤسسات المصرفية - مكتبة النهضة المصرية -
القاهرة الطبعة الاولى ١٩٧٨

١٣٦- المحجوب

- د . رفعت

* المالية العامة - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٩
* الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى
النمو - دار النهضة العربية القاهرة - طبعة ثالثة - ١٩٨٠ م

١٣٧-

١٣٨- مرسى

- د . فؤاد

مبادئ نظرية النقود - مطبعة دار نشر الثقافة - القاهرة
الطبعة الاولى ١٩٥١ م

١٣٩- مرعى

- د . عبد العزيز - عيسى عبده ابراهيم

اقتصاديات النقود والمصارف - مطبعة مخيم - القاهرة
الطبعة الاولى ١٩٦٥ م

١٤٠- نصر

- د . زكريا

النقد والإئتمان فى الرأسمالية والإشتراكية - مطبعة المدنى
القاهرة ١٩٦٥ م

١٤١ - هاشم

د . إسماعيل محمد
* مذكرات في النقود والبنوك - دار النهضة العربية
للطباعة والنشر - بيروت ١٩٧٦ م

١٤٢ -

* التحليل الاقتصادي الكلى - دار الجامعات المصرية
الاسكندرية الطبعة الأولى ١٩٨٢ م

رابع عشر : مراجع في الإحصاء

١٤٣ - شافعى

- د . عبد المنعم ناصر
مبادئ الإحصاء - الجزء الأول - دار الكتاب العربى
للطباعة والنشر بيروت طبعة الخامسة - ١٩٦٧

١٤٤ - الصياد

- د . جلال وعادل سمرة
مبادئ الإحصاء لطلاب الدراسات الاقتصادية
والإدارية - جامعة الملك عبد العزيز جدة - د . ت

١٤٥ - فراج

- د ج عبد المجيد
الأسلوب الإحصائى - مكتبة القاهرة الحديثة - الطبعة
الثانية ١٩٧٠

١٤٦ - هيكل

- د . عبد العزيز
مبادئ الأساليب الإحصائية - دار النهضة العربية
للطباعة والنشر - بيروت لبنان ١٩٧٤

خامس عشر : الدوريات والبحوث

١٤٧ - أحمد

- أحمد مجذوب
السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامى - رسالة ماجستير
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى
١٤٠٣ - ١٩٨٣

١٤٨ - تاج الدين

د . سيف الدين إبراهيم
ثمنية الذهب في الماضى والحاضر والعلاقة برى الفضل
بحث مطبوع على الاستنسل - بنك التضامن الإسلامى
السودان الخرطوم - ١٩٨٢

١٤٩ - حماد

- د . نزيه كمال

تغير النقود وأثره على الدين في الفقه الإسلامي - بحث
منشور في مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي - مركز
البحث العلمي والتراث الإسلامي - جامعة أم القرى -
العدد الثالث ١٤٠٠

١٥٠ - الرفاعي

- د . عبد الحكيم

تثبيت قيمة النقود بواسطة السياسة النقدية - مجلة القانون
والاقتصاد - السنة الثانية - العدد الثاني - يناير ١٩٣٢
ذو القعدة ١٣٥٠ - القاهرة - مطبعة الراغب

١٥١ - الزرقاء

- د . محمد أنس

صياغة إسلامية لجوانب من دالة المصلحة الاجتماعية ونظرية
سلوك المستهلك - بحث منشور ضمن (الاقتصاد الإسلامي
بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي)
المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي - جدة -
الطبعة الأولى ١٤٠٠ - ١٩٨٠ م

١٥٢ - على

- د . عبد الرسول

خلق الائتمان في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية - مجلة
البنوك الإسلامية العدد السادس عشر - السنة ١٩٨١
- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية - القاهرة

١٥٣ - النجار

- د . أحمد عبد العزيز

طريقنا إلى نظرية متميزة في الاقتصاد الإسلامي - بحث
منشور ضمن (الاقتصاد الإسلامي بحوث مختارة من المؤتمر
الأول للاقتصاد الإسلامي - المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد
الإسلامي - الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠

سادس عشر : مراجع باللغة الانجليزية

- 1-Chapra, M.Umer; Money and Banking in Islamic Economy.
In Monetary and Fiscal Economics of
Islam, International Centre for Research
in Islamic Economics, King Abdulaziz
University, Jeddah - Saudi Arabia. 1403H (1982)
- 2-Khan, M.A., Inflation and the Islamic Economy: A closed
Economy Model, In Monetary and Fiscal
Economics of Islam, International Centre for
Research in Islamic Economics; King Abdulaziz
University, Jeddah, Saudi Arabia. 1403H -(1982)
- 3-Klein, John J. Money and the Economy, Hart Court Brace
Jovanovich, Inc, Fourth Edition, 1978.
- 4-Ranlett, J.G. Money and Banking, John Wiley & Sons,
Third edition, 1967.

فہرست مکتوبات الیٰ حضرت
بیروت

فهرس تفصلى لمحتويات البحث

الموضوع	الصفحة
كلمة الشكر	
المقدمة	أ - ١
- أهمية الموضوع	ب - ج
- منهج البحث	ج - هـ
- خطة البحث	هـ - ١
الباب التمهيدي	
حقيقة النقود الورقية الالزامية وماهية التغيرات فى قيمتها وكيفية قياسها	١-٧٤
الفصل الأول : حقيقة النقود الورقية الالزامية	١-٤٤
المبحث الأول : تعريف النقود فى اللغة والاصطلاح	٣
- النقد فى اللغة	٣
- النقود فى مصطلح الفقهاء	٣
- تعريف النقود عند الاقتصاديين	١٥
المبحث الثانى : أحكام النقود الورقية الالزامية من خلال أحكام النقود الاصطلاحية فى الفقه الاسلامى	٦
- مقدمة : الجذور التاريخية للنقود الورقية الالزامية	٦
المطلب الأول : النقود فى صدر الاسلام حتى سنة ٧٦ هجرية	١٠
المطلب الثانى : أحكام النقود المغشوشة ومدى انطباقها على النقود الورقية المعاصرة	١٥
- النقود المغشوشة فى المذهب الحنفى	١٦
- النقود المغشوشة فى المذهب المالكى	٢١
- النقود المغشوشة فى المذهب الشافعى	٢٢
- النقود المغشوشة فى المذهب الحنبلى	٢٤
- الخلاصة	٢٦

المطلب الثالث : أحكام الفلوس ومدى انطباقها على النقود
الورقية الالزامية

٢٧

٢٧

٣٠

٣٠

٣١

٣٣

٣٤

٣٥

٣٥

- نشأة الفلوس وتطورها في المجتمعات الاسلامية

- الأحكام الشرعية للفلوس عند متقدمي الفقه

الفريق الأول : ارتباط أحكام الفلوس بأصلها

- أولا : المذهب الحنفي

- ثانيا : المذهب المالكي

- ثالثا : المذهب الشافعي

- رابعا : المذهب الحنبلي

- موازنة

الفريق الثاني : كل ما يقوم بوظائف النقد فهو نقد

- رأى الامام محمد بن الحسن الشيباني

- رأى الامام مالك

- رأى أبي الخطاب وابن تيمية

- آراء بعض المعاصرين

- الرأى الراجح في حقيقة النقود الورقية وحكمها

* الفصل الثاني : ماهية التغيرات في قيمة النقود وكيفية قياسها

المبحث الأول : قيمة النقود وماهية التغيرات فيها

المطلب الأول : مفهوم قيمة النقود

- القيمة في اللغة وعند الاقتصاديين

- المعاني التي ينصرف اليها مفهوم قيمة النقود

أولا : القيمة الاسمية للنقود

ثانيا : القيمة الخارجية للنقود

ثالثا : القيمة الحقيقية للنقود

المطلب الثاني : ماهية التغيرات في قيمة النقود

- مفهوم الأسعار التي ترتبط بها قيمة النقود

- الأسعار النسبية

- الاسعار المطلقة

- المستوى العام للأسعار

٥٧

المبحث الثاني : قياس التغيرات في قيمة النقود

المطلب الأول : الادوات الفنية لقياس التغيرات في

٥٨

قيمة النقود

٥٨

- طرق تكوين الأرقام القياسية للأسعار

٦٠

١- طريقة التجميع

٦٤

٢- طريقة مناسيب الأسعار

٦٥

- أسباب تفضيل طريقة المناسيب على طريقة التجميع

٦٦

- الأسلوب الفني لتركيب الرقم القياسي بطريقة المناسيب

٦٨

المطلب الثاني : معايير قياس التغيرات في قيمة النقود

٦٨

- الانتقادات الموجهة للأرقام القياسية

٧٠

- معايير المفاضلة بين الأرقام القياسية

٧٠

أولا : معيار الجملة

٧٠

ثانيا : معيار نفقات المعيشة

٧٣

ثالثا : معيار العمل

الباب الأول

أسباب التغيرات في قيمة النقود

(نموذج لاقتصاد ربوي واقتصاد اسلامي)

٢١٢-٢٤

* الفصل الأول : النظريات المفسرة للتغيرات في قيمة النقود وأسباب التغيرات في

١٣٠-٢٤

قيمة النقود في نموذج الاقتصاد الربوي

٧٦

المبحث الأول : تحديد المستوى العام للأسعار في الفكر التقليدي

٧٦

- مقدمة

٨١

المطلب الأول : تحديد المستوى العام للأسعار في ضوء معادلات
المبادلات

- ٨١ - معادلة التبادل
- ٨٢ - فروض النظرية
- ٨٤ - مناقشة فروض النظرية
- ٨٩ - نقد النظرية الكمية فى النقود
- ٩٠ - مدى امكانية الاستفادة من النظرية الكمية فى النقود
- المطلب الثانى : تحديد المستوى العام للأسعار فى ضوء معادلة
- ٩٢ الأرصدة النقدية
- ٩٢ - معادلة الأرصدة النقدية
- ٩٤ - متضمنات النظرية فى قيمة النقود
- ٩٥ - امكانية الاستفادة من النظرية فى تفسير تغيرات قيمة النقود
- ٩٧ * المبحث الثانى : تحديد المستوى العام للأسعار فى النظرية الكينزية
-
- ٩٧ - انتقادات كينز للفكر التقليدى
- ٩٨ - تحليل كينز للتغيرات فى قيمة النقود
- ١٠٤ - متضمنات التحليل الكينزى فى تحديد قيمة النقود
- ١٠٦ - نقد النظرية الكينزية
- ١٠٧ * المبحث الثالث : تحديد قيمة النقود من وجهة نظر المدرسة السويدية
-
- ١٠٧ - أسس تحليل المدرسة السويدية
- ١٠٩ - متضمنات النظرية السويدية فى تحديد قيمة النقود
- ١١٠ * المبحث الرابع : العوامل المحددة لقيمة النقود فى نظرية كمية النقود الجديدة
-
- ١١٠ - تمهيد
- ١١١ - معالم نظرية كمية النقود الجديدة
- ١١٢ - محددات الطلب على النقود فى نظرية كمية النقود الجديدة
- ١١٤ - العلاقة بين تحليل فريد مان وتحليل التقليدين
- ١١٦ - الخلاصة المستفادة من نظرية كمية النقود الجديدة فى مجال تحديد قيمة النقود

* المبحث الخامس : أسباب التغيرات فى قيمة النقود فى
نموذج الاقتصاد الرأسمالى

١١٧

١١٧

- تمهيد

- ثلاثة أسباب جوهرية تعمل على تعميق الخلل بين كمية وسائل
الدفع وحجم المعروض من السلع

١١٩

١١٩

أ- البنيان الاقتصادى القائم على الربا كوسيلة للتمويل

١٢٠

- أثر الربا فى أحداث التقلبات الاقتصادية

١٢٢

- سعر الفائدة وسلوك المستهلكين والمستثمرين

١٢٣

ب- البنيان الاقتصادى القائم على نظام الانتاج الاحتكارى

١٢٤

- تعريف الاحتكار فى الدراسات الاقتصادية

١٢٤

- تأثير الاحتكار فى أحداث التقلبات فى مستوى الأسعار

١٢٤

أولاً : تأثير الاحتكار فى حجم الطلب

١٢٦

ثانياً : احتكار الأرباح والعمل أحد أسباب دفع النفقات

ثالثاً : احتكار النشاط المصرفى أحد أسباب فشل الدول فى

١٢٨

السيطرة على تقلبات الأسعار

ج- انحراف هيكل الطلب بسبب انماط الانتاج الاستهلاكى الترقى

* الفصل الثانى : أسباب التغيرات فى قيمة النقود فى ظل اقتصاد اسلامى

١٣٢-١٣٣

١٣٢

- تمهيد

* المبحث الاول : أثر استبعاد الربا واحلال المشاركة على
المستوى العام للأسعار

١٣٣

١٣٣

- التعريف بالربا

١٣٣

- أقسام الربا

١٣٣

القسم الأول : ربا الديسون

١٣٤

لربا الديسون صورتان

١٣٤

- الصورة الأولى

١٣٤

- الصورة الثانية

- ١٣٥ القسم الثاني : ربا البيوع
- ١٣٧ - أثر تحريم الربا على المستوى العام للأسعار
- ١٣٨ - أثر نظامي المشاركة والمضاربة على استقرار مستوى الاسعار (قيمة النقود)
- ١٤٠ * المبحث الثاني : استبعاد آثار الاحتكار على المستوى العام للأسعار

- ١٤١ أولا : مذاهب الفقهاء في المراد بالاحتكار في سوق السلع
- ١٤١ - القول الأول
- ١٤٢ - القول الثاني
- ١٤٣ - أدلة أصحاب القول الأول والثاني
- ١٤٥ - القول الثالث
- ١٤٦ - تحرير وترجيح
- ١٥٠ - سلطات الدولة في معالجة الاحتكار
- ١٥٣ ثانيا : الاحتكار في سوق العمل
- ١٥٤ - آراء ابن تيمية وابن القيم في تحديد الأجور
- ١٥٥ - خلاصة آراء ابن تيمية وابن القيم
- خلاصة عامة

- ١٥٧ * المبحث الثاني : ضوابط الطلب الاستهلاكي في الاقتصاد الاسلامي
- وآثرها في استقرار المستوى العام للأسعار (قيمة النقود)

- ١٥٧ - ضوابط الطلب الاستهلاكي النوعية
- ١٦٠ - ضوابط الطلب الاستهلاكي الكمية
- ١٦٠ أ- النهي عن الاسراف والتقتير
- ١٦٢ ب- تقييد استهلاك السلع الترفية والكمالية
- ١٦٤ ج- النهي عن التقليد والمحاكاة
- ١٦٥ - وسائل النظام الاسلامي في منع انحراف هيكل الطلب الاستهلاكي
- ١٦٧ - أثر الزكاة والصدقات في تقلبات الأسعار

* المبحث الرابع: أثر تحريم الاكتناز على المستوى العام للأسعار ١٦٩

- ١٦٩ - تعريف الكنز في اللغة
- ١٢٠ - مفهوم الكنز في الشريعة الإسلامية
- ١٢١ - القول الأول : الكنز ما فضل عن الحاجة
- ١٢١ - أدلة أصحاب القول الأول
- ١٢٢ - الرد على أدلة أصحاب القول الأول
- ١٢٤ - القول الثاني : الاكتناز هو عدم أداء الزكاة
- ١٢٤ - أدلة أصحاب القول الثاني
- ١٢٦ - القول الثالث : الاكتناز هو عدم أداء الزكاة والحقوق والواجبة
- ١٢٧ - مفهوم الاكتناز عند الاقتصاديين وإمكانية استنباطه من آية الاكتناز
- ١٢٨ - دوافع الاكتناز
- ١٨٠ - هل يمكن القول بتحريم الاكتناز عند الاقتصاديين بناء على آية الاكتناز ؟
- ٠٨٣ - خلاصة وترجيح

* المبحث الخامس : ضوابط إصدار النقود في الاقتصاد الإسلامي ١٨٦

- ١٧٨ - المطلب الأول : سلطة الإصدار النقدي
- ١٨٨ - ثلاثة قضايا بحثها الفقهاء بشأن إصدار النقود
- ١٨٨ - القضية الأولى
- ١٨٨ - القضية الثانية
- ١٩١ - القضية الثالثة
- ١٩١ - سلطة الإصدار في العصر الحديث
- ١٩٤ - المطلب الثاني : الائتمان في النشاط المصرفي الإسلامي
- ١٩٤ - تعريف الائتمان
- ١٩٥ - طرق أحداث الائتمان
- ١٩٧ - النماذج المطروحة بشأن الائتمان في النشاط المصرفي الإسلامي
- ١٩٨ - مناقشة النماذج المطروحة
- ٢٠٢ - رأي الباحث في أحداث الائتمان

الموضوع الصفحة

* المبحث السادس : الاسباب المحتملة لتقلبات الاسعار في الاقتصاد الاسلامي ٢٠٥

- محاولة استنباط أسباب التغيرات في قيمة النقود في الاقتصاد الاسلامي ٢٠٥

- ارتفاع الأسعار في بعض النماذج التاريخية ٢٠٦

١- ارتفاع الأسعار في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ٢٠٦

٢- ارتفاع الأسعار في عهد عمر بن عبد العزيز ٢٠٨

٣- أسباب الغلاء في مصر سنة ٨٠٨ هجرية ٢٠٩

- حقائق مستفادة من المناقشة ٢١٠

الباب الثاني

٢٧٦-٢١٣ آثار التغيرات في قيمة النقود

٢١٣ مقدمة

* الفصل الأول : الآثار الاقتصادية للتضخم (ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة النقود) ٢٥١-٢١٥

المبحث الأول : آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة القومية ٢١٦

المطلب الأول : آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي ٢١٧

أولاً : أصحاب الدخل الثابتة ٢١٩

ثانياً : أصحاب الدخل بطيئة التغير ٢٢٠

ثالثاً : أصحاب الدخل المتغيرة ٢٢٢

المطلب الثاني : آثار التضخم في إعادة توزيع الثروة القومية ٢٢٥

- الأشكال التي تكون عليها الثروة ٢٢٥

- كيفية تأشير التضخم في إعادة توزيع الثروة ٢٢٦

* المبحث الثانى : آثار التضخم فى حجم الادخار القومى ومعدل النمو الاقتصادى

- ٢٢٩ - أسباب مناقشة استراتيجية الادخار الاجبارى
٢٣٠ - استراتيجية الادخار الاجبارى
٢٣١ - المنطق الذى تقوم عليه الاستراتيجية
٢٣٥ - الاعتراضات النظرية على استراتيجية الادخار الاجبارى
- الشروط اللازمة لنجاح استراتيجية الادخار الاجبارى ومدى انطباقها
٢٣٨ على حالة البلدان النامية
٢٤١ - نتائج استراتيجية الادخار الاجبارى فى مجال النمو

* المبحث الثالث : آثار التضخم على نمط الاستثمار ٢٥١-٢٤٨

- المجالات التى يفضلها المستثمرون أثناء فترة التضخم

- ٢٤٣ - المجال الأول
٢٤٥ - المجال الثانى

* المبحث الرابع : آثار التضخم على ميزان المدفوعات ٥١ - ٢٤٨

* الفصل الثانى : الآثار الاقتصادية للانكماش

* المبحث الأول : آثار الانكماش فى إعادة توزيع الدخل الحقيقى والثروة القومية ٢٥٢

- ٢٥٢ - آثار الانكماش فى إعادة توزيع الدخل الحقيقى
٢٥٥ - آثار الانكماش فى إعادة توزيع الثروة القومية

* المبحث الثانى : آثار الانكماش فى مجرى النشاط الاقتصادى ٢٦١-٢٥٨

* الفصل الثالث : تقويم آثار التغيرات فى قيمة النقود وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ٢٧٦-٢٦٢

- ٢٦٣ نقاط التقويم
٢٦٣ - النقطة الأولى : الاضرار بمصلحة المجتمع
- النقطة الثانية : الاضرار بقضية الملكية الخاصة والعلاقات الشرعية
٢٦٥ المالية بين أفراد الأمة الإسلامية
٢٦٧ - النقطة الثالثة : التغيرات فى قيمة النقود ومبدأ تركيز الثروة
- النقطة الرابعة : أثر التغيرات فى قيمة النقود على أصحاب الدخل
٢٧٢ الثابتة وبطيئة التغير

- النقطة الخامسة: أثر التغيرات في قيمة النقود على السلوك الاسلامي

٢٧٤

للأفراد

٢٧٦

خلاصة

الباب الثالث

٣٨٩-٢٧٨

منهج معالجة أسباب وآثار التغيرات في قيمة النقود

٢٧٨

تمهيد

٣٤٠-٢٨٠

* الفصل الأول : منهج معالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود

٢٨١

* المبحث الأول : المنهج المقترح لمعالجة أسباب التغيرات في قيمة النقود

٢٨١

- تمهيد

٢٨٢

- أهداف المنهج

٢٨٣

- الأساس النظري للمنهج المقترح

٢٨٣

- سياسة تثبيت قيمة النقود

٢٨٤

- صعوبات تطبيق سياسة تثبيت قيمة النقود

٢٨٥

- سياسة استقرار قيمة النقود

٢٨٥

- الفعالية الاقتصادية لسياسة استقرار قيمة النقود

٢٨٦

- الأهداف التي يحققها استقرار قيمة النقود

٢٨٦

أولا : العدالة الاجتماعية

٢٨٧

ثانيا : المحافظة على درجات عليا من التشغيل والنمو الاقتصادي

٢٩٠

ثالثا : زيادة المدخرات

٢٩١

* المبحث الثاني : أهمية الاستقرار في قيمة النقود في الفقه الاسلامي

٢٩١

- في نطاق المضاربة الشرعية

٢٩٣

- في نطاق الاجارة الصحيحة

٢٩٤

النقود مقياس للقيم وكل مقياس يجب أن يكون ثابتا

٢٩٧ * المبحث الثالث: وسائل تطبيق منهج الاستقرار في قيمة النقود

- ٢٩٨ المطلب الأول: السياسة النقدية
- ٢٩٨ - تمهيد وتعريف
- ٢٩٩ - المؤسسات القائمة على تنفيذ السياسة النقدية
- ٣٠٢ - السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق استقرار الاسعار واستقرار قيمة النقود
- ٣٠٤ - أدوات السياسة النقدية
- ٣٠٤ - الأدوات الكمية
- ٣٠٧ - الأدوات النوعية
- ٣١٠ المطلب الثاني: السياسة المالية
- ٣١٠ - تمهيد وتعريف
- ٣١٢ - الفرع الأول: تأخير وتعجيل الزكاة
- ٣١٦ - الفرع الثاني: سياسة الانفاق العام والضرائب
- ٣١٧ - مشروعية الضريبة
- ٣٢١ - الشروط التي يجب مراعاتها عند فرض ضرائب
- ٣٢٢ - استخدام الانفاق العام والضرائب كوسيلة لتحقيق استقرار مستوى الأسعار وقيمة النقود
- ٣٢٦ - الفرع الثالث: سياسة الدين العام
- ٣٢٦ - مشروعية الاقتراض من القطاع الخاص والجهاز المصرفي
- ٣٢٨ - الدين كوسيلة لتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار وفي قيمة النقود
- ٣٣٠ - المفاضلة بين أدوات السياسة المالية
- ٣٣١ المطلب الثالث: سياسة الأجور
- ٣٣١ - أهداف سياسة الأجور داخل المنهج المقترح
- ٣٣١ - الاعتبارات التي يخضع لها الأجر في النظام الاسلامي
- ٣٣٤ - أشكال سياسات الأجور
- ٣٣٦ - سياسة الأجور المقترحة
- ٣٣٨ - وظائف أعضاء لجنة الأجور العادلة

٣٨٩-٣٤٢ * الفصل الثاني: منهج معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود

٣٤٤ * المبحث الأول: الرأي الفقهي في معالجة آثار التغيرات في قيمة النقود الخلقية من حيث القيمة وغير القيمة

- ٣٤٤ أولاً: معالجة آثار تغير قيمة النقود الخلقية
- ٢٤٤ ثانياً: معالجة آثار تغير النقود الخلقية

* المبحث الثاني : الرأي الفقهي في معالجة آثار تغيرات النقود الاصطلاحية من حيث القيمة وغير القيمة

٣٤٩

- مقدمة

٣٤٩

المطلب الأول : معالجة آثار تغير النقود الاصطلاحية

٣٥٠

- الصورة الأولى : الكساد العام

٣٥٠

- الصورة الثانية : الكساد المحلي

٣٥٥

- الصورة الثالثة : انقطاع النقد

٣٥٦

المطلب الثاني : معالجة آثار تغير قيمة النقود الاصطلاحية

٣٥٩

تمهيد

٣٥٩

- مفهوم التغيرات في قيمة النقود في الفقه الاسلامي وامكانية

٣٥٩

الاخذ به في العصر الحديث

- الرأي الفقهي في معالجة آثار التغيرات فسي قيمة النقود

٣٦٢

- القول الأول

٣٦٢

أدلة أصحاب القول الأول

٣٦٣

الدليل الأول

٣٦٣

الدليل الثاني

٣٦٥

الدليل الثالث

٣٦٥

ملاحظتان حول أدلة الفريق الأول

٣٦٦

الملاحظة الأولى

٣٦٦

الملاحظة الثانية

٣٦٨

- القول الثاني :

٣٦٩

أدلة أصحاب القول الثاني

٣٧١

٣٧٢

- القول الثالث

٣٧٢

أدلة أصحاب القول الثالث

٣٧٢

الدليل الأول

٣٧٣

الدليل الثاني

الموضوع

الصفحة

- ٣٧٤ مناقشة القولين الثانى والثالث والرأى المختار
- ٣٧٤ - علاقة التعويض بالربا
- ٣٨٣ - المنهج المقترح لمعالجة آثار التغيرات فى قيمة النقود
- ٣٨٦ - خاتمة البحث وأهم نتائجه
- ٣٩٨ - مصادر البحث ومراجعته
- ٤٢٢ - الفهرس التفصيلى لمحتويات البحث